الإقتصاد

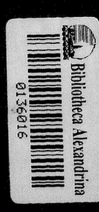
المجلد الأول

الفترة من ١/٨/٢٠٠٠

حتى يونية / ٢٠٠٢

إعـــداد

مكتبة الأهـــرام للبحث العلمي



الاقتصاد

المجلد الأول

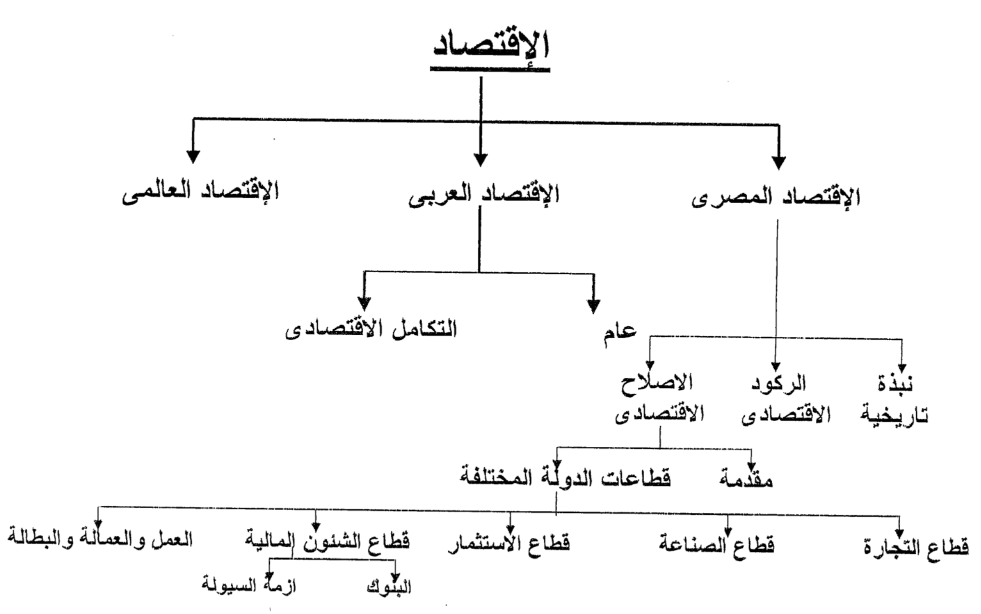
الفترة من ١/١/٢٠٠٠

حتى

يونيه /٢٠٠٠

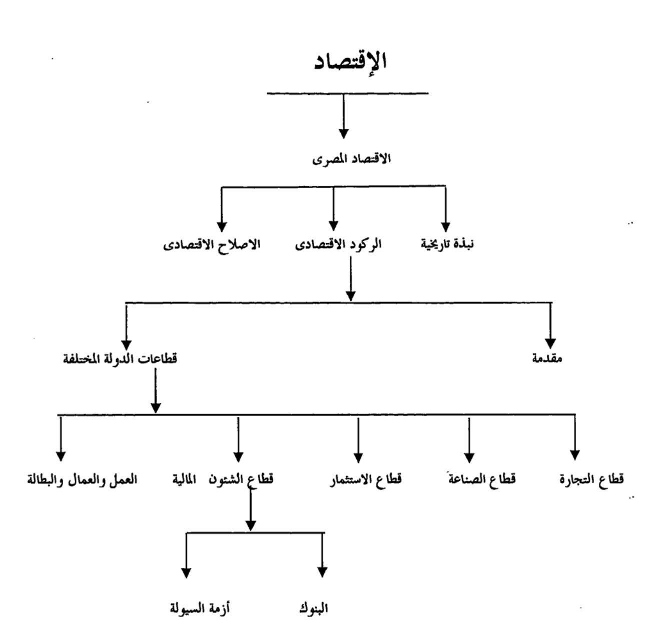
إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي



الإقتصاد
الإقتصاد المصرى
الإقتصاد العربى
الإقتصاد العالمى
عام
التكامل الاقتصادى
نبذة تاريخية
الركود الاقتصادى
الاصلاح الاقتصادى
مقدمة
قطاعات الدولة المختلفة
قطاع التجارة
قطاع الصناعة
قطاع الاستثمار
قطاع الشئون المالية
العمل والعمالة والبطالة
البنوك
ازمة السيولة

المجلد الأول



قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام — العالم اليوم — الاخبار — الوفد — العالم اليوم — السياسة الكويتية (٢٠٠٠)

ثانيا : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى ٢٠٠٠

ثالثا : الكتب

١ -	كتاب	قراءات استراتيجية	امل فؤاد بحر	٢٠٠٠/٢/٤
٢ -	كتاب	ملف الاهرام الاستراتيجى	مجدى صبحى	مارس ٢٠٠٠
٣ -	كتاب	تقليل العمالة	احمد ماهر	٢٠٠٠

رابعا : الانترنت (الاهرام) ٢٠٠٠

الاقتصاد المصرى

نبذة تاريخية

الاقتصاد المصرى

نبذة تاريخية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد المصرى ١٩٣٩ – ١٩٥٢	نزيرة الافندى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	١
٢	الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ – ١٩٧١	نزيرة الافندى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	١٢
٣	الاقتصاد المصرى ١٩٦٧ – ١٩٨١	نزيرة الافندى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	٢٤
٤	الاقتصاد المصرى ١٩٠٠ – ٢٠٠٠	نزيرة الافندى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	٣٢

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الاقتصاد المصرى 1939 1952

من الحرب الثانية إلى الثورة

تميزت هذه الفترة بالعديد من المتغيرات التي عمقت التطورات التى شهدها الاقتصاد المصرى فى الفترة السابقة، إضافة إلى التغيرات التى نجمت عن التطورات الدولية ممثلة فى الحرب العالمية الثانية وما تلاها من انعكاس ذلك على الساحة المحلية.

فقد شهدت تعميقا لدور الحكومة في توجيه القطاعات المختلفة للاقتصاد المصري وفي مقدمتها الزراعة من خلال تحديد مساحات زراعة القطن أو لدعم المزارعين إنتهاء بالتشريعات المتتالية لإنقاذ محصول القطن وملاك العقارات والتى دعمت باصدار العديد من القروض تحقيقا لهذا الغرض وفيما يتعلق بالصناعة والتي هيأت الحرب العالمية الثانية ظروفا مواتية لنشأتها، فقد عمدت الحكومة ايضا إلى دعمها من خلال القروض والسلفيات ثم إنشاء البنك الصناعى، إلا انها اعتمدت فى بقائها على الحماية الجمركية إلى جانب الدعم وازدهرت فى هذه الفترة صناعة المنسوجات والسكر والأسمنت.

وبالنسبة للتجارة الخارجية فقد شهدت تغيرات فى الاسواق الخارجية المصرية، وإن كان العجز التجارى قد تفاقم نتيجة التقلبات في أسعار القطن وصادراته بينما تتعاظم قيمة الواردات.

وقد وقعت ازمة «بنك مصر» فى بداية هذه الفترة نتيجة لظروف دولية وداخلية.. انتهت باستقالة طلعت حرب وصدور قانون رقم ٤٠ لسنة ٤١ كما بدأ البنك الصناعى ممارسة نشاطه قرب نهايتها (١٩٤٩) وكلاهما كان له دوره فى دعم القطاع الصناعى المصرى.

كما عاصرت هذه الفترة تطورات قضية الارصدة الاسترلينية ومحاولات حلها.. وماسبقها من تحلل الجنيه المصرى من تبعيته للاسترلينى كغطاء نقدى والانضمام إلى المؤسسات المالية الدولية.

وسوف نتناول الفترة من ٣٩-١٩٤٥ أولا، ثم الفترة من ٤٥-١٩٥٢ أى حتى قيام الثورة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

مزيدا من التدخل الحكومى

صراع القطن والقمح على الاراضى الزراعية

ظهور الاقطاع وتركز الملكية الزراعية

صناعة محلية غير قادرة على المنافسة

أزمة بنك مصر

تدفق « الواردات » وفائض « المدفوعات »

ثلاثية « المنسوجات » « السكر » و« الاسمنت »

عجز « الميزان التجارى » ازمة مزمنة

الانضمام لصندوق النقد الدولى

الانفصال عن الإسترلينى كغطاء نقدى

قضية الارصدة الاسترلينية ومحاولات التسوية

الاقتصاد المصرى من ٣٩-١٩٤٥

تميزت هذه الفترة بالتدخل المتزايد من جانب الحكومة فى الحياة الاقتصادية لتوجيه دفة الاقتصاد أثناء الحرب حيث تعد فترات الحروب فترات استثنائية تحتم وجوب التدخل لتوجيه مسار النشاط الاقتصادى داخل الدولة.

بالاضافة إلى ذلك تدخلت بريطانيا لمساعدة مصر على تعبئة مواردها الاقتصادية والاعتماد على ذاتها فى سد النقص الذى تولد عن انقطاع الواردات بسبب الحرب إلا أن حقيقة التدخل البريطانى كانت من اجل توفير الموارد لجيوش الحلفاء التي كانت رابطة فى مصر.

وكان تدخل الحكومة نتيجة ضغط من أصحاب المصالح الحقيقية داخل مصر مما ادى إلى تكوين وتراكم الثروات لدى طبقة معينة من الشعب المصرى بينما ظل غالبية أفراد الشعب يعانون من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.

أثر الحرب العالمية الثانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

شهدت هذه الفترة تدخل الحكومة في الشئون الاقتصادية وسن القوانين المختلفة سواء فى القطاع الزراعى أو الصناعى أو التجارى.

١- القطاع الزراعى:

إن اهم اهداف السياسة الزراعية فى فترات الحروب يتمثل فى زيادة الانتاج الزراعى من الحبوب والاغذية مهما كانت التضحيات والتكلفة لذا أصبح على مصر ضرورة التوسع فى انتاج الحبوب لصعوبة الحصول عليه من الخارج وان تحد من إنتاج القطن لصعوبة تصريف الانتاج فى الخارج لذا قامت الحكومة بعدد من الاجراءات منها:

١- زادت المساحة المزروعة قمحا وشعيرا نتيجة للأمر العسكرى الصادر فى سبتمبر عام ١٩٤٢ والذى يقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الزمام المزروع فى شمال الدلتا، ٦٠٪ فى بقية مناطق القطر ولولا هذا الامر لتعرضت البلاد لمشاكل عديدة بسبب نقص الحبوب والغلال، كذلك تشجيعا للتوسع فى زراعة الحبوب حددت الحكومة اسعارا مجزية للقمح والشعير والذرة واظهرت استعدادها لشراء كل ما يعرض عليها بهذه الاسعار.

٢- وعلى الجانب الاخر نجد ان الحكومة قد حددت المساحات التى تزرع قطنا بـ ٢٢٪ من مساحة الارض المزروعة فى شمال الدلتا و١٥٪ فى الجهات الاخرى ومنعت «منعا باتا» فى بعض المناطق مثل مديريتى جرجا واسيوط.

والجدول رقم (١) يوضح التغيير فى نسب زراعة المحاصيل من اجمالى الارض المزروعة بالمقارنة بين موسمى ١٩٣٥- ١٩٣٦و١٩٤٥-١٩٤٦

ومن الجدول نلاحظ تناقص المساحة المزروعة قطنا إلى المساحة الكلية بعد ان كانت ٢١.٤٥ سنة ١٩٣٥ تناقصت الى ١٣.٥٪ سنة ١٩٤٥ فى حين زادت مساحة الاراضى المزروعة حبوبا غذائية «القمح ، الارز» بكميات متفاوتة.

٣- اتباع نظام الزراعة الجبرية ادى الى الاخلال بنظام الدورة الزراعية واتباع دورة زراعية غير طبيعية انهكت الارض ولم يتمكن المزارعون من استخدام الاسمدة بكميات كفيلة باعادة الخصوبة نظرا لعدم توافرها مما ادى الى انخفاض انتاجية الارض الزراعية.

٤- السياسة القطنية: اضطربت السوق القطنية نتيجة لصعوبة تصريف القطن لذا قامت الحكومة باتخاذ ما يلى:

ا- تحديد مساحات زراعة القطن

ب- الدخول مشتريه فى سوق القطن مع وضع حد ادنى لاسعاره

جـ- تعطيل بورصة العقود والاتفاق مع بنك التسليف الزراعى لرفع نسبة السلفية على القطن من ٨٠٪ الى ٩٠٪ من قيمته.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية | رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

د- سنة ١٩٤٠ تم تشكيل لجنة بريطانية (قام بتعيين اعضائها الحكومة البريطانية على ان يكون بها ممثل مصري تعينه الحكومة المصرية) وقامت هذه اللجنة بشراء القطن وتتحمل الحكومة البريطانية وحدها اي خسارة عند اعادة تسويق المحصول اما في حالة الربح فيوزع مناصفة بين الحكومتين المصرية والبريطانية شريطة أن تقوم الحكومة المصرية بانفاق الجزء الخاص بها في تحسين الحالة الاجتماعية للمزارعين.

هـ- سنة ١٩٤١ تم تشكيل لجنة مشتركة من البريطانيين والمصريين لشراء القطن على ان تتقاسم الحكومتان الربح والخسارة لذا لجات الحكومة المصرية لتمويل نصيبها عن طريق طرح نوعين من السندات في السوق.

- سندات لحاملها بفائدة ٤،٥٪ على ان تسدد بعد ٤ سنوات على الاكثر وقيمتها ١٠ ملايين جنيه.

- سندات على الخزينة قيمتها ٣ ملايين جنيه ولا يتجاوز اجلها ٣ شهور.

و- ومنذ عام ١٩٤٣ استقلت الحكومة المصرية بعملية الشراء على ان يتم تمويل هذه العملية من الاحتياطي ومن الاقتراض ومثال ذلك هو عقد الحكومة المصرية قرضا قيمته ٣٠ مليون جنيه لتمويل محصول موسم ١٩٤٥-١٩٤٦.

ز- وفي عام ١٩٤٥ اعلنت الحكومة المصرية استعدادها لشراء القطن باسعار تزيد بمقدار ١٠٪ عما كانت عليه في الموسم السابق وقد بررت الحكومة المصرية هذه الزيادة على اساس التالي:

- الزيادة في تكاليف الانتاج.

- زيادة اسعار القطن الامريكي لدرجة انها كانت تسوق باسعار تعادل او تزيد على اسعار القطن المصري المتوسطة التيلة.

وحيث إن اسعار الحكومة كانت اعلى من الاسعار السائدة في السوق الحرة المحلية في الاسكندرية فقد آل الى لجنة الحكومة لشراء الاقطان كل المحصول تقريبا.

وهذا القرار تم اخذه تحت ضغط كبار المنتجين حيث يعني ان الحكومة تمنح اعانة لمنتجي الاقطان اي زيادة في التراكم الراسمالي لكبار الملاك الزراعيين.

واخيرا نتيجة لهذه السياسة نجد ان الكميات المخزونة من القطن زادت حتى بلغت في نهاية الحرب ما يزيد على ١١ مليون قنطارا الا ان هذا المخزون تم تصريفه بعد الحرب.

٢- القطاع الصناعي:

خلقت الحرب العالمية الثانية ظروفا مشجعة للصناعة حيث كانت هي اكثرقطاع من القطاعات الاقتصادية في مصر استفادت بهذه الحرب وانتعشت الصناعة في فترة الحرب نتيجة للاسباب التالية:

١- عدم قيام منافسة اجنبية لانقطاع الواردات من الدول الاجنبية بسبب ظروف الحرب. وضرورة احلال منتجات صناعية محلها:

٢- زيادة الطلب المرحلي نتيجة لزيادة القوة الشرائية للافراد الناجمة عن سببين:-

الاجور المدفوعة من جنود الحلفاء الى نحو ٢٠ الف مواطن من العاملين في قواعدهم العسكرية (الاورنص)

- نفقات قوات الحلفاء المرابطة في مصر خلال الحرب العالمية الثانية والتي بلغت في المتوسط ٢٥٪ من الدخل القومي المصري فقد وصلت الى ٣١٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٣٩- ١٩٤٥.

٣- هدف بريطانيا في ذلك الوقت المتمثل في جعل اقطار الشرق الاوسط وحدة اقتصادية تكفي نفسها وجعل مصر مركزا هاما لتموين الشرق الاوسط.

٤- تحويل طلب الدول المجاورة وبعض دول الشرق الاوسط الى المنتجات المصرية نتيجة انقطاع وارداتهم من الدول الاجنبية.

٥- ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية بالنسبة الى السلع الاخرى (الزراعية. القطن) حتى شكلت حافزا كبيرا تجاه الاستثمار الصناعي.

وتشير الاحصائيات الى ارتفاع الرقم القياسي للارباح الصافية من ١١٤ في عام ١٩٣٨ الى ١٧٥ في عام ١٩٤١ (١٩٣٧ سنة اساس= ١٠٠) كما ان الرقم القياسي للانتاج الصناعي كان ٣٥٠ في عام ١٩٤٥ على أساس قيمة الانتاج، ١٣٤ على اساس الكمية المنتجة (١٩٣٨ سنة اساس = ١٠٠) وهذا يعني ان الاسعار ارتفعت بصورة واضحة فادى ذلك إلى زيادة ارباح الشركات حتى زادت ارباح بعضها عن راس المال المصدر.

الا انه يلاحظ ان الصناعة قامت في ظل ظروف استثنائية حيث كانت تهدف الى تحقيق انتاج السلعة دون النظر الى السعر او درجة الجودة فكان كل هدف الصناعة تحقيق اكبر ربح ممكن لانها معرضة في الفترة التالية للحرب للمنافسة الاجنبية التي قد تؤدى الى قفل ابوابها.

ملاحظات عامة عن الصناعة في فترة الحرب:

(١) مدت الصناعة المصرية البلاد بالكثير من مطالبها من السلع مما ادى الى سرعة استهلاك الاتها وضرورة استبدالها بمجرد انتهاء الحرب بما هو احدث واكثر انتاجية

(٢) نتيجة لصدور قانون الارباح الاستثنائية بفرض ضرائب تصاعدية على ارباح الحرب غالت الشركات في تكوين الاحتياطيات المختلفة. لان القانون الخاص بالشركات المساهمة كان يسمح بذلك في حدود معينة. التي ستقف حصيلتها في المستقبل في استبدال واستهلاك العدد والالات وفي ادخال التجديدات وتحقيق التقدم الصناعي في الفترة التالية للحرب ويعتقد البعض ان تكوين الاحتياطيات وعدم توزيعها على حملة الاسهم في صورة ارباح كان مفيدا لانه يحد من التضخم وارتفاع مستويات الاسعار.

٣- زادت نسبة الشركات الصناعية عن غيرها من الشركات وهذا يدل على مدى الاهتمام بالصناعة بعد ان كانت رؤوس الاموال توجه الى شركات الاراضي وشركات الرهن والاقتراض والجدول التالي يوضح انواع وعدد وقيمة رأسمال الشركات التي تم تاسيسها طبقا لهذه الفترة

(٤) كانت انتاجية العامل المصري بالمقارنة بانتاجية العامل في الدول الاخرى منخفضة فمثلا انتاجية العامل البريطاني تمثل ٥ اضعاف انتاجية العامل المصري.

(٥) لقد قدرت مصلحة الاحصاء عدد المصانع في مصر على اختلاف انواعها بـ ١٩٢.٢٣١ مصنعا وعدد المشتغلين فيها ٤٥٧.٩٥٤ عاملا وكان الحجم الغالب على المصانع هو الحجم الصغير حيث كانت تمثل ٨٥٪ من اجمالي المصانع الا انها رغم ذلك لم تسهم الا بنسبة صغيرة من الانتاج الكلي وتركز الانتاج في عدد قليل من المنشآت التي تتمتع بالاحتكار حيث بلغت القيمة الكلية للانتاج الصناعي في عام ١٩٤٤ حوالي ١٦٧ مليونا من الجنيهات ساهمت المصانع الكبيرة منها بحوالي ١٦٢ مليونا والباقي (٥ ملايين) هي كل مساهمة المصانع الصغيرة.

جدول (١)

السنة	القطن٪	الذرة٪	القمح٪	البرسيم	الفول٪	الشعير٪	الأرز٪	قصب السكر
١٩٢٥-١٩٢٦	٢١.٤٥	١٩.٥٢	١٧.٦٢	١٨.٨٨	٤.٩٣	٢.٤	٥.٦٥	٠،٨٠
١٩٤٥-١٩٤٦	١٣.٥	٢٤.٧	٢٤.٧	٢٢.٠٠	٤.٣	٢.٧	٧.١	١.٠٠

المصادر: أمين مصطفى عفيفي دراسات في التطور الاقتصادى

نوال قاسم: مذكرة في تاريخ مصر الاقتصادى خلال الفترة من ١٨٠٥ الى ١٩٥٢

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري — اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية — رقم العـــدد : ١٦٣١
المصـــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

(٦) زادت رؤوس الاموال المستخدمة في جميع الشركات المساهمة الصناعية منها والتجارية من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ١٠٦ ملايين جنيه عام ١٩٤٥ وارتفعت رؤوس الاموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ الى ٢٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٥ وقد ارتفاع صافى الانتاج الصناعى من ١٣ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ الى ١٨ مليون جنيه سنة ١٩٤٥.

(٧) كان ٥٨٪ من العمال الصناعيين مركزين في قرابة ٥٨٣ مصنعا بل ان نحو ثلث العمال الصناعيين اصبحوا مركزين فى ٦٤ مصنعا فقط.

(٨) بلغ مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في الشركات الجديدة ٧٨.٨٪ من مجموع الاموال المستثمرة فى تلك الفترة ومع ذلك فان النشاط الصناعى لم يكن يساهم فى الدخل القومى الابنسبة ٩/١ تقريبا ولم يرتفع هذا الدخل الا بنسبة ٣٪ عما كان عليه سنة ١٩٣٩

(٩) واجهت الصناعة صعوبة اساسية تمثلت فى نقص المواد الخام فالبنسبة للصناعات التى تعتمد على مواد خام من الخارج تعثرت بسبب ظروف الحرب وصعوبة الاستيراد اما بالنسبة للمواد الخام المحلية فنجد ان قلة وسائل النقل الداخلى وسياسة الاستيلاء على المواد الخام التى اتبعتها الحكومة وتوزيعها على المنشات الحكومية او غير الحكومية كل ذلك حد من النشاط الصناعى

(١٠) عانت الصناعة المصرية من عدم الالمام بالاستخدام الاقتصادى للخامات وهو الاستخدام الذى يعمل على الاستفادة بها لاقصى حد ويقلل العادم حيث ارتفعت نسبة العادم فى الصناعة المصرية فقد دلت الابحاث ان نسبة العادم فى اثناء هذه الفترة تراوحت ما بين ١٠٪ و ١٥٪.

(١١) لم يكن هناك اية عملية تخطيطية للصناعة المصرية خلال الحرب ولم تحاول الدولة التدخل لفرض اية قيود على حركة الرأسمالية المصرية باستثناء ضريبة الارباح التجارية والصناعية الاستثنائية

(١٢) يعتبر الكثير من الاقتصاديين ان مركز تموين الشرق الاوسط Middle East supply ساعد على تنمية الصناعات القائمة فتقدمت القوات المتحاربة بالكثير من الطلبات وساعدت بإمداد المصانع المصرية بالفنيين فى كثير من الحالات واحيانا الآلات واخيرا يجدر القول ان الظروف الاستثنائية التى كانت قد وقعت فيها مصر والاستعداد الطبيعى للتطور الذى كانت مصر مهياة له هو الذى دفع المصريين بكل قواهم الاجتماعية لاستغلال الفرصة المهياة لهم والتى وان صنعها الجميع الا انها لم تعد عليهم جميعا بالرخاء.

جدول (٢)

نوع الشركة	العدد	رأسمال الشركة
شركات تمويل	٢٥	٦٤٠٠٠٠٠٠
شركات اراضى	٥١	١٤٠٠٠٠٠٠
شركات صناعية	١٥٥	٢٦٠٠٠٠٠٠٠
شركات تجارية	١٠٣	١٢٠٠٠٠٠٠

المصدر محمود متولى ـ تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية

(٣) التجارة:

بسبب ظروف الحرب وتعذر وجود وسائل النقل بين مصر والعالم الخارجى الى جانب عدم امتلاك مصر اسطولا تجاريا يعتمد عليه فى جلب وارداتها لذا تضاءلت تجارة مصر الخارجية خلال الحرب واظهر الميزان التجارى عجزا دائما ومستمرا كما يظهر من الجدول التالى:

و نلاحظ وجود عجز دائم ومتزايد فى الميزان التجارى يصل الى ذروته (ـ ٣٦) سنة ١٩٤٢ نتيجة لارتباط الظروف الاقتصادية بالظروف العسكرية والمعارك التى دارت فى الصحراء الغربية وزيادة الخطر على مصر كذلك تراكم هذا العجز حتى بلغ اكثر من ١٠٠ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٣٨ الى ١٩٤٦ كما لم يتضمن الميزان التجارى اثمان الاقطان التى قامت بريطانيا بشرائها وظلت فى مصر اى لم تصدر بعد الى انجلترا، وترجع كذلك اسباب عجز الميزان التجارى الى صعوبة تصدير كميات كبيرة من الاقطان المصرية، ارتفاع اثمان السلع المستوردة، زيادة نفقات الشحن والتأمين والنقل.

أما فيما يتعلق بالميزان الحسابى (والذى يضيف الى بنود الميزان التجارى الصادرات والواردات غير المنظورة والتى كانت نفقات جيوش الحلفاء فى مصر تمثل اهم بنوده فكان لصالح مصر خلال سنوات الحرب نتيجة لوجود فائض لما كانت تنفقه الجيوش الاجنبية فى مصر مما ادى الى تراكم مبالغ كبيرة لصالح مصر فى انجلترا اذ ان ما كانت تقوم جيوش الحلفاء بإنفاقه كان يودع ما يقابله بالاسترلينى فى انجلترا .

اى ان ميزان المدفوعات فى فترة الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر الاقتصادية البحتة كان فى صالح مصر.

أما فيما يتعلق بتوجيه التجارة الخارجية فيلاحظ ما يلى

(١) كانت وارداتنا وصادراتنا بالنسبة لاوروبا ٧٨.٦٪ ، ٧٨.٦٪ فى سنة ١٩٣٨ على التوالى فهبطت هذه النسب فى السنوات التالية لنشوب الحرب لتصبح ٢٦.٤٪ واردات و ٥٢.٢٪ صادرات.

(٢) ارتفعت نسبة الواردات من اسيا والصادرات إليها من ١٥.٨٪ ، ١٥.٦٪ على التوالى فى سنة ١٩٣٨ الى ٣٤.٤٪ ١٧.٥٪ سنة ١٩٤٤

(٣) توجد زيادة ملحوظة فى العلاقات التجارية بين مصر وبلدان امريكا الشمالية خلال هذه الفترة حيث قفزت ارقام الصادرات والواردات من ٢,٧٪ و ٦,٧٪ علي التوالى عام ١٩٣٨ الى ٢١٪ و ٢٦,٣٪ فى عام ١٩٤٤

٤ ـ تحقق تقهقر فى العلاقات التجارية مع دول القارة الاوروبية فيما عدا المملكة المتحدة لكن على الرغم من احتفاظها برأس القائمة من زاوية التصدير الا انها تراجعت الى المرتبة الثالثة من حيث مناطق الاستيراد.

٥ ـ فى خلال هذه الفترة تم انشاء نظام جديد للتصدير بموجبه يتم الحصول على ترخيص تصدير وكان الهدف من ذلك هو عدم تصدير بعض السلع وخاصة السلع التموينية والغذائية والتي تكون الاسواق المحلية فى حاجة اليها حتى لا تتعرض لأزمات.

٦ـ في نهاية هذه الفترة ارسلت الدول الاجنبية بعض الوفود لتبحث العوامل التي تؤدى الى انماء التبادل الخارجى مع مصر كما ارسلت مصر وفودا الي الخارج لبحث حالة الاسواق الاجنبية وعقد الاتفاقيات التجارية فقدمت الى مصر وفود من انجلترا وفرنسا، بلجيكا، وعقدت مصر اتفاقيات عديدة مع بعض الدول مثل اليمن والاردن ويوجوسلافيا وروسيا.

السياسة الاقتصادية في الفترة من ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢

١ ـ القطاع الزراعى:

خرجت مصر من الحرب العالمية الثانية وقد انهكت ارضها الزراعية الانتاجية نتيجة للزراعة المستمرة وقلة الاسمدة وصعوبة تطبيق دورة زراعية ملائمة مما ادي الى نقص معدلات الانتاج والدخل الحقيقي كذلك لم تجد مصر وسائل عملية لزيادة رقعة المساحة المزروعة حيث تم تحويل جميع اراضى الدلتا من رى الحياض الي رى دائم كما تم تحويل اراضى الوجه القبلى الى الرى الدائم فيما عدا ٩٠٠ الف فدان.

ونتيجة للمشروعات العديدة التى اقيمت قبل الحربين العالميتين الاولي والثانية وبينهما مثل مشروع خزان اسوان مشروع خزان جبل الاولياء ..الخ كل ذلك ادى الى زيادة المساحات المزروعة والمساحات المحصولية ولم يكن في الامكان بعد ذلك تحقيق زيادة جديدة الا باقامة مشروعات من طابع جديد.

والجدول التالى يوضح المساحات المزروعة فى سنوات مختلفة حيث زادت المساحات المزروعة والمساحات المحصولية كما يتضح من الجدول(٤):

وبمجرد انتهاء الحرب انهالت طلبات الدول المختلفة على القطن المصرى الذى حرمت منه طوال سنوات الحرب مما ادي الى زيادة كبيرة فى الاسعار نتج عنها زيادة فى المساحات المزروعة قطنا فزادت من ١,٢٥ مليون فدان في اوائل هذه الفترة الي حوالي ٢ مليون فدان في عامي ١٩٥٠، ١٩٥١.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العــــدد :	١٦٣١
المصـــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (٣)

السنة	الصادرات (مليون جنيه)	الواردات (مليون جنيه)	الميزان التجارى (عجز / زيادة)
١٩٣٩	٣٤.٨	٣٤	٠.٨٠
١٩٤٠	٢٨.٣	٣١.٣	٣ـ
١٩٤١	٢٢.٦	٣٣.١	١٠.٥ـ
١٩٤٢	١٩.٣	٥٥.٣	٣٦ـ
١٩٤٣	٢٦.٦	٣٩.١	١٢.٥ـ

المصدر عبد العزيز عجمية دراسات فى التطور الاقتصادى المصرى
محمود متولى ـ تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية
:تطور الصناعة التحويلية فى مصر وتركيا وإسرائيل ـ صادر عن الامم المتحدة ١٩٥٨
ص ٢٩٠

جدول رقم٤

السنة	اجمالي المساحة المزروعة	المساحة المحصولية ـ ملايين الافدنة.
١٨٨٦	٤.٩	٦.٧
١٩١٩	٥.٣	٧.٧
١٩٣٥	٥.٦	٨.١
١٩٤٧	٥.٩	٩.٢

المصدر عبد العزيز عجمية مذكرات فى التاريخ الاقتصادى

وكانت نتيجة التوسع في زراعة القطن ان نقصت المساحات المخصصة لزراعة قصب السكر ولولا تدخل الحكومة ورفعها لاسعار القصب لاستمر انخفاض المساحات المزروعة منه اما فيما يتعلق بالمساحات المخصصة لزراعة القمح والذرة والشعير فبقيت كما هى حيث ان الحكومة ابقت على سياساتها التى تحدد بمقتضاها حدا ادنى للاسعار وكانت هذه السياسة في صالح المزارعين حيث ان الاسعار المقررة كانت تفوق الاسعار العالمية لتلك المحاصيل فكانت الحكومة تتسلم تلك المحاصيل من المزارعين بالاسعار الجبرية المرتفعة ثم تقوم ببيعها للمستهلكين باسعار اقل متحملة فى ذلك خسائر كبيرة الا ان هدف هذه السياسة هو هدف اقتصادى اجتماعى مهم وهو مكافحة الغلاء وتوفير السلع الضرورية باسعار معقولة للطبقات الفقيرة.

ونتيجة للارتفاع المستمر فى اسعار القطن مع ثبات اسعار القمح تحولت نسبة كبيرة من الاراضى لزراعة القطن مما ادي الى التوسع في استيراده من الخارج ودفعت مصر اموالا «فاتورة واردات بلغت بالعملات الاجنبية حوالي ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢

هيكل الملكية الزراعية فى تلك الفترة:

اتصف هيكل الملكية الزراعية فى تلك الفترة بالخصائص التالية:

١ ـ هبوط المتوسط العام لوحدة الملكية الزراعية «خارج قسمة المساحات المملوكة على عدد المالكين» من ٧,١٢ فدان عام ١٨٩٤ الي ٢,١٦ فدان عام١٩٥٠

٢ ـ الزيادة الكبيرة فى عدد الملاك وعلي الأخص الملاك الصغار مما ادى الى انخفاض متوسط الملكية ويرجع ذلك الى الزيادة الكبيرة فى عدد السكان والى قوانين الوراثة التى تقضى بتوزيع التركة على الورثة جميعا.

وهذا الوضع لا يتفق مع قواعد الانتاج الاقتصادى حيث لا يسمح بالاستغلال الاقتصادى الفعال.

٣ ـ تركز الملكية الزراعية في ايدى عدد قليل من الملاك حيث كانت نسبة ٠,٤٪ من الملاك يملكون اكثر من ثلث الاراضى الزراعية بينما كانت نسبة ٧٢٪ من الملاك لا يملكون الا ١٣,١٪ من المساحة المزروعة.

٤ ـ ادي كبر حجم الملكية الزراعية الى الخروج بالمزرعة عن الحد الامثل للاستغلال مما ادى الى ارتفاع نفقات الانتاج فى معظم المساحات المزروعة..

٢ ـ القطاع الصناعى:

ظلت الصناعة فى هذه الفترة على ما هى عليه حيث ان صعوبة الاستيراد من اوروبا نتيجة لاعمال التعمير واعادة البناء فيها مما اعطى للصناعة المحلية فرصة اخرى للبقاء والنمو.

الا ان الواقع يدلنا علي ان الصناعة المصرية لم تنتهز تلك الفرصة وتعمل بكل امكانياتها على تخفيض نفقتها بالطرق الاقتصادية بل نجد انها ظلت معتمدة على الحماية الجمركية او على مساعدة الحكومة.

كذلك لقد غالت المصانع الكبرى في دفع المكافآت لاعضاء مجلس اداراتها وبالغت فى التعيين في وظائف تؤدى الى زيادة النفقة دون زيادة الانتاجية.

وكانت اهم التطورات التى حدثت في هذه الفترة هى نقص عدد المصانع الصغيرة نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج فيها وزوال ظروف الحرب.

كما تركزت المصانع بالقرب من السوق فى القاهرة والاسكندرية او في المناطق القريبة منهما في مديريتى القليوبية والبحيرة.

وقد تمثلت اهم الصناعات فيمايلى:

صناعة الغزل والنسيج:

تعتبر هذه الصناعة ابرز مظاهر التقدم الصناعى الحديث فى مصر حيث نمت بصورة واضحة منذ وضع التعريفة الجمركية في عام ١٩٣٠ ثم نمت بسرعة خلال

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الحرب العالمية الثانية حتى بلغ راسمالها حوالى ٣٠ مليون جنيه في عام ١٩٥١/١٩٥٢ وزاد الانتاج المحلى من الغزل والنسوجات مما ادي الى نقص وارداتنا من هذه السلع حيث بلغت واردات المنتجات القطنية حوالى ٤٠٪ من قيمتها عام ١٩٥٠ ورغم ذلك نجد ان الصناعة طالبت بمزيد من الحماية والاعانة ويرجع ذلك الى ارتفاع تكاليف الانتاج فى الصناعة المصرية بسبب استخدام اقطان مرتفعة الثمن من نقص الكفاية الفنية والادارية.

صناعة السكر:

زاد انتاج مصر من السكر الخام والسكر المكرر من ١٦٠ الف طن عند بدء نشوب الحرب الى اكثر من ٢٠٠ الف طن في نهاية هذه الفترة وزاد الاستهلاك بنسبة اكبر فبلغ متوسط الاستهلاك حوالي ٢٥٠ الف طن مما ادى الى ضرورة استيراد كميات كبيرة من السكر سنويا حيث بلغت قيمة استيراده حوالى ٩ ملايين جنيه فى عام ١٩٥٢

صناعات اخرى:

نشطت في هذه الفترة عدة صناعات منها صناعة الاسمنت التى زاد انتاجها من ٦٠٠ الف طن فى اوائل الفترة الى مليون طن في نهايتها وكانت تقوم بتصدير بعض الكميات الى بلاد اوروبا والشرق الاوسط كذلك نشطت صناعة الاسمدة والزجاج والحديد والصلب وبدأت الحكومة والافراد فى تأسيس عدد كبير من الشركات الصناعية.

٣ ـ التجارة الخارجية:

زادت كل من الصادرات والواردات خلال تلك الفترة الا ان الزيادة فى الثانية كانت اكبر منها في الاولى مما ادى الى وجود عجز كبير ومتزايد فى الميزان التجارى كما يتضح من الجدول التالى(٥)

ويرجع وجود هذا العجز الى العوامل التالية:

١ ـ استيراد كميات متزايدة من السلع الاستهلاكية لسد حاجات السوق المحلية من القمح والدقيق والسكر والبن والشاى.. الخ وكلها من السلع الضرورية التى لا يمكن خفضها الا في اقل الحدود.

٢ ـ خفض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار فى عام ١٩٤٩ مما ادي الى زيادة قيمة الواردات وكان المفروض ان تؤدى عملية خفض الجنيه المصرى الى ارتفاع اثمان السلع الاجنبية وبالتالى نقص الطلب عليها الا ان عدم مرونة الطلب على الواردات ـ نظرا لاهميتها ـ حال دون ذلك.

(٣) كانت الزيادة فى حجم الصادرات اقل من الزيادة فى حجم الواردات وذلك لارتفاع اسعار القطن ومرونة الطلب عليه عند مستويات الاسعار العليا وقد كانت صادرات القطن تمثل ٨٧٪ من قيمة الصادرات الكلية فى عام ١٩٥٠.

(٤) الحاجة الملحة لاستيراد السلع الراسمالية اللازمة لتدعيم الصناعة والتى ظلت مصر محرومة منها لفترة طويلة.

وقد كانت انجلترا هى عميل مصر الاول بالنسبة للصادرات فى السنوات ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٥٠، ١٩٥١ بينما كانت الهند هى العميل الاول من ١٩٤٩ و فى ١٩٥٢ كانت فرنسا هى العميل الاول.

اما انجلترا فقد تقهقرت إلى المركز السادس وظهر فى المراكز الخمسة الاولى فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية والهند والاتحاد السوفيتى كمصادر واسواق لطريق الصادرات المصرية وتراجعت اهمية انجلترا.

تطور النظام النقدى المصرى من ١٨٣٤ ـ ١٩٥٧

لقد تعامل المصريون بالنقود منذ فجر التاريخ الا اننا سوف نكتفى بتتبع المعالم الاساسية لنظام النقد المصرى فى العصر الحديث حيث يمكن تقسيم تاريخ النظام النقدى الحديث فى مصر إلى مراحل ثلاث.

[١] النظام النقدى المصرى قبل الحرب العالمية الاولى (١٨٣٤ ـ ١٩١٤):

يعود تاريخ النقود المصرية فى العصر الحديث إلى قرار الاصلاح النقدى الذى أصدره محمد على عام ١٨٣٤ بقصد القضاء على الفوضى النقدية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت وجاء قرار الاصلاح بتبنى قاعدة المعدنين (الذهب والفضة) كأساس النظام النقدى المصرى وحددت النسبة بين المعدنين في ضوء النسبة بين سعرى سلعتى الذهب والفضة فى ذلك الوقت الا اننا نجد ان قرار الاصلاح قد فشل نتيجة عدم كفاية النقود الذهبية والريالات الفضية التى صكت لأحكام قرار الاصلاح فضلا عن رداءة المصنوع منها محليا مما ادى إلى استمرار تداول النقود الاجنبية بين الناس وفي عام ١٨٧٢ ادى تدهور قيمة الفضة فى الأسواق العالمية إلى اغراق الاسواق المصرية بالنقود الفضية الأجنبية نظرا لارتفاع قيمتها القانونية فى مصر عن قيمتها السلعية فى الخارج مما ترتب عليه تكبيد البلاد خسائر فادحة (قاعدة النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول)

وفى نوفمبر ١٨٨٥ صدر مرسوم الاصلاح النقدى الذى قضى بتحويل النظام النقدى المصرى من قاعدة المعدنين إلى قاعدة الذهب وكانت اهداف هذا المرسوم تتلخص فيما يلى:

(١) النظر في امر القاعدة النقدية فى ضوء التطورات العالمية

(٢) القضاء على الفوضى الناجمة عن تداول عدد كبير من العملات الاجنبية وذلك باحلال عملة قومية موحدة محل ذلك الخليط غير المتجانس من المسكوكات الذى كان يتألف منه التداول النقدى فى البلاد وقد تحقق الهدف الثانى بالنسبة للنقود الفضية وغيرها من المسكوكات المساعدة بعد زمن وجيز من العمل باحكام المرسوم المذكور وذلك بحظر استيراد النقود الفضية الاجنبية وسحب العملات الفضية القديمة رويدا رويدا مع احلال القطع المصرية الجديدة محلها فى التعامل مما ادى إلى تزويد البلاد بعملة قومية موحدة من الفضة والنيكل والبرونز.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية — رقم العـــــــدد : ١٦٣١

المصـــــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول رقم ٥

السـنة	الواردات بالمليون جنيه	الصادرات (بالمليون جنيه)	الميزان التجارى
١٩٤٧	١٠٢	٩٠	١٢ـ
١٩٤٨	١٧٣	١٤٣	٣٠ـ
١٩٤٩	١٨٧	١٣٨	٤٠ـ
١٩٥٠	٢١٣	١٧٥	٣٨ـ
١٩٥١	٢٤٢	٢٠٢	٣٩ـ
١٩٥٢	٢٢٣	١٤٥	٧٨ـ

المصادر عبد العزيز عجمية دراسات فى التطور الاقتصادى المصرى

تطور الصناعة التحويلية فى مصر وتركيا وإسرائيل. صادر عن الامم المتحدة ١٩٥٨ ص ٢٩٠

اما فيما يتعلق بالمسكوكات الذهبية فلم تكن كمية المسكوكات الذهبية من الجنيهات المصرية لم تكن كافية لمقابلة كل احتياجات التداول لذا نص المشرع قانونا على الابقاء مؤقتا على ثلاث عملات ذهبية اجنبية فى التداول - هى قطعة العشرين فرنكا الذهبية الفرنسية وتعرف بالبينتو، والجنيه المجيدى التركى، والجنيه الانجليزى - كاجراء مؤقت حتى يتاح للحكومة تزويد البلاد بحاجتها من النقود الذهبية.

وحتى يتمكن الجنيه المصرى من الحلول محل هذه العملات الثلاث فى المستقبل حدد المشرع القيمة القانونية لهذه العملات بأقل من قيمتها السلعية.

وقد ادت زيادة نسبة العجز فى تقويم كل من الجنيه التركى المجيدى والبينتو عن نسبة العجز فى تقويم الجنيه الانجليزى إلى اختفاء العملتين الأوليين من التداول وفقا لقانون جريشام (العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول)

وفى اطار تقييمنا الاصلاح النقدى نجد انه اخفق فى تزويد البلاد بحاجتها من العملة الوطنية ولم يكن له اى تأثير سوى ارساء النظام النقدى المصرى من الناحية الواقعية على قاعدة المسكوكات الذهبية الاسترلينية .

اما الجنيه المصرى الذهبى فلم يتجاوز دوره - لعدم صك كميات يعتد بها منه - مجرد القيام نظريا بوظيفة وحدة الحساب، ولما كان القطن هو المحصول النقدى الرئيسى فى البلاد وكانت الجنيهات الانجليزية الذهبية عقب التداول النقدى فى ذلك الحين فقد شهدت البلاد توافد فيض موسمى من الجنيهات الاسترلينية الذهبية من الطازج فى خريف كل عام لسد حاجات تمويل المحصول على ان يعاد تصدير معظمها خلال باقى شهور السنة لانتفاء الحاجة إليها بركود المعاملات.

وفى نهاية هذه الفترة نجد ان هناك سمة بارزة وهى تأسيس البنك الاهلى المصرى عام ١٨٩٨ وظهور النقود الورقية لأول مرة فى تاريخ مصر فى صورة اوراق البنكنوت التى انفرد البنك الاهلى بامتياز اصدارها بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ .

ولقد انشىء البنك المصرى برؤوس اموال انجليزية فى صورة شركة مساهمة مدتها خمسون عاما ومركزها الرئيسى بالقاهرة لابقصد اصدار اوراق البنكنوت فحسب ولكن بقصد القيام بالاعمال المصرفية العادية فى اوسع الحدود - سواء كانت لحساب الافراد او الشركات او الهيئات العامة.

وكان نظام البنكنوت الملتزم به البنك الاهلى هو ان يغطى على الاقل نصف البنكنوت بالذهب ويغطى النصف الآخر بسندات على الحكومة المصرية على ان يحتفظ بمكونات غطاء الاصدار هذا - اى بالذهب والسندات الحكومية - فى خزانة خاصة بالبنك الاهلى بالقاهرة ولم يكن للبنكنوت حينذاك قوة إبراء قانونية بمعنى انه لم يكن ملزما للأفراد والهيئات قبوله فى التعامل وكان من حق اى شخص استبداله بمسكوكات ذهبية من البنك الاهلى المصرى عند الطلب.

والواقع ان عدم اعتياد الناس على التعامل بالاوراق وعدم فرض السعر القانونى لاوراق البنكنوت اثر على بطء التداول بها حيث لم يتجاوز جملة المتداول منها حتى اخر عام ١٩١٣ مليون ونصف مليون من الجنيهات وبقيت الجنيهات الاسترلينية الذهبية الاداة الرئيسية لتسوية المعاملات النقدية فى مصر حتى قيام الحرب العالمية الاولى.

[٢] النظام النقدى المصرى (١٩١٤ـ١٩٤٤):

اندلعت الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ وتعذر استيراد الذهب من الخارج لمقابلة احتياجات اصدار البنكنوت فى مصر على اساس ان نصف غطاء الاصدار لابد ان يكون ذهباً ولمقابلة هذه الظروف تم فرض السعر الالزامى للبنكنوت بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ بشأن فرض السعر الالزامى لاوراق البنكنوت الصادرة من البنك الاهلى المصرى بتعذر تدبير احتياجاته من الذهب بسبب ظروف الحرب وبناء عليه استبدل المشرع الجزء الخاص بالذهب فى غطاء الاصدار بأذونات الخزانة البريطانية على أن يعتبر ذلك اجراء مؤقتا وهكذا تحولت مصر إلى قاعدة الصرف بالاسترلينى فى عام ١٩١٦. والارتكاز على العملة الورقية الانجليزية كقاعدة للنقود المصرية ترتب عليها

[١] تثبيت سعر صرف الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى بصفة رسمية وقد تحقق هذا باستعداد البنك الاهلى المصرى لتحويل «المبالغ التى لاتقل عن مائة الف من الجنيهات لحساب البنوك الاخرى، من لندن إلى القاهرة، او من القاهرة إلى لندن، دون تقاضى تكاليف تزيد على اجر البرقية»

[٢] اطلاق حرية تحويل احد النقدين إلى الاخر بسعر التداول المقرر فى ذلك الوقت (جك=٩٧.٥ قرش) بدون اى قيد بحيث اصبح اصدار البنكنوت فى مصر يتم بطريقة الية فى مقابل تسليم البنك الاهلى المصرى اذونات على الخزانة البريطانية او ايداع جنيهات استرلينية لحساب البنك المذكور فى لندن بما يترتب على ذلك إنتفاء ايه رقابة وطنية على كمية البنكنوت المصدرة فى مصر.

[٣] حرمان الجنيه المصرى من اى مظهر من مظاهر الاستقلال وتعريض النظام النقدى المصرى للتاثير حتما بالاضطرابات النقدية الانجليزية وارتباط مصير اوراق البنكنوت المصرى بمصير العملة الانجليزية الورقية سلبا وايجابا وهكذا

أ- عندما تدهورت قيمة الجنيه الاسترلينى بالنسبة للذهب فى اعقاب الحرب العالمية الاولى تدهورت تبعاً لذلك قيمة الجنيه المصرى فى تلك الفترة.

ب - ولما رجع الجنيه الاسترلينى إلى قاعدة الذهب بقيمته الأصلية عام ١٩٢٥ ارتفعت تبعاً لذلك قيمة الجنيه المصرى واصبحت اوراق البنكنوت المصرية قابلة للصرف بحوالات اجنبية تخول حاملها للحصول على الذهب فى الخارج اى بعبارة اخرى انتقلت مصر إلى قاعدة الحوالات الذهبية الاجنبية.

ج - ولما خرجت انجلترا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ حذت مصر حذوها فاصبح الجنيه المصرى غير قابل للصرف (الا بالاسترلينى غير القابل للصرف) واقتفى الجنيه المصرى اثر الاسترلينى فى تدهور قيمته بالنسبة للذهب بما تفرع على ذلك من انضمام مصر إلى كتلة الاسترلينى التى تكونت عقب خروج انجلترا عن قاعدة الذهب من الدول التى ربطت قيم عملاتها بعلاقة ثابتة مع الجنيه الاسترلينى أو التى دأبت على الاحتفاظ بأرصدة الصرف فى صورة اعتمادات استرلينية أو غير ذلك من الاصول السائلة فى لندن وقد كان فى الامكان التخلص من هذا الوضع بلا خسارة تذكر عام ١٩٢٥ عندما عادت انجلترا إلى قاعدة الذهب واصبح فى استطاعة الحكومة المصرية الزام البنك الاهلى ان يستبدل الذهب بما فى حيازته من اذونات الخزانة البريطانية ولقد دعا كثير من المفكرين المصريين إلى ذلك كما وافق مجلس النواب عام ١٩٢٤ على اقتراح بان تقوم الحكومة ببحث الطرق المؤدية إلى ضمان المرونة فى الاصدار بحيث تكون العملة المصرية مستقلة عن العملة الانجليزية ثم احيل الامر إلى المجلس الاقتصادى لدراسته فلم ير ضرورة للعدول عن الحالة الراهنة وضاعت هذه الفرصة على مصر بخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ وايقاف قابلية الاسترلينى للصرف ذهباً.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية | رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

ولقد ادى تطبيق هذا النظام النقدى إلى الاضرار بالاقتصاد المصرى فتعرض لموجات عنيفة من التضخم نتيجة لاغراق السوق بالبنكنوت المصدر لتحويل مصاريف الجيوش الانجليزية فى الحربين العالميتين الاولى والثانية وايضا لدفع مقابل الواردات الانجليزية من القطن المصرى وخلال هذه الفترة تراكمت ديون مصر على انجلترا وبشأن مشكلة الارصدة الاسترلينية المجمدة التى لم يفرج عنها الا ابتداء من ١٩٥٩.

[٢] النظام النقدى المصرى من ١٩٤٥ - ١٩٥٧

شهد النظام النقدى المصرى فى فترة مابعد الحرب عدة تطورات جوهرية كان من شأنها احداث تأثير بالغ المدى فى تطوير معالمه وتشكيل بنيانه

ولعل تعديل نظام اصدار البنكنوت هو أهم هذه التطورات حيث نبهت مشكلة الارصدة الاسترلينية السلطات المصرية فى النهاية إلى عدم صلاحية الاسترلينى كغطاء للاصدار وإلى خطورة الابقاء على العلاقة بين النقدين وإلى وجوب العمل على تحرير النقد المصري من تبعيته للنقد الاسترلينى لذا كان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ هو الخطوة الاولى فى هذا المجال.

وقد مهد لهذا الاتجاه نقطتان بارزتان:

[١] انضمام مصر إلى صندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥ بما ترتب على ذلك من تحديد قيمة الجنيه المصرى بالنسبة إلى الذهب والدولار الامريكي ليس بالنسبة للجنيه الاسترلينى - واستقلال مسوغات تغيير قيمة الجنيه المصرى واجراءات ذلك عن مسوغات تغيير قيمة الجنيه الاسترلينى واجراءاته.

[٢] خروج مصر من المنطقة الاسترلينية اعتباراً من ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ بمقتضى الاتفاق المالى المعقود بين مصر وانجلترا فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ وماترتب عليه من فوضى الرقابة الحكومية على كافة عمليات الصرف الاجنبي بما فى ذلك عمليات تحويل الجنيهات الاسترلينية إلى جنيهات مصرية أو العكس وانتهاء عهد التحويل الآلى للمبالغ النقدية بين انجلترا ومصر أو العكس بلا قيد ولا شرط وبسعر التعادل. وقد جاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ معدلاً لنظام اصدار البنكنوت فى مصر بما يحول دون الاضطرار لتغطية الاصدار باصول استرلينية.

لا يتوافر فيها مايجب ان يتفق لغطاء الاصدار من سيولة ويهيىء للحكومة المصرية سبل الرقابة على كمية البنكنوت المصدرة فى المستقبل وتحقيقاً لذلك تنص المادة (٢) من القانون المذكور على انه «إلى ان يتيسر للبنك الاهلى المصرى اتباع احكام المادة الخامسة من نظامه الاساسى تغطى ايه زيادة فى الاصدار من تاريخ العمل بهذا القانون على النحو التالى

١- باذونات على الخزانة المصرية بالنسبة للجزء المشترط تغطيته بالذهب

٢- وبسندات الحكومة المصرية أو سندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية أو باذونات على الخزانة المصرية بالنسبة للجزء المشترط تغطيته باوراق مالية»

وهكذا انتهى ما كان لقرار ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ من قوة المفعول ولم يعد في استطاعة البنك المصرى ان يصدر اوراق البنكنوت فى مصر بطريقة آلية مقابل ايداع اذونات الخزانة البريطانية أو سندات بريطانية فى غطاء الاصدار واصبح من الضرورى تغطية أية زيادة مستقبلية فى البنكنوت المصدر باذونات على الخزانة المصرية أو سندات الحكومة المصرية أو سندات تضمنها الحكومة المصرية

ويتضح اثر صدور القانون السابق على زيادة قيمة الأوراق المصرية فى غطاء الاصدار باكثر من سبعة اضعافها فيما بين سنة ١٩٤٧ واخر سنة ١٩٥١ وهبوط الاصول الاسترلينية المودعة فى الغطاء بنسبة ٤٠٪ تقريبا فيما بين هذين التاريخين

في عام ١٩٥١ اصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ لانشاء بنك مركزى للدولة يتولى وضع اسس مستقرة لنظام اصدار البنكنوت. ونص القانون على ان اى زيادة فى الاصدار يجب ان تغطى بالذهب أو بصكوك اجنبية قابلة للصرف بالذهب أو بنقد اجنبى قابلة للصرف بالذهب ايضاً أو بسندات واذون الحكومة المصرية

ولما كان الجنية الاسترلينى غير قابل للصرف بالذهب فى ذلك الوقت فقد خرجت الاصول الاسترلينية من الموضوع.

الا ان الاصول التى يجوز استخدامها فى تغطية الاصدار كانت محل نقد من ناحيتين:

(١) اغفال مانص عليه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ من جواز تغطية إصدار البنكنوت بسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية كسندات بنك التسليف الزراعى والتعاونى مثلا»

(٢) عدم ادخال الاوراق التجارية فى عداد الاصول التى يجوز تغطية اصدار البنكنوت بها على الرغم مما فى ادخالها ضمن غطاء الاصدار من تشجيع العمل على انماء سوق التعامل فى الائتمان ذى الأجل القصير فى البلاد.

وقد كان تدارك هذا النص هدف القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتعديل المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الخاص بانشاء بنك مركزى للدولة، فقد اضيفت بمقتضى هذا التعديل السندات المصرية التى تضمنها الحكومة المصرية والأوراق التجارية القابلة للخصم إلى مختلف الأصول المقبولة فى غطاء الأصدار.

جدول ٦ - ارصدة مصر الاسترلينية فى سنة ١٩٤٦

الجهة صاحبة الحق فى الارصدة	بملايين الجنيهات الاسترلينية	٪
١.البنك الاهلى المصرى		
منح اصدار البنكنوت	١٢١	٪٢٠.٥
منح العمليات المصرفية	٢١٠	٪٤٨.٨
٢.البنوك الاخرى بمصر	٤٢	٪١٠
٣.الهيئات والافراد	٤٦	٪١٠.٧
المجموع الكلى	٤٢٠	٪١٠٠

المصادر عبد العزيز عجمية دراسات فى التطور الاقتصادى المصرى
محمود متولى-تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري — اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية — رقم العـــدد : ١٦٣١
المصـــدر : مجلة الاهرام الاقتصادي — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

قضية الارصدة الاسترلينية.. ومحاولات التسوية

لقد كان تعديل نظام اصدار البنكنوت في مصر بما انطوى عليه من التحويل الآلي للجنيهات الانجليزية إلى جنيهات مصرية منشأ تراكم الارصدة الاسترلينية لمصر خلال الحربين فلقد اتاح ذلك التعديل لبريطانيا الحصول على حاجاتها من الجنيهات المصرية بلا قيد ولا شرط وبسعر التعادل مقابل ايداع جنيهات استرلينية لحساب البنك الأهلي في لندن أو بيع الحوالات التلغرافية له ولغيره من البنوك المحلية. وهكذا تسنى للانجليز تمويل نفقات الجيوش المحاربة والوفاء بقيم الصادرات المصرية كما لو كانوا يدفعون هذه النفقات بالجنيهات الانجليزية ولما كانت الحكومة البريطانية قد احكمت القيود على قابلية الجنيه الاسترليني للتحويل إلى غيره من العملات، وكان من المتعذر استيراد البضائع من انجلترا في تلك الاثناء، فقد اخذت الارصدة الاسترلينية لمصر تتراكم عاماً بعد عام حتى بلغت ١٥٠ مليوناً من الجنيهات خلال الحرب العالمية الاولى و٤٣٠ مليوناً من الجنيهات في اخر سنة ١٩٤٦ وكان التضخم النقدي هو النتيجة الحتمية لاغراق الاسواق المصرية بالزيادة الطائلة في عرض النقود التي تولدت عن تراكم الارصدة الاسترلينية لمصر خلال كلتا الحربين.

وبعد الحرب العالمية الاولى تسنى لمصر بفضل ما يتمتع به الاسترليني من قابلية للتحويل في ذلك الوقت ان تستنفذ الشطر الاكبر من ارصدتها في استيراد السلع والمهمات ليس من انجلترا وحدها ولكن من سائر بلدان العالم ايضا وفي استرداد جانب هام من الاوراق المالية المصرية من الخارج.

ولقد ثارت مشكلة تسوية الارصدة الاسترلينية بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت تسوية الأرصدة الاسترلينية رهنا بزوال قيود الصرف في انجلترا واستعادة الجنيه الاسترليني قابليته للتحويل إلى غيره من العملات مما يترتب على ذلك امكان استعمال هذه الارصدة في استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية والانتاجية من المنطقة الاسترلينية وحدها وكافة دول العالم، لذا فقد بقيت الارصدة الاسترلينية محبوسة من الناحية العملية عن ايدي اصحابها وبات على الدول صاحبة الارصدة ان تتلمس السبل للمحافظة على حقوقها.

التزمت الحكومة البريطانية بمقتضى الاتفاق المالي المبرم بينها وبين الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ برفع القيود على تحويل الاسترليني لغيره من العملات بالنسبة للمعاملات الجارية وذلك في مقابل الحصول على قرض ٣٧٥٠ مليون دولار، كما تعهدت بالعمل على تحقيق تسوية سريعة للارصدة الاسترلينية المتراكمة فنص الاتفاق بينهما على الافراج فوراً عن جزء من الارصدة المتراكمة وان يقسط جزء أخر على عدد من السنين ابتداء من ١٩٥١ وعلى ان تتنازل هذه البلاد عن جزء من أرصدتها مساهمة منها في تسوية هذه الديون واعترافاً بالفائدة التي تعود عليها من هذه التسوية

وقد مرت تسوية الارصدة الاسترلينية بين انجلترا ومصر بالمراحل الآتية:

[١] اتفاق ٣ يونيو ١٩٤٧:

عقدت مصر اتفاقاً مؤقتا مع انجلترا نص على الأمور الآتية:

أ- خروج مصر من المنطقة الاسترلينية اعتبارا من بدء العمل بالاتفاق اى ابتداء من ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧

ب- تجميد ا لارصدة الاسترلينية المملوكة للمصارف التي تعمل في مصر بالحساب رقم (٢) التي بلغت ٣٥٦.٢ مليون جنيه استرليني.

ج- تعهدت بريطانية ابتداء من تاريخ العمل بالاتفاق الا تقيد تحويل الاسترليني المفرج عنه من الارصدة المجمدة أو الذي تحصل عليه مصر من صادراتها - ويتألف من كلا العنصرين ما يسمى بالحساب الحر رقم (١) - إلى اية عملة من العملات في الوفاء بالمدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية.

ولكن لم تحترم انجلترا تعهدها الا لفترة ٥ اسابيع وفي ٢٠ اغسطس ١٩٤٧ اوقفت قابلية الاسترليني للتحويل إلى الدولارات الامريكية والكندية بما في ذلك الحسابات المصرية القابلة للتحويل (الحساب رقم (١) ولم تتمكن مصر في فترة الخمسة اسابيع الا من تحويل ٤/٣ مليون جنيه فكأن مصر قد خرجت من اتفاقها المالي الاول مغبونة فلما اوقفت انجلترا قابلية الاسترليني للتحويل انحصر استعمال ارصدة الحساب رقم (١) في استيراد السلع من انجلترا أو من البلاد التي تقبل الدفع بالاسترليني.

(٢) اتفاقيتا يناير ١٩٤٨، مارس ١٩٤٩:

نصت هاتان الاتفاقيتان على اتفاق الجانبين على الافراج عن مبالغ من الأرصدة المجمدة إلى الحساب رقم (١) وكذلك حددت الحصة التي سيتاح تحويلها إلى دولارات من المبالغ المحررة وتعيين قيم بعض السلع الدولارية التي ستعطى مصر الحق في شرائها بالاسترليني كالمستخرجات البترولية وتقرير مبدأ عدم التزام مصر بقبول الاسترليني في الوفاء بقيم صادراتها الا حيث تجرى الدولة المستوردة على معاملتها بالمثل.

الا ان كل ما استهلكته مصر من ارصدتها في الفترة من يوليو ١٩٤٨ الى يونيو ١٩٥١ كانت ٧٧.٤ مليون جنيه بمعدل ١٩.٣ مليون جنيه سنويا اى ما يوازى ٥٪ من جملة الارصدة عند العمل بالاتفاق المالي الاول في يوليو ١٩٤٧ ويرجع ذلك إلى عدم قابلية الاسترليني للتحويل وصعوبة استيراد السلع المطلوبة لمصر من الاسواق البريطانية بسبب رقابة الحكومة البريطانية على تجارتها الخارجية.

[٣] اتفاق اول يوليو ١٩٥١:

اتفقت مصر وانجلترا على تحويل مبلغ ١٥٠ مليون جنيه على فترة تتراوح بين عشر سنوات وثلاث عشرة سنة ونصف وكانت اهم نصوص الاتفاق هي:

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

ا ـ يفرج فورا عن ٢٥ مليونا من الجنيهات الاسترلينية بنقلها من الحساب رقم (٢) إلي الحساب رقم (١)

ب ـ يفرج كل سنة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ عن عشرة ملايين من الجنيهات بنقلها من الحساب رقم (٢) إلى الحساب رقم (١) كما يفرج سنويا عن مبلغ اضافى قدره ٥ ملايين من الجنيهات كلما هبط رصيد الحساب رقم (١) من ٤٥ مليون جنيه بشرط الا يتجاوز مجموع هذه المبالغ الاضافية ٢٥ مليونا من الجنيهات خلال مدة الاتفاق.

ج ـ تتعهد انجلترا بأن تضع تحت تصرف مصر ـ نظير الدفع بالاسترلينى من الحسابات المصرية ـ مبلغاً من الدولارات الامريكية يعادل ١٤ مليون جنيه استرلينى.

د ـ تتعهد انجلترا بان تتخذ التدابير اللازمة لتوريد المنتجات البترولية اللازمة لمصر مقابل الدفع بالاسترلينى من الحساب رقم (١) فى حدود ٩١ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٦٠.

هـ يتعين القيام بمحادثات تتناول المتبقى من الارصدة الجمدة وقدره ٨٠ مليوناً من الجنيهات قبل انتهاء اجل الاتفاق.

ولقد انبى الاتفاق السابق «تقليد الاتفاقيات قصيره الاجل». الا أن ضآلة الدفعات السنوية التى اتفق علي تحريرها لم تعد على الاقتصاد المصرى بفوائد ملحوظة كما ان نتائج الاتفاق تتوقف على ما اذا كانت انجلترا ستقوم بتنفيذ تعهداتها كذلك انتشرت الشائعات بعد توقيع الاتفاق مباشرة ان الاتجاه فى انجلترا يميل إلى تخفيض المبلغ المتفق على الافراج عنه سنوياً إلى النصف او اتخاذ تنفيذه وسيلة إلى تحقيق اغراضها السياسية

كذلك لم يحدد فى الاتفاق نص على موعد محدد للافراج عن مبلغ العشرة ملايين جنيه المتفق على الافراج عنها سنويا فقد اصرت انجلترا على ان لها مطلق الحرية فى أن تفرج عن المبلغ المذكور فى أى وقت تشاء خلال السنة وقد قامت مفاوضات بين البلدين انتهت عام ١٩٥٤ بالاتفاق على ان يتم الافراج السنوى عن المبالغ المتفق عليها فى أول يناير من كل عام.

[٤] اتفاق ٣ أغسطس ١٩٥٥ :

اتفقت انجلترا ومصر بمقتضى هذا الاتفاق على تسديد انجلترا لمصر للرصيد البالغ وقتئذ حوالى ١٣٥ مليون فى خلال ثمانى سنوات وفى مقابل ذلك تعهدت مصر بالغاء نظام حق الاستيراد بالنسبة للاسترلينى كما اكدت لانجلترا انها لا تنوى ان تتخذ فى المستقبل اى اجراءات نقدية يكون من شأنها التمييز ضد الواردات من المنطقة الاسترلينية وتنص احكام هذا الاتفاق على:

أ. يفرج عن ٥ ملايين جنيه فى سبتمبر ١٩٥٥

ب ـ يفرج عن ٢٠ مليون جنيه سنويا فى المدة من ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠

ج ـ يفرج عن ١٠ ملايين جنيه في كل من عامي ١٩٦١ ـ ١٩٦٢

د ـ يفرج عما يتبقى لمصر من ذلك فى عام ١٩٦٣ ويمكن توضيح الغبن الذى وقع على مصر فيما يلى:

أ. تسديد الارصدة خلال هذه الفترة الطويلة يحول دون استخدامها فى اعادة بناء الجهاز الانتاجى وفى تنفيذ المشروعات الانتاجية.

ب ـ ادى تدهور القيمة الشرائية للجنيه الاسترلينى وتخفيضه رسمياً فى ١٩ سبتمبر عام ١٩٤٩ إلى تخفيف عبء الوفاء على انجلترا.

ج ـ اتخذت انجلترا من تلك الارصدة سلاحاً للضغط على مصر فقامت بتجميدها اثر تاميم قناة السويس. وظلت مصر مغلولة اليدين فى التصرف فى الارصدة الاسترلينية المملوكة لها حتى اتجه الرأى إلى استئناف العلاقات التجارية والمالية بين البلدين وذلك بعد تصفية المسائل المعلقة الناشئة عن تاميم قناة السويس.

[٥] اتفاقية فبراير سنة ١٩٥٩

وقعت مصر اتفاقا مع انجلترا تقرر بمقتضاه الغاء قيود الرقابة على النقد التى تفرضها انجلترا على الحساب الحر رقم (١) والحسابات المصرية الاخرى المفتوحة بانجلترا وانتهاء العمل باتفاقية الافراج المعقودة فى أول يوليو سنة ١٩٥١ (والمعدلة باتفاق ٢٠ اغسطس سنة ١٩٥٥) بالافراج نهائيا عن ارصدة الحساب رقم (٢)

حيث بلغت الارصدة الاسترلينية فى اخر سنة ١٩٥٦ نحو ١٠٥.٨ مليون جنيه منها مبلغ ٥.٥ مليون جنيه فى الحساب (القابل للتحويل) رقم (١) ومبلغ ١٠٠.٣ مليون جنيه فى الحساب (المجمد) رقم (٢)

كما بلغت قيمة الارصدة فى مارس ١٩٥٩ نحو ٨٠ مليون جنيه (بحسب القيمة الاسمية) او ٧٠ مليون جنيه (بحسب القيمة السوقية) فيما يتعلق بالحساب رقم (٢)

وفى مقابل هذا تعهدت مصر بالغاء كافة تدابير الحراسة التى اتخذت على اثر العدوان الثلاثى بالنسبة للممتلكات البريطانية مع اعادتها او حصيلة مابيع منها لاصحابها فضلاً عن دفع تعويض مقداره ٢٧.٥ مليون جنيه استرلينى كتسوية تامة ونهائية عن جميع المطالبات بشأن الممتلكات البريطانية التى تناولها التمصير او المتعلقة بالضرر او التلف الذى يكون قد لحق بالممتلكات البريطانية.

وهكذا انتهت قصة الارصدة الاسترلينية والغبن الذى وقع على مصر من اجل الحصول علي حقوقها

أزمة بنك مصر (١٩٣٩)

ابتدا من ١٩٢٩ خيمت على العالم ظروف اقتصادية عصيبة ما لبثت أن تطورت إلى ازمة اجتاحت العالم وعانت منها مصر الكثير فانخفضت اسعار المحاصيل الزراعية وركدت التجارة وانتشرت البطالة وعجز مدينو البنك عن الوفاء بحقوقه فتراكمت عليهم الديون والفوائد وقلت قيمة الضمانات، كما تأثرت شركات البنك من هذا الركود فنال البنك ايضا نصيبه مما اصابها وعلى مر سنوات الثلاثينات تراكمت اثار الأزمة على الرغم من أن الأوضاع الدولية كانت مضطربة منذ نهاية ١٩٢٨ الا ان الموقف تصاعد فى نهاية اغسطس ١٩٢٩ مما ادى الى تقلص ثقة الأفراد فى البنوك فاندفعت الى سحب ودائعها وتزايد هذا الاتجاه مع اندلاع الحرب فى أوائل سبتمبر ١٩٣٩، وكان «لبنك مصر» النصيب الأكبر فى هذا الاندفاع وبخاصة من جانب عملاء صندوق التوفير لدى البنك والذى ارتفع رصيده من ٢٢٧ الف جنيه عام ١٩٢٩ الى ١.٢٩٣.٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٣٧ وتزاحم العملاء على البنك يطلبون سحب ودائعهم. الى أن عجز البنك عن الرد لعدم وجود السيولة الكافية.

وفى ذلك الوقت رفض البنك الأهلى وكان تحت الادارة الانجليزية ان يقرض بنك مصر بضمان أوراقه المالية والتى تتكون من الدين الحكومى، اذون خزانة، اوراق البنك الأهلى، والبنك العقارى ، وهنا تدخلت الحكومة في سبتمبر ١٩٣٩ بعد علمها بالضائقة التي يمر بها البنك وصدر المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٣٩ الذى يأذن للحكومة فى اتخاذ التدابير المالية الكفيلة بحماية الثقة المالية العامة والخاصة، ونصوصه كما يلي:

مادة (١) يؤذن للحكومة بان تاخذ عند الحاجة من المال الاحتياطى للدولة المبالغ اللازمة للمصروفات المقررة بالميزانيات أو بالاعتمادات الاضافية وان تتخذ التصرفات اللازمة لذلك.

مادة (٢) يؤذن للحكومة كذلك بان تتخذ التدابير المالية التى تكفل حماية الثقة المالية فى الشئون المالية العامة والخاصة معا.

مادة (٣) على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

وقد نشر فى الوقائع المصرية فى ١٩٣٩/٩/١٤.

وكان المقصود بالثقة المالية الخاصة مصالح الودائع فى بنك، والبنك نفسه ونفاذاً لهذا المرسوم بقانون ضمنت الحكومة بنك مصر فى مبالغ اقترضها من البنك الأهلى بخلاف ما قدمته وزارة المالية إلى البنك من حسابها الجارى.

والواقع ان أزمة «بنك مصر» كان لها وجه أخر وتغيرات مناوئة من جانب البنك حيث دفعت الانتقادات التى وجهت للبنك بطلعت حرب إلى تقديم استقالته فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩، اى فى ذات تاريخ المرسوم بقانون حيث شعر ان الازمة والانتقادات التى وجهت للبنك كان المقصود بها شخصه

كما ان الظروف العامة ممثلة فى تدهور اسعار القطن وتراكم المديونية العقارية ، ساهمت فى تزايد ملكية البنك من الاصول العقارية، فقد انخفضت اسعار القطن بنسبة تقترب من ٥٠٪ خلال الفترة من عام ٢٩ / ٣٠ الي ١٩٣٩/٢٨، حيث كان متوسط سعر القنطار بالريال ٢٠,٣٦ فى ٣٠/٢٩ واصبح ١٠,٦٨ ريال فى عام ١٩٢٨/ ١٩٣٩

وقد استشعرت الحكومة ذاتها خطورة هذه الاوضاع حيث تدخلت فى عام ١٩٣١ فقسطت السلف الزراعية ومتأخرات اثمان البذور والسماد لمدة خمس سنوات بدون فائدة.

ـ وصدر مرسوم بتأجيل ٣٠٪ من ايجارات الاراضى الزراعية لهذا العام (لمدة سنة) ومرسوم اخر باعتبار العشرين فى المائة التى تأجلت من ايجارات السنة السابقة تخفيضا نهائيا.

ـ كما كلفت الشركة العقارية المصرية ـ والتى يملك بنك مصر وجماعة من المساهمين اغلبية اسهمها ـ بتولى شراء الاطيان المعروضة للبيع الجبرى باسعار مقبولة .. وان تديرها الى حين وجود مشتر مصرى لها.

ـ كما صدر تشريع حكومى فى عام ١٩٣٢ لتجميد المتأخر من الديون وتلاه القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٩، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية — رقم العـــــدد : ١٦٣١

المصـــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

يضاف الى ماسبق اختلاف مفهوم دور البنوك من وجهة نظر «بنك مصر» مقارنة بالمفهوم المصرفى السائد والذى يتبع المدرسة الانجليزية حيث كان اقرب الى اعتناق المفهوم الالمانى فى العمل المصرفى والذى يقوم بتقديم قروض طويلة الاجل للمشروعات الى جانب العمليات قصيرة الاجل

كما ان نسبة مساهماته فى اجمالى روؤس اموال شركات مصر قد انخفض من ٣٠٪ عام ١٩٢٥ الى ١٢٪ عام ١٩٣٢٪ على الرغم من تزايد قيمتها من ٢٤٥ الفا الى ١.٧٨٠ مليون جنيه

كما كان للبنك دوره الواضح فى مجال الاقراض الزراعى والصناعى وايا كانت ملابسات الازمة فالامر المؤكد هو الدور الذى لعبه «بنك مصر» على صعيد الاقتصاد المصرى.■ ■

إنشاء البنك الصناعى

إذا كانت السنوات الاولى من القرن العشرين قد شهدت تكوين «لجنة الصناعة والتجارة» وذلك خلال فترة الحرب العالمية الاولى ،فان السنوات التى تلتها عمقت من هذا التوجه من خلال إنشاء مصلحة التجارة والصناعة عام ١٩٢٠ ثم الاتحاد المصرى للصناعات فى عام ١٩٢٤ وانتهت بانشاء البنك الصناعى عام ١٩٤٩، وعلى مدى هذه السنوات تمثلت السياسة الحكومية فى دعم الصناعة تعاونيا من خلال:

.عام ١٩٢٢ قامت الحكومة بايداع ١٠٠ الف جنيه فى بنك مصر ليقوم البنك باقراضها لرجال الصناعة المصريين وفقا لعدة شروط.

وقد قامت الحكومة بعد ذلك بزيادة المبلغ الى ٢٠٠ الف جنيه الا ان التطبيق العملى خلال ثلاث سنوات اثبت فشل التجربة حيث لم يسفر الا عن اعطاء ٢٢ قرضا قيمتها ١٨.٦٥ ألف جنيه وذلك بسبب رفض مصلحة التجارة والصناعة عددا كبيرا من الطلبات المقدمة بسبب افتقاد هذه المشروعات للخبرة او التنظيم والضمانات الكافية

.فى عام ١٩٢٥ اتفق بنك مصر مع مصلحة التجارة والصناعة على ان يقرض البنك اصحاب المصانع الذى يعرضون مصنوعاتهم بالمعرض الدائم لهذه المصلحة على ان تكون السلع المعروضة فى حيازة المصلحة ولحساب البنك وان يدفع من ثمنها عند البيع مايكفى لسداد السلفة.

.حاول البنك فى عام ١٩٢٦ عدم الاقتصار فى اعطاء السلف على المشروعات الصغيرة بل يتعداها الى المشروعات الاكبر ولذلك وضع بعض الاسس الجديدة للاقراض مثل التجاوز عن مبلغ الف جنيه كحد اعلى للسلفة وذلك للمشروعات الصناعية الكبيرة وكان نتيجة ذلك هو ارتفاع عدد القروض الممنوحة من بنك مصر من ٢٢ قرضا فى عام ١٩٢٤ الى ٢٤٦ قرضا فى عام ١٩٣٢ كما ارتفعت قيمة القروض الممنوحة من ١٨.٦٥ الف جنيه إلى ٨٠٣.٧٢٤ الف جنيه ١٩٣٢، رفعت الحكومة الاعتماد المودع لدى بنك مصر على ان يعطى البنك مبالغ القروض التى يصدرها الاعتماد المودع لدى بنك مصر على ان يعطى البنك للحكومة مبالغ القروض التى يصدرها من هذا الاعتماد وعلى ان يحصل بدوره على الضمانات اللازمة من المقترضين

واصبحت وزارة المالية هى المختصة باعتماد القروض الصناعية حتى ١٥ الف جنيه فاذا زاد القرض عن ذلك يستدعى الحصول على ترخيص من مجلس الوزراء

.١٩٢٥ اصبح لابد من ان يكون لكل قرض ضمان برهن عقارى مماادى الى زيادة الاعتماد المخصص حتى وصل فى نهاية ١٩٢٦ إلى اكثر من مليون جنيه

.فتح اعتماد لدى بنك مصر بمبلغ ١٥ الاف جنيه لاقراض خريجى المعاهد الصناعية على ان يكون الحد الاقصى للقرض الواحد مائة جنيه ولما زاد الطلب على هذه القروض زيد الاعتماد بمبلغ ٥ الاف جنيه اخرى ثم تبعتها زيادة اخرى قدرها عشرة الاف جنيه وبلغ عدد الخريجين الذى استفادوا من هذه القروض حتى نهاية عام ١٩٣٦. ١٦٢ خريجا

.صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالرهن العقارى والذي يسمح بالرهن على آلات المقترضين ولو كانت قائمة فوق أرض الغير

.القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالترخيص للحكومة بانشاء بنك صناعى

.صدر القانون الاساسى للبنك فى عام ١٩٤٨ ومزاولته لنشاطه فى أكتوبر ١٩٤٩

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الاقتصاد المصرى

1952 1971

العهد الناصرى

تعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول فاصلة فى حياة مصر المعاصرة ومنذ الايام الاولى للثورة وضح أن لهذه الثورة هدفين، احدهما سياسى بمعنى ثورة سياسية فى مواجهة نظام حكم متحالف مع الاحتلال والثانى اجتماعى يحقق العدالة بين افراد الشعب.

وكانت المشكلة التى واجهها عبدالناصر ان تحقيق الهدف الأول يتطلب وحدة جميع عناصر الأمة وان تحقيق الهدف الثانى تتصارع فيه مصالح الطبقات وكان الحل من وجهة نظره هو ان تحتفظ الثورة بسرعة الحركة والمبادأة بالقدرة على ان تسير فى طريقين فى وقت واحد.

لذا تم اعلان المبادئ الستة التى تعكس فلسفة الثورة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى وقد كان الاصلاح الزراعى من ابرز واسرع المجالات التى بدات بها الثورة عملها الاقتصادي، ثم توالت القرارات والسياسات الرامية الي تحقيق التحرر والتنمية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية. فجاءت قرارات التمصير ثم التخطيط الشامل مرورا بالتاميم. وتعد معركة السد العالي وتاميم القناة ترجمة حية لهذه التوجهات الاقتصادية، اما تجربة الوحدة المصرية السورية فقد كانت تعبيرا راسخا عن الايمان بالوحدة العربية.

اولا: مرحلة الاقتصاد المختلط (١٩٥٢-١٩٥٧)

الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية

التسويق التعاونى والتوريد الإجبارى للمحاصيل

المجلس الدائم للإنتاج القومى.. وبرنامج التصنيع

مجلس الخدمات.. وبرنامج التنمية الاجتماعية

قوانين تشجيع الاستثمار المصرى والأجنبى

المؤسسة الاقتصادية والتمصير

ثانيا: التحول الي الاشتراكية .. والتخطيط الشامل

معركة السد العالى وتاميم القناة

تجربة الوحدة المصرية السورية

تشريعات مالية واقتصادية فى عهد الثورة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الزراعة والإصلاح الزراعى

كان المبدأ الثانى من بين المبادئ الستة للثورة هو القضاء على الاقطاع وقد شغل تطبيق هذا المبدأ عبدالناصر منذ الايام الاولى للثورة نظرا لاهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى آنذاك فقد كانت المساحة المحصولية ٩ ملايين فدان، وكان نصف الدخل القومى يستمد من الزراعة ويعمل بها ٧٠٪ من قوة العمل.

وكان القطن يمثل وحده ٤٠٪ من قيمة الانتاج الزراعى ونحو ٧٠٪ من حصيلة الصادرات الا ان نظام الملكية والحيازة السائد كان بعيدا كل البعد عن العدالة فكان هناك ٦١ مالكا فقط يملك كل منهم اكثر من الفى فدان ومجموع ملكياتهم ٢٠٨ر٢٧٧ فدان وكان هناك ٢٨ مالكا يملك كل منهم اكثر من الف وخمسمائة فدان ومجموع ملكياتهم ٤٠٤ر٩٧ فدان وكان هناك ٩٩ مالكا يملك كل منهم اكثر من الف فدان ومجموع ملكياتهم ٢١٦ر١٢٢ فدان وكان هناك ٩٢ مالكا يملك كل منهم اكثر من ٨٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٤٧٣ر٨٦ فدان اى ان ٢٨٠ مالكا فقط كانوا يملكون ٥٨٣ر٤٠٠ فدان، كذلك الملكيات التى تزيد على مائتى فدان كانت فى يد ٢١١٥ مالكا وكانوا يملكون ٤٩٣ر٢٠٨ر١ فدانا .

كل هذا بينما يوجد ٩٥١ر٣٠٨ر٢ مالك لايملك كل منهم اكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم ٠٦٢ر٢٢٠ر١ فدان اى أن ٨٤٪ من الملاك لايملكون الا ٢١٪ من الارض بل ان من يملكون اقل من فدان كان يصل مجموعهم إلى اكثر من مليونى مالك.

ولما كان من المعروف ان مساحة ٣ افدنة هى التى تكفل الحد الأدنى لمستوى معيشة أسرة متوسطة الافراد فى مصر فان معنى هذا أنه كان هناك اكثر من مليونين من صغار الملاك الزراعيين يعيشون على حد الكفاف ويضطرون للعمل فى إقطاعيات كبار الملاك الذين اتاح لهم مركزهم الاحتكارى خفض اجور العمال ونصيب المستأجرين بالنقد او المزارعة.

ولذلك كان قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ هو أولى الخطوات لإحداث سلسلة من التحولات التى طرأت على عناصر الهيكل الزراعى المصرى (القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢).

لقد نص القانون على ان يكون الحد الاقصى لملكية الارض الزراعية ٢٠٠ فدان للفرد الواحد بالاضافة إلى مائة فدان اخرى لابنائه القصر بحيث لا يزيد المجموع عن ٣٠٠ فدان للاسرة الواحدة، على ان تقوم الدولة بتوزيع أية اراض اخرى تزيد على هذا الحد على صغار الفلاحين والمستأجرين والعمال الزراعيين ، وكذلك سمح القانون لكبار الملاك ببيع جزء من أراضيهم الزائدة على هذا الحد فى غضون فترة زمنية قصيرة انتهت فى اخر اكتوبر ١٩٥٢ بشرط ألا يباع للاقارب حتى الدرجة الرابعة.

اهداف قانون الاصلاح الزراعى الاول:

هدف سياسى:

القضاء على المواقع الاقتصادية والاجتماعية لطبقة كبار الملاك وكسب تأييد صغار الملاك والجماهير العريضة من الفلاحين.

هدف اقتصادى:

يتمثل فى زيادة الدخل القومى فى الزراعة عن طريق توسيع رقعة الأراضى المزروعة وزيادة غلتها بالاضافة إلى توجيه المدخرات للاستثمار فى مشروعات التعدين والصناعة والتجارة حيث ان زيادة المدخرات توقع من اجور العمال عامة وتزيد من قدرتهم على الانفاق وتخلق طلبا جديدا على المنتجات المصرية مما يشجع من جديد على زيادة الاستثمار حتى تستكمل البلاد نموها .

هدف اجتماعى:

القضاء على سوء توزيع الثروة الزراعية فى الريف ، فقد تم تعويض من انتزعت ملكيتهم (باستثناء اعضاء الاسرة المالكة) بواسطة سندات حكومية غير قابلة للتداول بفائدة (٣٪) تستهلك خلال ٣٠ عاما (يمكن استخدام هذه السندات فى اداء ضرائب حكومية معينة كضريبة التركات والضريبة الاضافية على الأطيان) وقد قدر التعويض بسبعين مثلا لضريبة الاطيان المقدرة فى عام ١٩٤٩ (وهى التى كان متوسطها حوالى ٣ جنيهات للفدان) وهذا يعادل حوالى نصف قيمة الارض السائدة فى السوق حيث بلغ متوسط سعر الفدان حوالى ٤٠٠ جنيه عام ١٩٥١.

وقد نص القانون على توزيع الأراضى المنزوعة ملكيتها خلال فترة ٥ سنوات على صغار المستأجرين والفلاحين المالكين لأقل من ٥ افدنة من الاراضى الزراعية (مادة ٩ من القانون) وقد جرى توزيع أراضى الاصلاح الزراعى وفقا لنظام معين للأولويات بحيث أعطيت الأولوية عند التوزيع لمن كان يزرع الارض فعلا - مستأجرا او مزارعا - ثم لمن هو اكثر عائلة من أهل القرية ، ثم لمن هو أقل مادة منهم ، ثم لغير أهل القرية.

وقد تم التوزيع على اساس تمليك قطعة من الارض تتراوح بين (٢) إلى (٥) افدنة حسب درجة خصوبة الارض وحجم اسرة المنتفع وقد تم تقدير حجم الحيازات الموزعة بواسطة هيئة الاصلاح الزراعى بحيث تسمح بأن يتمتع المنتفع وأسرته بدخل سنوى يكفى بالكاد لمواجهة متطلبات المعيشة الضرورية وذلك فى ضوء بحوث العينة التى شملت كافة وجوه نفقات المعيشة للأسرة الريفية من مختلف الاحجام.

ولقد تم بيع الارض المنزوعة ملكيتها بواسطة الحكومة للمنتفعين الجدد على اساس دفع ثمنها باقساط متساوية خلال ثلاثين عاما.

ولقد بلغ مجموع الاراضى المنزوعة القابلة للتوزيع فى ظل قانون الاصلاح الزراعى الأول مايزيد قليلا على نصف مليون فدان اى ان عملية إعادة توزيع الارض - كما حددها قانون الاصلاح الاقتصادى الأول - كانت اجراء معتدلا ، حيث انه لم يمس اكثر من ٨ر٤٪ من اجمالى الاراضى الزراعية فى مصر.

وفى عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١٦٨ الذى تم بموجبه تخفيض المصاريف الادارية الاضافية من ١٥٪ إلى ١٠٪ من سعر شراء الارض تخفيض سعر الفائدة على سندات الاصلاح الزراعى إلى ٥ر١٪ سنويا وتم مد اجل استهلاك هذه السندات إلى ٤٠ عاما.

وفى ظل القوانين التى اصدرها عبد الناصر فى يوليو ١٩٦١ صدر قانون الاصلاح الزراعى الثانى وهو القانون

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (١) تطور توزيع أراضى الاصلاح الاقتصادى الزراعى على صغار المزارعين (١٩٥٣-١٩٧٠)

السنة	المساحة الموزعة (بالفدان)	عدد الاسر المنتفعة	متوسط حجم الملكية لكل أسرة
١٩٥٣	١٦٤٢٦	٤٧٨٤	٢.٤
١٩٥٤	٦٥٢٨٥	٢٤٢٩٥	٢/٧
١٩٥٥	٦٦٦٨٧	٣١٥٨٨	٢.٠/١
١٩٥٦	٢٥٥٥٨	١٥٦٧٨	٢.١
١٩٥٧	٤٢٠٦٧	١٩٧٠١	٢.١
١٩٥٨	٤٢٩٢٠	١٧٠٤٥	٢.٥
١٩٥٩	٥٩٨٢	٢٤٤٧	٢.٤
١٩٦٠	٢٢٤٢٦	١٠٢٤٥	٢.٣
١٩٦١	٢٨٣٨١	٩٢٩١	٣
١٩٦٢	١٠٦٥٠	٣١٦٠٥	٣.٦
١٩٦٣	٩٠١٧٢	-	٠
١٩٦٤	١٢١٦٤٥	١٠٧٢٨٦	٢.٢
١٩٦٥	٢٦٠١٢	٠	٠
١٩٦٦	٢٥٦٦٨	١٢٠١٣	٢.١
١٩٦٧	٥٨١٠٧٠٠	٣١٢٩٨	١.٩
١٩٦٨	٢٠٥٢١	٨٢٩٥	٢.٥
١٩٦٩	٢٢٧٤٢	٩٠٥٦	٢.٥
١٩٧٠	١٦٧٧٧	٨٢٥٥	٢.٧
المجموع	٨١٧٥٢٨	٣٤١٩٨٢	٢.٤

المصدر: الكتاب السنوى للاحصاءات العامة (١٩٥٢-١٩٧٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
د. محمد عبد الفضيل - الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى

رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتعديل الحد الاقصى لملكية الاراضى الزراعية فأصبح مائة فدان للفرد بعد أن كان الحد المسموح به ٢٠٠ فدان كذلك القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بتخفيض اقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقوانين الاصلاح الزراعى فى إقليمى الجمهورية بمقدار النصف.

وقد تم فى ظل هذا القانون بيع الاراضى المعاد توزيعها على المنتفعين بسعر يساوى نصف قيمة الارض المقدرة لتعويض صاحبها.

وفى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ الذى يقضى بأن يتم بيع الارض المعاد توزيعها على المنتفعين الجدد بسعر يعادل ربع قيمة الارض المقدرة لتعويض ملاكها السابقين كذلك الغيت الفوائد والمصاريف الحكومية . كما نص هذا القانون على سريانه بأثر رجعى على الاراضى التى تم توزيعها منذ صدور قانون الاصلاح الاقتصادى الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن تستقطع الاقساط والفوائد السابق اداؤها من المنتفعين بتوزيع هذه الاراضى من الثمن المستحق عليهم والمخفض . وفقا لاحكام القانون الجديد.

ثم قرر المؤتمر القومى الثالث للاتحاد الاشتراكى المنعقد فى يوليو ١٩٦٩ أن يكون الحد الاقصى لملكية الفرد من الاراضى الزراعية هو مائة فدان شاملا الاسرة كلها المكونة من رب الاسرة والزوجة والابناء القصر على الا تزيد ملكية الفرد على خمسين فدانا .

نتائج الاصلاح الزراعى (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

تمثلت اهم نتائج عملية الاصلاح الزراعى فيما يلى:

(١) فى الفترة مابين (١٩٥٢) و(١٩٧٠) تم توزيع ٨١٨ الف فدان اى حوالى ٥ر١٢٪ من الاراضى الزراعية على حوالى ٣٤٢ الف اسرة تضم حوالى ٧ر١ مليون فرد اى حوالى ٩٪ من سكان الريف.

وفيما يتعلق بالمساحات التى تمت انتزاعها وتوزيعها على الفلاحين طبقا لاختلاف الاساس القانونى لنزع الملكية . سوف نجد أن قانون الاصلاح الزراعي الاول والقوانين المتعلقة بأراضى الاوقاف كانت المصدر الاساسى للمساحات التي انتزعت تليها أراضى الحراسة ثم قانون الاصلاح الزراعي الثانى . أما ملكية الاجانب فقد كانت ضئيلة ومحدودة فى ذلك الحين.

اثر الإصلاح الزراعى على خريطة الملكية الزراعية:

تضمن قانون الاصلاح الزراعى اثارا توزيعية على الاراضى الزراعية تمثلت فى:

ا - استمرار النصيب العينى للملكيات الصغيرة إلى جملة الملكيات

ثابتا تقريبا (٣ر٩٤٪ قبل الاصلاح، ٤ر٩٤٪ بعد قانون الاصلاح الزراعى الاول ، ١ر٩٤٪ فى عام ١٩٦١، ٥ر٩٤٪ فى عام ١٩٦٥) إلا أن نصيبها فى الارض قد ازداد بصورة ملموسة من ٤٠ر٣٥٪ إلى ٤ر٤٦٪ بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الاول ١ر٥٢٪ فى عام ١٩٦١ ثم ١ر٥٧ فى عام ١٩٦٥.

ب - نجد ان عدد الملكيات المتوسطة فى الشريحة من (٢٠) إلى (٥٠) فدانا قد ازداد من (٢٢) الفا إلى (٣٠) الفا بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول، كما ازدادت مساحة تلك الملكيات المتوسطة من ٦٥٠ الف فدان إلى ٨٠٠ الف فدان اى بزيادة قدرها ٢٣٪ من المساحة وهذا النمو لعدد ومساحة هذه الملكيات يعكس بالدرجة الاولى عملية كسب ملكية ارض جديدة عن طريق شراء الاراضى التى اراد كبار الملاك التخلص منها لزيادتها على الحد الاقصى للملكية المسموح به.

ج - بخصوص كبار الملاك (ملاك اكثر من ١٠٠ فدان) فان عددهم ظل ثابتا (٥ الاف مالك) بينما هبط نصيبهم من الارض الى ١٣ ٪ مقابل ٢٧٪ قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعى.

د - التغييرات فى خريطة ملكية الارض الزراعية اقتصرت اساسا على اعادة توزيع الارض من الملكيات الكبيرة الى الملكيات

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (٢) المساحات الخاضعة لقوانين الاصلاح الزراعى والتى تم توزيعها على

اساس نزع ملكية الأراضى	المساحة بالالف فدان	عدد الاسر المنتفعة (بالالف)
١.قانون الاصلاح الزراعى الاول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢.	٢٦٥	١٤٦
٢.القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتحويل اراضى الوقف إلى الاصلاح الزراعى.	١٨٩	٧٩
٣.قانون الاصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١.	١٠١	٤٦
٤.شراء الارض الموضوعة تحت الحراسة فى ١٩٥٦.	١١٣	٤٩
٥.القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى يحرم على الاجانب ملكية الأرض.	٢٠	١٤
المجموع	٧٩٨	٣٣٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى للاحصاءات العام (١٩٥٢-١٩٧٠)

الصغيرة دون المساس بأوضاع الملكيات المتوسطة.

هـ- الاوزان النسبية للملكيات الصغيرة (اقل من ٥ افدنة) والمتوسطة (٥ - ٥٠ فدانا) فى هيكل الملكية الزراعية بقيت دون تغير يذكر اى ٩٤٫٣٪، ٥٫٢٪ على التوالى رغم صدور قوانين الاصلاح الزراعى فى ١٩٥٢ و١٩٦١.

اثر الاصلاح الزراعى على تغير هيكل الحيازات الزراعية :

الحيازة تعنى اضافة الارض المملوكة للفلاح الى الارض التى يستأجرها من الغير مع طرح الارض التى يؤجرها للغير. لذا يلاحظ ان :

- الهيكل التوزيعى للحيازة الزراعية الصغيرة ٧٨.٥٪ من اجمالى عدد الحيازات فى ١٩٥٠ و٨٤٪ منها عام ١٩٦١ بينما بلغت مساحتها ٢٣.٢٪ فى ١٩٥٠ و٣٨٪ فى ١٩٦١ من اجمالى المساحة المزروعة.
- كذلك زيادة عملية تفتت الحيازات الزراعية حيث ان عدد الحيازات القزمية (التى تقل عن فدان واحد) قد تضاعف بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦١ فبينما بلغ هذا العدد ٢١٤ الف حيازة طبقا لبيانات التعداد الزراعى عن عام ١٩٥٠ نجده قد تضاعف ليصل الى ٤٣٤ الف حيازة فى عام ١٩٦١.

ولتخفيف حدة الاثار السلبية الناجمة عن شيوع المزارع الصغيرة والقزمية لجأت الحكومة إلى الاخذ بسياسة «التجميع الزراعى» بهدف اعادة تشكيل هيكل الحيازات الزراعية على اساس تحديد حجم امثل للحيازة الزراعية يحقق قدرا من الكفاءة الانتاجية فى استخدام الموارد الارضية والبشرية والمائية دون المساس بالملكية.

ومثال ذلك قرية (نواج) احدى قرى محافظة الغربية ، ففى السنة الزراعية ١٩٥٦ - ١٩٥٧ كان هناك ١٥٤٣ فدانا فى جملة الزمام، كان هناك ١١٨١ فدانا حيازة مفتتة على ٢٥٠٠ قطعة تتم عمليات الرى والصرف فى كل منها على حدة ، ولقد تمكنت هيئة الاصلاح الزراعى من إقناع المزارعين فى هذه القرية بتجميع حيازاتهم الصغيرة فى وحدات كبيرة بحيث يمكن الاستفادة من مزايا الانتاج الكبيرة .. وبناء على هذا النجاح فقد تضمنت خطة التنمية الزراعية فى السنوات (١٩٦٠ - ١٩٦٥) تخصيص مبلغ ٢ مليون جنيه لتطبيق نظام تجميع الاستغلال الزراعى فى ١٣٥٠ قرية.

نظام التعاون الزراعى :

لقد لجأت الحكومة الى ادخال نظام متكامل للتعاون الزراعى فى كافة أرجاء الريف المصرى كسبيل لتحقيق اكبر تعبئة ممكنة للفائض الزراعى وكان الدافع وراء هذا النظام هو :

أ - ضمان حد ادنى من تحسين مستوى الانتاجية الزراعية عن طريق تمكين الحيازات الزراعية الصغيرة من الاستفادة من وفورات النطاق ذى الحجم الكبير، حيث يتم تجميع الحيازات الصغيرة فى وحدات كبيرة وبالتالى يتم تجميع الدورة الزراعية وتوحيد الخامات الزراعية مما ينتج عنه ارتفاع انتاجية الفدان وتحسين مستوى الخدمات الزراعية.

ب - جعل التعاونيات قناة الاتصال الرئيسية التى من خلالها تتعامل الدولة مع الفلاحين فى المسائل المتعلقة بتعبئة الفائض الزراعى وتنفيذ سياسات الدولة الزراعية فى مجالات تخطيط الدورة الزراعية وتوزيع مستلزمات الإنتاج ومقاومة الآفات وتسويق الحاصلات الزراعية.

وقد تطورت عضوية الجمعيات التعاونية الزراعية فى الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠)) حيث قفز عدد الأعضاء من نصف مليون عام ١٩٥٢ الى ٣,١ مليون فى عام ١٩٧٠ وذلك لزيادة عدد الجمعيات من ١٧٢٧ الى ٥٠١٣ جمعية خلال ذات الفترة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

التسويق التعاوني للقطن والمحاصيل الاخرى

تم تطبيق نظام التسويق التعاوني للقطن للمرة الاولى في موسم (١٩٥٣) في مناطق الاصلاح الزراعي وفي عام ١٩٦٢ بدأ تنفيذ التسويق التعاوني للقطن في محافظة المنوفية على اساس تجريبي وفي سنة ١٩٦٣ ادخل نظام التسويق التعاوني في اربع محافظات هي بني سويف واسيوط وسوهاج والمنوفية وقد تم تعميم نظام التسويق التعاوني للقطن بشكل موحد على مستوى الجمهورية ابتداء من موسم ١٩٦٥/١٩٦٦.

وطبقا لهذا النظام يقوم المنتجون بتوريد اقطانهم إلى مراكز التجميع حيث يتم تسجيلها ووزنها وتحديد رتبة الاساس مقابل اسعار محددة تضمنها الدولة.

منذ منتصف الستينات بدات الجمعيات التعاونية تلعب دورا نشطا وهاما في تسويق بقية المحاصيل التصديرية الرئيسية كالارز والبصل والفول السوداني والبطاطس... الخ

الا انه يلاحظ ان نظام التسويق التعاوني لم يكن له اي دور يعتد به في مجال تسويق الفاكهة والخضر والدواجن والبيض ومنتجات الالبان ففي الواقع كان يتم التعامل فيها عن طريق شبكة التجارة الداخلية الخاصة.

نظام التسليم الاجباري للمحاصيل :

كان يهدف الى:

ا - ضمان التدفق المنتظم للحبوب الغذائية وبالاخص القمح ضمانا لتموين البلاد من القمح وتوفير احتياجات الغذاء للعدد المتزايد من السكان في المدن.

ب - التوسع في تصدير محصولي الارز والبصل وهما المحصولان التصديريان الرئيسيان بعد القطن وبذلك تزداد حصيلة البلاد من النقد الاجنبي ولقد كانت معدلات التوريد الاجباري الخاصة بمحصول الارز والبصل عالية بصفة عامة (ثلثي المحصول في حالة الارز، ٥٧٪ من انتاج البصل).

ويتم عادة تحديد «اسعار حصص التسليم الاجباري» عند مستوى اقل من تلك الاسعار الممكن الحصول عليها من السوق الحرة.

واذا مافشل الفلاح في تسليم حصته الاجبارية من المحاصيل المختلفة في الوقت المقرر فإنه يتعرض لغرامة تختلف وفقا لحجم الحصة.

ونظرا لتحديد نسبة موحدة للتوريد على الوحدة الارضية من المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والارز والذرة دون تمييز بين صغار وكبار الزراع .

فقد ادت مجموعة السياسات الزراعية التي تضمنت تطبيق نظام التسويق التعاوني والتسليم الاجباري للمحاصيل قد شكلت بصورة عامة احد اساليب فرض الضرائب «غير المباشرة» على الدخل الخاص بمعظم صغار ومتوسطي الفلاحين.

وفيما يتعلق باهمية القطاع الزراعي واسهامه في الدخل القومي فقد ساهم ٣٥٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ من اجمالي الدخل القومي ٧٤٢ مليونا ، واصبح ٣٨٩ مليون جنيه في ١٩٥٩، و٤١٢ مليون جنيه عام ١٩٦٠، وعلى الرغم من ذلك فان نسبته انخفضت فبعد ان كانت ٣٣,٩٪ من اجمالي الدخل القومي ١٢٨٢ مليون جنيه اصبحت ٣٠,٢٪ في عام ١٩٥٩ من جملة ١٢٩٧ مليون ، و٢٩,٥٪ في عام ١٩٦٠.

الصناعة :

وجهت الثورة عناية فائقة للصناعة لانها تعد حجر الزاوية في تنمية الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ولذلك تم وضع سياسة تصنيعية تقوم على هدفين :

١ - تحقيق الاكتفاء الذاتي بانتاج السلع التي يستهلكها السوق المحلي وتستورد من الخارج (استراتيجية الاحلال محل الواردات) مما يؤدي الى توفير العملات الاجنبية وزيادة الدخل القومي نتيجة لتشغيل الايدي العاملة.

٢ - التوسع في الصناعة على مستويين :

ا - افقيا : في ميادين الانتاج المختلفة بانشاء الصناعات الجديدة وزيادة وحدات الانتاج.

ب - راسيا : في هذه الميادين بزيادة الانتاج عن طريق رفع كفاءة الانتاج وتدريب العمال.

ولقد كان اهتمام الثورة بالقطاع الصناعي ينبع من قصور التصنيع في اوائل الخمسينات حيث لم يتجاوز عدد المنشآت التي يعمل بها ٥٠ عاملا او اكثر ٤٠٠ منشأة بينما كانت الغالبية عبارة عن ورش صغيرة يقتصر العمل فيها على صاحبها واسرته ولاتستخدم قوة محركة ميكانيكية تستحق الذكر وتعمل غالبيتها في مجال الاصلاح والصيانة او انتاج سلع استهلاكية بسيطة للطبقات محدودة الدخل فقد كان عدد المصانع التي يعمل بها ٥ عمال فاكثر هو ١٠ الاف مصنع يعمل بها حوالي ٣٥٠ الف عامل.

كذلك كانت قيمة الانتاج في ٦٠٪ من المصانع تقل عن ١٠٠٠ جنيه بينما يستمد الجزء الاكبر من القيمة المضافة من الوحدات الكبيرة التي اتخذت شكل شركات مساهمة.

وقد اخذت الاستثمارات الحكومية المباشرة تلعب دورا محدوداً ولكنه ملموس في دفع عملية التصنيع في مصر منذ ١٩٥٤ ثم تزايدت اهمية هذا الدور تدريجيا حتى اصبح نصيب الاستثمارات العامة الى جملة الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد القومي حوالي ٩٠٪ منذ عام ١٩٦٠/ ١٩٦١.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

وقد شملت هذه الاستثمارات العامة مجموعة عريضة من الصناعات خاصة السلع الوسيطة مثل الكيماويات، المطاط، الورق، البترول والمعادن الاساسية حيث تم تخصيص حوالى ٤٦٪ من جملة الاستثمارات الصناعية لهذه الصناعات فى الفترة من (١٩٥٧ - ١٩٦٥) ، كما تميزت مجهودات التصنيع خلال هذه الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٧) بنمو سريع لعدد الوحدات والمنشآت الصناعية الكبيرة التى تستخدم ٥٠٠ شخص فاكثر فقد تم خلال تلك الفترة إضافة حوالى ٣٦٠ مصنعاً تستخدم ٥٠ عاملاً فاكثر ينتمى حوالى الثلث منها إلى فئة المصانع الكبيرة التى تستخدم ٥٠٠ عامل فاكثر اى تزايد الوزن النسبى للوحدات الكبرى مع ثبات الوزن النسبى للوحدات الصغيرة مما يشير إلى زيادة درجة تحيز عملية النمو الصناعى إلى المنشآت والوحدات الكبيرة نتيجة الدور الهام الذى لعبه راس المال العام فى انشاء الصناعات الجديدة وطبيعة الصناعات الجديدة التى تم تأسيسها.

ولقد اتضح اثر زيادة الاستثمارات الصناعية على زيادة الانتاج الصناعى فى تلك الفترة فبعد ان كان اجمالى قيمة الانتاج ٣١٣.٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ زاد إلى ٦٦٠.٩ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ ثم إلى ١١٤٠.٧ مليون جنيه فى ١٩٦٥ ثم إلى ١٢١٢.٣ مليون جنيه فى ١٩٦٦ كما زادت قيمة انتاج الصناعات البترولية والصناعات الكيماوية والدوائية والصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج بصورة ملحوظة كما يتضح من جدول رقم (٢)

هيكل الصناعة المصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

اذ بتقسيم الهيكل الصناعى إلى الصناعات الاستهلاكية، السلع الوسيطة، السلع الاستثمارية، فإننا نجد ان هيكل الصناعة السائد فى فترة الاربعينات والخمسينات كان متحيزاً بدرجة كبيرة لصالح الصناعات الاستهلاكية التى كانت بنسبة ٧٤٪ عام ١٩٥٠ وانخفضت إلى ٦٥٪ عام ١٩٦٠ اما الصناعات الوسيطة فقد ارتفع نصيبها من ٢٤٪ الى ٣٢٪ خلال ذات السنوات المقارنة ، بينما كان نصيب الصناعات الراسمالية مازال على محدوديته حيث ارتفعت من ٢٪ الى ٣٪ فقط من القيمة المضافة.

وظل هيكل الصناعة المصرية حتى بداية الخطة الخمسية الاولى عام (١٩٦٥) متحيزاً للصناعات الاستهلاكية مع تطور لصالح الصناعات الوسيطة وبصفة عامة يمكن القول ان الصناعة المصرية ظلت بالاساس صناعة ذات أساس زراعى نتيجة الدور الهام الذى تحتله صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية فى هيكل الصناعات التحويلية.

ورغم كل التحولات التى طرات على بنية الصناعة المصرية خلال الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٧٠) فقد ظلت صناعة الغزل والنسيج تحتل مكاناً مميزاً فى هيكل الصناعات التحويلية المصرية من حيث نصيبها فى توليد القيمة المضافة (٣٣.٢٪ فى عام ١٩٥٢، ٣٨.١٪ فى عام ١٩٦٧) كذلك فى امتصاص العمالة فى قطاع الصناعة التحويلية وذلك لتمتعها بمزايا عديدة مثل جودة محصول القطن وتوافر الايدى العاملة بالاضافة الى اشباع حاجات استهلاكية أساسية ومتنامية مع نمو السكان والدخل فى السوق المحلى.

ب - وفى مقابل ذلك فقد انخفضت الانصبة النسبية لمجموعة الصناعات الغذائية فى الفترة مابين (١٩٥٢ - ١٩٦٧) فبعد ان كان نصيبها من القيمة المضافة ١٨.٢٪ عام ١٩٥٢ اصبحت ١٦.٤٪ فى عام ١٩٦٠ وانخفضت لتصل إلى ١٠.٧٪ عام ١٩٦٧

اما فيما يتعلق بالميزان التجارى المصرى فعلى الرغم من زيادة الصادرات بنسبة ١٧٥٪ فى عام ١٩٦٦ مقارنة بعام ١٩٥٢، الا ان زيادة الواردات بلغت ١٩٣.٩٪ خلال ذات الفترة مما ادى الى زيادة العجز التجارى بنسبة ٢٢١.٨٪ كما يتضح من الجدول رقم «٤».

ويتضح مما سبق زيادة قيمة الصادرات من سنة ١٩٥٢ إلا أنه من الملاحظ ان قيمة الواردات فى تزايد مستمر تفوق معدل الزيادة فى قيمة الصادرات مما يؤدى إلى العجز فى الميزان التجارى ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة المستورد من السلع الانتاجية والمواد الخام نتيجة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بالاضافة الى استيراد السلع التموينية والاستهلاكية التى لاتنتج محليا فى الأسواق وعلى ذلك فقد بلغ العجز فى عام ١٩٥٢ نحو ٧٦.٧ مليون جنيه هبط الى ٤١.٣ مليون جنيه عام ١٩٥٥ ثم ارتفع إلى ٧٣.٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ إلى أن وصل إلى ١٧٧.٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٦.

جدول (٢) مساهمة الانشطة المختلفة فى القطاع الصناعى ١٩٥٢ - ١٩٦٦

النشاط الصناعى	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦
الصناعات البترولية	٢٤.٢	٦٦.٤	١٠١.١	١٠٣.٢
الصناعات التعدينية	٣.٦	٧.٥	١٠.٩	١١.٨
الصناعات الكيماوية والدوائية	٢٠.٥	٤٩.١	١٤٠	١٥٠.٩
الصناعات الغذائية	١٢٢.٣	١٧٧.١	٢٨٥.٤	٣٠٨.٤
الصناعات الهندسية والكهربائية	٢٠.١	٨٠.٩	١٦٠	١٧١
مواد البناء والحراريات	٨.٤	٢٠	٣٠.٨	٣٤.٦
صناعة الغزل والنسيج	٨٤.٦	٢٣٠.٥	٣٥٧.٨	٣٧٤.٥
الطاقة الكهربائية	١٠.١	٢٩.٤	٥٤.٧	٥٨.٩
الاجمالى	٣١٣.٨	٦٦٠.٩	١١٤٠.٧	١٢١٢.٣

المصدر: د. على الجريتلى دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر.

التحول الى الاشتراكية من التمصير الى التأميم .. والتخطيط الشامل

لقد كان تطوير الاقتصاد القومي من اقتصاد يسيطر عليه راس المال الخاص إلى اقتصاد يلعب فيه راس المال

جدول (٤) تطور الميزان التجارى خلال الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
١٩٥٢	١٥٠.٢	٢٢٦.٩	٧٦.٧-
١٩٥٥	١٤٦	١٨٧.٣	٤١.٣-
١٩٥٨	١٦٦.٣	٢٤٠.٢	٧٣.٩-
١٩٦٠	١٩٧.٨	٢٢٢.٥	٢٤.٧-
١٩٦١	١٦٨.٩	٢٤٣.٨	٧٤.٩
١٩٦٤	٢٣٤.٤	٤١٤.٤	١٨٠.٠
١٩٦٥	٢٦٣.١	٤٠٥.٩	١٤٢.٨
١٩٦٦	٢٦٣.١	٤٤٠.٩	١٧٧.٨-

المصدر: محمد على عامر: اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٩

العام الدور الرئيسى امراً ليس هيناً ، فلم يكن من الممكن تغيير من اهداف الدولة دفعة واحدة دون ان تسبق ذلك مرحلة تمهيدية ويهيىء المناخ الملائم الذى يمكن الدولة بعد ذلك من السيطرة على العلاقات الاقتصادية ، لذا مرت التجربة الاشتراكية بمراحل متعددة.

الاقتصاد المختلط (١٩٥٢ ـ ١٩٥٧) :

لقد سارت الدولة فى تلك الفترة فى اتجاهين يسيران الى جانب بعضهما البعض :

الاصلاح الزراعى وتعديل قوانين الشركات بما يسمح بفرض رقابة الدولة عليها وتعديل قوانين الضرائب بما يسمح بالحد من الدخول الكبيرة ، ثم اتجاه الدولة الى التخطيط والهيمنة على النشاط الاقتصادى من خلال إنشاء «المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى» بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ بغرض إرساء قواعد سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحصر موارد الدولة من اجل استغلالها على اكمل وجه.

وفى عام ١٩٥٣ تم إنشاء «المجلس الدائم للخدمات» كهيئة مستقلة تختص بوضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والنهوض بمشروعات التنمية الاجتماعية والتنسيق بينها وبين مشروعات التنمية الاقتصادية كذلك تم فى عام ١٩٥٧ انشاء الهيئة العامة للسنوات الخمس للصناعة والتى حلت محل لجنة التخطيط القومى التى شكلت فى مارس ١٩٥٥ ، وصدرت اكثر القرارات تاثيراً على الحياة الاقتصادية فى ذلك الوقت وهو القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٥٧ بانشاء المؤسسة الاقتصادية فى مارس ١٩٥٧ لادارة نصيب الحكومة فى بعض الشركات التى تساهم فيها او تنشئها الدولة.

تشجيع رؤوس الاموال المصرية والاجنبية على الاستثمار فقانون الاصلاح الزراعى تضمن فى مذكرته الايضاحية انه يهدف إلى تشجيع رؤوس الأموال التى كانت مستغلة فى الملكية الزراعية إلى الاستثمار فى ميادين الصناعة والتعدين والتجارة واستصلاح الاراضى.

كما تم اصدار قانون الاستثمار الخاص برؤوس الاموال الاجنبية بناء على ما رآه المجلس الدائم لتنمية الانتاج فى ذلك الوقت من عدم الاعتماد على الخزانة العامة وحدها فى تمويل مشروعات والعمل على تشجيع راس المال الاجنبى والادخار المحلى للمساهمة فى المشروعات.

كما قامت الحكومة بتحويل شركة السكر إلى شركة اقتصاد مختلط ساهمت فيه بنسبة ٥١٪ من رأس مالها ، والباقى تم تركه لراس المال الخاص كذلك اسست بنك الجمهورية وساهمت فى رأس ماله نسبة ٢٥٪ والباقى للقطاع الخاص وان كان قد تقرر فى نظام هذا البنك ان يكون للعمال ممثلون فى مجلس ادارته باعتبارهم مالكين لحصة فى رأس المال .

كذلك ضمت الحكومة حصة من الارباح للمساهمين فى شركة مصر للفنادق وفى شركة الحديد والصلب وكلها كانت اتجاهات لتشجيع رأس المال الوطنى على الاستثمار.

اى ان دخول الدولة فى النشاط الاقتصادى نظر له على انه مكمل لنشاط القطاع الخاص وليس منافسا له وبالتالى يجب ان يتجه النشاط الحكومى إلى المجالات التى يحجم القطاع الخاص عن القيام بها لانه غير مستعد لتحمل المخاطرة فيها على ان يكون من المكن فى المستقبل ان تباع هذه المشروعات بعد ان يثبت نجاحها إلى القطاع الخاص.

الا ان الذى حدث هو تجسد ازمة التنمية الاقتصادية فى ظل « الاطار الراسمالى التقليدى » فى شكل انخفاض وتدهور معدل تكوين راس المال الثابت فى القطاع الخاص من ١١٢ مليون جنيه فى الفترة من (١٩٤٩ ـ ١٩٥١) إلى ٧٦ مليون جنيه فى الفترة من (١٩٥٣ ـ ١٩٥٦) لذا تم اتباع خطوة اخرى هى التمصير.

التمصير (١٩٥٧ ـ ١٩٦١):

لقد كان عام ١٩٥٧ هو بداية لتوسيع مهام الدولة وازدياد نشاطها الاقتصادى ففى ١٤ يناير ١٩٥٧ صدر قانون المؤسسة الاقتصادية وفى ١٥ يناير تقرر تمصير البنوك والهيئات التامينية والوكالات التجارية وقد سهلت إجراءات الحراسة تصفية المؤسسات الانجليزية والفرنسية وتولت المؤسسة الاقتصادية الاشراف عليها إلى جانب الشركات الجديدة التى خولتها الدولة الحق فى تاسيسها بمفردها او المساهمة فيها مع رأس المال الخاص فى صورة شركات اقتصاد مختلط.

وقد سارت المؤسسة الاقتصادية بنجاح وبخطوات ثابتة نحو توطيد دعائم القطاع العام وسارت الهيئة العامة للسنوات الخمس (التى تحولت بعد ذلك إلى مؤسسة نصر) فى نفس الاتجاه نحو خلق قطاع عام قوى فى الصناعة مع استمرار استعانتها فى بعض مشروعاتها براس المال الخاص.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية | رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

وقد كان تاميم البنك الأهلى وبنك مصر فى ١١ فبراير ١٩٦٠ خطوة جديدة نحـو تدعيم سيطرة الدولة على الاقتصـاد ومع ان الدولة عللت هذا الاجراء بانه إجراء خاص بالبنكين لظروف خاصة بهما حيث ان البنك الاهلى اصبح البنك المركزى للدولة منذ عام ١٩٥٧ ولأن بنك مصر كان يسيطر على مجموعة من الشركات الهامة التى كان يملك معظم اسهمها وكان لذلك اشبه بمؤسسة قابضة احتكارية ومن ثم كان على الدولة ان تتولى السيطرة عليه وتوجيهه الى مصلحة الاقتصاد القومى وتحقيق خطة التنمية.

وفى ٢٤ مايو ١٩٦٠ صدر قانون تنظيم الصحافة وبمقتضاه آلت دور الصحف الكبرى إلى الاتحاد القومى فلم يكن من المتصور ان يبدأ التحول الاشتراكى مع بقاء الصحافة وهى القوة الموجهة للرأى العام والمؤثرة فيه ، خاضعة لسيطرة راس المال الذى تتعارض مصلحته مع التحول الاشتراكى .

وفى نفس الوقت تم اسقاط التزام شركات نقل الركاب بالقاهرة وتولت مؤسسة النقل العام مسئولية مرفق النقل وبعدها تقرر قصر استيراد الدواء على الهيئة العليا للأدوية كما فرضت ضريبة اضافية على مجموع مايتقاضاه اعضاء مجالس الادارة فى الشركات المساهمة وارتفعت معدلات الضرائب الاخرى.

لذا ففى خلال هذه الفترة برزت وظيفة الدولة الاقتصادية

قرارات التأميم فى يوليو ١٩٦١ ونشأة القطاع العام:

لقد كانت هذه القرارات حجر الاساس فى تكوين قطاع عام قوى يلعب دورا «استراتيجيا» فى دفع عملية التنمية الاقتصادية فى إطار الخطة الخمسية الاولى .

ففى يوم ١٩ يوليو ١٩٦١ اصدر الرئيس جمال عبد الناصر عدة قوانين هى كالتالى:

١ - تقرير حق العمال فى ارباح الشركات المساهمة التى يعملون فيها بحيث يخصم ٢٥٪ من الارباح الصافية (القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١)

٢ - تحديد الحد الاقصى لما يجوز ان يتقاضاه رئيس او عضو مجلس إدارة او العضو المنتدب او اى شخص يعمل فى اى هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية بحيث لايتجاوز ٥ الاف جنيه سنويا (القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١)

٣ - اشراك العمال فى مجالس إدارة الشركات والمؤسسات (القانون ١١٣ لسنة ١٩٦١)

٤ - زيادة فى سعر الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للشرائح العليا حتى اصبح سعر الضريبة يصل إلى ٩٠٪ اذا زاد الايراد على ١٠ الاف جنيه (قانون رقم ١١٤ سنة ١٩٦١).

٥ - تعطيل بورصتى الاوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية (١١٥ لسنة ١٩٦١)

٦ - صدر قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتاميم جميع البنوك وشركات التامين وتاميم عدد من الشركات والمنشآت.

٧ - صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بتقرير مساهمة الحكومة بحصة لاتقل عن ٥٠٪ فى عدد كبير من شركات المقاولات والشركات التجارية والصناعية.

٨ - القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ يتعلق بتحديد الحد الاقصى لما يملكه اى شخص طبيعى او معنوى من اسهم فى الشركات المتبقية بما لايزيد على عشرة الاف جنيه.

٩ - القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ الذى قرر ان تكون مساهمة القطاع العام فى منشآت تصدير القطن بنسبة لاتقل عن ٥٠٪ كما صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ والقانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ الخاص باسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليبون وشركة ترام القاهرة.

١٠ - القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز الجمع بين وظيفتين.

١١ - القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتعديل الحد الاقصى لملكية الاراضى الزراعية فاصبح مائة فدان للفرد بعد ان كان الحد المسموح به مائتى فدان.

١٢ - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بتخفيض اقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقوانين الاصلاح الزراعى بمقدار النصف.

١٣ - القانونان رقما ١٢٩ و ١٣٠ لسنة ١٩٦١ الخاصان بزيادة سعر الضريبة على العقارات المبنية داخل مصر.

١٤ - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد ساعات العمل بالنسبة لعمال المؤسسات الصناعية باثنين واربعين ساعة فى الاسبوع ويحظر تشغيل العامل وقتا «اضافيا» الا باذن من وزير الصناعة.

وقد اعلن عبد الناصر فى الاحتفال بالعيد التاسع للثورة فى ٢٢ يوليو ١٩٦١ ان الهدف من هذه القوانين هو إزالة التناقض الطبقى حيث كان الدخل القومى فى الصناعة موزعا بنسبة ٣٢٪ اجورا للعمال و ٦٨٪ ارباحا لصاحب العمل.

وبناء على ذلك اصبح القطاع العام هو القوة الرئيسية الموجهة والمسيطرة على الاقتصاد القومى.

كما شهد بعد ذلك فى عامى ١٩٦٣، ١٩٦٤ سلسلة جديدة من اجراءات التاميم فطبق التاميم الكامل على شركات ومنشآت كانت قد أممت جزئياً بموجب قوانين يوليو ١٩٦١، ثم أممت جميع شركات ومنشآت تصدير القطن وأممت مطاحن ومضارب الأرز تأميما كاملاً ثم شركات ومصانع الأدوية وشركات الملاحة والمقاولات البحرية ثم شركات تجارة الخشب وشركات التجارة الداخلية وبعض الشركات الزراعية ثم شركات التجارة الخارجية والمقاولات وأممت أكبر شركتين لاستخراج البترول وتسويقه وهما شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية وشركة شل مصر ليمتد.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

كذلك فى عام ١٩٦٤ صدر القانون الخاص بتحديد الحد الأقصى للتعويض عن التأميم بمبلغ ١٥ ألف جنيه للفرد على أن يؤدى بسندات على الدولة مدتها ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤٪.

المعالم الرئيسية للخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥)

«مرحلة التخطيط المركزى»:

استهدف برنامج التخطيط الاقتصادى الأول مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات وبالتالى مضاعفة دخل الفرد السنوى فى مدى زمنى قدره خمسة عشر عاماً على أساس تحقيق معدل نمو سنوى للدخل القومى (على أساس مركب) يوازى ٧٪ مقابل معدل النمو السكانى الذى يقدر بـ ٢.٥٪ وكانت الخطة الخمسية الأولى محاولة لقطع نصف الطريق نحو هدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات.

ولقد كانت عملية تمويل مشروعات الخطة الخمسية الأولى مشكلة رئيسية فالوصول إلى حجم الاستثمار المستهدف يتطلب رفع معدل الادخار المحلى السنوى إلى ٢٠٪ من الدخل القومى (وكان هذا المعدل يتراوح بين ١١٪ و١٢٪ قبل سنة ١٩٦٠)

وقد كان من السهل على المخطط توجيه ادخار الهيئات والمؤسسات بواسطة مجموعة من القرارات طويلة الأجل لكن الحال يختلف فى حالة الادخار العائلى فتحقيق حجم الادخار القومى الذى تطلبته الخطة ولضمان استقرار الأسعار كان يستوجب رفع نسبة الادخار الى الدخل العائلى من ٢٪ سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٦٪ سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ إلا أن ذلك بدا مستحيلاً كما أكدته الوقائع فيما بعد فلقد كان من المتوقع أن يستمر السلوك الادخارى للقطاع العائلى خلال فترة الخطة الخمسية الأولى كما هو ولذا فضل المخططون اللجوء لأسلوب آخر هو خفض الدخل المتاح للقطاع العائلى وزيادة فائض الميزانية واحتياطيات التأمينات الاجتماعية وهى قنوات تمويلية تخضع لنظام التحكم المركزى.

نتائج تطبيق الخطة الخمسية الأولى:

[١] زيادة معدل النمو فى الدخل المتولد عن القطاعات المختلفة:

١.الصناعة: ارتفاع الدخل من ٢٥٦ مليون جنيه سنة ٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٣٨٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ أى بزيادة تبلغ حوالى ١٢٩ مليون جنيه وهذا الرقم يمثل نسبة زيادة تفوق ٥٠٪ فى السنوات الخمس للخطة.

٢.الزراعة: ارتفاع الدخل من ٤٠٥ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ٤٧٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ أى بزيادة قدرها ٧٢ مليون جنيه وبنسبة زيادة كلية حوالى ١٨٪ فى سنوات الخطة.

٣.الكهرباء: ارتفاع الدخل فيها من حوالى ١٠ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩ إلى حوالى ٢٢.٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ بزيادة تبلغ نسبتها ١٢٩٪

٤.التشييد: زاد الدخل فيه من حوالى ٤٧ مليون (١٩٥٩) إلى حوالى ٩٢ مليون (١٩٦٥) بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٩٧٪

٥.النقل والمواصلات: زاد الدخل من حوالى ٩٢ مليون جنيه (١٩٥٩) إلى حوالى ١٥٨ مليون جنيه (١٩٦٥) بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٧٠٪

٦.التجارة والمال: زاد الدخل فيها من حوالى ١٢٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ١٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ بزيادة تبلغ نسبتها ١٧.٦٪

٧.العقارات السكانية: زادت من ٧٣ مليون جنيه عام ١٩٥٩ إلى ٨٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥ بنسبة حوالى ١٠٪

٨ - المرافق العامة: زادت من ٦.٥ مليون جنيه عام ١٩٥٩ إلى حوالى ٨ ملايين جنيه عام ١٩٦٥بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٢٠٪

٩.خدمات أخرى: زادت من ٢٦٥.٥ مليون عام ١٩٥٩ إلى ٢٨٨ مليون (١٩٦٥) بنسبة زيادة حوالى ٤٦٪

[٢] زيادة معدل نمو الانتاج: فعلى المستوى الكلى زاد قيمة الانتاج الكلى من ٢٥٤٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٣٤٧٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ بزيادة بلغت نسبتها ٣٦.٤٪

وعلى مستوى القطاعات:

١ - الصناعة: زاد الانتاج (بالأسعار الثابتة) من حوالى ١٠٨٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ١٤٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ بنسبة زيادة كلية تبلغ ٥٣.٣٪

٢ - الزراعة: زاد الانتاج بالأسعار الثابتة من حوالى ٥٨٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٦٧٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ أى بنسبة زيادة كلية تبلغ ١٦.٨٪

٣ - الكهرباء: بلغت قيمة الانتاج المحقق فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ نحو ١٨.٤ مليون جنيه بالأسعار الثابتة والذى ارتفع إلى ٣٧.٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ بنسبة زيادة تبلغ ١٠٦٪

وقد ارتفعت القدرة المركبة من ٨١٦ ميجاوات فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ١٣٧١ ميجاوات فى سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ بزيادة نحو ٥٥٥ ميجاوات نسبتها ٦٨٪ وارتفعت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٥٥٦٠ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ بنسبة زيادة ١٤٧.٧٪ وارتفعت الطاقة المستخدمة من ١٧٦٥ كيلو وات/ الساعة فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٥٢٠٠ مليون كيلو وات/ الساعة فى سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ بزيادة نحو ٣٤٣٥ مليون كيلو وات/ الساعة بنسبة ١٩٤.٦٪

٤ - النقل والمواصلات والتخزين: بلغت قيمة الانتاج المحققة نحو ١٣٥.٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ وارتفعت إلى ٢٠٨.٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ بنسبة زيادة تبلغ ٥٣.٩٪

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندي
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	١٦٣١
المصـــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

٥ - قطاع الخدمات : بلغت قيمة الانتاج المحقق في هذا القطاع نحو ٣٧١.٢ مليون جنيه وارتفعت إلى ٥٩٠.٤ مليون جنيه حققت في سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ نسبة زيادة ٥٩.١٪

[٣] ارتفاع متوسط الأجور وعدد العمالة : حيث ارتفع عدد العمالة من ٦ ملايين عامل في سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى حوالي ٧.٣ مليون عامل في سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥

وزادت الأجور في الفترة نفسها من ٥٤٩.٥ مليون جنيه في سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٨٧٨.٩ مليون جنيه في سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ اى ان الزيادة الكلية في الأجور كانت ٣٢٩.٤ مليون جنيه خلال سنوات الخطة.

سلبيات الخطة الخمسية الأولى:

هناك بعض الاختناقات الأساسية التي رافقت الخطة الخمسية الأولى يمكن ايجازها على النحو التالي:

[١] الاختلال بين الادخار والاستثمار:
في ظل الخطة الخمسية الأولى بلغت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي (١٢.٨٪) بينما بلغت نسبة الاستثمار ١٧,٦٪ مما ادى إلى عجز في التوازن قدره ٤.٨٪ من الناتج المحلي تم تمويله بالقروض الخارجية.

[٢] عدم التخطيط لحجم وأنماط الاستهلاك:
حيث اعتبرت انماط الاستهلاك متغيراً يتحدد خارج الخطة وليس من خلالها مما أدى إلى ارتفاع ضخم في معدلات الاستهلاك إذ ارتفع حجم الاستهلاك الكلي - مقوماً باسعار ١٩٦٥ - من ١١١٩.٧ مليون جنيه في سنة الأساس ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ١٧٦٢.٢ مليون جنيه في سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ بزيادة قدرها ٤٦.٩٪ مقابل زيادة محددة بالخطة تبلغ ٢٥٪ فقط.

[٣] عدم تحقيق التوازن الكامل والدقيق بين مختلف القطاعات :
حيث اندفع كل قطاع في تنفيذ بعض مشروعاته دون أن يتم الربط والتنسيق الزمني او البشري او المادي بين ما يقوم بتنفيذه وبين ما يلزم تنفيذه من القطاعات الأخرى استكمالاً لهذا المشروع.

[٤] عدم استكمال أجهزة القطاع العام:
واجهت القطاع العام مشكلة عدم استكمال الأعداد اللازمة من الكفايات القادرة والقيادات والأجهزة الفنية الكافية التي يمكن ان تحمل مسئولية القطاع العام بعد أن اصبح مداه واسعاً وأبعاده ضخمة ليؤدى دوره القيادي في خطة التنمية .

[٥] العجز في ميزان المدفوعات:
توقعت الخطة فائضا في ميزان المدفوعات قدره ٤٠ مليون جنيه عند نهاية الخطة الا ان سنوات الخطة اثبتت عجزا مطردا في الميزان التجاري قفز من ٣٥,٧ مليون جنيه إلى ١٣٥,٦ في نهاية الخطة وذلك طبقا مما هو موضح فيما بعد.

كما بلغ اجمالي العجز في ميزان المدفوعات اثناء تنفيذ الخطة ٤١٧ مليون جنيه ويعود هذا العجز إلى نوعين من العوامل:

١ - عوامل موضوعية : وهي مجموعة العوامل التي لايمكن التحكم فيهامثل ارتفاع حجم وقيم الواردات من المعدات وقطع الغيار والسلع الوسيطة اللازمة للتصنيع والتنمية بالاضافة إلى انخفاض نسب التبادل الخارجي في السوق العالمية مما لعب دورا هاما في غير صالح المبادلات الخارجية بالنسبة للبلاد النامية.

٢ - عوامل تخطيطية وهي يمكن التحكم فيها مثل ارتفاع معدلات الاستهلاك العام والخاص والاخطاء الفنية المتعلقة بنموذج التصنيع المتبع اثناء الخطة والذى ادى لوجود خطأ فني في تقدير الاثار المباشرة وغير المباشرة لكافة القرارات الاستثمارية التي شملتها الخطة بالاضافة إلى ظهور اختناقات في النقد الاجنبي مما ادى إلى استحالة استيراد متطلبات الاستهلاك الوسيط وقطع الغيار اللازمة مما وضع قيودا على درجة تشغيل الطاقات الانتاجية القائمة وظهور طاقات عاطلة في صناعات كثيرة.

معركة السد العالي وتأميم القناة

في يوم ٩ يناير ١٩٦٠ تم اعطاء اشارة البدء في بناء السد العالي ولقد بدأ التفكير في مشروع السد العالي منذ الايام الاولى للثورة ، فصدر قرار مجلس قيادة الثورة في اكتوبر ١٩٥٢ بالبدء في دراسة المشروع وانتهت الدراسات في ديسمبر ١٩٥٤ الى ان بناء السد العالي هو الحل الوحيد لتنمية الانتاجين الزراعي والصناعي حيث ان المشروع يكفل بذلك التوسع الزراعي افقيا في الاراضي البور ورأسيا بتحويل حياض الوجه القبلي إلى نظام ري دائم بالاضافة إلى توفير طاقة كهربية هائلة تدعم من القطاع الصناعي داخل البلاد.

وبدأت بعد ذلك مشكلة التمويل فقد قدرت التكاليف الاجمالية لبناء السد العالي ومايتصل به من مشروعات للاستفادة بمياه التخزين واستصلاح وإسكان ومرافق وطرق بحوالي ٤٠٠ مليون جنيه.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية	رقم العـــدد : ١٦٣١
المصـــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

وقام البنك الدولى بدراسة المشروع وانتهى خبراؤه إلى ان هذا المشروع سيرفع الدخل الزراعى بمقدار ٤٠٪ وسيزيد من الدخل القومى عامة وان دخل المشروع سوف يتيح لمصر الوفاء بالتزاماتها المالية قبل البنك الدولى والهيئات التى تشترك فى التمويل وكان مقتضى هذا ان يقوم البنك الدولى بالتمويل.

وبناء على هذا الاساس دارت المحادثات فى سبتمبر ١٩٥٠ مع البنك الدولى ووضع الشروط التى يجب ان تتبعها مصر لكى تنال هذا القرض وهى:

١ - ان يطمئن البنك إلى ان العملات الأجنبية التى ستنالها مصر من المنح الامريكية والإنجليزية لاتنقطع.

٢ - ان يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من وقت إلى اخر حول برنامج الاستثمار.

٣ - التفاهم حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة.

٤ - لاتتحمل الحكومة المصرية اى دين خارجى ولاتوقع اتفاقات دفع الا بعد التفاهم مع البنك الدولى اولا وقبل الاتفاق على اى مشروع وطلب البنك ان تكون إدارة المشروع خاضعة للاتفاق معه.

وفجأة فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ اعلن البنك الدولى سحب عرض تمويل مشروع السد العالى بعد ان اعلنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تخليهما عن المساهمة فى المشروع.

وقد كان رد عبد الناصر على سحب تمويل السد العالى هو تأميم قناة السويس فقد كان دخل شركة قناة السويس فى عام ١٩٥٥ يبلغ ٣٥ مليون جنيه اى حوالى مائة مليون دولار انذاك، وقرر عبد الناصر ان تصبح من حق مصر فى حين ان المساعدة المشروطة التى كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا قد عرضتها للمساهمة فى تكاليف المشروع لاتتجاوز ٧٠ مليون دولار على مدى ٥ سنوات.

وكان رد فعل بريطانيا وفرنسا واسرائيل هو العدوان الثلاثى الا انه فشل فى تحقيق اهدافه بسبب الانذارين الروسى والامريكى.

وبعد فشل العدوان عاد مرة اخرى مشروع السد العالى إلى الاذهان لذا تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ على ان يقدم قرضا قيمته ٣٤,٨ مليون جنيه يستخدم فى تنفيذ المرحلة الاولى.

ثم تم توقيع اتفاقية جديدة فى ٢٧ يوليو ١٩٦٠ بقرض جديد مقداره ٧٨,٤ مليون جنيه لتمويل المرحلة الثانية.

وفى ١٤ مايو ١٩٦٤ احتفلت مصر باتمام المرحلة الاولى لبناء السد العالى وتحويل مجرى النيل.

وقد ارتبط ببناء السد الارقام التالية :

١ - اضافة ٣٤ مليون جنيه إلى الدخل القومى سنويا فى هذه الفترة.

٢ - بلغت التكاليف النهائية للسد العالى ٣٢٠ مليون جنيه بما فيها تكاليف محطة الكهرباء.

٣- بلغ رصيد المياه فى بحيرة ناصر امام السد ٦٥ الف مليون متر مكعب فى ذلك الوقت.

٤ - زيادة الرقعة المزروعة بما يقرب من مليون فدان عوضت الاقتصاد المصرى عن المليون فدان التى فقدت نتيجة العدوان المستمر على المساحات المزروعة بفعل التجريف وزحف اراضى البناء.

٥ - الاضافة بنسبة كبيرة إلى المساحة المحصولية فى مصر نتيجة تحويل مايقرب من مليون فدان بالوجه القبلى من الاراضى المروية بالحياض فى صعيد مصر إلى نظام الرى الدائم

٦- استخدامات الطاقة الكهربائية :

يعد السد العالى ثامن اضخم سد فى العالم من زاوية توليد الطاقة حيث ساعد على زيادة انتاج الطاقة الكهربائية فى مصر (٥بلايين كيلو وات/ ساعة) الى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل السد (١٥بليون كيلو وات/ ساعة) مما يؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء الى ٥٢٥ كيلو وات/ ساعة .

٧ - التوسع الصناعى :

لقد بدأ استغلال الطاقة الكهربائية المولدة بواسطة السد العالى منذ عام ١٩٦٧ لمساندة ودفع عملية التصنيع فى الاقتصاد المصرى فتوافر كهرباء السد كان عاملا حاسما فى اختيار بعض المشروعات الصناعية الواردة بالبرنامج الاستثمارى للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠) .

٨ - كهربة الريف :

لقد ساعدت الكهرباء المتولدة عن السد العالى على امداد جميع القرى المصرية بالطاقة الكهربية لمواجهة الاحتياجات الاساسية مثل الاضاءة ، تشغيل المضخات والالات الزراعية بالكهرباء، امداد الصناعات الصغيرة فى الريف بالطاقة .

ابرز التشريعات المالية والاقتصادية فى عهد الثورة

الضرائب :

- قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ١١ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد.

- قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل.

- قانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ بتخفيض الضريبة عن صغار ملاك الاراضى الزراعية.

- قانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل اساس فرض الضريبة على بعض ارباب المهن الحرة.

- قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بفرض ضريبة اضافية على ما يتقاضاه اعضاء مجلس الادارة فى الشركات المساهمة.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية — رقم العدد : ١٦٣١
المصدر : مجلة الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الرقابة على النقد الاجنبى :

- صدر اول قانون للرقابة على الصرف الاجنبى فى مصر من اجل تنظيم التعامل بالصرف الاجنبى وذلك تحت رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧.
- قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد
- قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ باستثمار راس المال الاجنبى
- قانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص باستثمار المال الاجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية.
- قانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٦ بوضع استثناءين من احكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد.
- قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد.

تشريعات البنوك:

- قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ بضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى فى سلفة تمويل محصول القطن.
- قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ لانشاء بنك مركزى للدولة.

بورصات الأوراق المالية :

- قانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن التعامل فى الاوراق المالية.
- قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ فى شأن تنظيم بيع الاوراق المالية لأجل .
- قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن التعامل فى الاوراق المالية.
- قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم بيع الاوراق المالية بالاجل.
- قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية.

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتحديد نسبة الارباح بعشرة فى المائة عن ارباح عام ١٩٥٨ سنة الاساس ، وتم الغاء هذا التحديد فى ١٩٥٩/٤/٦ نتيجة لاثاره السلبية على البورصة ولكن مع بداية الستينات بدات الاجراءات التى تكرس الاتجاه الاشتراكى حيث صدر القانونان رقما ٣٩، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بتاميم بنكى مصر والأهلى المصرى وفى يوليو ١٩٦١ صدرت قوانين يوليو الاشتراكية بتأميم معظم الشركات اعقبتها قوانين اخرى ادت الى تأميم ٩٥٪ من النشاط الاقتصادى وانكمشت التعاملات فى البورصة لانخفاض الشركات المقيدة بها الى ٩ شركات فقط.

وتوارت البورصة فى هذه الفترة وبقيت قائمة من الناحية النظرية والسياسية فقط وتمثل هذا البقاء فى وجود مكتبين بالاسكندرية و٥ مكاتب بالقاهرة من الاجمالى البالغ ١١٠ مكاتب فى المدينتين.

قوانين الاصلاح الزراعى:

● صدر اول قانون للاصلاح الزراعى فى التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢ وبدأ تنفيذه فى ٢٦ اكتوبر من نفس العام

● هدفت الثورة لوضع حد أقصى لملكية الأراضى الزراعية ولذلك صدرت عدة تشريعات من اجل هذا الغرض :

أ - حدد القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الحد الاقصى لملكية الفرد من الاراضى الزراعية بمائتى فدان، وللأسرة بثلاثمائة فدان.

ب - نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تملك الفرد لاكثر من مائة فدان مع عدم جواز حيازة الاسرة - والاسرة تتكون من الزوج والزوجة والأولاد القصر - بطريق الايجار او وضع اليد لمساحة تزيد على خمسين فدانا.

ج - نص الميثاق الصادر سنة ١٩٦١ على أن روح القانون تفرض ان يكون الحد الاقصى الذى لا يتجاوز مائة فدان شاملا للأسرة كلها، وليس لكل فرد على حدة وذلك حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع.

د - قرر المؤتمر القومى الثالث للاتحاد الاشتراكى المنعقد فى يوليو ١٩٦٩ بان يكون الحد الاقصى لملكية الفرد من الأراضى الزراعية خمسين فدانا على الا تزيد ملكية الاسرة على مائة فدان.

● صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ معدلا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.

● نص قانون الاصلاح الزراعى الاول على ضرورة تشكيل لجان لتحديد حد أدنى لاجور العمال الزراعيين، كما نظمت القوانين عمل الصبية والفتيات والمرأة فى العمل الزراعى.

● القانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ ويقضى بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية، بعدما لوحظ ان متوسط ما يملكه الاجنبى من الأراضى الزراعية هو ٥٠ فدانا فى حين كان متوسط ما يملكه المصرى لا يتعدى فدانين.

● صدر قرار تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ والذى يمثل نقطة تحول سياسية واقتصادية فى تاريخ مصر الحديث رغم تبادله فى إطار معركة السد العالى وتأميم القناة . ■ ■

تجربة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١)

هدفت السياسات الاقتصادية التى طبقتها دولة الوحدة الى تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادى بين البلدين عن طريق اصدار عدد من القوانين لتنظيم اقتصاد دولة الوحدة بما يتلاءم مع المبادئ التى نادت بها وقامت عليها فأنشئت المؤسسة الاقتصادية فى الاقليم السورى، وكان من مهامها التنسيق بين ادارات الدولة الاقتصادية، وكانت معظم القرارات تهدف الى الحد من السيطرة الاجنبية على الاقتصاد القومى.

ولكن هذا لا يعنى ان محاولة تنميط السياسات الاقتصادية فى اقليمى دولتى الوحدة كان يتم بصورة عفوية دون مراعاة ظروف كلا الاقليمين حيث روعى فى الخطة الخمسية ظروف كل اقليم وفقا لخطط مرسومة تهدف الى تنمية الانتاج كما تم اعداد برنامج للتصنيع يشترك فيه القطاعان العام والخاص.

كما لم تهدف دولة الوحدة الى تطبيق الاصلاح الزراعى فى الاقليم الشمالى بالصورة التى طبق بها فى الاقليم الجنوبى (مصر) فقد هدفت دولة الوحدة الى توزيع اراضى أملاك الدولة على الجمعيات الفلاحية خاصة ان الملكية الزراعية فى سوريا كانت صغيرة، كما ان الفلاحين تمتعوا فى سوريا بحقوق الرعاية الطبية والاعانات وبعض الحقوق الاجتماعية بعكس الحال الذى كان فى مصر حيث كانت معظم الاراضى الزراعية حكرا على الاجانب، الا ان قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ صدر متضمنا تحديدا للملكية الزراعية، وهدف الى النهوض بالطبقة الفلاحية.

وقد صدر القانون رقم ١٩٦ لعام ١٩٥٩ والذى هدف الى تنظيم مزاولة عمليات المصارف على اسس تتلخص فيمايلى :.

١. ان تتخذ المصارف شكل الشركات المساهمة
٢. افساح المجال امام رأس المال العربى للمساهمة فى حدود ٤٩٪ من رأسمال المصارف.
٣. ترك المجال لمساهمة رأس المال الاجنبى فى حدود ٢٠٪ من رأسمال المصرف.

وصدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ الذى اوجب على شركات التأمين العاملة على اراضى الجمهورية العربية المتحدة ان تكون شركة مساهمة مملوكة بأكملها لمساهمين من جنسية الجمهورية العربية المتحدة، كما اوجب عليها توظيف احتياطيها النقدى وجزء كبير من الاقساط التى تحصل عليها داخل البلاد.

ثم تم تأميم هذين المرفقين بعد ذلك نظرا للتلاعب فى تطبيق ما سبقهما من تشريعات فصدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت.

ولكن لم تنطلق الوحدة المصرية السورية من تعاون اقتصادى عملى على نحو ما تم فى التجربة الاوروبية وانما من عامل سياسى بالدرجة الاولى. فقد قامت الوحدة بموجب اتفاق سياسى اقرته الحكومتان المصرية والسورية وو افق عليه مجلس النواب السورى ومجلس الامة المصرى باجماع الحضور واجازة الشعب فى القطرين بما يقرب من الاجماع.

ولكن هذا لا ينفى ان البنى الاقتصادية فى كل من القطرين كانت تتصف بالتمايز والاختلاف.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	١٦٣١
المصـــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الاقتصاد المصرى

1967

1981

الاقتصاد المصرى من النكسة الى الانتصار ثم الانفتاح

٤٪ انخفاض الناتج القومى لإغلاق قناة السويس

فقدان ٥٠٪ من إنتاج البترول ـ بعد احتلال سيناء

١٠٠ الف جنيه خسارة يومية فى السياحة

تحويل الإيرادات والإنفاق العام لخدمة المجهود الحربى

اقتصاد الحرب فرض مزيدا من الضرائب ـ والتمويل بالعجز

انفجار التضخم بعد اكتوبر ١٩٧٣ نتيجة التوسع فى الاصدار النقدى

البترول يتسيد الموقف وانكماش القطاعات الانتاجية

الانفتاح بين الايجابيات والسلبيات

اهم القوانين والتشريعات

تتداخل هذه الفترة زمنيا مع مرحلة الثورة والعهد الناصرى، ولكن طبيعة الظروف والتحديات التى واجهها الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة ابتداء من حرب ١٩٦٧ وحتى انتصار اكتوبر ١٩٧٣ وماتلاه من انفتاح اقتصادى فرض علينا هذا التداخل الزمنى وأن كان لايخل بالتقسيم العملى

ويتضح ذلك من استعراض خسائر حرب يونيو ١٩٦٧، وما فرضته من سياسات تقشفية لمواجهة الاستعدادات لحرب ١٩٧٣، ثم الانفراجة الاستهلاكية التضخمية التى اعقبتها، والتى توافقت مع التوسع فى الاستثمار ايضا، والتى استندت على القروض والتحويلات النقدية من جانب العاملين فى الخارج، اضافة الى اسعار البترول ودخل قناة السويس.. فكانت المحصلة النهائية فى نهاية السبعينات تصاعد فى ارقام المديونية واشتعال الاسعار والعجز فى الموازنات العامة

واذا كانت بداية المرحلة الزمنية تعكس التحديات الاقتصادية التى واجهها الاقتصاد المصرى حينذاك.. فان نهايتها شكلت الاعباء والتحديات التى واجهها الاقتصاد المصرى ليس نتيجة ظروف الحرب ولكن نتيجة الاندفاع فى تيار الاستهلاك والانفتاح وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى خلال هذه الفترة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري — اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية — رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

اولا اقتصاد الحرب

تكبد الاقتصاد المصرى خسائر كبيرة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ : نتيجة لفقدان كل شبه جزيرة سيناء ، ومابها من ثروات طبيعية فى مقدمتها البترول الذي كان يعادل نصف انتاج البلاد فضلا عماتضمه سيناء من مناجم الفحم والمنجنيز بالاضافة الى فقدان الامكانات السياحية لسيناء،بالاضافة لاغلاق قناة السويس مما اضاع على البلاد حصيلة مهمة للنقد الاجنبي وفقدت مصر ايرادات كانت قد بلغت نحو ٩٥,٣ مليون جنيه عام١٩٦٦ اى نحو ٢١٩,٢ مليون دولار باسعار الصرف فى ذلك الوقت يوازي نحو ٤٪ من الناتج المحلى الاجمالي فى ذلك العام -(كان سعر الصرف خلال الفترة من ٦٥ ـ ١٩٧٣ الجنيه يعادل ٢,٣ دولار ، أي أن الدولار يساوى ٤٣٤٨,.) .وقد استمر توقف الملاحة فى قناة السويس منذ منتصف عام ١٩٦٧ حتى اعادة افتتاحها عام ١٩٧٥ ، مع توقف النشاط الاقتصادى فى مدن القناة الثلاث «بورسعيد والاسماعيلية والسويس» وتشريد مليون من المواطنين فى اطار عملية تهجير سكان مدن القناة الى داخل البلاد.

ادت حالة اللا سلم واللا حرب التى سادت المنطقة فى تلك الفترة الي تاثر حركة السياحة

وقد قدرت الايرادات السياحية التى فقدتها مصر خلال هذه الفترة بنحو ١٠٠ الف جنيه يوميا اي مايعادل نحو ٢٦,٥ مليون جنيه سنويا تعادل ٧٤ مليون دولار فى ذلك الوقت.

الخسائر فى الموارد البشرية بسبب الحرب حيث فقدت مصر الالاف من شبابها الذين يشكلون العنصر الاساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

تدهور الاصول الانتاجية وتعرض شبكة البنية التحتية للاستهلاك والاستخدام فى الجهود الحربى بالاضافة الى تدمير جزء منها فى الحرب مع توقف عمليات الصيانة والتجديد.

كما اثرت الحرب على طريقة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاغراض الحربية والمدنية في اطار ما يعرف باقتصاد الحرب ، حيث اصبح على الاقتصاد المصرى ان يكيف اوضاعه لتمويل الانفاق العسكرى سواء في صورته الجارية بشراء اسلحة او اعادة بناء وتطوير البنية الاساسية العسكرية التى دمرت فى الحرب عام ١٩٦٧كما تطلب ضغط الاستهلاك المحلى لتقليل الواردات المدنية او ابقائها عند مستوياتها دون زيادة لتوجيه حصيلة النقد الاجنبى الى تمويل الانفاق العسكرى.

وبالتالى اتسم الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة بحالة التأهل واعداد الدولة للحرب وانعكس ذلك في انشاء موازنة لصندوق الطوارئ.

وقد اتسم الاقتصاد المصرى فى فترة مابين حربى ٦٧و ١٩٧٣ بانه «اقتصاد حرب » وذلك لتخصيص معظم الموارد للاغراض العسكرية للاعداد للحرب .. وقد ارتفع شعار «لاصوت يعلو فوق صوت المعركة» ليعبر بجلاء عن أولوية مطلقة فى الاقتصاد المصرى الا وهى توجيه الاقتصاد لصالح القطاع العسكرى على حساب القطاعات المدنية فارتفعت معدلات الاستهلاك الحكومى المخصصة اساسا للانفاق على التسليح والتدريب الي نحو ١٢٠٪ بينما زاد الاستهلاك الخاص بنسبة ٦,٧٪ فقط كما تم فرض ضرائب جديدة وزادت معدلات الضرائب المفروضة بالفعل واتسمت السياسة النقدية باستخدام (التمويل بالعجز) عن طريق طبع مزيد من البنكنوت لتغطية الانفاق العام للدولة وكان لتخصيص نحو ٢٠٪ من الناتج القومي للانفاق العسكرى أثره علي تراجع الاستثمارات الاخرى كما عانى الاقتصاد المصرى من عجز متزايد فى الميزان التجارى خلال فترة مابين الحربين وقد واجهت مصر هذا العجز عن طريق الدعم العربى والقروض من الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية واستخدام جزء من الاحتياطات النقدية من العملات الاجنبية والاعتماد علي القروض الخارجية قصيرة الاجل ، مما تسبب فى إيجاد أزمة حادة فى النقد الاجنبى مما استدعى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣.

وفيما يتعلق بالاستهلاك العام والخاص فقد زاد الاستهلاك الحكومى بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ لتزايد نشاط الدولة وتعاظم دورها الاقتصادى حيث اضطلع القطاع العام بتوفير احتياجات مرحلة الاستعداد لحرب اكتوبر وارتفع الاستهلاك الحكومى من ٤٨٨ مليون جنيه عام ١٩٦٧ إلى ١٠٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ بنسبة ١٢٠,٧٪ بمتوسط سنوى قدره ٢٠,١٪ بينما كان متوسط التزايد السنوى للاستهلاك الخاص خلال نفس الفترة ٧,٦٪ سنوياً وهو مايعكس كبح الانفاق الخاص من خلال الآليات المالية (بفرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب التى كانت مفروضة).

وقد جاء التزايد فى حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة بصفة اساسية ومن الجمارك حيث ارتفعت حصيلتها من ٤٤٢,٢ مليون جنيه عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ إلى نحو ٥٧٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٢ وشكلت ٦٣,٤٪ من إجمالى حصيلة الضرائب عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠.

وقد شهدت هذه المرحلة تراجع معدل الاستثمار من ١٥,١٪ من الناتج المحلى الاجمالي عام ١٩٦٧/٦٦ إلى نحو ١٢,٨٪ من الناتج المحلى عام ١٩٧٢/٧١ كما يتبين من الجدول: رقم (١)

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــــدد :	١٦٣١
المصـــــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (١) معدل الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٧/٦٦ إلى ١٩٧٢

السنوات	معدل الاستثمار ٪
١٩٦٧/٦٦	١٥.١
١٩٦٨/٦٧	١٣.٤
١٩٦٩/٦٨	١١.٩
١٩٧٠/٦٩	١٤.٤
١٩٧١/٧٠	١٣
١٩٧٢/٧١	١٢.٨
١٩٧٣	١٣.١

المصدر:- البنك الدولى

وهذا التراجع فى معدل الاستثمار ادى إلى تراجع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فقد تراجع إلى ٢.٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧١.

وبالنسبة للعلاقات التجارية الخارجية، فقد عانى الاقتصاد المصرى من عجز متزايد فى الميزان التجارى خلال فترة مابين الحربين حيث تدهورت نسبة تغطية الصادرات للواردات نتيجة انخفاض معدل زيادة الصادرات الزراعية خاصة مع الزيادة السكانية الضخمة وتزايد الدخول النقدية وعدم امكانية مواجهة الزيادة فى الطلب عن طريق النمو فى الناتج المحلى كما ضاعف من حجم المشكلة ارتفاع أسعار الواردات تواكباً مع التضخم العالمى رغم الاجراءات التى تم اتخاذها لإيقاف استيراد السلع الكمالية فضلاً عن زيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية الواردة للاستعمال الشخصى بنسبة ٥٠٪.

كما ان مصر بدات تواجه متاعب فى الديون الخارجية التى حصلت عليها سواء فى الفترة السابقة للحرب او خلال نفس الفترة وحان اجل استحقاقها مما ادى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجى إلى ٢٤٪ (نسبة مايدفع فى شكل فوائد للدين إلى قيمة الصادرات من السلع والخدمات) وفقاً للبنك الدولى عام ١٩٧٣.

وقد وصل مجموع العجز خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٢ إلى ٣.٧ مليار دولار منها ٢.٣ مليار دولار عجز فى الميزان التجارى وحوالى ١.٤ مليار دولار لاستهلاك الديون المتوسطة والطويلة الأجل.

وكان على مصر ان تقترض من الخارج لتمويل العجز فى ميزان مدفوعاتها، وقد واجهت مصر العجز الخارجى من خلال عدة طرق منها:

(١) الدعم العربى الذى قررته القمة العربية فى الخرطوم فى اغسطس ١٩٦٧ فى اعقاب هزيمة ١٩٦٧ حيث قدمت الدول العربية المصدرة للبترول دعماً يعوض النقص فى الايرادات الناجمة عن إغلاق قناة السويس وخسائر الحرب التى تحملتها مصر.

وقد وصلت أرقام هذا الدعم إلى ١٣٩.٣ و ١١٨.٣و٢٢٢.٣ و ٢٥٣.٧ مليون جنيه خلال أعـــوام ١٩٧٠/٦٩ و١٩٧١/٧٠ و١٩٧٢/٧١ و١٩٧٣ على الترتيب.

(٢) القروض من الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية :ـ

بلغ المتوسط السنوى لها ١٣٣ مليون دولار سنويا خلال سنوات الحرب وقد استخدمت القروض السوفيتية بصورة خاصة فى تمويل استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية.

(٣) استخدام جانب من الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية لمواجهة العجز ، وهذا ادى إلى إضعاف السيولة النقدية للإقتصاد المصرى من العملات الأجنبية فى نهاية سنوات الحرب.

(٤) زاد الاعتماد على التمويل الخارجى من خلال القروض قصيرة الأجل فى ظل العجز الكبير فى ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات الضرورية للتسريع بتهيئة الظروف للجيش لخوض حرب اكتوبر ١٩٧٣.

وقد تعرضت شبكة البنية الأساسية للاستهلاك والتدهور بسبب سنوات الحرب كما تراجعت معدلات الادخار والاستثمار وتجمدت الصادرات بسبب الحروب المتوالية التى خاضتها مصر ؛ مما ادى إلى تغيير معدل التبادل التجارى (فى غير صالح مصر). كما انخفض حجم الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية وهو ما انعكس فى حدوث أزمة شديدة فى النقد الأجنبى.

وبالتالى كان لابد من انتهاج سياسة اقتصادية جديدة لمواجهة التدهور الاقتصادى الذى افرزته سنوات الحرب.

ثانيا : سياسة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤

التدشين الفعلى لسياسة الانفتاح الاقتصادى جاء فى ورقة أكتوبر التى جعلت احد المهام الرئيسية للمجتمع المصرى فى المرحلة القادمة، يعنى فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشر من جانب الدول الاجنبية وبخاصة الغربية.

حيث ان الاستثمارات لا تأتى إلا من تلك الدول بحكم طبيعة نظامها الاقتصادى والاجتماعى.

ما هو الانفتاح الاقتصادى؟

عرف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سياسة الانفتاح بانها سياسة اقتصادية اخذت بها مصر فى السنوات الاخيرة إلى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع وحفز رؤوس الاموال العربية والاجنبية وكذلك المصرية على القيام بتمويل وانشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تحتاج إليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية وذلك بالاضافة إلى تزويد مصر بأحدث ما فى العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا واستثمار رؤوس الاموال وهذا ليس مقصورا على إنشاء المشروعات الجديدة بل انه من الممكن ان يساهم فى تحسين وتطوير المشروعات القائمة.

ويمكن تحديد اطار سياسة الانفتاح فى بعدين اساسيين:

(١) تحرير الاقتصاد القومى من القيود التى تعوق حركته وتحد نموه وتهيئة المناخ والبيئة التى تمكنه من الانطلاق والقدرة على المنافسة الدولية.

(٢) استقطاب الاموال العربية والاجنبية والتكنولوجيا المتطورة بغرض الاستثمار.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

العوامل التى دفعت إلى اتباع هذه السياسة :

نستطيع ان نميز بين نوعين من العوامل التى اسهمت فى اتباع هذا النمط من السياسات الاقتصادية

(١) العوامل الداخلية :

أ ـ الصعوبات والاختناقات الاقتصادية التى واكبت الاوضاع الاقتصادية في بداية الستينات .

ب ـ الانكسار من الداخل والانقضاض من الخارج:

أدت هزيمة ١٩٦٧واهمال النمو فى قطاعات النشاط الاقتصادى وتعبئة النشاط الاقتصادى لخدمة الاعمال العسكرية (اقتصاد الحرب) إلى إثقال كاهل الميزانية المصرية بالاضافة إلى انقطاع ايرادات كل من قناة السويس، ايرادات بترول سيناء، كل ذلك ادى إلى تناقص معدلات التنمية الاقتصاديةو زيادة حاجة مصر لقبول الاستثمارات المباشرة سواء كانت عربية أو أجنبية .

جـ ـ مصادر التراكم الرأسمالى للانفتاح:

ـ الفوائض المتحققة من النشاط الرأسمالى الخاص فى مجالات الزراعة والصناعات المتوسطة والصغيرة والتجارة الداخلية والمقاولات.

ـ الارباح المتحققة للقطاع الخاص من خلال تعامله مع الهيئات الحكومية والقطاع العام خاصة فى مجال التوريدات والمقاولات ودخوله وسيطا فى تداول السلع بين هذه الهيئات من خلال المزايدات والمناقصات التقليدية وكذلك الارباح التى حققها بعض الافراد من خلال ظروف الندرة الشديدة فى بعض السلع التى تلقى دعما حكوميا

ـ الثروات التى تحققت لبعض العاملين فى القطاع العام نتيجة رصيد المهارات والخبرات والمعرفة الفنية والادارية التى اكتسبوها اثناء العمل ثم هجرة هؤلاء للقطاع الخاص او البلاد العربية للعمل فيها .

(٢) العوامل الخارجية :

أ ـ حدوث تباين فى وجهات النظرالسياسة بين مصر والاتحاد السوفيتى ترتب عليه توقف دول العالم الاشتراكى عن تمويل وتنفيذ مشروعات الخطط المتفق عليها والمطالبة بتسديد مصر لما عليها من التزامات دون اعتبار للصعوبات التى كانت تواجه الاقتصاد المصرى.

ب ـ التقارب مع الولايات المتحدة الامريكية .

اهداف الانفتاح الاقتصادى:

كان الهدف القومى العام الرئيسى الذى تسعى الدولة إلى تحقيقه من وراء تطبيقها لسياسة الانفتاح هو تحقيق النمو الاقتصادى السريع من خلال عدة اهداف فرعية نستعرضها فيما يلى:

(١) فى المجال المالى والاقتصادى :

أ ـ تحسين مركز مصر المالى والقضاء على العجز فى الموازنة العامة للدولة

ب ـ توفير التمويل اللازم لمشروعات خطط التنمية الاقتصادية دون اثقال كاهل الدولة

جـ ـ زيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية.

د ـ زيادة ايرادات الدولة بوجه عام

هـ ـ تحسين وضع ميزان المدفوعات المصرى وتحسين مركز الجنيه المصرى فى السوق العالمية

(٢) فى المجال التجارى :

أ ـ تحرير التجارة الخارجية المصرية.

ب ـ تنويع الصادرات وانتشارها عالميا

جـ ـ الحد من الواردات الاجنبية عن طريق الاكتفاء الذاتى لبعض المنتجات

د ـ تحسين مركز مصر التجارى من خلال تقليل العجز فى الميزان التجارى المصرى

(٣) ـ فى مجال الانتاج :

زيادة حجم الانتاج القومى وتحسن نوعية المنتجات المصرية وتطويرها وذلك عن طريق :

أ. الاستغلال الامثل للموارد والامكانيات المصرية عن طريق استقطاب راس المال من الخارج لتحويل كثير من الانشطة الانتاجية صغيرة الحجم إلى الانتاج بحجم كبير وما ينتج عنه من انخفاض تكلفة الوحدة الانتاجية كما يمكن تدعيم قطاعات النشاط الاقتصادى التى تواجه عجزا وقصورا فى التمويل وذلك بتوفير احتياجاتها المالية.

ب ـ يساعد ادخال عنصر المنافسة الشريفة والمشروعة بين المشروعات فى ظل سياسة الانفتاح على تطوير وتحسين المنتجات المصرية.

جـ ـ يمكن الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا الحديثة للنهوض بالصناعات القائمة مما يساعد على تطوير منتجاتها لتساير المنتجات العالمية.

(٤) فى مجال العمالة:

أ ـ اتاحة وتوفير المزيد من فرص العمل امام المصريين سواء فى مشروعات الانفتاح او فى باقى قطاعات النشاط التى سوف تتاثر بقيام مشروعات الانفتاح.

ب ـ اكساب العمالة المصرية خبرات ومهارات جديدة نتيجة لاحتكاكها بالعاملين الاجانب فى مشروعات الانفتاح.

جـ ـ تحسين مجالات وظروف العمل المحلى والارتفاع بمستويات الاجور فى مصر.

نمط التمويلى الملائم لتحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى:

١. الاستفادة الكاملة من راس المال العربى والاجنبى.

٢. التركيز على اجتذاب راس المال من كل التنظيمات الاجنبية الراغبة فى الاستثمار وكذلك تشجيع رأس المال الفردى.

٣. عدم اهمال المصادر المحلية للاسهام فى عمليات التكوين الراسمالى.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

٤. الاتجاه إلى افاق ارحب واوسع فى خلق مجالات للاستثمار فى قطاعات السياحة والنقل المائى والجوى والاهتمام بالبنوك والتامين.

٥. اعادة النظر فى الاهميات النسبية التى كانت معطاة لمصادر التمويل والتركيز على التمويل النقدى والتمويل الخارجى.

٦. استخدام الاساليب العلمية فى تحديد معايير الاستثمار الفنية والمالية والاجتماعية سواء كانت جزئية او معايير كلية.

الانفتاح فى الخمسينيات والستينيات :

١. الخطوة الاولى كانت اصدار القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ لتشجيع الاستثمار الاجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية فى القطاعات المهمة مثل الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والسياحة ولقد عدل هذا بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ لجعله اكثر جاذبية واغراء لراس المال الاجنبى.

٢ - القرار الجمهورى رقم ٢١٠٨ الذى صدر فى ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٦١ والذى جعل قبول مشروعات الاستثمار الاجنبى مشروطا باستصدار قرار جمهورى.

٣ - اكد ميثاق العمل الوطنى الصادر عام ١٩٦٢ الحاجة إلى راس المال الاجنبى

٤ - صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ المتعلق باقامة منطقة حرة فى بورسعيد محتويا قسما عن راس المال الاجنبى الذى يستثمر فى المنطقة الحرة مع تقرير ضمانات ضد التاميم ولكن هذا القانون لم يقدر له ان يطبق بسبب حرب ١٩٦٧ والظروف التى اعقبتها.

٥. سمح القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والخاص بالهيئات والشركات العامة بامكانية مشاركة راس المال الاجنبى فى المشروعات العامة.

٦ - الخطوة الحاسمة على طريق الانفتاح جاءت فى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة وقد شمل هذا القانون ضمانات ضد المصادرة والتاميم والاستيلاء لاغراض المنفعة العامة الا بتعويض عادل. ونص القانون على ان المشروعات التى تنشا طبقا له تعتبر مشروعات خاصة بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين وقد انشئت بموجب هذا القانون هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة لاختيار المشروعات والموافقة عليها.

قوانين الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات :

اهم الاجراءات التى شكلت سياسة الانفتاح الاقتصادى هى

(١) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ هو اهم خطوة منفردة اتخذت على طريق الانفتاح واهم ما ينص عليه :

أ. فتح باب الاقتصاد المصرى لراس المال العربى والاجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كل الميادين تقريبا.

ب - توظيف راس المال الاجنبى مشاركة مع راس المال المصرى العام والخاص مع تقرير انفراد راس المال العربى والاجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة متى كانت فروع مؤسسات مركزها فى الخارج ، وجواز انفراد راس المال العربى او الاجنبى فى المجالات المحددة وبصرف النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فى الشركات المنتفعة باحكام هذا القانون وتعتبر هذه الشركات من شركات القطاع الخاص.

جـ - عدم جواز تاميم المشروعات او مصادرتها.

د - اعفاء الارباح التى تحققها المشروعات التى تنشا طبقا لهذا القانون من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ومن الضريبة العامة على الافراد وذلك كله لمدة ٥ سنوات ويسرى الاعفاء وللمدة ذاتها على الارباح التى يعاد استثمارها فى المشروع والاحتياطات الخاصة كما تعفى الاسهم من رسم الدمغة اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام ويكون الاعفاء بالنسبة الى مشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة واستصلاح الاراضى لمدة عشر سنوات يجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية إلى(١٥ سنة) كما يجوز (بقرار من رئيس الجمهورية) اعفاء كل عناصر الاصول الراسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة من كل او بعض الضرائب والرسوم الجمركية .

(٢) - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير:

نص على ان يكون الاستيراد مفتوحا للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام كما اباح للافراد استيراد اشياء للاستخدام الشخصى اما بالنسبة للتصدير فقد نص القانون على ان يكون مجال التصدير مفتوحا امام القطاع العام والقطاع الخاص والافراد.

وكنتيجة لهذه التعديلات تم تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية وعلى ذلك صدر قرار وزير التجارة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٥ مبيحا للافراد الاستيراد من الخارج فيما عدا ١٨ سلعة قصر حق استيرادها على القطاع العام مثل القمح والذرة والفول والقطن...الخ.

٣ - قانون النقد الاجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ وكان يهدف تحرير معاملات النقد الاجنبى فى الداخل حيث أقر حق كل شخص قانونى باستثناء الهيئات الحكومية والهيئات العامة ومشروعات القطاع العام فى الاحتفاظ بالنقد الاجنبى الذى يحصل عليه من اى مصدر فيما عدا صادرات السلع والسياحة وفى التعامل بالنقد الاجنبى من خلال البنوك المخولة بذلك رسميا وهى بنوك القطاع العام مضافا إليها بنك تشيز الاهلى وبنك مصر الدولى والبنك المصرى الامريكى ويلاحظ ان البنوك الثلاثة هى بحكم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بنوك خاصة يشارك فيها راس المال الاجنبى

(٤) نظام الإستيراد بدون تحويل عملة:

سمح للافراد باستخدام مواردهم بالنقد الاجنبى ان يستخدمها فى الاستيراد مباشرة دون الحاجة إلى الرجوع إلى الجهاز المصرفى وذلك طبقا للقرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ثم القرار ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ .

(٥) - انهاء العمل باتفاقيات التجارة والدفع:

هى اتفاقيات ثنائية تنظم التجارة بين بلدين وتحدد السلع محل التبادل وقد قامت سياسة الانفتاح بتصفية الاتفاقيات المعمول بها بين مصر والبلاد الاخرى والانتقال إلى ممارسة التجارة الخارجية على اساس المعاملات الحرة .

(٦) إعادة تنظيم القطاع العام: -

بدات عملية اعادة تنظيم القطاع العام سنة ١٩٧٥ بصدور القانون رقم ١١١ بالغاء المؤسسات العامة (التى كانت تقوم بدور الشركات القابضة التى تنسق وتخطط وفى بعض الاحيان وتتابع نشاط الشركات التابعة لها) .

(٧) الترخيص للقطاع الخاص بالقيام بأعمال الوكالة التجارية حيث قصر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ القيام بأعمال الوكالة التجارية على القطاع العام وبناء على ذلك ظل نطاق هذه الاعمال محصورا بين ١٣ شركة حتى عام ١٩٧٤ وفى هذه العام صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ مرخصا للقطاع الخاص القيام بأعمال الوكالة التجارية واعقب ذلك القرار الجمهورى رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ الذى قصر مزاولة هذا النشاط على المصريين وبلغ عدد التراخيص الممنوحة حتى اكتوبر ١٩٧٨ حوالى ١٠٠٠ ترخيص لتمثيل ٢٦٠٠ شركة اجنبية

٨. الغاء قرار التخصيص الوظيفى للبنوك الصادر فى عام ١٩٧١ -

وذلك فى عام ١٩٧٥ كما صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالبنك المركزى وهيكل الجهاز المصرفى وعلاقة البنوك ببنك الدولة كما شهدت هذه الفترة اقامة العديد من بنوك الاستثمار وفروع البنوك الاجنبية وكذلك البنوك المشتركة اضافة الى البنوك المتخصصة

النتائج الايجابية والسلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى:

ايجابيات سياسة الانفتاح الاقتصادى:

القدرة على اجتذاب المزيد من الاموال فقد حققت نجاحا فى اجتذاب قدر من رؤوس الاموال العربية والاجنبية والمصرية للمساهمة فى تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية واقامة مشروعات جديدة فى كثير من قطاعات الاقتصاد القومى وذلك فى ظل عدد من القوانين الاقتصادية كفلت لها الكثير من الضمانات التشريعية ووفرت للمستثمرين عوامل الثقة والاطمئنان فى الاقتصاد المصرى ووسعت الطاقة الاستيعابية له وخاصة انه قد صاحبها استقرار سياسى واجتماعى فى البلاد.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية — رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى . — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

حما ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى بان صدرت فى صالحها قرارات مصرفية مشجعة للمصريين العاملين بالخارج على تحويل مدخراتهم إلى مصر وزيادة تدفق هذه التحويلات حتى بلغت عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ حوالى ١٧٤٦.١ مليون جنيه بعد ان كانت ٢٦٨.٨ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٥ اى بمعدل نمو ٥٠٨.٨٪ وتبلغ قيمة التحويلات النقدية للمصرية العاملين بالخارج عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ ماقيمته ٧١٩ مليون جنيه بنسبة ٤١.٢٪ من اجمالى تحويلات المصريين العاملين بالخارج بينما تبلغ قيمة تحويلاتهم العينية (الاستيراد بدون تحويلات عملة) فى نفس العام ١٠٢٧.١ مليون جنيه بنسبة ٥٨.٨٪.

(٢) ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والناتج القومى: -

تكشف البيانات الاحصائية عن الآتى: -

أ - زيادة المدخرات المحلية من ١٩٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٣.١٣.٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠/١٩٨١ وارتفاع معدل نموها من (-٣٥٪) عام ١٩٧٤ بالقياس إلى عام ١٩٧٣ إلى ٦٤٪ ٣٢.٪ عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ بالقياس إلى عام ١٩٨٠/١٩٨١ وارتفاع نسبة المدخرات المحلية إلى الناتج القومى من ٦.٥٪ فى عام ١٩٧٤ إلى ١٥.٧٪ عام ١٩٨٠/١٩٨١.

ب - زيادة الاستثمار القومى من ٦٤ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٤١٧٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وان انخفض معدل نمو هذا الاستثمار من ٣٥.٥٪ عام ١٩٧٤ (عنه فى عام ١٩٧٣) إلى ١٤.٥٪ عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ (عنه فى عام ١٩٨٠/١٩٨١) الا ان ذلك يمكن تفسيره بان عام ١٩٧٤ هو العام التالى لحرب اكتوبر ١٩٧٣. والذى بدات فيه الدولة باصلاح المسار الاقتصادى الداخلى وزيادة الاستثمارات القومية لتعويض انخفاضها الشديد عام ١٩٧٣ اذ لم تكن تتعدى ٤٦٢ مليون جنيه اما فى السنوات الاخيرة فقد ازدادت قيمة الاستثمار القومى حتى بلغت ٤١٧٣ مليون جنيه و ٤٧٧٧.٧ مليون جنيه فى عامى ١٩٨٠/ ١٩٨١، ١٩٨١/ ١٩٨٢ على التوالى.

ج - ارتفاع نسبة المكون المحلى من اجمالى الاستثمار القومى من ٣٠.٨٪ عام ١٩٧٤ إلى ٧٢.٢٪ عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ مما يعنى زيادة الاعتماد على الموارد المحلية فى تمويل الاستثمار القومى.

د - ارتفاع معدل نمو الناتج القومى من حوالى ٥٪ عام ١٩٧٤ عنه فى عام ١٩٧٣ إلى ١٣.٩٪ عام ١٩٨١/١٩٨٢ عنه فى عام ١٩٨٠/١٩٨١.

هـ - زادت الاهمية النسبية لمساهمة قطاع البترول فى الناتج القومى من حوالى ٨.٠٪ عام ١٩٧٤ إلى ١٥.٢٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ كما ساهمت قناة السويس بحوالى ٣.١٪ من الناتج القومى عام ١٩٨٠/١٩٨١

سلبيات سياسة الانفتاح الاقتصادى:

١ - يلاحظ ان النمو المرتفع لم يكن مقترنا بتغييرات هيكلية تنقل بنيان الاقتصاد إلى وضع افضل عن ذى قبل بل جاء هذا النمو مصحوبا بنمو كبير فى قطاع الخدمات والمال والتجارة وقطاع الاسكان الفاخر فى الوقت الذى خيم فيه الركود على قطاعات الانتاج السلعى (الزراعة والصناعة) باستثناء البترول.

٢ - مصادر هذا النمو نابعة من مجالات ذات طبيعة مؤقتة ولاتقع تحت سيطرة صانع القرار المصرى إذ كانت هذه المصادر مركزة فى انتاج وتصدير البترول بمعدلات مرتفعة وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتزايد ايرادات السياحة وقناة السويس فضلا عن زيادة حجم القروض الاجنبية.

٣ - اقترن هذا النمو بتفاوت حاد فى توزيع الدخول والثروة القومية وذلك بزيادة تركزها فى ايدى اصحاب عوائد حقوق التملك (الأرباح)، الفوائد(الريع) على حساب تدهور نصيب اصحاب الدخول الثابتة من الاجور والمرتبات مما ادى إلى تفاوت مماثل فى مستويات المعيشة.

٤ - يلاحظ أن الانفتاح لم يؤد إلى جذب الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجيا المتقدمة بالصورة المتوقعة سابقا حيث تبين ان الجزء الاعظم من الاستثمارات التى تمت فى ضوء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ كانت من اموال مصرية وان الجزء الغالب من الاستثمارات الاجنبية قد تركز فى قطاع البنوك والتجارة والفندقة التى ترتفع فيها معدلات الربح بمصر.

٥ - اقترن هذا النمو الانفتاحى بتراجع واضح لدور التخطيط القومى وانكماش ملموس فى حجم القطاع التعاونى وبنمو متزايد لقوى السوق فى عمليات تخصيص وتوزيع الموارد ونظرا للتفاوت الحاد الذى حدث فى توزيع الدخل القومى فان هيكل الطلب الكلى الذى تاسس على هذا التوزيع المتفاوت قد اثر على اتجاهات الاستثمار وذلك بزيادة تركزها فى مجال الحاجات الكمالية والترفيهية لذوى الدخول المرتفعة على حساب اهمال اشباع الحاجات الاساسية.

٦ - اقترن هذا النمو المنفتح بتعرض الاقتصاد المصرى لرياح شديدة من المنافسة الاجنبية فتعرض النشاط الانتاجى العام والخاص لتدهور واضح مما انعكس على تزايد المخزون السلعى للقطاع العام وفى تعثر الكثير من الوحدات الانتاجية فى القطاع الخاص.

٧ - حدث اختلال واضح فى التوازن الاقتصادى الداخلى الامر الذى تلمسه فى الارتفاع المتواصل للاسعار نظرا للعجز المتزايد للموازنة العامة للدولة وارتباطه بالتوسع الضخم فى الائتمان فقد قفز حجم العجز الى ما يقرب من ٤٠٠٪بين عامى ٦٧و١٩٧٤وليصبح ٢٠٪من الناتج المحلى الاجمالى.

٨ - جاء هذا النمط الانفتاحى محملا بديون خارجية ثقيلة وصلت الى ١٨.٢ مليون دولار حسب تقدير المؤتمر الاقتصادى (فبراير ١٩٨٢) وبتزايد واضح ومستمر فى عجز الميزان التجارى وبتدهور شديد فى سعر الصرف للجنيه المصرى وكل ذلك انعكس فى تزايد تبعيتنا الاقتصادية ومن ثم تعاظم حساسيتنا لاية تطورات خارجية.

ثالثا: حركة القطاعات الاقتصادية خلال السبعينات

الاستثمار: طبقا لتقديرات وزارة التخطيط فاز الاستثمار داخل البلاد طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بلغ ٢٠٦٧٠ مليون جنيه خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ كما يلاحظ تصاعد الاستثمار الثابت اى فى تكوين الاصول الانتاجية فى مشروعات داخل البلاد بحيث وصل عام ١٩٧٩ الى ١٧ مثلا لما كان عليه فى عام ١٩٧٥ وهذا معدل اسرع بكثير من معدل عام ١٩٧٥ ووصل الى حوالى ٩٪ عام ١٩٧٩ ويعتبر هذا بلاشك تطورا على درجة كبيرة من الاهمية ويبدو اثر تعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بمنح نفس الامتيازات التى كانت مقررة فى القانون الاول للمشروعات التى يساهم فيها مصريين بالكامل فى القفزة الهائلة فى الاستثمار فى قطاعات الزراعة والصناعة والمقاولات والخدمات الصحية وهذا ما يتضح مما يلى:-

جودة عبد الخالق محرر تجربة الانفتاح الاقتصادى .. الجذور والحصاد والمستقبل الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع

ومن البيانات الاحصائية المتوفرة نلاحظ مايلى:-

١ - على الرغم من تزايد الاهمية النسبية للاستثمار الفردى (من ٩.٢٪ من اجمالى الاستثمار فى ١٩٧٤ إلى ١٥.١٪ ١٩٧٩) لايزال استثمار القطاع العام هو الغالب ٨٤.٩٪ فى ١٩٧٩.

٢ - بالنسبة لقطاعات الانتاج المادى (زراعة، صناعة، وتعدين، بترول، كهرباء،مقاولات) تتناقص نصيبها النسبى فى اجمالى

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية — رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الاستثمار الثابت خلال الفترة من ٥٣٪ الى ٤٩٪ وذلك رغم انها تتضمن نشاط البترول وهو من النشاطات التى تهتم بها الدولة باعتباره نشاطا رائدا على حد تعبير خطة ٧٨ - ١٩٨٢ وتتضمن نشاط التشييد وهو من النشاطات المفضلة لدى رأس المال الفردى نظرا لربحيته وكونه احد اهداف مدخرات العاملين فى الخارج.

٣ - فى داخل قطاعـــات الانتـــاج المادى ظل النصيب النسبى للزراعة فى الاستثمار الثابت لهذه القطاعات دون تغيير تقريبا ويتناقص النصيب النسبى للصناعة والتعدين (من ٥٣٪ إلى ٤٥.٧٪) لمصلحة نشاطات اخرى غير زراعية.

٤ - بالنسبة لقطاع التوزيع (نقل ومواصلات، قناة السويس، التجارة والمال) تزايد النصيب النسبى فى اجمالى الاستثمار الثابت (من ٢٥٪ إلى ٢٧٪) وفى داخل قطاع التـــوزيع يتناقص النصيب النسبى للنقل والمواصلات والتخزين (من ٨١ إلى ٥٩.٥٪) لمصلحة قناة السويس (من ١٤.٦٪ إلى ٣١.٢٪) والتجارة والمال (من ٤.٤٪ إلى ٩.٣٪)

٥ - بالنسبة لقطاع الخدمات تزايد نصيبه النسبى فى اجمالى الاستثمار الثابت (من ١٨٪ الى ٢٤٪) وفى داخل قطاع الخدمات تناقص النصيب النسبى للاسكان (من ٤١.٣٪ الى ٣١.٢٪) والمرافق العــامــة (من ٢٣.٣٪ إلى ٢١.٤٪)

الزراعة:

(١) بلغ اجمالى ما استصلح من اراض زراعية فى الفــتــرة من ١٩٧٢/٧١ إلى ١٩٧٩ نحــو ٨١.٣ الف فدان وذلك بالمقارنة بحوالى ٧٣١.٦ الف فدان تم استصلاحها فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٦/٦٥ و١٨٠.٤ الف فدان فى الفترة من ١٩٦٧/٦٦ حتى ١٩٧٠.

(٢) تشير البيانات الخاصة بالسبعينات فى شأن الاهمية النسبية لاهم المنتجات الزراعية معبراً عنها بالمساحة المنزرعة من كل منها، إلى ثبات الوزن النسبى لزراعة القمح والبرسيم والفول كمحاصيل شتوية وتناقص العدس والبصل مع تزايد كبير فى الخضراوات كما تشير الى تناقص محدود فى مساحة القطن وإلى ثبات نسبى فى المساحة الخاصة بكل من الارز والذرة الرفيعة وتزايد مساحة الذرة الشامية والى تزايد مساحة الخضراوات تزايداً كبيراً جداً بالنسبة للمحاصيل الصيفية أما بالنسبة للمحاصيل النيلية فلقد اتجهت مساحة الذرة الشامية والخضراوات الى الزيادة ولكن اقترن ذلك بدرجات اكبر من التقلب من موسم لاخر اما المساحات المخصصة للفواكه فانها تزايدت زيادة كبيرة وهى بطبيعة الحال تخص كل مواسم الزراعة.

الصناعة:

لم يعدل أداء الصناعة فى السبعينات كثيراً من شيكل القطاع الصناعى اذا ما استبعد انتاج البترول فاذا ما اسقطنا قيمة الناتج من البترول فإن المنتجات التعدينية تمثل ٠.٨٪ من اجمالى الناتج الصناعى والمنتجات الكيماوية والدوائية ٩٥.١٠٪ والمنتجات الغذائية ٣٢.٢، والمنتجات الهندسية والكهربائية ١٦٪ ومنتجات مواد البناء والحراريات ٤٪ ومنتجات الغزل والنسيج ٢٥٪ هذا بالنسبة لعام ١٩٧١ فاذا ما اخذنا مساهمة هذه الفروع فى الناتج الصناعى فى عام ١٩٧٩ وجدناها على التوالى ١٪، ١٢٪، ٣١٪، ٣٢٪، ٣.٢٪، ٢٢٪ وهى وان كانت تبين ان المنتجات الهندسية والكهربائية قد اكتسبت وزنا نسبيا اكبر (بفضل الزيادة فى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة) فانهاتشير إلى ان الوزن النسبى الاكبر لايزال لصناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وادخال قيمة الناتج من البترول فى قيمة اجمالى الناتج الصناعى مما يغير الصورة تماما عن طريق اعطاء صورة غير حقيقية لوضع القطاع الصناعى فبادخال البترول تكون المساهمة النسبية لفروع النشاط الصناعى فى ١٩٧١ على النحو التالى:

٤.٩٪ للمنتجات البترولية والزيت الخام، ٠.٧٪ للمنتجات المعدنية، ٩.٦٪ للمنتجات الكيماوية والدوائية، ٢٠.٤٪ للمنتجات الغذائية و١٤.٦٪ للمنتجات الهندسية والكهربائية ٣.٧٪ لمنتجات مواد البناء والحراريات، ٣١.٦٪ لمنتجات الغزل والنسيج ويكون هذه المساهمات على التوالى فى ١٩٧٩ على النحو التالى: ٤٠.٥٥٪، ٥٥.٠٪، ٧.٢٪، ١٨.٦٪، ١٣.٤٪، ٩.٠٪، ٨٪، ١٨٪ اى ان ادخال الزيت الخام يضخم من القطاع الصناعى ولايظهر مايغلب عليه من طابع استهلاكى مع الاهمية الخاصة المعطاة للسلع الاستهلاكية المعمرة.

البترول:

ظهر البترول لاول مرة فى جمصة فى خليج السويس عام ١٨٦٩ لم يبدأ الاستغلال الفعلى له الا فى ١٩٠٩ وبمعدل متواضع جدا وهو معدل ١٥/١١ برميل فى السنة وقد تحقق اول اكتشاف هام فى بلاعيم فى ١٩٥٥ وفى ١٩٦٥ وصل الانتاج الى ١٢٠٠٠٠ برميل فى اليوم واستمر فى الزيادة حتى وصل الى ٤٥٠٠٠٠ برميل فى اليوم فى عام ١٩٧٧. وقد كان الانتاج فى زيادة مستمرة منذ ١٩٧٧ حتى وصل اجمالى ما انتج إلى ٢٠.٤ مليون طن مترى زاد الى ٢٤.٢ مليون فى ١٩٧٨، ٢٦.١ مليون ١٩٧٩ وقدر بـ ٢٩.٥ مليون بالنسبة لعام ١٩٨٠ وتشرف الهيئة المصرية العامة للبترول على استغلال البترول بواسطة الشركات الاجنبية على اساس المشاركة حيث يتم تقسيم الناتج بعد خصم مقابل التكاليف بنصيب يتراوح بين ٦٥ - ٨٥٪ للهيئة المصرية وقد استثمرت شركات البترول الاجنبية (بمليون جنيه بالإسعار الجارية) ٣٢، ٨١، ١٥٥، ١٣٦، ٢٧١ فى السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ على التوالى.

وكان نصيب الهيئة فيما استخرج من البترول فى السنوات من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠ مايزيد قليلاً على ٨٠٪ من اجمالى الانتاج وقد كان نصيب الهيئة (مع ما اشترته من الشركات الاجنبية ويمثل نسبة ضئيلة جداً) ١٧.١ مليون طن مترى فى ١٩٧٧، ١٨.٨ فى ١٩٧٨، ٢٠.٧ فى ١٩٧٩، ٢٣.٨ فى ١٩٨٠ وقد تم تكرير جزء كبير منه محليا ١١.١ مليون طن فى ١٩٧٧، ١١.٩ فى ١٩٧٨، ١٢.٣ فى ١٩٧٩، ١٣.٨ فى ١٩٨٠ وصـــدر منه فى نفس السنوات على التوالى ٦ ملايين طن، ٩.٧، ٨.٤، ٩.٨ والباقى خصص فى المخزون، ويتم التكرير فى معامل كان يوجد اربعة منها فى مصر قبل ١٩٦٧اثنان فى السويس وثالث فى

جدول (٢) تطور حركة السياحة من ٧٨ الى ١٩٨٠

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
عدد الوافدين (بالألف)	١٠٥٢	١٠٦٤.	١٢٥٢
من العرب	٤٥٦	٣٩٦	٤٧٩
من الدول الرأسمالية المتقدمة	٥٠٣	٥٧٥	٦٦٤
من البلدان الاشتراكية	٢٥	٣١	٢٤
أخرون	٦٨	٦١	٨٦
الدخل بالمليون جنيه	٤٠٩.١	٣٦٤.٨	٤٠١.٢

المصدر الجهاز المركزى للتعبيئة والإحصاء

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الاسكندرية ورابع فى مسطرد وفى ١٩٦٧ ضربت المعامل الموجودة فى السويس فبنى معمل بالاسكندرية واخر فى طنطا فى وسط الدلتا.

وكانت عوائد البترول ممثلة كمصدر كبير من مصادر العـملات الأجنبيـة وصل فى عـام ١٩٨٠ الى ٢١٪ من اجمالى الايرادات من العملات الاجنبية ومايقرب من ٦٤٪ من حصيلة الصادرات السلعية لمصر.

السياحة:

كانت السياسة الاقتصادية فى ذلك الوقت تحرص على تنشيط السياحة وتحصل منه مصر على دخل يفوق فى عام ١٩٨٠ ماحصلت عليه من دخل لقناة السويس. وان كان عادة مايغفل ماينفقه السياح المصريون فى الخارج ويمثل بنداً متزايداً فى هذه السنوات وتشير البيانات الى تزايد اعداد السياح العرب بعد ان كان قد انخفض فى ١٩٧٩ والجدول رقم ٢ يوضح مايلى:

التجارة الخارجية:

١ - يمثل البترول السلعة التصديرية الاولى من حيث نسبة مساهمته فى القيمة الاجمالية للصادرات (٤٩.٦٪) فى عام ١٩٧٩ بعد ان كان المتوسط فى الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٨) هو ٢٤.٧٪ كذلك هبطت حصيلة مجموعة السلع الزراعية فيما عدا الارز سنة ١٩٧٩ فأصبحت ٨.٢٪ بعد ان كان متوسط الفترة من (١٩٧٥ - ١٩٧٨) هو ١٢.٥٪ كذلك هبطت نسبة مساهمة صادرات الغزل والمنسوجات الى ١٢.٥٪ عام ١٩٧٩ بعد ان كان متوسط الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٨ - هو ٢٠.٤٪ ولا يستثنى من ذلك الا صادرات السلع الكيماوية التى زادت حصيلتها لتصل الى ١٤.٣ مليون جنيه.

٢ - فيما يتعلق بالتركيب السلعى للواردات فقد بدأ اثر سياسة الاستيراد يظهر فى عام ١٩٧٤حيث بدأ الاتجاه بعيدا عن مجموعة الواردات من المواد الخام والسلع الانتاجية التى كانت تمثل ٦٠٪ من الواردات حتى عام ١٩٧٣ (بينما كانت السلع الغذائية تمثل ٢٥٪ والسلع الاستهلاكية الاخرى ١٥٪) نحو المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الاخرى: فى عام ١٩٧٤ كانت المواد الخام والسلع الانتاجية تمثل ٤٨٪ من اجمالى الواردات وتمثل السلع الغذائية ٤٣٪ والسلع الاستهلاكية الاخرى ٩٪ وفى ١٩٧٧ كانت المواد الغذائية تمثل ٢٣٪ من الواردات والوقود ٢٪ والمنتجات الاولية الاخرى ١٠٪ والالات وادوات النقل ٣٥٪ والمنتجات الصناعية الاخرى (وغالبها استهلاكى) ٣٠٪.

أى ان الاتجاه العام هو زيادة الاعتماد على البترول الخام وتناقص الدور النسبى (بل والمطلق) للصادرات من مجالات الانتاج المادى والاتجاه نحو الاعتماد على الخارج فى المنتجات الصناعية (انتاجية واستهلاكية) وفى مواد الغذاء.

٣ - بالنسبة للتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية: فلقد شهدت السبعينات تحولا كيفيا فى مسار التجارة الخارجية بابتعادها عن الدول الاشتراكية نحو الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث بالنسبة للصادرات المصرية ، وابتعادها عن الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث نحو الدول الرأسمالية المتقدمة بالنسبة للواردات المصرية.

والجدول رقم ٣ يوضح التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية: النسبة المئوية لنصيب المجموعات الاقتصادية المختلفة:

توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة:

من خلال البيانات المتاحة يتضح لنا :

١ - ان الزراعة مازالت تشغل نسبة ٤١٪ من السكان العاملين فى نهاية الفترة اى ما يزيد على ٤ ملايين عامل بعدما يقرب من ٣٠ عاما من سياسة تنموية رغم ضيق الرقعة الزراعية وانكماشها فى السنوات الاخيرة نتيجة التوسع الحضرى فى أجود الاراضى الزراعية والتوقف شبه الكامل لجهود استصلاح واستزراع الاراضى فى هذه الفترة.

٢ - ان نسبة العاملين فى الصناعة تكاد تكون ثابتة وانها لا تتعدى ١٣٪ من القوة العاملة، الامر الذى يعكس غلبة النشاط غير الصناعى على الهيكل الاقتصادى.

٣ - انه خلال فترة الخمس سنوات (١٩٧٤ - ١٩٧٩) لم تخلق إلا ١٦٣.٤ الف فرصة عمل فى الصناعة بمعدل يقل عن ٣٢ الف فرصة فى العام

٤ - ان الفترة تشهد الاتجاه نحو تقلص الوزن النسبى للعاملين فى قطاعات الانتاج السلعى وزيادة الوزن النسبى للعاملين فى الخدمات.

٥ - استمرار التضخم الكبير فى اعداد العاملين فى الخدمات الاخرى وعلى الأخص فى الادارة بل ان عددهم يتزايد بمتوسط معدل سنوى يساوى ٤.٥٪ فى الوقت الذى لا تزيد فيه العمالة الصناعية الا بمتوسط معدل سنوى ٢.٨٪

وفيما يتعلق بالمساهمة النسبية للقطاعات المختلفة فى اجمالى الناتج المحلى بين عامى ١٩٧٥ و١٩٧٩ يتضح لنا:

١ - ان الوزن النسبى لمساهمة الزراعة فى انتاج الناتج المحلى تناقص بنسبة ٧.٥٪ خلال الفترة وهو ما يعكس ليس فقط كبر معدل التوسع فى نشاطات اخرى وانما كذلك انخفاض معدل الزيادة فى الناتج الزراعى بمتوسط معدل سنوى ١.٦٪ حيث انخفضت من ٣٠.٧٪ الى ٢٢,٥٪.

٢ - ان النصيب النسبى للصناعة لم يتغير فقد كانت ١٧,٨٪ الى ١٧,٠٪ .

٣ - زيادة النصيب النسبى للبترول زيادة كبيرة (حوالى ٤٪) من ٣٪ الى ٧٪

٤ - على الرغم من التوسع فى استخراج البترول والتشييد فقد تناقصت المساهمة النسبية لمجالات الانتاج المادى من ٦٤.٥٪ الى ٦٢٪ والمعروف ان هذا المجال هو ركيزة التوسع فى المجالات الاخرى اذا اريد له يكل الاقتصاد القومى ان يجد شروطا تجدد الانتاج فى ذاته.

جدول (٣) التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية

	الصادرات			الواردات		
	الدول الرأسمالية المتقدمة	الدول الاشتراكية	العالم الثالث	الدول الرأسمالية المتقدمة	الدول الاشتراكية	العالم الثالث
١٩٧٠	٪١٨.٧	٪٦١.٤	٪١٩.٩	٪٦٩.٤	٪٢٢.٩	٪٢١
١٩٧٥	٪١٤.٥	٪٧٣.٩	٪١١.٦	٪٦٥.٤	٪١٩.١	٪١٥.٥
١٩٧٨	٪٤٣.٨	٪٣٤.٧	٪٢١.٥	٪٦٩.٤	٪١٤.٤	٪١٦.٢

المصدر البنك الدولي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	١٦٣١
المصـــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

ملامح عصر

مائة عام من الاقتصاد 1900 2000

1900 - 1914
قبل الحرب العالمية

1934 - 1952
من الحرب العالمية الى الثورة

1914 - 1934
بين الحربين

1952 - 1971
الثورة ـ العهد الناصرى

1976 - 1981
من النكسة الى الانتصار ثم الانفتاح

1981 - 2000
تحديات الثمانينات تعبرها التسعينات

اشراف
عصام رفعت
رئيس التحرير

اعداد وتحرير
نزيرة الافندى

شارك فى جمع المادة التحريرية
طارق سراج ـ هيثم محمد صفى الدين ـ شيرين طارق

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	١٦٣١
المصـــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى .	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

تحديات الثمانينات

تميزت الفترة الاولى لتولى الرئيس حسنى مبارك لمهام الحكم بتغيير آليات وأسلوب ادارة الاقتصاد القومى وعلى الرغم من استمرار الالتزام بذات التوجهات الاقتصادية الخاصة بالانفتاح ولكن فى ظل الوعى بأهمية ترشيده ليصبح انفتاحاً انتاجيا وليس استهلاكياً.

وقد ترجم وعى القيادة السياسية بأهمية هذا الترشيد فى الدعوة الى انعقاد المؤتمر الاقتصادى فى فبراير ١٩٨٢، والذى شارك فيه العديد من الخبراء المهتمين بالقضايا الاقتصادية بهدف اصلاح المسار والخروج من عنق الزجاجة ومجموعة المشاكل المتراكمة منذ سنوات ماضية ، والتي تمثلت في :

- ارتفاع عبء المديونية الخارجية التى وصلت الى اكثر من عشرين مليار دولار عام ٨١/ ١٩٨٢، وترجم ذلك فى ارتفاع نسبة التمويل الخارجي.
- اشتعال نيران التضخم التى بدأت منذ عام ١٩٦٣ حتى وصلت الى معدل بلغ ٣٤٪ عام ١٩٨٢/٨١
- ارتفاع الاسعار كان نتيجة منطقية للتوسع النقدى وتزايد معدل نمو الائتمان المحلى وبها يتجاوز النمو فى الناتج المحلى الاجمالى، وقد قفزت فجوة الموارد المحلية الناجمة عن مجموع الاستهلاك والاستثمار (بشقيه العام والخاص) مقارنة بالناتج المحلي الاجمالى٧٠٣,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ١٩٦١.٢ مليون جنيه فى ٨١/ ١٩٨٢
- الفجوة الهائلة فى الميزان التجارى، حيث ارتفع العجز من ١٥٤.٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧ الى ٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣، ثم الى ٣٣٤٠ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ وبما يعادل نسبة ١٧.٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى
- كما ارتفع عجز ميزان المدفوعات من ٢٢٢ مليون جنيه الى ٢٠٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١. وبما يعادل نسبة تتجاوز العشرة فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى.

وقد ادى انخفاض اسعار البترول العالمية الى تعميق هذه الآثار السلبية ومن ثم ابرز اهمية الدعوة الى انعقاد المؤتمر الاقتصادى.

وقد ارتبط الوعى بهذا الواقع وتراكم قضاياه بالعودة الي نظام التخطيط الاقتصادى من خلال مجموعة متتالية من الخطط الخمسية (٨٢ ــ ١٩٨٧) ، (٨٧ ـ ١٩٩٢) ، (٩٢- ١٩٩٧)، ثم الخطة الخمسية الرابعة التى تطبق حاليا. بالاضافة الى اعادة النظر فى قوانين الاستثمار . فصدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بدلا من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، ٣٢ لسنة ١٩٧٧

وعلى الرغم من تركيز الاهتمام بالجانب الانتاجى للانفتاح الاقتصادى والعودة الى التخطيط والخطط الخمسية، إلا ان مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى استمرت فى الاتجاه السلبى على صعيد التضخم وعجز الموازنة واضافة الى تراكم عبء المديونية الخارجية التى تجاوزت رقم اثنين وثلاثين ملياراً من الدولارات!

وقد كانت هذه التطورات السلبية دافعا لدخول مصر فى مفاوضات مع مجموعة نادى باريس فى مايو ١٩٨٧، لاعادة جدولة المتأخرات غير المسودة حتى ديسمبر ١٩٨٦، والمستحقات فى يونيو ١٩٨٨ . وذلك فى صورة اقساط نصف سنوية لمدة خمس سنوات بعد فترة سماح مماثلة، ومن المعروف انه قد سبق توقيع خطاب للنوايا مع الصندوق ١٩٧٦ واتفاقا للتثبيت فى عام ١٩٧٨، تم من خلاله حصوله على تسهيلات حالية تقدر بـ ٧٢٠ مليون دولار

الا انه على الرغم من الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولى وتنفيذ خطتين خمسيتين خلال الفترة منذ عام ٨٢ الى عام ١٩٩٢، ومجموعة الاجراءات التى اتخذت للاصلاح فى المجالات المالية والنقدية والسعرية مع تشجيع مناخ الاستثمار ودعم الانفتاح الانتاجى، إلا أن النماذج لم تكن مشجعة نظراً لاستمرار الاتجاه السلبى للمؤشرات الاقتصادية فقد ظل معدل التضخم متجاوزا لنسبة ٢١٪ ٢٠.٢١٪ ٨٩/ ١٩٩٠ مقابل ٢٥٪ ٨٢/١٩٨٣، ٢٤٪ ٨١/ ١٩٨٢.

ويعد ارتفاع معدل التضخم نتيجة طبيعية للقفز الهائلة فى حجم الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك الخاص الذى قفز من ١٤٤٨٥ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ الى ٣٩٧٠٠ مليون جنيه فى عام ٨٩/ ٩٠ بينما كانت الزيادة فى الاستهلاك النهائى من ١٨٠٦٩ الى ٤٧٠١٥ مليون جنيه خلال ذات الفترة وهذا يعنى انخفاض نصيب الاستهلاك العام من اجمالى الاستهلاك النهائى كما ن الزيادة فى الاستثمار لم تكن بذات المعدلات المرتفعة حيث كانت تبلغ ٥١٥٠ مليون عام ٨١/ ١٩٨٢ و اصبحت ٩٤٣٠ مليون جنيه فى عام ٨٩/ ٩٠

ونظرا لقصور الزيادة فى الاستثمار عن ملاحقة الزيادة فى الاستهلاك كان من الطبيعى ان يكون الناتج المحلى الاجمالى عاجزا عن تغطية .. الاستهلاك والاستثمار وان تقفز الموارد المحلية بمايتجاوز الضعف خلال هذه الفترة حيث قفزت من ١٩٦١.٢ مليون جنيه الى ٤٣٢٤ مليون جنيه، ويتعين ان نشير فى هذا الصدد الى الحلقة المفرغة الناجمة عن تزايد الاستهلاك وانخفاض معدل الادخار المحلى واثر ذلك على انخفاض الاستثمار ومن ثم اتساع نطاق فجوة الموارد المحلية والارتفاع الهائل فى حجم العجز الاجمالى ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى حيث قفز من ٤٤٥٥.١ مليون جنيه (٢١.٠٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٢/٨١) الى ١٤٥١٦.٧ مليون جنيه (٢٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٨٩/ ١٩٩٠).

وقد ارتبط بالوضع السابق تزايد الدين العام ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى وبروز هذه الظاهرة بصورة اوضح فى مجال الدين العام المحلى الذى ازدادت فيه عمليات الاقتراض من الجهاز المصرفى يليه التمويل غير المصرفى، فالاقتراض من الخارج.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	١٦٣١
المصـــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى :

فرضت المؤشرات الاقتصادية - السابق الاشارة اليها - فى عقد الثمانينات - حتمية تطبيق الاصلاح الجذرى الشامل فى عقد التسعينات خاصة ان الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٨٧ لم يؤت اثاره المرجوة فى هذا الصدد. وقد تبلورت ملامح برنامج الاصلاح من خلال الاتفاقيتين الموقعتين مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عام ١٩٩١، بالاضافة الى الاتفاق الموقع مع الدائنين من اعضاء نادى باريس لاسقاط نسبة خمسين فى المائة من الديون المستحقة على مصر، وبحيث تكون موزعة على ثلاث شرائح متتالية (١٥٪، ١٥٪، ثم ٢٠٪).

مع ملاحظة ان الحكومة استمرت فى انتهاج سياسة التخطيط التأشيرى التى بدأتها منذ الخطة الخمسية الاولى التى بدأت بعام ١٩٨٣/٨٢، وبحيث تمتد لسبع خطط خمسية متتالية تنتهى فى عام ٢٠١٧/٢٦، تم تنفيذ ثلاث خطط منها، وجار تنفيذ الخطة. وبحيث يكون تطبيق الاصلاح تدريجيا وعلى مرحلتين الاولى خاصة بجانب الطلب والاصلاحات النقدية والمالية بصفة اساسية، اما الثانية فتنصرف الى الاصلاحات الهيكلية والتى تتناول جانب العرض واعادة هيكلة الاقتصاد من خلال الخصخصة وتشجيع الاستثمارات بالاضافة الى تنشيط سوق المال وتحرير التجارة الخارجية ومواجهة العجز المزمن فى الميزان التجارى.

وقد انصرفت مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادى الى :

(١) برنامج التثبيت لضبط جانب الطلب الكلى من خلال السياسات المالية والنقدية الرامية الى تقليل العجز المالى الداخلى والخارجى، وقد تمثلت فى تحرير سعر الصرف وتحرير سوق رأس المال مع ترشيد الانفاق الحكومى وتخفيض الدعم.

٢) برنامج التكيف الهيكلى، ويهدف إلى ضبط جوانب العرض الكلى من خلال إحداث مجموعة من الاصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام.

وكانت أهم السياسات التى اتخذت فى هذا الشأن تلك المتعلقة بمجالات تحرير التجارة الخارجية والاصلاح الضريبى واصلاح القطاع المالى وسوق رأس المال والانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة فى إطار الخصخصة

٣) ايجاد شبكة للضمان الاجتماعى: سعت الدولة فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى إلى احتواء الآثار الاجتماعية السلبية مثل البطالة من خلال انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يهدف إلى تشجيع المشروعات الصغيرة وتمويلها وخاصة بالنسبة لشباب الخريجين وصغار الحرفيين.

وقد ارتفع معدل النمو الاقتصادى إلى ٩ .٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى مع بداية النصف الثانى من التسعينات وتشهد المرحلة الراهنة تخفيف العبء عن المواطنين ومحدودى الدخل وهو ماظهر واضحاً فى بيانات حكومة د. عاطف عبيد أمام مجلس الشعب.

وتمثل المرحلة الراهنة من الاصلاح الاقتصادى مرحلة الانطلاق الى النمو وهذا يتطلب تعبئة المدخرات المحلية ورفع معدلات الاستثمار إلى ٢٧٪ من الناتج وذلك للوصول إلى معدل نمو ٧٪ مع تحسين مناخ الاستثمار.

وقد تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى الخطوات الآتية

(أ) - الاصلاح الادارى والخصخصة :

كان تعثر المشروعات العامة يؤثر على معدل النمو فى الاقتصاد القومى مما ادى إلى تفاقم المشكلات نتيجة الصلة الوثيقة بين تدهور مشروعات القطاع العام من ناحية وكل من عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وعجز ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية الخارجية من ناحية أخرى.

وتشير البيانات إلى انه منذ منتصف السبعينيات اتسم القطاع العام بضعف الأداء الاقتصادى (عجز عام متزايد وانخفاض فى معدلات الادخار وانخفاض معدل العائد على رأس المال)

ولهذا لجأت الحكومة إلى دعم مشاركة القطاع الخاص فى تحسين كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة وقد بدأت بإصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الأعمال العام وأصبحت تابعة لعدد ١٧ شركة قابضة وتم فصل العلاقة بين شركات قطاع الأعمال العام والموازنة العامة للدولة وساوى فى المعاملة بين شركات قطاع الأعمال العام. وشركات القطاع الخاص والسماح بإمكانية بيع شركات القطاع الأول.

كما فصل القانون الملكية عن الادارة وأن تعطى الشركات الحرية الكاملة فى ادارة نفسها بصورة اقتصادية تتواءم مع السوق ومتطلباتها.

من أهم مايتميز به هذا القانون انه يسمح للقطاع الخاص بالمساهمة فى شركات قطاع الأعمال بحيث إذا زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص على ٥١٪ من رأس المال تخرج الشركة من نطاق هذا القانون لتدخل فى نطاق قانون الاستثمار أو قانون الشركات المساهمة.

كما يهدف هذا القانون إلى إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام التى تعانى من مشاكل سواء كانت فنية أو مالية أو تسويقية أو قانونية لتصبح أكثر فعالية وأكثر ربحية مما يعود على الموازنة العامة للدولة بموارد جيدة تخفض من عبء الضرائب على المواطنين.

وبالنسبة لموقف العمالة فقد تضمن القانون (اللائحة التنفيذية) عدم إنهاء خدمة أو فصل العامل لعدم اللياقة الطبية إلا إذا تقدم العامل بالاستقالة وتم قبولها أو انقطع عن العمل بغير إذن بعد اخطاره كتابة بانقطاعه وعلى أن يصرف أجره إلى يوم انتهاء خدمته.

وينتظم قطاع الأعمال العام فى مستويين:

- مستوى أعلى وهو ١٧ شركة قابضة Hold Companies
- مستوى أدنى ويشمل ٣١٤ شركة تابعة وهذه الشركات لها استثمارات فى ٢٠٠ شركة مشتركة.

وقد واجه قطاع الأعمال العام عدة مشاكل أهمها مايلى:

- مشكلة المديونية : بلغت القيمة الدفترية لاستثمارات قطاع الاعمال العام فى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ نحو ٣٦٧ .٨٠ مليون جنيه وقد تم تمويل جزء من هذه الاستثمارات عن طريق القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل

وقد بلغت القروض طويلة الأجل فى هذا التاريخ نحو ١٥.٣ مليار جنيه بنسبة ١٩٪ كما بلغت قروض البنوك الدائنة نحو ١٣.٧ مليار جنيه بنسبة ١٧٪ من هذه الاستثمارات

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية — رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

وتكلفة هذه الديون سنوياً تصل إلى ١٦٠ فى المتوسط بينما تحقق هذه الشركات عائدا على استثماراتها فى حدود ٪ فى المتوسط

- مشكلة الخلل فى الهياكل التمويلية: وبتمثل هذا الخلل فى عجز مصادر التمويل طويلة الأجل المتاحة لهذه الشركات عن تغطية الاستثمارات طويلة الأجل الأمر الذى يضطرها إلى السحب على المكشوف. وقد بلغ عدد الشركات التى تعانى من هذه المشكلة ٧٨ شركة تمثل ٢٥٪ من عدد الشركات كما بلغت القيمة الاجمالية لهذا الخلل ٩ ٢ مليار جنيه فى ٣٠ يونيو ١٩٩٢

- مشكلة تضخم المخزون: بلغت قيمة المخزون فى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ نحو ٦ .١٧ مليار جنيه تمثل ٩ ٢١٪ من من العوامل التى كانت وراء فشل قيام السوق .

قمة ٩٦ ومنطقة التجارة الحرة

منذ ان أدى الرئيس مبارك اليمين الدستورية كانت هناك اهداف عامة ومحددة فى خطة عمله وكان على رأس هذه الأهداف هو استئناف مصر لعلاقاتها العربية.

وبحلول عام ١٩٨٩ كانت مصر قد استأنفت علاقاتها مع جميع الدول العربية ولقد جاء ابرام مصر لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى ليمثل تتويجا لذلك.

ولقد تضمنت اتفاقية تاسيس مجلس التعاون العربى - التى وقعها قادة كل من العراق والأردن واليمن ومصر فى فبراير عام ١٩٨٩ فى بغداد - سبع عشرة مادة لدعم وتشجيع التعاون الاقتصادى.

وقد شرعت مصر انطلاقا من دورها التاريخى وبصفتها رئيسا للقمة العربية ١٩٩٦فى تنفيذ قرارات قمة القاهرة حيث سعت الى اقامة مناطق تجارية مع الدول العربية وبالفعل تقرر اقامة مناطق تجارية حرة ثنائية بين مصر وكل من المغرب وتونس والسعودية لتطوير التجارة البينية العربية التى لا تتجاوز ٨٪ من اجمالى التجارة العربية الخارجية ، بالاضافة الى تنفيذ قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالاعلان عن اقامة منطقة تجارة حرة عربية ابتداء من ١٩٩٨ .

ويأتى تركيز مصر على اقامة هذه المناطق انطلاقا من ادراكها لمخاطر عولمة الاقتصاد حيث تتعرض الكيانات الصغيرة للتهميش فى عصر اصبح يتسم بالتكتلات الاقتصادية الكبرى ولمواجهة مشروعات للتعاون الاقتصادى الاقليمى التى تهدف الى تحجيم التعاون الاقتصادى العربى وتهدف الى اعطاء دور اكبر لاسرائيل فى اطار المشروع الشرق أوسطى .

ويتعين الاشارة الى ان منطقة التجارة الحرة وعلى الرغم من قصر الفترة التى مرت منذ اعلان قيامها (١٩٩٨) إلا انها تواجه بتحديات تتمثل فى اتساع عدد السلع المستثناة والذى تجاوز الف ومائة سلعة وذلك طبقا لما اسفرت عنه اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى المنعقد فى سبتمبر ١٩٩٩.

بالاضافة الى تعود اتفاقيات المناطق الحرة الثنائية وعدم تنفيذ اتفاقيات النقل القائمة وما يرتبط بها من رسوم ترانزيت.

(٢) استمرت ضآلة قيمة التجارة البينية بين الدول العربية حيث بلغت قيمة الصادرات ١١٧ .١١ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ فاذا بها تنخفض الى ٩٠٩ .١٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ وبالنسبة للواردات فقد انخفضت ايضا من ٢ .١٢،٤٣٥ مليار دولار الى ٧ .١٤٣ ١٢ مليار دولار خلال ذات السنوات المقارنة.

فى حين ان اجمالى صادرات الدول العربية كان ١٦٤ مليار دولار فى عام ٩٦ وارتفع الى ١٧١ مليارا فى عام ١٩٩٧، وإن كان قد انخفض الى ٣٦١ ١٣٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ بينما اتجهت الواردات العربية الى التزايد على مدى الاعوام المقارنة من ١٦٠ مليار دولار الى ١٥٨ مليار دولار ثم ٧ ١٦٩ مليار دولار.

بما دعا الامانة العامة - فى فبراير ٢٠٠٠ - للغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الى المطالبة بالالتزام بالتخفيضات الجمركية والغاء القيود غير الجمركية وتذليل العقوبات المرتبطة بشهادة المنشأ ومجال النقل.

التجارة فى ظل الشراكة المصرية الاوروبية

تميزت السياسة الخارجية المصرية منذ مقدم الاغريق الى مصر سنة ٣٣٢ ق. م وحتى الان بالمزاوجة أو التقلب بين توجهين اساسيين هما التوجه المتوسطى والتوجه المشرقى فتقلبت زمنيا وبشكل دورى بين هذين التوجهين الاساسيين وبمجرد ان بدأت مصر تحظى بقدر من السيادة فى عشرينات هذا القرن بدأ التوجه المتوسطى فى سياستها الخارجية فى الانكماش وترجم ذلك القرارات الكبرى التى اتخذتها مصر فى الاربعينات بالانضمام الى جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ والمشاركة فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وعندما جاء عبدالناصر الى السلطة عام ١٩٥٢ اختار بوضوح التوجه المشرقى واسقط التوجه المتوسطى وبذلك غاب البعد المتوسطى فى سياسة مصر الخارجية خلال الحقبة الناصرية.

وبمجئ السادات الى الحكم عاد البعد المتوسطى مرة أخرى للظهور من خلال شقين:

١- الحوار العربى الاوروبى، وهو الحوار الذى تم بين مجموعة الدول العربية ودول السوق الاوروبية المشتركة وتختلف اهداف كل طرف تجاه هذا الحوار فالطرف العربى كان حريصا على استثمار حرب اكتوبر لتطوير علاقاته مع الدول الأوروبية للحصول على دعمها للموقف العربى فى قضايا الصراع العربى الاسرائيلى.

والطرف الاوروبى كان يهتم بضمان استمرار الامدادات البترولية من الدول العربية باسعار معتدلة مع فتح اسواق جديدة امام منتجاته الصناعية فى هذه الدول.

ومصر بحكم كونها اكبر دولة عربية كان لها دور فعال فى هذا الحوار.

٢- العلاقات الثنائية المصرية - الاوروبية : فقد بلورت مصر علاقات ثنائية مع الجماعة الاوروبية خارج اطار الحوار العربى الاوروبى الذى شاركت فيه مصر حتى سنة ١٩٧٩ فوقعت مصر اتفاقا للتعاون مع دول الجماعة الاوروبية فى يناير ١٩٧٧ يهدف الى التعاون فى مجالات هامة لتنمية مصر اقتصاديا واجتماعيا ويتضمن هذا الاتفاق التعاون فى مجال التجارة والتعاون الاقتصادى والفنى بالاضافة الى المساعدات المالية والغذائية وبموجب هذا الاتفاق فان صادرات مصر من المواد المصنعة والمواد الخام تتمتع بحرية النفاذ الى دول السوق الاوروبية المشتركة بالاضافة الى المنتجات الزراعية التى تتمتع ببعض الاعفاءات الجمركية وتخضع لنظام الحصص وفى المقابل تمنح مصر دول السوق الاوروبية فى مجال التجارة معاملة

القطاع العام فى منتصف السبعينيات إلى ٢٨ بنكا فى التسعينات (٤ قطاع عام و٢٤ بنوك مشتركة وخاصة) الى جانب البنوك المتخصصة (التنمية الصناعية - التنمية والائتمان الزراعى واندماج العقارى المصرى والعربى).

وكانت الطفرة هائلة فى عدد بنوك الاستثمار والأعمال حيث وصل عددها إلى ٣١ بنكا (١١ بنكا مشتركا وخاصة و٢٠ بنكا اجنبيا) بالاضافة الى مكاتب التمثيل المسجلة لدى البنك المركزى المصرى تبلغ ٢٦ مكتبا

وتمارس هذه البنوك نشاطها من خلال عدد كبير من الفروع المنتشرة فى أنحاء البلاد وهذه البنوك جميعا تخضع لاشراف البنك المركزى المصرى ورقابته ولكن يوجد فى مصر عدد محدود من البنوك غير مسجلة لدى البنك المركزى المصرى ولاتخضع لاشرافه ورقابته وأهمها (المصرف العربى الدولى) و(بنك ناصر الاجتماعى)

ويلاحظ على الجهاز المصرفى فى مصر تشابه سلوك بنوك الاستثمار والأعمال وسلوك البنوك التجارية ولذلك فقد اتجه البنك المركزى المصرى إلى معاملة بنوك الاستثمار والأعمال نفس معاملة البنوك التجارية فيما يتعلق بنسبة السيولة بعد ان ساوى بينهما فيما يتصل بنسبة الاحتياطى القانونى إلى الودائع .

باستثناء بنك التعمير والاسكان اعتبارا من أول يناير ١٩٩١ بنسبة سيولة للعملة المحلية والأجنبية أسوة بالبنوك التجارية .

تطوير الجهاز المصرفى :

(١) نظرا للتفاوت الشديد فى حجم الوحدات المصرفية المختلفة ووجود عدد كبير من البنوك صغيرة الحجم ففى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات كان ٧٥٪ من البنوك العاملة فى مصر ذات رأس مال يقل عن ٥٠ مليون جنيه لكل منها .

لذلك صدر التعديل فى مايو ١٩٩٢ على قانون البنوك والائتمان رقم ١٦ لسنة ١٩٥٧ قد اشترط الايقل رأس المال المرخص به للبنوك عن ١٠٠ مليون جنيه مصرى، والايقل رأس المال المخصص لنشاطها فى مصر عن ١٥ مليون دولار أمريكى أو مايعادلها بالعملات الحرة كما استحدث التعديل الأخذ بنظام التأمين على الودائع .

(٢) توسعت البنوك فى استثماراتها فى الأوراق المالية والأذون لتصل إلى ٠٩ .٥٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٩ كما تزايدت ارصدة الاقراض والخصم بمقدار ١٥٣،٩٢٩ مليار جنيه فى نفس الفترة

(٣) صدر فى عام ١٩٩٠ قانون سرية الحسابات فى البنوك وبموجبه أصبح من حق البنوك الاحتفاظ بسرية حسابات عملائها امام أية جهة - إلابناء على حكم قضائى - بهدف جذب مزيد من المدخرات من الخارج وبث الثقة فى الجهاز المصرفى المصرى .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

(٤) وفي اطار سياسة دعم دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٨ لتنظيم مساهمة القطاع الخاص فى رؤوس الأموال الخاصة بنوك القطاع العام حيث اجاز للقطاع الخاص أن يمتلك أسهما فى رؤوس اموال البنوك المملوكه للدولة بالكامل

وقد اثبتت أزمة بنك الاعتماد والتجارة (مصر) : مدى قدرة النظام المصرفى على مواجهة الأزمات حيث كان بنك الاعتماد والتجارة (مصر) يودع الجزء الاكبر من الودائع التى لديه فى بنك الاعتماد والتجارة الدولى (لندن) مستفيدا من الفارق فى سعر الفائدة وعندما تعرض الأخير للإنهيار المالى ضاعت على البنك الأول معظم ودائعة وبالتالى عجز عن تلبية طلبات المودعين بالسحب مما كاد أن يتسبب فى أزمة مصرفية . ولكن النظام المصرفى نجح فى احتواء الأزمة سريعا بإدماج بنك الاعتماد والتجارة فى بنك مصر .

(٥) البنوك الاسلامية :

ظهرت منذ أواخر السبعينيات بنوك استخدمت الصفة الاسلامية فى تنميتها وأخرى تتبع المبادئ الاسلامية .

▪ ومن امثلة النوع الأول هو بنك فيصل الاسلامى فى مصر وهو مؤسس كبنك تجارى والبنك الاسلامى الدولى للإستثمار والتنمية وهو مؤسس كبنك استثمار وأعمال

● ومن امثلة النوع الثانى بنك ناصر الاجتماعى. هذا بالاضافة .. إلى العديد من البنوك التجارية العامة التى انشأت فروعا خاصة بالمعاملات الاسلامية

وقد تضمن التعديل الذى صدر فى مايو ١٩٩٢ للقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالبنوك والائتمان والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالبنك المركزى والجهاز المصرى استبدال كلمة الفائدة أينما وردت فى نصوص هذين القانونين بكلمة العائد .

(٦) مواجهة شركات توظيف الأموال :- نشأت هذه الشركات خلال الثمانينات ونجحت فى جذب الكثيرمن مدخرات المصريين خاصة العاملين منهم فى الخارج عن طريق عرض عائد مرتفع بالإضافة إلي تبنيها منظورا اسلاميا فى التعامل المالى ولكن مع نهاية الثمانينيات بدأت تثار شكوك حول مدى قدرة هذه الشركات على الاستمرار فى الوفاء بالعائد المرتفع الذى وعدت به المودعين بل وقدرتها على رد اموال المودعين ذاتها مما أنشأ حالة من الذعر وعجزت هذه الشركات عن الوفاء باموال المودعين مما دفع الحكومة الى التدخل باصدار قانون تلقى الاموال (القانون ١٤٦ السنة ١٩٨٨) والذى صدر لتنظيم نشاط شركات تلقى الاموال (توظيف الاموال سابقا) ثم جاءت التطورات الاخيرة ممثلة في اعلان حكومة د. عاطف عبيد عن سداد مستحقات المودعين على مدي ٥ اعوام مع تقديم دفعة مقدمة تقدر بـ ١٠ ٪ يتم صرفيا عبر بنوك القطاع العام

(٧) شركات الصرافة :-

هى تلك الشركات المرخص لها بالتعامل فى النقد الاجنبى وعدد الشركات العاملة الرئيسية بلغ ١٢٧ شركة فى نهاية مارس ١٩٩٩ وبلغ عدد فروعها ١٦٦٤ . وتجدر الاشارة الى انه منذ عام ١٩٩١ تم السماح لشركات الصرافة بالتعامل فى الصرف الاجنبى في اطار الاصلاح النقدي المالي والتكيف الهيكلي .

تطور القطاعات الاقتصادية:

(أ) قطاع الزراعة: -"ومدى مساهمته فى الصادرات"

يلاحظ من دراسة الصادرات الزراعية حدوث نمو ملحوظ فى قيمة صادرات مصر من القطن الخام فى عام ١٩٩٨ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ إلا أن نسبة إسهام القطن فى إجمالى الصادرات عام ١٩٩٨ قد انخفضت إلى ٣.٠٥٪ بينما كان يشكل ٧.١٠٪ من اجمالى الصادرات عام ١٩٨٠. كما أن نسبة اسهام الموالح فى اجمالى الصادرات قد

انخفضت من ١٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٧.٠٪ عام ١٩٩٨.

فى حين أن قيمة صادرات مصر من البطاطس قد زادت من ٢٢,٧ مليون جنيه الى ١٤٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨.

كما انخفضت نسبة اسهام الزراعة من إجمالى الصادرات من ١٢٪ عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو ٧٪ فقط عام ١٩٩٨ ويرجع ذلك لزيادة الاستهلاك المحلى من العديد من الحاصلات الزراعية بالجدول رقم (٢) و(٣).

يلاحظ من دراسة الواردات الزراعية ان واردات مصر من القمح قد تناقصت فى عام ١٩٩٨ عما كانت عليه عام ١٩٩٧ بالرغم من تزايد واردات مصر من الذرة والصوف والدخان خلال نفس الفترة.

تحرير القطاع الزراعى

وقد تضمن تحرير القطاع الزراعى عدة لجراءات من اهمها :-

(١) إلغاء تحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية حيث تم تحرير التركيب المحصولى.

(٢) الغاء الدعم علي مستلزمات الانتاج الزراعى كما تم تخفيض حجم الدعم على السلع الاستهلاكية الغذائية وأصبحت أسعارها تتماشى مع تكلفتها الاقتصادية وأسعارها العالمية وذلك بما يتفق مع قواعد تحرير التجارة العالمية الأمر الذى من شأنه رفع الكفاءة وعلاج التشوهات السعرية.

(٣) تنشيط مساهمة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية فى برامج استصلاح الأراضى وذلك تمشياً مع سياسات التحول نحو العمل بآليات السوق ودعم القطاع الخاص فى عملية التنمية متمثلا فى الأفراد والجمعيات والشركات وفى سياق ذلك تم إلغاء القيود على القطاع الخاص فى مجال انتاج وتوزيع واستيراد مستلزمات الانتاج الزراعى وتشمل الأسمدة الكيماوية والتقاوى المحسنة والمبيدات الكيماوية.

(٤) تعديل أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتعكس اسعار الفائدة التجارية حيث تم إلغاء دعم أسعار الفائدة.

(٥) إلغاء نظام التوريد الإجبارى لجميع المحاصيل الزراعية فيما عدا محصول قصب السكر الذى يتم النظر حاليا فى تحريره وتم الغاء التوريد الإجبارى للأرز اعتبارا من عام ١٩٩١.

(٦) إجراء اصلاحات مؤسسية بالتحول التدريجى لبنك التنمية والائتمان الزراعى من محتكر لتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى إلى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية حيث كان البنك هو الموزع الوحيد للأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى للمزارعين بأسعار محددة طبقا لحصص محددة من وزارة الزراعة.

(٧) تقليص دور القطاع العام بالحد من ملكية الدولة للأراضى الزراعية وبيعها للقطاع الخاص.

(٨) العودة الى نظام التسويق الحر للقطن.

(٩) تشجيع التعاونيات والشركات الخاصة لتقوم بدور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين والمصدرين وتشجيع التنمية الريفية ونشر الصناعات الصغيرة المعتمدة على الخدمات المحلية.

(١٠) ازالة القيود على القطاع الخاص فى مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية وتم إلغاء حظر التصدير والاستيراد.

(١١) تم تطوير التشريعات الزراعية حيث تم اعادة النظر فى قانون (تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى) لتحقيق الكفاءة الانتاجية وإعادة الاعتبار للحق فى الملكية الخاصة.

(١٢) تحرير أسعار المحاصيل الزراعية التى كانت تخضع للتوريد الاجبارى والتسعير الحكومى وتحرير أسعار المستلزمات الإنتاجية ورفع أسعارها استرشاداً بالأسعار العالمية وقد اقتربت منها وتم منح الحرية فى بيع المحصولات الزراعية وفقاً لأفضل العروض بأسعار السوق.

ب - قطاع الصناعة:-

رغم أن السلع الصناعية شكلت فى مطلع الثمانينات نحو ٨٢.٨٪ من قيمة الصادرات السلعية فإن صناعة البترول وحدها شكلت مايقرب من ٦٩.١٪ من اجمالى الصادرات السلعية أما الصناعات الاخرى مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الهندسية والمعدنية وصناعة السلع الكيماوية والتعدينية فلم تشكل أكثر من ١٣.٧٪ من اجمالى حصيلته السلعية حيث شكلت صناعة الغزل والنسيج ٧.١٪ فى حين سجلت الصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية والمعدنية والتعدينية نحو ٦.٦٪

وتجدر الاشارة إلى أن صناعة الغزل والنسيج والسلع الغذائية وحدها تمثل ٨.٩٪ من حصيلة الصادرات السلعية فى حين تمثل الصناعات الهندسية والمعدنية ٢.٨٪ فقط وهذا يعنى وجود تحيز للمنتجات التى ترتبط بالقطاع الزراعى اساساً (المنتجات الغذائية/ منتجات الغزل والنسيج). بالجدول رقم (٤)

ويلاحظ تركز الانتاج الصناعى فى منطقة القاهرة الكبرى وإن كانت بدأت فى الظهور مناطق صناعية فى شمال الصعيد وخط القناة وتجدر الاشارة الي تحسن الصادرات الصناعية في نهاية التسعينات

فقد شكلت الصادرات الصناعية قرابة نصف الصادرات فى عام ١٩٩٧ حيث وصلت إلى ٤٧.٥٪ من اجمالى الصادرات ووصلت فى عام ١٩٩٨ إلى مايفوق نصف اجمالى الصادرات حيث وصلت إلي ٥٦.٨٪ فى حين تراجع اسهام الصناعات البترولية فى الصادرات بسبب تراجع اسعاره إلى ٢٩.٤٪ من اجمالى الصادرات فى عام ١٩٩٨

اما بالنسبة لهيكل الواردات الصناعية فلا تزال السلع الوسيطة تحتل نصيب الاسد وفى تزايد مستمر فقد بلغت ١٩١١٥.٨ مليون جنيه في عام ٩٧ واصبحت ٢١٠٢٩.٨ مليون جنيه في عام ٩٨ إلى جانب تزايد واردات السلع الاستثمارية والاستهلاكية حيث قفزت من ١١٣٢٤.٦ و٦١٧٢.١ الى ١٢٥٧٢.١ و٧٠٢٩.٥ عامى ٩٧ و٩٨ على التوالى.

وتمشياً مع سياسة الدولة فى تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره فى مجالات التنمية المختلفة، فقد ساهم القطاع الخاص الصناعى فى دعم قطاع الصناعة على نحو أعلى من إسهام القطاع العام .

حيث استطاع القطاع الخاص تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج الصناعى العام فى حين سجل القطاع العام معدلات نمو منخفضة ، حيث سجل القطاع الخاص معدلا للنمو الصناعي بلغ ١٢٪ في الفترة من ٨٢/٨٢ الي ٩٢/٩١ بينما لم يتجاوز المعدل للقطاع العام ١,٥ ٪

وقد وصلت مساهمة ناتج القطاع الصناعى الخاص فى ناتج الصناعة ككل ٦١٪ عام ١٩٩٥ وذلك نتيجة سياسة التخصيصية PRIVATI ZATIOM وهذا يؤكد صحة التوجه الحالى نحو دعم القطاع الخاص الذى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية | رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصـــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (٢) أهم الصادرات الزراعية (بالمليون جنيه)

السنوات	القطن الخام	البطاطس	البرتقال	اجمالى الصادرات السلعية
١٩٨٠	٢٩٦.٤	٢٢.٧	٢٧.٢	٢٧٦٨.٤
١٩٨١	٣٢٠	١٧.٩	٢٢	٢٦٨٣.٢
١٩٩٧	٣٧٤.٧	١٤٠٠.٢	٤٧.٩	١٣٠٨٣.٨
١٩٩٨	٥٣٧.٨	١٤٧	٢٨.٩	١٠٦٨٥.٨

جدول (٣) أهم الواردات الزراعية (بالمليون جنيه)

السنوات	القمح	الذرة	الصوف	الدخان
١٩٨٠	٣٠٨.٩	٧١.٧	٩.٣	٤٩.٤
١٩٨١	٥٣١.٢	٢١٩.٩	١٦.٣	٦٥
١٩٩٧	٢٦٤٣.٦	١٣٠٨.٦	٢٤.٢	٤٣٦.٧
١٩٩٨	٢٥٣٨	١٣١٩.٤	٤٣.١	٥٠٦.٥

جدول (٤) حصيلة صادرات مصر من بعض السلع تامة الصنع ١٩٩٧ - ١٩٩٨

السنوات	أرز مقشور أبيض	بصل مجفف	اقمشة وملابس جاهزة
١٩٩٧	٢٤٢.٣	٤٥.٨	١٢٣٦.١
١٩٩٨	٤٥٦.٩	٥٧.٣	١٣١٧.٦

السنوات	احذية	اثاث خشب	قضبان وعيدان من الالومنيوم
١٩٩٧	٢٦.٦	٥٢.٣	٣٥.١
١٩٩٨	١٩.٩	٤٣.٠٠	٣٠.٠٠

المصدر: - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يعتبر جزءا من سياسة التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى

جـ- التجارة الخارجية:-

التجارة الخارجية فى مطلع الثمانينات:-
لقد ادى تناقص حصيلة صادرات البترول الخام فى مطلع الثمانينات إلى تراجع حصيلة الصادرات بصفة عامة عما كان سائدا فى أواخر السبعينات وهذا ادى إلى عجز فى المعاملات المنظورة (التجارة السلعية) أما عن ميزان المعاملات غير المنظورة فقد سجل فائضاً وذلك بسبب زيادة تحويلات العاملين بالخارج رغم تراجع حصيلة السياحة

ويتبين من دراسة ميزان المدفوعات فى نهاية التسعينات ان الوضع لم يختلف كثيرا خاصة فيما يتعلق بتراجع حصيلة الصادرات بسبب تراجع اسعار البترول العالمية فى هذه الفترة.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية فى نهاية الفترة:
وطبقا للارقام المبدئية فى يوليو/ مارس (٩٨/١٩٩٩) فإننا نلاحظ مايلى

(١) بالنسبة للحساب الجارى:

اظهر الحساب الجارى تحسناً خلال الفترة من يوليو/ مارس ١٩٩٨/١٩٩٩ حيث بلغ العجز ١.٣ مليار دولار مقابل ١.٥ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة

وقد جاء هذا التحسن نتيجة لتحسن ميزانى الخدمات والتحويلات فقد حقق ميزان الخدمات فائضا قدره ٧٦٢.٧ مليون دولار بنسبة ٢٠.٧٪ ليصل إلى نحو ٤.٢ مليار دولار وجاء ذلك نتيجة لزيادة المتحصلات بمقدار ١٩٤.١ مليون دولار بنسبة ٢.٤٪ ليصل إلي ٨.٢ مليار دولار وانخفاض المدفوعات بمقدار ٥٣٢.٦ مليون دولار بنسبة ١١.٨٪ لتصل إلى ٤ مليارات دولار

وتعود زيادة المتحصلات إلى ارتفاع متحصلات النقل بنسبة ٤.٩٪ لتصل إلي ١.٩ مليار دولار فى حين تراجع بند السياحة نتيجة انخفاض متوسط انفاق السائح فى الليلة على الرغم من زيادة عدد الليالى السياحية اما انخفاض المدفوعات فيعود إلى انخفاض بند المصروفات الحكومية بنسبة ٤١.٩٪ ليبلغ ٤١٢.٥ مليون دولار نتيجة لخفض مصروفات السفارات المصرية فى الخارج فى حين ان التحويلات حققت زيادة قدرها ٢٠٠.٦ مليون دولار بنسبة ٨.٥٪ ليبلغ صافى التحويلات بدون مقابل نحو ٣.٨ مليار دولار ويرجع ذلك إلى زيادة التحويلات الرسمية بما قيمته ٢١٥.٨ مليون دولار نتيجة لزيادة تحويل ارباح الشركات الاجنبية العاملة في مصر وزيادة الفوائد المدفوعة على الودائع لغير المقيمين

ويلاحظ ان التحسن فى ميزانى الخدمات والتحويلات فاق اثر زيادة عجز الميزان التجارى الذى جاء نتيجة للانخفاض الكبير الذى شهدته اسعار البترول العالمية مما اثر على الصادرات البترولية بالنسبة الي إجمالى الصادرات لتصل إلى ١.٣ مليار دولار مقابل ٤ مليارات دولار خلال الفترة من يوليو ٩٧ وحتي مارس ٩٨

(٢) المعاملات المالية والرأسمالية:

اظهرت انخفاضاً فى صافى التدفق للداخل ليسجل ٤٤.١ مليون دولار مقابل ٢.٩ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة.

واسفرت تلك التطورات عن عجز كلي في ميزان المدفوعات بلغ ١.٣ مليار دولار مقابل ١٨. ٤مليون دولار خلال الفترة المناظرة من السنة السابقة

وهذا انعكس على حصيلة الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى المصرى والتى حققت نقصاً خلال الفترة يوليو- مارس ٩٨/٩٩ قدره ١.٣ مليار دولار ويرجع انخفاض صافى المعاملات الراسمالية إلى انخفاض صافى الاستثمار المباشر فى مصر وانخفاض صافى المستخدم من القروض والتسهيلات

ويلاحظ ان المشكلات التى يعانيها ميزان المدفوعات فى نهاية التسعينات تكاد تماثل تلك التى واجهت ميزان المدفوعات المصرى فى مطلع الثمانينات وذلك لاستمرار الاعتماد على البترول ومنتجاته كجزء أساسى من الصادرات السلعية وعدم تنويع الصادرات السلعية وارتفاع المتحصلات خاصة رسوم المرور فى قناة السويس

(د) نادى باريس والدين الخارجى.

ادى تزايد الاستهلاك النهائى العام والخاص مقارنة بالاستثمار والادخار ومعدل النمو فى النمو المحلى الاجمالى الي اتساع فجوة الموارد المحليه ونسبه العجز الي الناتج المحلى الاجمالى فقد قفزت من ٤ر٨٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٩ر١٨٪ عام ١٩٧٣ ٥ر٢٠٪ فى عام ١٩٧٤ ثم الي ٢ر١٩٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ لخيرا ٢٧٪ فى عام ٨٩٪ ١٩٩٩ ومن الطبيعى ان يترجم هذا العجز المتزايد فى تزايد الدين العام بشقية المحلى والخارجى ونسبته الي الناتج المحلى حيث تغزت نسبته من ٥٢٪ عام ١٩٧٣ الى ١٤٠٪ عام ١٩٨٣/٨٢ ثم الى ٣٢٢٪ عام ١٩٩٠/٨٩ مع ملاحظة ان المديونية الخارجية تصاعدت اعبائها الماليه مقومة بالجنية المصرى نتيجة التغيرات التى شهدها سعر الصرف بين الجنية المصرى والدولار الامريكى اضافة الي التوسع بصفة اساسيه فى حجم الاقتراض من الخارج فقد كانت المديونية الخارجية تستند الي ان سعر صرف الدولار يبلغ ٤٢ قرشا فى بدايه السبعينات وارتفع الي٧٠ قرشا فى عام ١٩٨٣/٨٢ ليصل الى ٢٧١ قرشا فى عام ١٩٩٠/٨٩ بالاضافة الى تزايد عبأها المقدر .

هنا كانت التطورات فى المفاوضات بين مصر وكل من صندوق النقد والبنك الدولي ومكلاهما من توقيع اتفاق النوايا عام ١٩٩٧ ثم اتفاق التثبيت عام ١٩٧٨ ثم اتفاق مايو ١٩٨٧ واخيرا اتفاق نادى باريس فى مايو ١٩٩١ والذى تواكب مع الاتفاقيات الموقعه مع الصندوق الدولى والبنك الدولي يهدف خفض الديون الخارجية المصرية.

وجاءت التطورات مع القرار الامريكى ونظيره العربى فى بدايه التسعينات مع القرار الامريكى ونظيره الغربى فى بدايه التسعينات بخفض جزء من الديون والفوائد المستحقة لكل منهما.

وقد كانت التخفيضات فى اصل الدين تبلغ ٧ر١٤ مليار دولار ١ر٧ ديون عسكرية ٢ر٦ مليار ديون غربية ٤ر١ مليار ديون نادي باريس .

اما بالنسبة للفوائد فقد بلغت ٤ر٢٣ مليار دولار منها ١ر٨ مليار دولار تستحق للديون العسكر ٥ر٢ مليار دولار

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

لديون للدول العربية ٨ر١٢ مليار دولار وبما يعادل ٥ر١٢٩ مليار جنيه وانظر اتفاق مصر فى نادى باريس د. يوسف بطرس غالي كتاب الاقتصادى نوفمبر ١٩٩٧

وقد تم تطبيق التخفيض على ٣ مراحل مرتبطة بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي. وقد اسقطت الشريحة الأولى أول يوليو ١٩٩١ (١٥٪) وتم اسقاط الشريحة الثانية فى سبتمبر ١٩٩٣ (١٥٪) أما الشريحة الثالثة فقد تم اسقاطها على ضوء البرنامج الجديد مع صندوق النقد الدولى والذى بدأ فى نوفمبر ١٩٩٦

وتشير البيانات إلى ان إجمالى رصيد الدين الخارجى قد بلغ مايعادل نحو ٣١ مليار دولار فى نهاية ١٩٩٦ بعد ان كان ٤٦ مليار دولار فى أوائل ١٩٩٠ وانخفض عبء خدمة الدين(عبء خدمة الدين: خدمة الدين/ الصادرات السلعية والخدمية)

من حوالى ٢١٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ إلى ١٢.٦٪ فى نهاية يونيو ١٩٩٦

وفى نهاية سبتمبر ١٩٩٨ بلغ رصيد الدين الخارجى مايعادل ٢٨.٩ مليار دولار وانخفض عبء خدمة الدين إلى ١١.٨٪

(هـ) قطاع السياحة :-

بدأت فى منتصف الثمانينات بعض مشروعات التنمية السياحية على ساحل خليج العقبة وفى جنوب سيناء وكانت قد سبقتها عمليات التنمية السياحية فى منطقة الغردقة على ساحل البحر الاحمر

وبمرور الوقت أضيفت إلى طاقة مصر عشرات القرى السياحية والمنتجعات الشاطئية الجميلة

ومن منتصف الثمانينات وحتى أوائل التسعينات شهدت السياحة المصرية فترات صعود وهبوط وعبرت ازمات كان لها تداعياتها المباشرة على حجم السياحة الوافدة بدءا بازمة غرق السفينة (أكيلي لاورو) ثم احداث الامن المركزى ثم ازمة الغزو العراقى للكويت وما أعقبها من حرب الصحراء ثم أحداث الارهاب التى كان اخرها حادث الاقصر الشهير والتى بالغ الاعلام الغربى في تضخيمها

وكان تراكم تداعيات هذه الاجراءات شديد الوطأة على قطاع السياحة المصرى حيث حدثت الخسارة فى الحملة الوافدة وبالتالى كان لابد من وضع استراتيجية جديدة للنهوض بقطاع السياحة المصرية :

وكانت محصلة هذه الاستراتيجية ان حققت السياحة لمصر خلال العام المالى ٩٥/ ١٩٩٦ انجازا مهما بوصول ٣.٥ مليون سائح كما ارتفع حجم استثمارات القطاع الخاص الموجهة للتنمية السياحية خلال الستة أشهر الأولى فقط من عام ١٩٩٦ لأكثر من ٨.١ مليار جنيه

ونستنتج مما سبق ان الايرادات المالية بالجنيه المصرى قد تضاعفت بنحو ٤٠.٥ ضعفا بينما زادت الايرادات بالدولار الامريكي الى عشرة أضعاف ، وبهذه الايرادات صعدت صناعة السياحة لتحتل المرتبة الثانية بين المصادر الرئيسية للدخل القومى بين العملات الحرة بعد تحويلات المصريين فى الخارج وعائدات قناة السويس والبترول والصادرات السلعية وفى الفترة من ٨٠ إلى ١٩٩٩ تزايد عدد السائحين من ١٨٧.٧ الف سائح إلى ٢.١٣٧ مليون سائح عام ١٩٩٩ كما زاد عدد الليالى السياحية من ٤٦٨ ١ مليون ليلة سياحية عام ١٩٨٠ إلى ١٨.٧٢٥ مليون ليلة سياحية عام ١٩٩٩

(و) قطاع البترول :-

شهدت فترة الثمانينات والتسعينات توقيع عدد كبير من الاتفاقيات للبحث عن البترول فيما يزيد عن ٦٠٪ من مساحة مصر وانفقت فيها الشركات العالمية مايزيد عن ١٩ مليار دولار وحققت ٢٥٠ كشفاً بترولياً من الزيت الخام مما أدى إلى مضاعفة الاحتياطى المؤكد من البترول حيث اضافت حوالى ١٢١٩ مليون طن إلى الاحتياطى البترولى.

كما شهدت هذه الفترة طفرة فى مجال الغاز الطبيعى حيث تضاعفت احتياطياته أكثر من خمس مرات وتعددت مجالات استخدامه حيث أصبح يمثل ٣٥٪ من إجمالى استهلاك البلاد من المنتجات البترولية والغازات ويغطى نحو ٧٣٪ من الطاقة البترولية اللازمة لإنتاج الكهرباء فضلاً عن مساهمته فى إنتاج ٦٠٪ من استهلاك البلاد من البوتاجاز البالغ ١.٧ مليون طن فى السنة أو ما يوازى ١٢٥ مليون أسطوانة فى السنة ، بالإضافة إلى وضع مصر على خريطة تصدير الغاز للأسواق العالمية بعد تحقيق الاكتفاء الذاتى منه.

كما كان هناك اهتمام واسع النطاق بصناعة البتروكيماويات وانتاج وخلط الزيوت الأساسية وانشاء أول معمل لتكرير البترول فى الوجه القبلى وتم استحداث استخدامات جديدة وغير تقليدية للغاز الطبيعى فى وسائل النقل واجهزة التكييف فضلاً عن مشاركة القطاع الخاص فى مجالات البحث والتنقيب عن البترول وانتاجه وتكريره وانتاج البتروكيماويات ومد شبكات توصيل الغاز الطبيعى إلى المنازل.

كما شهدت البلاد انتاج وتسويق ٨٥٪ من استهلاك مصر من البنزين الخالى من الرصاص.

وتجدر الاشارة الى أن استهلاك الطاقة فى مصر شهد طفرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع اجمالى استهلاك الطاقة فى مصر من ١٩.٧ مليون طن فى بداية الثمانينات إلى ٣٤.٢ مليون طن في أواخر التسعينيات بزيادة ٧٣.٦٪ وارتفع استهلاك المنتجات البترولية من ١٤.١ مليون طن فى بداية الثمانينيات إلى نحو ٢١ مليون طن فى نهاية التسعينيات.

وقفز استهلاك الغاز الطبيعى إلى نحو ١٠.٦ مليون طن في نهاية التسعينيات مقابل ٢.١ مليون طن فى مطلع الثمانينيات.

ومن الجدير بالذكر أن مصر تعتمد على الطاقة المنتجة من مصادر البترول والغاز الطبيعى بنسبة تزيد عن ٩٢٪ من اجمالى استهلاك الطاقة فى ظل التقدم الاقتصادى وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بتزايد استهلاك الطاقة وهذا يدفع إلى اهمية ترشيد الطاقة وإطالة عمر الاحتياطيات والحفاظ على مايكفى لتغذية النمو الاقتصادى المتوقع خاصة أن اجمالى صادرات البترول انخفضت من ٥٨٢٧.٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٢١٤٧.٥ مليون دولار عام ١٩٩٨ وإن كان ذلك يرجع بصورة أساسية إلى انخفاض اسعار البترول العالمية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

المياه:
محور فكر مؤسسة الرئاسة المصرية

ارتباط المياه بفكر مؤسسة الرئاسة في مصر ناجم عن الزيادة السكانية المتلاحقة وما يقتضيه ذلك من دعم قدرة القطاع الزراعى علي الوفاء بالتزاماته في مجال الاكتفاء الذاتى والتصدير او توفير الأمن الغذائى للمواطنين . وتتضح اهمية هذه النقطة إذا قارنا الزيادة في عدد السكان بالزيادة في المساحة المزروعة والمساحة المحصولية علي مدى القرن العشرين .

حيث قفز عدد السكان من ١١,١٩٠ مليون نسمة في عام ١٩٠٧ إلى ٥٩,٢٧٢ مليون في عام ١٩٩٦ واكثر من ٦١ مليونا في نهاية القرن العشرين بينما ارتفعت المساحة الأرضية من ٥,٣٧٤ مليون والمحصولية من ٧,٥٩٥ مليون إلى ٧٫٨٩ مليون ١٣,٧١٠ مليون على التوالى خلال الفترة من عام ١٩٠٧ الى ١٩٩٦ .

وكان من الطبيعى ان تنعكس هذه الأوضاع على انكماش نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فقد كان يبلغ ٤٨ . ٦٨ ; . فدان في عام ١٩٠٧ ، فإذا بالنسبة تنكمش الى١٢ ر٢٢ , . . فدان فى عام ١٩٩٦ ، وبالنسبة للمساحة الأرضية والمحصولية فى ظل هذه المؤشرات السلبية تبرز اهمية المياه في فكر مؤسسة الرئاسة المصرية ، سواء بالتوسع الافقى والراسى فى الداخل او توقيع العديد من الاتفاقيات التي تشمل دول حوض النيل « الاندوجو» في نوفمبر ١٩٨٣ ، «التيكونيل» ولجنة التعاون الفنى للتنمية والحفاظ علي البيئة نهر النيل ، وذلك فى ديسمبر ١٩٩٢ مع ملاحظة ان الاتفاقيتين الأولى والثانية تم توقيعهما خلال فترة الثمانينات والتسعينات إلى جانب الاتفاقيات الموقعة سابقا بين مصر والسودان اتفاقية عام ١٩٥٩ ومشروع الدراسات المشتركة مع دول البحيرات الاستوائية والذى بدأ فى عام ١٩٦٧ واستمر لمدة عشرة أعوام .

وفيما يتعلق بتطور مشروعات استصلاح الأراضى ودعم القطاع الزراعي سوف تجد ان القطاع الخاص والحكومة تبادلا الأدوار علي مدى سنوات القرن العشرين وذلك في ثلاث مراحل سياسية ارتبطت إلى حد كبير بالعديد من مشروعات المياه والرى والصرف التى نفذت خلال هذه المراحل .

١- الفترة من عام ١٩٠٠ - ١٩٥٢

اعتمدت جهود إستصلاح الاراضى على القطاع الخاص من ناحية ، ومصلحة الأملاك الاميرية من ناحية أخرى وقد كان لتنفيذ مشروع التعلية الثانية للخزان دورد الواضح

٢- الفترة من ١٩٥٢ - وحتى بداية الثمانينات :

شهدت هذه الفترة تعاظم دور الدولة في استصلاح الأراضى نتيجة الزيادة السكانية من ناحية وتوقف القطاع الخاص عن الولوج إلى هذا النشاط بعد صدور قوانين الاصلاح وتحديد الملكية الزراعية فى الخمسينات والستينات .

وقد شهدت هذه الفترة تنفيذ مشروع مديرية التحرير والوادى الجديد بالصحراء الغربية ثم انشاء السد العالى .

ويترجم ذلك رقم الأراضى المستصلحة علي امتداد تلك الفترة ، حيث قدرت بأكثر من تسعمائة الف فدان خلال فترة الخمسينات والستينات ، وانكمشت فى حدود ثلاثين الف فدان ويتعين الاشارة إلى مشروع الصالحية الذى بدأ تنفيذه في نهاية السبعينات وتم افتتاحه فى ٢٩ يناير ١٩٨٢ .

٣- فترة الثمانينات والتسعينات .

شهدت هذه الفترة استعادة القطاع الخاصونشاطه فى مجال استصلاح الأراضى .

فقد صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٨ ثم القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٩١ ، ٧ لسنة ١٩٩١ ، القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٥ لتعديل احكام القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، ثم القانون رقم ٨ لسنة ,١٩٩٧

المشروعات العملاقة

ويدخل فى اطار هذه الفترة البدء فى تنفيذ عدد من الشروعات العملاقة في مجال التوسع الأفقى وتشمل :

- مشروع منطقة ترعة السلام ويهدف إلى التوسع الأفقى في مساحة ٤٢٠ الف فدان
- منطقة جنوب الوادى «توشكى» وتقدر المساحة المتوقع استصلاحها بـ ٥٤٠ الف فدان .

منطقة شرق العوينات وتهدف الى استصلاح ٢٠٠ الف فدان .

وفيما يتعلق بالمشروع الأول فقد كان ضمن المشروعات الكبرى التى درست خلال الستينات من اجل التوسع اعتمادا على مياه نهر النيل وتبدأ الترعة من قناطر فارسكو حتى قناة السويس ، ثم تعبر القناة من خلال السحارة جنوب مدينة بورسعيد لتصل إلى اربعمائة الف فدان وقد قدمت الكويت قرضا ميسرا لتكاليف البنية الأساسية للرى علي امتداد الترعة التي سميت بترعة الشيخ جابر .

اما المشروع الثانى والذى يقع في منطقة جنوب الوادى «توشكى» ويما يسمح باستغلال مياه نهر النيل في التوسع الأفقى في المنطقة نظرا لوجود اتصال مباشر بين المنطقة وبحيرة ناصر . وقد اعطى الرئيس حسنى مبارك فى ٩ يناير ١٩٩٧ اشارة البدء فى تنفيذ الترعة اللازمة لرى اراضى المشروع (ترعة الشيخ زايد) بطول يتراوح بين (٣١٠ - ٣٢٠) كليو مترا طبقا التقارير الصادرة عن وزارة الزراعة (استراتيجية التوسع الافقى وتقرير استصلاح الاراضى في مصر ٩٧ , ١٩٩٨)

وفيما يتعلق بمشروع شرق العوينات فهو يعتمد علي مخزون المياه الجوفية ومساحات الاراضى الصالحة للزراعة وتم حفر ٥٧ بئرا للمياه الجوفية يصل إجمالى تصرفاتها اليومية إلى ١٩٢ الف متر مكعب من المياه تكفى لزراعة ٥٨٠٠ فدان .. وذلك كمرحلة أولى .

ثلاثية مصر..
الصندوق والبنك الدولى من التأرجح إلى الثبات فى العلاقات

العلاقة بكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنك الدولى ومجموعة المؤسسات والتنظيمات التابعة له ، لايمكن فصلها عن بعض فى مواجهة الطرف الثالث ممثلا في الدولة التي تسعى الى التعامل مع اى منهما . ومن المعروف ان الصندوق يركز علي سياسات الاقتصاد الكلى ممثلة في الانفاق والايرادات العامة والأجور ، الاسعار والنقود .. اسعار الفائدة واسعار الصرف ..

أما البنك الدولى فيركز على سياسات التنمية والاستثمارات القطاعية والمشروعات وسياسات الاصلاح الهيكلى وتخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص . ومن هنا نجد ان عمليات التكيف الهيكلي سواء علي مستوى كلى او على مستوى قطاعى التى يقوم بها البنك الدولى لابد ان تسبقها مرحلة تثبيت تشمل اسعار الصرف ومعدلات التنظيم إضافة الي سياسات الائتمان والضرائب والتجارة باعتبارها ادوات اساسية لنجاح برامج التكييف الهيكلى في الفترتين المتوسطة والطويلة . تمثل علاقة مصر بكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومجموعة المؤسسات التابعة له (مؤسسة التمويل الدولية ثم الرابطة الدولية للتنمية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات) علاقة تعود بجذورها إلى أكثر من نصف قرن وتحديدا منذ التوصل إلى اتفاق بريتون وويدز في عام ١٩٩٤ ، وقد شهدت خلالها من التقلبات والأزمات مايعكس التطورات السياسية فى مصر والعالم على حد سواء .

واذا كنا تعرضنا الي قضية الديون الخارجية في مكان لآخر الا انه تجدر الإشارة فى عجالة إلى المراحل التي مرت بها علاقة مصر مع مؤسسات التمويل الدولية والتى بدأت بمشاركتها في مؤتمر « بريتون وويدز » وتوقيعها على الاتفاق النقدى والمالى الذى تمخض عنه اى انباء من الدول المؤسسة لهذه الهيئات وللمؤسسات المالية والدولية .

اولا وفيما يتعلق بعلاقة مصر بالبنك الدولى فقد بدأت بعد عقد كامل من انشائه في عام ١٩٩٥ عندما تقدمت مصر بطلب قرض لتمويل بناء السد العالى (مائة مليون دولار) بالإضافة إلى مصادر التمويل الخارجية الأخرى من جانب الحكومة الامريكية والبريطانية وغيرهما وعندما سحب البنك موافقته وتوالت أحداث تأميم قناة السويس وحروب ١٩٥٦ ، توقفت العلاقات بين مصر

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

والبنك الدولى حتى عام ١٩٥٩ عندما حصلت على قرض قيمته ٥٦,٥ مليون دولار لصالح قناة السويس . وقد شهدت السبعينيات بداية تحسن العلاقات بين البنك الولى والمؤسسات التابعة له . ومصر حين قدمت الرابطة الدولية للتنمية ائتمانا قدره ٢٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ ،وآخر قدره ٣٠ مليون دولار فى عام ١٩٧١ ليرتفع الإجمالى فى نهاية ١٩٧٢ الي ٩٥ مليون دولار . وجاءت التسعينات برياح مغايرة في العلاقات بين مصر والبنك الدولى ، وذلك في اعقاب الاتفاق مع نادى باريس وصندوق النقد الدولى علي اعادة جدولة الديون المستحقة للحكومات الغربية أوائل عام ١٩٩١ .

حيث قام البنك الدولى بتقديم قرض بلغ ثلاثمائة مليون دولار اضافة الى ١٤٠مليون دولار من جانب الرابطة الدولية للتنمية كنواة لاقامة الصندوق الاجتماعى ونظرا لانخفاض متوسط دخل الفرد نتيجة انخفاض اسعار البترول والتحويلات من جانب العاملين في الخارج نتيجة احداث الخليج وما تلاها من صعوبات وهذا يعنى استئناف الرابطة لإقراض مصر بعد عقد كامل من التوقف .

وقد كان لنجاح مصر في التطبيق التدريجى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أثره الواضح فى توازن العلاقة بين الجانبين علي الرغم من الانتقادات التى سبق تقديمها للاسراع في تنفيذ عملية الخصخصة والذى يترجم لمعرفة في المشاورات الفنية في مجال تطبيق المرحلة الثالثة من برنامج الاصلاح والتكيف الهيكلى والتى تتمثل فى الانطلاق .

ثانيا : وبالنسبة لعلاقة مصر بصندوق النقد فهي تعود الي بداية الستينيات وتحديدا عام ١٩٦٢ عندما تم الاتفاق علي برنامج للتثبيت يتضمن ثماني نقاط اساسية وتلاه تبادل خطاب النوايا في عام ١٩٧٦ والذى تضمن اثنين وعشرين نقطة أساسية تناولت عدة قطاعات رئيسية أبرزها نظام الصرف والتجارة الخارجية بهدف توفير سعر الصرف من خلال السوق التجارية للنقد الأجنبى ثم التحرير المحلى واللامركزى إبتداء من ميزانيات لشركات القطاع العام الصناعى الى القطاع الزراعى مرورا بتشجيع الاستثمارات الاجنبية وتأتى السياسية المالية لتشكيل القطاع التالى وقد تضمنت تخفيض الدعم والتحول من السعر الرسمى الى السعر التشجيعى فى محاسبة الهيئات والحكومية وتعديل قوانين الضرائب والتمغة ، أما السياسة النقدية والائتمانية فقد اتجهت إلى رفع أسعار الفائدة والحد من الائتمان المالى المقدم للحكومة ، وتأتى سياسة الدين العام لتكون القطاع الأخير في خطاب النوايا الصادر عام ١٩٧٦ وقد تلي هذا الخطاب خطاب أخر فى ١٩٧٨ تناول ذات القضايا تقريبا .

وجاء اتفاق ٢٢ مايو ١٩٨٧ بين مصر والدول الدائنة فى نادي باريس ليكون خطوة أخرى علي طريق التعاون بين مصر وصندوق النقد والبنك الدولى في مجال تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادى الا ان الاتفاق الأخير تعثر فى التنفيذ فى مرحلة التثبيت بصفة خاصة حيث تصاعدت الديون الخارجية .

فكان اللجوء إلى الدخول في مفاوضات جديدة لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وتوقيع اتفاق نادي باريس في مايو ١٩٩١ (يتم تناول هذه النقطة تفصيلا فى قضية الديون وبرامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى) .

مصر من «الجات» الى «منظمة التجارة العالمية»

يعد التوقيع على اتفاقية «منظمة التجارة العالمية» من جانب ١١٧ دولة فى «مراكش» بالمغرب فى عام ١٩٩٤ وبعد ثمانى جولات من المفاوضات التجارية المكثفة ابتداء من عام ١٩٤٧ وحتى نهاية ١٩٩٣، بمثابة نقطة تحول على صعيد دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

ونظرا للدور الذى لعبته مصر على صعيد تجمعات الدول النامية منذ الخمسينات، ثم انضمامها الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة فى بداية السبعينات بعد تقديمها طلب الانضمام فى عام ١٩٦٢ ومشاركتها منذ ذلك الوقت - فى المراحل المختلفة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية - يكون من الطبيعى التعرض لعلاقة مصر بهذا التجمع الدولى الجديد وما اثاره من جدل حاد اخذ صورة الاشتباكات العنيفة فى مدينتى «سياتل» الامريكية و«بانجوك» التايلاندية، مرورا «بدافوس» فى سويسرا.

واذا كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية تستند فى جزء كبير منها الى الترتيبات والاتفاقيات الفرعية المتضمنة فى الجات (١٥ اتفاقا من اجمالى الاتفاقيات الاخيرة والتى تبلغ ٢٨ اتفاقا) الا انها اكدت عدة مجالات جديدة تشمل:

تخفيض التعريفات الجمركية ، إزالة العوائق غير الجمركية فى التجارة ، ادراج التجارة فى الزراعة والمنسوجات والملابس تحت الاتفاقية الجديدة ، الغاء الاعانات والرسوم المقيدة للتجارة والحماية ، مواجهة الاغراق ، تطبيق احكام الجات فى مجالى التجارة والخدمات وكذلك فى نطاق حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات ، واخيرا وضع الية لتسوية المنازعات التجارية واعتبار القرارات إلزامية فى حالة تأكيدها بعد الاستئناف .

ومن اهم المبادىء التى استندت اليها الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية :

مبدأ «عدم التمييز» بدلا من مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ، مع استثناء الصراعات الوليدة فى الدول النامية حتى تتمكن من المنافسة العالمية على مدى فترة انتقالية.

الشفافية ممثلة فى وضوح القوانين وما يتبعها من تنظيمات ادارية فى مجال تنظيم التجارة الدولية بعيدا عن القيود الكبيرة ، مبدأ المفاوضات التجارية مع منح الدول النامية فرصة وعلاقات تجارية تفضيلية لدعم خططها الانمائية وزيادة حصيلتها النقدية

. واخيرا مبدأ التعادلية فى المعاملة بالمثل بين الدول ونظرا لتوسيع نطاق تجارة السلع لتشمل السلع الزراعية والمنسوجات وكانت الاخيرة تخضع لاتفاقية المنسوجات متعددة الالياف منذ عام ١٩٧٤، بالاضافة الى تجارة الخدمات ابتداء من الخدمات المالية الى السياحة مرورا بالمقاولات والانشاء والتعمير وكذلك تحرير الجوانب التجارية للاستثمار الاجنبى وحقوق الملكية الفكرية وبخاصة فى مجال صناعة الدواء سوف نجد انه من الطبيعى ان تتعرض علاقة مصر «بمنظمة التجارة العالمية» لهذه المناقشات والجدل الحاد الذى شهدته وتشهده الدوائر الاقتصادية وحول مستقبل صناعة المنسوجات التى منحت فترة انتقالية قدرها عشرة اعوام يعقبها التحرير الكامل لتجارة المنسوجات وايضا بالنسبة لصناعة الدواء التى منحت فترة انتقالية حتى عام ٢٠٠٥.

ولا شك ان توقيع مصر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية فى اطار منظمة الجات وذلك فى نهاية عام ١٩٩٧، قد فرض على قطاعى البنوك والتأمين مزيدا من التحديات لمواجهة المنافسة الوافدة مع الشركات الاجنبية القادمة من الدول المتقدمة حيث شملت هذه الاتفاقية ثلاثة قطاعات رئيسية:

اولها: الخدمات المصرفية ممثلة فى نشاط البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية

ثانيا: خدمات سوق المال، ابتداء من الاكتتاب الى انشاء صناديق الاستثمار الجماعية ورأس المال المخاطر مرورا بالسمسرة وتجارة الاوراق المالية فالمقاصة والتسوية والتسويق وتنشيط السوق.

ثالثا: التأمين واعادة التأمين ، بما يسمح بملكية اجنبية بنسبة ٥١٪ بحلول عام ٢٠٠٠ بالنسبة لشركات التأمين على الحياة، وفى مطلع عام ٢٠٠٢ بالنسبة لشركات التأمين الاخرى .

وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد الاشارة الى اهمية التجمعات والتكتلات الاقتصادية التى تضم مصر مع العديد من الدول النامية سواء على الصعيد الاقليمى العربى او القارى الافريقى، او فى اطار تجمع الدول النامية (مجموعة الـ ٧٧) او فى اطار حوار الجنوب والجنوب (مجموعة الـ ١٥) والتى تدخل فى نطاق النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين الدول النامية.

حيث تمثل هذه التجمعات والتكتلات بصور دعم مجهود الدول النامية فى تحقيق التعاون والاعتماد على الذات، من ناحية وزيادة مقدرتها التفاوضية فى مواجهة الدول المتقدمة .

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

مصر:

دعوة قرن إلي التكتلات الاقتصادية

كان لموقع مصر الاستراتيجي وتراثها الحضارى ، ورصيدها التاريخي دورهم الحاسم في صياغة رؤيتها وتحديد الاسس التى ترتكز عليها في تحركاتها العربية والاقليمية والدولية .

فإذا كانت تدعو حاليا إلي التكتلات الاقتصادية لتحقيق التعاون بين دول الجنوب من خلال الدوائر المتعددة باعتبار ان هذه التكتلات هي سمة العصر والتحدى الاكبر لمواجهة مخاطر التهميش من جانب دول الشمال .

فإنه يتعين ان نأخذ في الاعتبار ان هذه الدعوة تعود بجذورها إلى منتصف الخمسينات منذ انعقاد مؤتمر باندونج ثم تأسيس حركة عدم الانحياز .. كما تعود إلي اتفاق التعاون الثلاثى المصرى الهندى اليوجوسلافى وصدور إعلان القاهرة الاقتصادى وقيام الأونكتاد «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» والذى شهد ميلاد مجموعة الـ ٧٧ لقد كان لمصر الريادة في تجمعات دول الجنوب والدفاع عن مصالحها ودعم التعاون الاقتصادى بين اعضائها وهو دور متواصل وترجم مؤخرا في قيام مجموعة الدول الـ ١٥ .

وقد كان حرص مصر على تكتل دول العالم الثالث وتأكيد أهمية الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات متسقا مع وعيها بموقعها الاستراتيجي وانتمائها الحضارى علي الصعيد القرين فشهدت الخمسينات - ايضا - بداية التوجه العربى نحو التكتل الاقتصادى والذى ترجم فى الاتفاقية العربية الجماعية الموقعة في سبتمبر ١٩٥٣ لتسهيل التبادل التجارى وتجارة الترانزيت بين دول الجامعة واستند في جذوره إلى بروتوكول الاسكندرية الصادر في عام ١٩٤٤ ، ودعم مجموعة الاتفاقيات المتتالية ابتداء من اتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية مرورا باتفاقية توحيد التعريفة الجمركية وذلك خلال السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ على التوالى وإذا كان قرار اقامة السوق العربية المشتركة المعلن في اغسطس ١٩٦٤ ، يعد من ابرز القرارات المترجمة لأهمية التكتل الاقتصادى ، وفي فترة سابقة لوعى الكثير من دول العالم بهذه الأهمية .. إلا انه كان متعثرا فى التنفيذ طيلة السنوات الماضية .

ثم جاءت دعوة مصر إلى تفعيل التعاون الاقتصادى بين الدول العربية سواء بإحياء السوق العربية المشتركة بإقامة مناطق التجارة الحرة البينية على المستوى الثنائى كنواة لهذه السوق فقد أكد الرئيس مبارك أمام القمة العربية المنعقدة فى ٢٢ يونيو ١٩٩٦ أن التحولات العميقة التى تشهدها الساحتان العالمية والاقليمية تفرض علينا ان نجمع كلمتنا وننسق خطانا للاتفاق على استراتيجية واضحة لإدارة العلاقات العربية بالعالم الجديد والتكتلات الاقتصادية العملاقة والتعامل مع النظم والقيم الجديدة التى بدأت تستقر فى الممارسات الدولية وقد كان لهذه القمة دورها في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية في يناير ١٩٩٨ .

وقد مثلت القارة الافريقية البعد الثالث للوعى المصرى بأهمية التعاون والتكتل الاقتصادى والذى ترجم في اعلان قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٢ ، ثم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لها بالإضافة إلى تجمع دول حوض النيل واخيرا الكوميسا .. مع الاستمرار في منهج التعاون الفنى من خلال صندوق المعونة الفنية للدول الافريقية .

ويعد التجمع الاسلامى البعد الرابع فى الرؤية المصرية لأهمية التكتلات الاقتصادية والتجارية والذى ترجم فى قيام منظمة المؤتمر الاسلامى والتى انبثق عنها البنك الاسلامى ثم لجنة الثمانية الاسلامية .

ويشكل التعاون المتوسطى البعد الخامس الذى اشار إليه الرئيس حسنى مبارك في خطابه امام الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى في نوفمبر ١٩٩١ والذى حدد فيه ست نقاط للتعاون بين اوروبا ومنطقة الشرق الأوسط تمثل مبادرة «منتدى البحر المتوسط» الذي اعلن عن قيامه فى عام ١٩٩٤ .

وقد شكلت هذه المبادرة بالإضافة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادى الشامل والبروتوكولات الموقعة بين مصر والاتحاد الأوروبى منذ السبعينات الاطار العام لعلاقة مصر بالتكتل الأوروبى ، والذى هو الاساس لمفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية .

واذا كانت مصر قد حددت أسس تعاونها الاقتصادى والتجارى فى هذه الأبعاد الخمسة التى تعكس موقعها الجغرافى وانتماءها الحضارى والإسلامى إلا انه يتعين الاشارة الى البعد الدولى والدوائر الأوسع نطاقا ممثلة فى علاقة مصر بالمؤسسات والتجمعات الاقتصادية الدولية .

فقد شاركت مصر فى التوقيع علي اتفاقية مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٩٤ وما تمخض عنها من اقامة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وكذلك الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والجات في عام ١٩٧٠ وكان قد تم التوصل إلى الاتفاقية في عام ١٩٤٧ ودخلت حيز التنفيذ فى يناير ١٩٤٨ .

ثم جاء التطورات الاخيرة ممثلة في النتائج التى اسفرت عنها دورة ارجواى لمفاوضات التجارة الدولية والتي استمرت لفترة سبعة اعوام وسبقتها سبع دورات في مفاوضات التجارة الدولية متعددة الاطراف حتى تم التوصل إلى اتفاق مراكش بالمغرب في عام ١٩٩٤ وتم اعلان قيام منظمة التجارة العالمية ابتداء من يناير ١٩٩٥ ليتم تحرير التجارة في المجال السلعي ، الخدمات ، الملكية الفكرية علي مدي فترات زمنية محددة .

ومنذ ذلك الحين فرضت قضايا الزراعة والمنسوجات بالإضافة إلى الأدوية والاغراق وماتشكله الواردات امام الصناعة المصرية .

وتمثل الشراكة المصرية/ الامريكية بعدا اخر فى العلاقات الاقتصادية الخارجية .

واذا كانت مبادرة مبارك وآل جور قد توافقت مع المفاوضات الخاصة بالشراكة الأوروبية المصرية في عام ١٩٩٤ إلا ان دوافعها كانت بهدف تطوير العلاقات

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
رقم العـــــدد : ١٦٣١
المصــــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

المصرية من المعونة إلى التعاون والشراكة في مجالات الاستثمار المباشر خاصة مشروعات تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات وتعد زيارة الرئيس مبارك الاخيرة الي امريكا وحصادها الاقتصادى في هذا المجال تعبيرا عن تلاقي وجهات نظر الجانبين حول مفهوم الشراكة المصرية الامريكية ويتعين ان نشير إلى نقطة هامة تتمثل في ان على الرغم من العمق والبعد الزمنى للعلاقات المصرية الأوروبية مقارنة بالعلاقات المصرية الأمريكية ، إضافة إلى عوامل التقارب الجغرافى في الاولى مقارنة بالثانية إلا انه توجد نقطة اتفاق اساسية تتمثل في ضخامة حجم المعاملات التجارية بين دول الاتحاد الاوروبى وامريكا من جهة ومصر من جهة أخرى حيث يمثل الجانبان الأوروبى والامريكى المركز الأول والثانى (بالتبادل) في مجالى الواردات والصادرات المصرية يضاف إلى ذلك التطورات في مناخ الاستثمار في مصر خاصة بعد برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وقبل هذا او ذاك المناخ السياسى واستقرار الأوضاع في مصر والرغبة في استثمار مناخ السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ومن ثم نذكر دور مصر في إطار دول الجنوب ومجموعة الـ ١٥، ثم مصر وافريقيا

- الجماعة الاقتصادية الافريقية :
- الكوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوبي إفريقيا)
- « الاندوجو » و« التيكونيل »

وهي تجمع دول حوض النيل « الاندوجو » والذى انشأ في نوفمبر ١٩٨٣

- لجنة التعاون الفنى للتنمية والحفاظ على البيئة لنهر النيل ، كينيا وبوروندى .

واخيرا «مجموعة الثمانية» الإسلامية

التعاون الاقتصادى العربى

كان انشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ بداية الجهود لتحقيق نوع من التجمع بين البلاد العربية فى جميع المجالات بما فى ذلك المجال الاقتصادى.

ومنذ اوائل الخمسينات وحتى الان ابرمت الدول العربية العديد من الاتفاقيات الثنائية التى تقرر بعض المعاملات التفضيلية للتجارة من الطرفين وهذه الاتفاقات تعكس رغبة كل من الطرفين فى إنماء العلاقات التجارية والاقتصادية .

١- تحرير التجارة بين الدول العربية بمحاولة ازالة القيود المفروضة على التجارة سواء كانت جمركية او كمية ادارية او الرقابة على الصرف الاجنبى وقد ابرمت عدة اتفاقيات تتعلق بتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت واخرى لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ولكن هذه الاتفاقيات لم تنفذ على النحو المطلوب او لم يتم التصديق عليها وبالتالى لم تدخل حيز التنفيذ.

٢- ازالة القيود على انتقال رؤوس الاموال المساهمة فى تمويل الاستثمارات والمشروعات الانتاجية وبالتالى تدعيم تيار التجارة وقد أبرمت عدة اتفاقيات تتعلق بانتقال رؤوس الأموال والاستثمار بين البلدان العربية مثال اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فى ١٩٧٤ واتفاقية الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى فى ١٩٧٢ وصندوق النقد العربى ١٩٧٧ والذى تتضمن اهدافهما تقديم رؤوس الأموال العربية والمساهمة فى تمويل الاختلالات فى موازين المدفوعات والمشروعات التنموية

٣- إبرام الاتفاقيات التى تتيح الانتقال التلقائى للقوة العاملة داخل الوطن العربى الا انها مازالت تواجه بمزيد من القوانين والقيود الداخلية العربية

٤- اقامة مشروعات عربية مشتركة تم انشاء العديد من المؤسسات والمنظمات العربية الاقتصادية والاتحادات المتخصصة النوعية اهمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ومنظمة التنمية الزراعية، التنمية الصناعية ولكن جهودها كانت متواضعة بسبب الافتقاد إلى استراتيجية متكاملة للعمل الاقتصادى العربى المشترك بالاضافة إلى عدم استقرار الاوضاع فى المنطقة.

٥- اتفاقية الوحدة الاقتصادية كانت اهم المحاولات فى بداية الخمسينيات لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى حيث تهدف الاتفاقية إلى اقامة وحدة اقتصادية بين الدول الاطراف المتعاقدة وذلك بالغاء القيود على العلاقات الاقتصادية فيما بينها واحاطتها بسياج جمركى موحد فى مواجهة العالم الخارجي مع تنسيق سياساتها الاقتصادية على اختلاف انواعها حيث نصت فى المادة الاولى على ان تقوم بين دول الجامعات العربية وحدة اقتصادية كاملة تتضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدينة وحقوق التملك والوصية والارث.

٦- السوق العربية المشتركة:

اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره «بانشاء السوق العربية المشتركة على ان تلغى القواعد التى تعرقل التجارة على عدة مراحل تنتهى فى يناير ١٩٧٤ تختلف حسب طبيعتها سواء كانت منتجات زراعية ام صناعية .

ورغم ان اتفاقية السوق العربية المشتركة قد وقعت عام ١٩٦٤ واتفاق الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لنجاحها الا انه ظهر وبوضوح فى عام ١٩٦٨ انها بعيدة كل البعد عن التطبيق الواقعى او العملى وخصوصا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بالاضافة الى عدد

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٣١
المصـــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

من العوامل التى كانت وراء فشل قيام السوق .

قمة ٩٦ ومنطقة التجارة الحرة

منذ ان ادى الرئيس مبارك اليمين الدستورية كانت هناك اهداف عامة ومحددة فى خطة عمله وكان على راس هذه الأهداف هو استئناف مصر لعلاقاتها العربية.

وبحلول عام ١٩٨٩ كانت مصر قد استأنفت علاقاتها مع جميع الدول العربية ولقد جاء ابرام مصر لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى ليمثل تتويجا لذلك.

ولقد تضمنت اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى - التى وقعها قادة كل من العراق والأردن واليمن ومصر فى فبراير عام ١٩٨٩ فى بغداد - سبع عشرة مادة لدعم وتشجيع التعاون الاقتصادى.

وقد شرعت مصر انطلاقا من دورها التاريخى وبصفتها رئيسا للقمة العربية ١٩٩٦فى تنفيذ قرارات قمة القاهرة حيث سعت الى اقامة مناطق تجارية مع الدول العربية وبالفعل تقرر اقامة مناطق تجارية حرة ثنائية بين مصر وكل من المغرب وتونس والسعودية لتطوير التجارة البينية العربية التى لا تتجاوز ٨٪ من اجمالى التجارة العربية الخارجية ، بالاضافة الى تنفيذ قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالاعلان عن اقامة منطقة تجارة حرة عربية ابتداء من ١٩٩٨ .

ويأتى تركيز مصر على اقامة هذه المناطق انطلاقا من ادراكها لمخاطر عولمة الاقتصاد حيث تتعرض الكيانات الصغيرة للتهميش فى عصر اصبح يتسم بالتكتلات الاقتصادية الكبرى ولمواجهة مشروعات التعاون الاقتصادى الاقليمى التى تهدف الى تحجيم التعاون الاقتصادى العربى وتهدف الى اعطاء دور اكبر لاسرائيل فى اطار المشروع الشرق اوسطى .

ويتعين الاشارة الى ان منطقة التجارة الحرة وعلى الرغم من قصر الفترة التى مرت منذ اعلان قيامها (١٩٩٨) إلا انها تواجه بتحديات تتمثل فى اتساع عدد السلع المستثناة والذى تجاوز الف ومائة سلعة وذلك طبقا مما اسفرت عنه اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى المنعقد فى سبتمبر ١٩٩٩.

بالاضافة الى تعود اتفاقيات المناطق الحرة الثنائية وعدم تنفيذ اتفاقيات النقل القائمة وما يرتبط بها من رسوم ترانزيت.

(٢) استمرت ضآلة قيمة التجارة البينية بين الدول العربية حيث بلغت قيمة الصادرات ١١.١١٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ فاذا بها تنخفض الى ١٠.٩٠٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ وبالنسبة للواردات فقد انخفضت ايضا من ١٢،٤٣٥.٢ مليار دولار الى ١٢.١٤٣.٧ مليار دولار خلال ذات السنوات المقارنة.

فى حين ان اجمالى صادرات الدول العربية كان ١٦٤ مليار دولار فى عام ٩٦ وارتفع الى ١٧١ مليارا. فى عام ١٩٩٧، وإن كان قد انخفض الى ١٢٨.٣٧١ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ بينما اتجهت الواردات العربية الى التزايد على مدى الاعوام المقارنة من ١٦٠ مليار دولار الى ١٥٨ مليار دولار ثم ١٦٩.٧ مليار دولار.

بما دعا الامانة العامة - فى فبراير ٢٠٠٠ - للغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الى المطالبة بالالتزام بالتخفيضات الجمركية والغاء القيود غير الجمركية وتذليل العقوبات المرتبطة بشهادة المنشأ ومجال النقل.

التجارة تمهد للشراكة المصرية الاوروبية

تميزت السياسة الخارجية المصرية منذ مقدم الاغريق الى مصر سنة ٣٣٢ ق. م وحتى الان بالمزاوجة او التقلب بين توجهين اساسيين هما التوجه المتوسطى والتوجه المشرقى فتقلبت زمنيا وبشكل دورى بين هذين التوجهين الاساسيين وبمجرد ان بدات مصر تحظى بقدر من السيادة فى عشرينات هذا القرن بدأ التوجه المتوسطى فى سياستها الخارجية فى الانكماش وترجم ذلك القرارات الكبرى التى اتخذتها مصر فى الاربعينات بالانضمام الى جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ والمشاركة فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وعندما جاء عبدالناصر الى السلطة عام ١٩٥٢ اختار بوضوح التوجه المشرقى وأسقط التوجه المتوسطى وبذلك غاب البعد المتوسطى فى سياسة مصر الخارجية خلال الحقبة الناصرية.

وبمجئ السادات الى الحكم عاد البعد المتوسطى مرة أخرى للظهور من خلال شقين:

١- «الحوار العربى الاوروبى» وهو الحوار الذى تم بين مجموعة الدول العربية ودول السوق الاوروبية المشتركة وتختلف اهداف كل طرف تجاه هذا الحوار فالطرف العربى كان حريصا على استثمار حرب اكتوبر لتطوير علاقاته مع الدول الأوروبية للحصول على دعمها للموقف العربى فى قضايا الصراع العربى الاسرائيلى.

والطرف الاوروبى كان يهتم بضمان استمرار الامدادات البترولية من الدول العربية باسعار معتدلة مع فتح اسواق جديدة امام منتجاته الصناعية فى هذه الدول.

ومصر بحكم كونها اكبر دولة عربية كان لها دور فعال فى هذا الحوار.

٢- العلاقات الثنائية المصرية - الاوروبية : فقد بلورت مصر علاقات ثنائية مع الجماعة الاوروبية خارج اطار الحوار العربى الاوروبى الذى شاركت فيه مصر حتى سنة ١٩٧٩ فوقعت مصر اتفاقا للتعاون مع دول الجماعة الاوروبية فى يناير ١٩٧٧ يهدف الى التعاون فى مجالات هامة لتنمية مصر اقتصاديا واجتماعيا ويتضمن هذا الاتفاق التعاون فى مجال التجارة والتعاون الاقتصادى والفنى بالاضافة الى المساعدات المالية والغذائية وبموجب هذا الاتفاق فان صادرات مصر من المواد المصنعة والمواد الخام تتمتع بحرية النفاذ الى دول السوق الاوروبية المشتركة بالاضافة الى المنتجات الزراعية التى تتمتع ببعض الاعفاءات الجمركية وتخضع لنظام الحصص وفى المقابل تمنح مصر دول السوق الاوروبية فى مجال التجارة معاملة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	١٦٣١
المصـــــدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الدولة الاولى بالرعاية

وفيما يتعلق بالتعاون المالى فان مصر وقعت فى الفترة من ١٩٧٨ ـ ١٩٩٦ مع دول السوق اربعة بروتوكولات:

١ـ الاول (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) حصلت مصر بموجبه علي ١٧٠ مليون ايكو منها ٩٣ مليونا من البنك الاوروبى للاستثمار و٧٧ مليونا مساعدات .

٢ـ الثانى (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) وتلقت مصر بموجبه ٢٧٦مليون ايكو منها ١٥٠ مليونا من البنك الاوروبى للاستثمار و١٢٦ مليونا مساعدات.

٣ـ الثالث (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) وقدمت دول السوق لمصر بموجبه مبلغ ٤٤٩ مليون ايكو منها ٢٤٩ قروضا من البنك الاوروبى للاستثمار و٢٠٠ مليون مساعدات.

٤ـ الرابع(١٩٩٢ ـ ١٩٩٦) وقد حصلت مصر بمقتضاه علي ما يعادل من ٢.٢ مليار جنيه منها مليار جنيه مساعدات و١.٢ مليار جنيه قروضا.

ويلاحظ من استقراء البروتوكولات الأربعة المتحدة منذ عام ٧٧ - ١٩٩٦ أن إجمالى المبالغ قدر بـ ١٤٦٣ مليون وحدة عملة تم الالتزام الفعلى بتقدم ١٤١٢ مليون وحدة والمنفق الفعلى ١١٠٥ مليون وحدة وتلك نقطة جديرة بالملاحظة والمتابعة .

وفيما يتعلق بعام ١٩٩٨ ، فقد كانت الاتفاقيات الموقعة بين مصر والاتحاد الأوروبى ، تتضمن تقديم بنك الاستثمار الأور وبى ٢٧٥ مليون وحدة عملة أوروبية و ٢٨٠ مليون وحدة فى صورة منح .

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى فقد شهدت زيادة متواصلة علي مدى سنوات التسعينيات .

-١ تطور العلاقات في النصف الأول من التسعينيات باستعراض حصيلة الصادرات والواردات والميزان التجارى بين مصر والاتحاد الاوروبى فى الفترة من « ١٩٩٠ـ ١٩٩٥ » ويتضح منه ان حصيلة الصادرات المصرية بلغت ١٢٣٤ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وارتفعت الي٢, ١٣٧٢ مليون دولار فى سنة ١٩٩٣ ثم ارتفعت مرة أخرى ٨, ١٩٥٣مليون دولار فى عام ١٩٩٥ بمعدل نمو سنوى ٩, ٥٥٪ عن عام ١٩٩٤ وبالنسبة للواردات بلغت في عام١٩٩٤/ ١٩٩٥ حوالي ٥٠٦١,٥ مليون دولار مقابل ٤٢٨٨,٧ مليون دولار في عام/ ١٩٩٣ ١٩٩٤ بمعدل نمو سنوى ١٨٪ كما يلاحظ ان الميزان التجارى مع دول الاتحاد الاوروبي سجل عجزا لصالح الاتحاد الاوروبى فى جميع السنوات وكان العجز يتزايد سنويا حتى بلغ ٣١٠٧,٧ مليون دولار عام١٩٩٤/ ١٩٩٥

منتدى البحر المتوسط :

فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ اقترح الرئيس مبارك علي اعضاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا فى ستراسبورج ، تنظيم منتدى حول البحر المتوسط ، وان يبدأ كمنتدى متوسطى ثم يتبع نطاق عضويته تدريجيا ليشمل كل دول أوروبا والشرق الأوسط وان يشمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وقد استند اقتراح الرئيس إلى ست نقاط رئيسية ، تعكس طبيعة المتغيرات الدولية والأوروبية اضافة إلى التطورات على صعيد منطقة الشرق الأوسط وتزايد تحديات التنمية والعمل علي الحد من سباق التسلح .

وقد جاءت هذه المبادرة بعد انهيار حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى ، إضافة إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى اكتوبر ١٩٩١ وتداعيات حرب الخليج الثانية مما اقتضى ضرورة وجود صيغة للتعاون بعد انتهاء الحرب الباردة وتعدد الأقطاب .

وقد اعقب ذلك سلسلة من المفاوضات انتهت باجتماع الاسكندرية في يوليو ١٩٩٤ وهو الاجتماع الأول علي مستوى الوزراء .

وجاء اعلان الشراكة بين اوروبا ودول البحر المتوسط فى مؤتمر الوزراء الذي عقد فى برشلون في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ وقد ضم الـ ١٥ دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبى و١٢ دولة من جنوب وشرق البحر المتوسط ومصر ، الجزائر ، قبرص ، الأردن ، لبنان ، مالطا ، المغرب ، تونس ، سوريا، تركيا ، السلطة الفلسطينية و اسرائيل .

وقد نص إعلان برشلون على ان الشراكة بين الجانبين تضم الشراكة السياسية والأمنية .

الشراكة الاقتصادية والمالية لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠

وبذلك اصبحت علاقة مصر بدول الاتحاد الأوروبى تندرج تحت مسارين : أولهما : المسار الإقليمى ممثلا في الاجتماعات الوزارية للدول الأوروبية المتوسطية (خارجية - وزراء اخرين - اجتماعات مشتركة بين الجانبين)

ثانيهما : المسار الثانى ممثلا في اتفاقيات الشراكة الأوروبية والتي قامت بتوقيعها بالفعل كل من تونس ، المغرب ، الأردن ، فلسطين ، مالطة ، اسرائيل ، قبرص ، وتركيا التى تدخل في نطاق اتحاد جمركي مع الاتحاد وبالنظر إلى الاهمية المتزايدة للعلاقات التجارية المصرية الأوروبية من ناحية والتطورات الدولية الأوروبية .

وبعد اكثر من ٣٠ جولة من المفاوضات والمشاورات التى خاضتها مصر مع الاتحاد الاوروبى لابرام هذه الاتفاقية تم التوصل الى مسودة اتفاقية ١٩٩٩ تتضمن صيغة جاهزة لعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها ثم احالتها لمجلس الشعب للتصديق عليها

العلاقات المصرية الأوروبية في نهاية التسعينيات

وقد تأكدت أهمية العلاقات الاقتصادية الأوروبية المصرية في غضون هذه السنوات التى استغرقتها مفاوضات الشراكة حيث ظلت دول الاتحاد الأوروبى مستمرة في احتلال المرتبة الأولى في قائمة الواردات المصرية من الخارج والمرتبة الثانية بالنسبة للصادرات المصرية مع ضخامة حجم العجز في الميزان التجارى لصالح دول الاتحاد الأوروبى ونزوعه إلى الارتفاع بصفة متواصلة .

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

وقد اشارت الارقام الأولية الخاصة بالمعاملات التجارية المصرية/ الأوروبية خلال الربع الأول من السنة المالية ٩٩ / ٢٠٠٠ الى ستمرار احتلال الاتحاد الاوروبي للمركز الأول فى مجال الواردات المصرية مع جنوح القيمة إلي الارتفاع فقد بلغت قيمة الصادرات الأوروبية إلى مصر ١٨٢٩,٣ مليون دولار بينما كان الرقم لا يتجاوز ١٥٠٩,٥ مليون دولار في ذات الفترة من عام ٩٧ ١٩٩٨ ، بينما نحت الصادرات المصرية الى الانخفاض خلال ذات الفترة المقارنة حيث كانت تبلغ ٤٠٦,٨ مليون دولار في الربع الأول من عام ٩٧ /١٩٩٨ ، وانخفضت إلى ٢٥٦,٩ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ٩٩ / ٢٠٠٠ مع مراعاة ماسبق الاشارة إليه من إضافة المعاملات التجارية مع الدول الأوروبية الأخرى تجعل القارة الأوروبية فى المقدمة متقدمة بذلك عن الولايات المتحدة الأمريكية .

يضاف إلى ذلك مساهمة رءوس الأموال الأوروبية فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج نطاق التدفقات المالية من جانب مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، حيث اشارت البيانات الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى مساهمتها بـ ٦٤٤٨ مليون جنيه مصرى فى رؤوس اموال الشركات التي تم تأسيسها في مصر حتي منتصف العام الماضى (١٩٩٩) وبما يعادل نسبة ٦ ٪ .

«العلاقات المصرية - الأمريكية»

شكلت زيارة الرئيس حسنى مبارك الاخيرة للولايات المتحدة نقطة تحول فى العلاقات بين الجانبين بالانتقال من المعونة إلى الشراكة والتعاون فى مجالات متعددة ، وكان على رأسها المجال التكنولوجى .

وتعود جذور العلاقات الاقتصادية المصرية الامريكية إلى عام ١٩٥١ عندما تم توقيع اتفاقية التعاون بين الولايات المتحدة والحكومة الملكية فى مصر حيث نصت الاتفاقية على تزويد مصر بالخبراء والفنيين والمعدات والمواد الوسيطة وعندما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ايدت الولايات المتحدة الثورة ماديا ومعنويا.

ولكن خلال الفترة من (٥٦ - ١٩٧٣) انقطعت المعونة الأمريكية عدة مرات يذكر منها على سبيل المثال: -

(١) خلال ازمة تمويل السد العالى فى ١٩٥٦.

(٢) فى نهاية ١٩٦٣ عقب ارسال القوات المصرية اليمن وعدم استجابة القيادة المصرية لوقف برنامج الصواريخ المصرية وتصعيد المواجهة مع اسرائيل.

(٣) عام ١٩٦٤ عقب اندلاع المظاهرات المناوئة لموقف الولايات المتحدة من مشكلة الكونجو.

(٤) عام ١٩٦٧ عقب العدوان الاسرائيلى.

وكانت المعونات الأمريكية مقترنة دائماً بالتحسن فى العلاقات السياسية حيث بدأت المعونات تتدفق بانتظام بعد حرب ١٩٧٣ .

أهداف المعونة: -

(١) تشجيع الصادرات التجارية الأمريكية ودعم الصناعات الأمريكية وفتح السوق المصرية أمام الصادرات الأمريكية.

(٢) دعم وتشجيع القطاع الخاص المصرى.

(٣) زيادة الانتاج والنمو الاقتصادى فى مصر بهدف دعم الاستقرار السياسى.

(٤) دعم اتفاق السلام بين مصر واسرائيل .

ثم كانت حرب الخليج الثانية وجاء قرار الرئيس الأمريكى السابق بوش فى سبتمبر عام ١٩٩٠ باعفاء مصر من ٧ مليارات دولار من ديونها و٧٥٠ مليون دولار قيمة الديون العسكرية .

وتعد مصر واسرائيل من اكبر الدول التى تحصل على المعونات الأمريكية فى العالم حيث حصلت الدولتان على ٣٣٪ الى ٤٢٪ من إجمالى المعونات الأمريكية خلال الفترة من أواخر السبعينيات وحتى عام ١٩٩٧ .

وتعد الولايات المتحدة من أكبر الشركاء التجاريين لمصر هى والاتحاد الأوربى .

ويعانى الميزان التجارى المصرى فى علاقته مع الولايات المتحدة عجزاً فى صالح الاخيرة حيث بلغ ٢٧٣١ مليون دولار عام ١٩٩٨ وتراكم مبلغ ٧٨٤٢ مليون دولار من عام ١٩٩٥وأهم الصادرات المصرية الى الولايات المتحدة هى البترول ومشتقاته والمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة بينما تتركز أهم الواردات المصرية من الولايات المتحدة فى المواد الغذائية (القمح والدقيق والذرة) وتتركز الاستثمارات الأمريكية فى مصر فى قطاع البترول وتبلغ هذه الاستثمارات حوالى ٣,٦٪ من اجمالى الاستثمارات الأجنبية فى مصر (عدا قطاع البترول).

الشراكة المصرية الأمريكية:

منذ عام ١٩٩٤ بدأت العلاقات المصرية - الأمريكية تأخذ شكلاً جديدا حيث طرحت فكرة الشراكة على الصعيد العملى فى الاتفاق الذى جرى بين الرئيس المصرى «مبارك» ونائب الرئيس الأمريكى «آل جور» فى سبتمبر ١٩٩٤ فى إطار البحث عن بديل لأسلوب المعونات ووضع استراتيجية للانتقال من المعونة الى التجارة بحيث تنخفض أهمية المعونات منسوبة الى العمليات التجارية وإعادة توجيه المعونة الاقتصادية الأمريكية الى المشروعات التى من شأنها زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على توفير فرص [illegible] النمو وتحقيق التنمية البشرية وحماية البيئة .

ويتضمن الإطار المؤسسى للشراكة

(١) اللجنة المشتركة للنمو الاقتصادى

(٢) المجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى

(٣) اتفاق التعاون العلمى والتكنولوجى

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المصـــــدر : مجلة الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : نزيرة الافندى
رقم العـــــدد : ١٦٣١
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

قائمة المراجع

● تاريخ مصر الاقتصادى والمالى، د. امين مصطفى عفيفى عبد الله
● مقدمة فى النقود والبنوك، د. محمد زكى شافعى
● دروس فى البنوك، د. فؤاد مرسى
● تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية، د. محمود متولى.
● دعم بنك مصر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١، على محمد سالم
● اساسيات النقود والبنوك، د. جودة عبد الخالق، د. كريمة كريم
● الإقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، د. محمود عبد الفضيل.
● مذا الإنفتاح الاقتصادى، فؤاد مرسى.
● الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، د. جودة عبد الخالق (محرر)
● ازمة مصر الاقتصادية، د. رمزى زكى.
● الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ١٩٥٠ - ١٩٨٠، د. محمد دويدار
● الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، سامى عفيفى حاتم
● دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية فى مصر، على الجريتلى
● التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦، على الجريتلى
● الاندماج الاقتصادى العربى، احمد الغندور
● الاقتصاد الدولى، د. محمد رئيف
● سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الاولى، على صبرى
● ايام خالدة فى حياة عبد الناصر، د. جمال العطيفى.
● حكم عبد الناصر النظرية والتطبيق، انور عامر.
● اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة، محمد على عامر
● لمحات فى اقتصادنا المعاصر، د. محمد مظلوم حمدى
● الاقتصاد المصرفى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ١٩٧٨، القاهرة ٢٣ - ٢٥ مارس، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع.
● الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى، سيد مرعى
● تطور الصناعة التحويلية فى مصر وتركيا وإسرائيل. صادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٥٨
● الاقتصاد المصرى بين حربى يونيو ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٣ ،احمد السيد النجار ، ورقة بحثية مقدمة إلى الجلسة الأولى للمحور الاقتصادى من الندوة الاستراتيجية لحرب اكتوبر بعد ٢٥ عاما.
● إعداد الاقتصاد المصرى لحرب اكتوبر ، محمد رضا العدل «ورقة بحثية مقدمة للجلسة الثانية للمحور الاقتصادى من الندوة الاستراتيجية لحرب اكتوبر بعد ٢٥ عاما.
● مجموعة من الكتاب واخرون... ، الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح
● ازمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة، رمزى زكى
● الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، عادل حسين.
الجهاز المركزى للشعبة العامة والاحصاء النشرة السنوية الانفتاح الاقتصادى ١٩٨٠ - ١٩٨١
● الجات ومستقبل العمالة فى مصر دراسة تحليله لقطاع الغزل والنسيج اشرف البنان ● كتاب الأهرام الاقتصادى اتفاق مصر فى نادى باريس د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد
العضوية فى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية د. صلاح عبد البديع شلبى.
مصر والبنك الدولي علاقة نصف قرن ، صلاح الدين الصيرفى
موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤ - ١٩٩٩) السياسات المالية والاقتصادية
تاريخ مصر الاقتصادى والمالى امين مصطفى عفيفى
دراسات فى التطور الاقتصادى المصرى مذكرات فى التاريخ الاقتصادى ،محمد عبدالعزيز عجمية
مذكرة فى تاريخ مصر الاقتصادى خلال الفترة من ١٨٠٥ الى ١٩٥٢ نوال قاسم
اعداد متفرقة من النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى
اعداد متفرقة من نشرات وتقارير البنك المركزى المصرى
العدد المئوى للبنك الاهلى
العيد الخمسينى لبنك مصر
موسوعة مصر الحديثة
تقارير التنمية للبنك الدولى

الركود

الاقتصاد المصرى

الركود

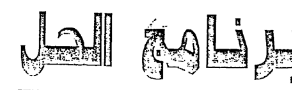
م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الركود وبرنامج الحل	عصام رفعت	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٤٧
٢	روشتة لخروج من ازمة الركود	محمد ابراهيم	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٤٩
٣	اضواء على ظاهرة الركود	عبد العزيز الشربينى	الاهرام	٤١٤٥٢	٢٠٠٠/٦/٣	٥٧
٤	ازمة الكساد	سامح عوض الله	الوفد	٤١٦٦	٢٠٠٠/٦/٣٠	٥٨

عصام رفعت

موضوع الغلاف

المجتمع الاقتصادى فى مصر استقبل قرارات الرئيس مبارك خلال الاسبوع الماضى بارتياح شديد وعبر عنها بأنها جاءت بعد طول انتظار، وأن تدخل الرئيس فى الوقت المناسب واصدار هذه القرارات هو أمر متوقع من مبارك، الذى عودنا على اتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة بعد «تقدير» كامل للموقف بكل جوانبه.

الركود..



لقد جاءت تلك القرارات لتعالج موقف الركود والسيولة معا بعد أن ظلت الأجهزة المسئولة تنفى ذلك لفترة طويلة ولا تتحرك لمعالجتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فهل الركود وأزمة السيولة هى عيوب خلقية لايجرى معها علاج أو هى من القضايا التى يفيد تجاهلها فى علاجها ومواجهتها؟.

واقع الأمر أن الركود إحدى سمات الاقتصاد الحر وعلينا مادمنا اتجهنا إلى هذا التحول أن نتوقع فترات من الركود وأخرى من الانتعاش .. ولكن علينا فى نفس الوقت ادراك أن الاقتصاد الحر يعطينا من السياسات والأدوات والآليات ما يعين السلطات الاقتصادية على اتخاذ الاجراءات المناسبه فى الوقت المناسب، لمواجهة الأزمة قبل ان تتفشى أو تستفحل، وهنا يبرز دور الدولة الجديد فى ظل اقتصاد السوق والاقتصاد الحر.

وبغير دخول فى فلسفات نظرية حول الركود وأسبابه واشكاله فإن وضع الركود على حد قول بعض رجال الأعمال «قد طال أكثر من المتوقع فقد كان يحدث لفترات مثلا شهرين أو ثلاثة ولكنه هذه المرة استمر طويلا دون ملامح انفراج» وأيضا على حد قول بعض آخر «لقد انخفضت مبيعاتنا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بنسبة ٨٠٪ عن نفس الفترة فى العام الماضى» وثالثا يقول البعض «اننا قد توقفنا عن دفع أجور العمال، فليست لدينا سيولة بسبب الركود وأن بعض المصانع فى العاشر من رمضان قد توقف عن سداد أجور العمال».

تلك ملامح الخطر التى تدركها جميعا وتتناولها الأحاديث فى المنتديات الاقتصادية وتجمعات رجال الأعمال والحديث عنها بصراحة فى الشارع الاقتصادى ولكن القضية ظلت تتضخم وآثرت السلطات الاقتصادية الصمت وعدم الاعتراف بها وظلت منظمات الأعمال تتحدث فى الطرقات دون أن تتحرك غير مدركة ان لها دورا يجب أن تلعبه.

وعلى أية حال بعيداً عن هذا وذاك دعونا نحدد بعض الآليات فى شكل «حزمة» للخروج من الركود والكساد:

(١) متأخرات الحكومة حيث تضخمت مديونية الحكومة وارتفعت من ١٣٦.٨ مليار جنيه عام ٩٨/٩٧ إلى ١٤٧.١ مليار جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ وأدى عدم سدادها إلى نقص السيولة فى السوق والركود الشديد ولعل القرار الأخير بسداد ٢.٥ مليار جنيه يعمل كبداية نشيطة فى هذا المجال.

(٢) سرعة الانتهاء من تعديلات قانون الايجار التمويلى والذى يعتبر من أهم الأدوات التى تساعد على تنشيط السوق التجارية بترويج للمعدات والأجهزة ووسائل الانتاج المختلفة والتى تعانى الآن من الركود. والمشكلة تنحصر الآن بين وزيرى المالية والاقتصاد بشأن المعاملة الضريبية.

(٣) تيسير قروض الشراء، حيث يمكن زيادة الطلب من خلال ووضع سياسات مصرفية لضخ أموال جديدة فى الأسواق ، ويتأتى ذلك من خلال قيام الجهاز المصرفى بوضع نظم ائتمان ميسرة مثل Retail Banking وغيرها من انظمة الاقراض المختلفة للمواطنين لتشجيعهم على الشراء بما يحقق الرواج فى الأسواق والحد من ظاهرة حرق الأسعار.

(٤) من الأمور الغريبة أن رجال الأعمال فى مصر ـ ربما بحكم أن القطاع الخاص لايزال ناشئا ـ ليس لديه خبرة بالتعامل مع ظاهرة الركود، فلايزال المنتجون يعرضون منتجاتهم بأسعار مرتفعة، بينما يجب التعامل مع الظاهرة بالاعلان عن تخفيض أسعار المنتجات حتى ولو وصلت إلى سعر التكلفة، وهناك تجارب عديدة جرت فى هذا الشأن سواء فى مصر أو خارجها، ويدلنا التاريخ الاقتصادى على تجربة محلات عمر أفندى عندما وصلت إلى حافة الافلاس فقامت بعمل ما يسمى «الدفتر الأحمر» لتشجيع الناس على الشراء من المحلات بضمانات معينة، فزادت مبيعاتها وأرباحها وتجاوزت الأزمة. ولهذا فإن هناك دورا على رجال الأعمال ومنظماتهم أن يقوموا به لمواجهة أزمة الركود بأدوات فعالة وليس بالفرجة عليها لتنشيط المبيعات وهناك اساليب عديدة فى هذا المجال مثل تغيير أحجام السلع أو أشكالها.

(٥) يحفل الشارع الاقتصادى بالحديث عن المهدى المنتظر أو الحل الإلهى لقانون الرهن العقارى ويقول المبشرون بهذا القانون ان فيه الحل السحرى لأزمة الركود اذ ان تنشيط العقارات يؤدى الى تنشيط ٥٧ صناعة ثم قال البعض أنها ٧٥ وأخيراً زادت الطموحات فقالوا إنها مائه صناعه وأياً ما كان الأمر سواء أن التنشيط من الأمور ذات العلاقة أو أن القانون سوف يصدر أو لا وبأى شكل.. نقول بصرف النظر عن ذلك فإن القطاع كله الآن فى الوضع «متفرجاً» فى انتظار هذا الانقاذ الإلهى والسؤال الذى نطرحه ما الذى يمكن أن تفعله البنوك التى أقرضت هذه المشروعات؟ فهل يمكن أن تقوم بتقديم تيسيرات إلى أن يصدر القانون؟ وهل يمكن أن يقوم أصحاب العقارات المشار اليها بتقديم تسهيلات وإغراءات على البيع والرواج أم يظل الأمل معلقا دائماً على «التحرك الحكومى»؟

(٦) لم يعد خافياً أن هناك مديونية ضخمة على القطاع الخاص للبنوك وفى ظل هذه الأوضاع فإن المتوقع ظهور حالات من التعثر فى السداد ولذلك فإنه من المتصور أن تبدأ البنوك وعلى الفور فى دراسة موقف مديونيات القطاع الخاص ووضع برنامج لتيسير سداد مديونيات الشركات والمشروعات الخاصة بأساليب يتسم بالتمويل وإعادة الجدولة لمعاونة القطاع الخاص على سداد المديونية وتجاوز مرحلة الركود ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال دراسة حالة بحالة على حدة ووضع الحلول المناسبة لها

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : عصام رفعت

الموضوع الفرعى : الركود الاقتصادى — رقم العـــــدد : ١٦٣٥

المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٥/٨

(٧) فى اطار «الفرجة» التى يقوم بها كثير من الوحدات والمنظمات الاقتصادية فإننا نتحدث كثيراً عن انخفاض معدل الادخار ونتحدث كثيراً عن ازمة سيولة ولم يتحدث احد عن ضرورة ابتكار أوعية ادخارية جديدة لتعبئة المدخرات مما يساعد فى حل المشكلتين معاً فهل تنتهى فترة التأمل والانتظار والفرجة التى يقوم بها الجهاز المصرفى ويقدم أدوات ادخارية جديدة تساعد على توفير السيولة وزيادة معدل الادخار.

(٨) ان الأوان لإعادة النظر فى الوضع الاستاتيكى لسياسة سعر الصرف واتخاذ اجراءات إيجابية نحو تطبيق سياسات نقدية تعتمد على قواعد العرض والطلب للنقد الأجنبى مع مراعاة التوقيت المناسب للتنفيذ مع العلم بأن لانسياب السيولة تأثيراته على سعر الصرف.

وفى هذا المجال نطرح اقتراحاً محدداً وهو توحيد سعر الصرف بالنسبة للدولار فيما بين البنوك وشركات الصرافة لان وجود الفجوة بينهما يشجع على بروز سوق اخرى موازية.

وفى الوقت نفسه فإنه يمكن استبدال الربط الثابت بين الجنيه والدولار بسلة عملات تتضمن عدداً من العملات الرئيسية فى العالم ومن بينها الدولار وعملة عربية قوية مما يعمل على استقرار سعر الصرف فى مصر.

(٩) النظر فى سعر الفائدة وبكل الوضوح نعتقد انه يمكن زيادة سعر الفائدة وسوف يكون له اثر ايجابى هو زيادة السيولة لدى البنوك وتفضيل الافراد الادخار بالجنيه المصرى عنه بالدولار مما يجعل الافراد يبيعون ما لديهم من دولارات وادخار القيمة بالجنيه المصرى لدى البنوك فيزيد عرض الدولارات ويزيد عرض السيولة بالبنوك.

وقد يرى البعض ان لهذا الاقتراح جانبا سلبياً يتمثل فى ارتفاع التكلفة الاستثمارية غير ان الرد على ذلك يتمثل فى تخفيض شرائح الضرائب خاصة ضريبة الارباح التجارية والصناعية التى تصل الى ٣٩٪ كما ان على المنتجين تخفيض تكاليفهم المبالغ فيها بشكل او بآخر لتعويض ذلك.

(١٠) تحتاج مواجهة مشكلة السيولة والركود إلى إعادة النظر فى الاحتياطى القانونى للبنوك لدى البنك المركزى وتخفيضه من ١٥٪ حالياً الى ١٢٪ مثلاً مما يعنى اعادة ٣٪ الى البنوك مرة أخرى تمثل نحو ٧ مليارات جنيه.

(١١) زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان ويتأتى ذلك من خلال رفع السقوف الائتمانية من ٦٥٪ حالياً إلى ٧٠٪ باعتبارها سياسة انتعاشية

(١٢) اعادة النظر فى قرار تدبير الاعتمادات المستندية للواردات بغرض الاتجار بنسبة ١٠٠٪ مما يفك جزءاً من أزمة السيولة وذلك باستثناء الخامات والسلع الوسيطة وكذلك تخفيض نسبة التغطية الائتمانية وأن تكون بشكل متدرج وفقاً لطبيعة السلعة المستوردة فهناك سلع يمكن تطبيق هذه التغطية بنسبة ١٠٠٪ عليها وأخرى يمكن تخفيضها الى ٧٥٪ مثلاً أو اقل من ذلك.

(١٣) مواجهة التجارة العشوائية وبحسم لمواجهة ظاهرة التهريب الجمركى بجميع بكافة وسائلها التى تهدد الانتاج الوطنى وتصيب الاسواق بالركود وفى مقدمة السياسات التى يمكن اتباعها لحسم هذه الظاهرة : نظام المعاينة قبل الشحن وأيضا تقوية أجهزة الرقابة وذلك ايضا لضبط الحصيلة الجمركية.

(١٤) دعم الأوراق المالية (الشيك/الكمبيالة) بالعمل على سرعة تنفيذ الأحكام الخاصة بالمعاملات الاقتصادية لاعادة الهيبة الى الشيك والكمبيالة كأوراق ائتمانية وتحقيقا لاستقرار الأعمال والاستثمار والمصداقية.

(١٥) اصلاح النظام الضريبى واعادة النظر فى شرائح الضرائب بخفضها لتشجيع الممولين على السداد ومواجهة ظاهرة التهرب من الضرائب.

(١٦) خفض ضريبة المبيعات وإعادة النظر فى شرائحها بأن يكون الحد الأقصى ٨٪ مثلا وتختلف من مجموعة سلعية الى اخرى ومن سلعة إلى أخرى. وقد يرى البعض أن هذا سيؤدى الى انخفاض حصيلتها ولكن على الجانب الثانى ـ وهذا هو الأهم ـ سيؤدى إلى انتعاش الاقتصاد وزيادة الحركة الاقتصادية مما سيزيد الحصيلة.

(١٧) من الظواهر الغريبة فى المجتمع الاقتصادى التى تدل على عدم شمول الرؤية وتكاملها انه اذا كان البعض يتصور أن قانون الرهن العقارى أو الإقراض العقارى سيحل مشكلة أزمة العقارات الآن ولكن هذا الرأى يتجاهل حقيقة الأمور فى سوق مواد البناء وبصفة خاصة المواد الأساسية وأولاها الاسمنت فهل يتصور أن الاسمنت المحلى يخضع لضريبة مبيعات ١٠٪ . بينما الاسمنت المستورد يخضع لضريبة مبيعات ٥٪. والسؤال لمصلحة من هذا التمييز؟ هل لمصلحة الأجانب وضد الانتاج الوطنى؟ وثانيتها حديد التسليح حيث ثمة ظواهر احتكارية بدأت تظهر فى سوق حديد التسليح واذا كانت الدولة قد اتخذت قرارا بفرض رسوم جمركية لمواجهة ظاهرة الإغراق للحديد المستورد من قازاقستان فإنه فى اللحظة نفسها زاد المنتجون المحليون اسعار الحديد من الانتاج المحلى بنحو ٢٠٠ جنيه. والمطلوب هنا تنسيق الجوانب المختلفة المرتبطة بالموضوع الواحد ذلك ان إصدار قانون الرهن العقارى وحده لايكفى فى وقت تتزايد فيه اسعار مواد البناء بلا مبرر.

اننا نواجه حالة ركود تحتاج منا إلى فكر جديد ولا يصلح اطلاقا استخدام سياسات واستمرار سياسات انكماشية لمواجهة أزمة الركود التى تحتاج إلى جرأة فى الأفكار وحزمة من العلاج والوسائل حتى يتحقق التحرك والخروج من أزمة الركود والانكماش.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمدابراهيم
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	١٦٣٥
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٨

أسئلة ساخنة
فى المنتدى الاقتصادى

روشتة لخروج من أزمة الركود

ما مسئولية الحكومة ودورها للخروج من الأزمة؟
ما مسئولية القطاع الخاص لمواجهة الركود؟
ما مسئولية الجهاز المصرفى للخروج من ظاهرة الركود؟
هل الدروس الخصوصية والمحمول وراء الظاهرة؟

اخيرا اعترفت الحكومة بان الاقتصاد المصرى يمر بأزمة ركود فى سابقة تعد الاولى من ناحية طولها.. الظاهرة الجديدة التى شعر بها الشارع الاقتصادى وشعر بها القطاع الخاص فى مصر والقطاع الاقتصادى كله هى الركود فى الاسواق.

ما الركود؟ وما مخاطره على الانتاج وعلى الاستثمار الحالى والمستقبل وعلى فرص العمل الحالية؟ لقد تحركت الحكومة مؤخرا وقررت ضخ ٢.٥ مليار جنيه شهريا لمعالجة مشكلة السيولة ومشكلة الركود.. ولكن هناك العديد من التساؤلات ناقشها البرنامج التليفزيونى -المنتدى الاقتصادى- الذى يعده ويقدمه رئيس التحرير عصام رفعت مدى: هل تكفى هذه الاجراءات لعلاج مشكلة الركود الذى تعانيه الاسواق؟ هل كان يجب على القطاع الخاص ان يتحرك؟ وكيف يتحرك القطاع الخاص فى هذا الاتجاه لعلاج مشكلة الركود؟ ما مسئولية القطاع الخاص فى هذا المجال سواء كانوا صناعا أو تجارا؟ هل كان يجب على البنوك والجهاز المصرفى المصرى أن تتحرك منذ فترة؟ وما مسئولية البنوك فى اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة الركود؟ ما الذى يجب ان تفعله؟ هل التوسع العقارى الذى حدث فى السنوات الاخيرة يشارك فى مسئولية الركود؟ هل ظاهرة حرق الاسعار هى ايضا مسئولة عن ظاهرة الركود فى الاسواق؟.. احيانا البعض يقول ان الدروس الخصوصية وان المحمول الذى اتسع استخدامه ايضا ادى الى ظاهرة الركود فى الاسواق.. والسؤال: كيف نعيد الرواج والانتعاش والنشاط الى الاسواق والى الشارع الاقتصادى؟ هل هناك روشتة محددة أو اجراءات للحل والخروج من الركود؟

استضاف البرنامج الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق والدكتور محمود ابو العيون نائب محافظ البنك المركزى والمهندس اسماعيل عثمان رئيس مجلس ادارة المقاولون العرب وشفيق بغدادى عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية واحمد الوكيل نائب رئيس الغرفة التجارية بالاسكندرية.

أعدها للنشر: محمد إبراهيم

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد ابراهيم
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العـــــدد :	١٦٣٥
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٨

عصام رفعت : اود بداية ان نتعرف علي الظاهرة ونتحدث عن : ما الركود ؟ وما مخاطره علي الاقتصاد الوطني ككل؟

الدكتور مصطفى السعيد : الواقع يشير حاليا الي ان هناك اعترافا بأن الاقتصاد المصري يواجة حالة ركود .. هذا الامر له مظاهر معينة .. هذه المظاهر تبدو في زيادة المخزون الراكد وتبدو في زيادة حالات الافلاس وزيادة حالات التعثر مع البنوك وعدم سداد الشيكات والكمبيالات .. الخ من المظاهر .. ولاشك وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة حيث ان الحكومة علي لسان السيد رئيس الوزراء وعلي لسان السيد وزير الاقتصاد واجهزة الاعلام والرأى العام جميعا يتحدثون علي ان الاقتصاد المصري يواجه حالة ركود وان هذه الحالة يصاحبها نقص في معدل السيولة في الاقتصاد .. فلسنا الان في مرحلة البحث حول ما اذا كان هناك ركود من عدمه .. وحول ما اذا كان هناك نقص في السيولة من عدمه .. واصبح من الضروري ان نبحث في الاسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة واسلوب العلاج الذى يؤدى الي ان يقوم الاقتصاد ويتمكن من التغلب عليها .. وليس الامر صعبا او امرا غير مألوف .. ان يواجه اى اقتصاد مشاكل وصعوبات.. فجميع اقتصادات العالم تواجه مصاعب وهذا امر طبيعي نتيجة لما يحدث من متغيرات اقتصادية مختلفة مثل : تغير في معدل الاستهلاك ، تغير في معدل الاستثمار، تغيرات في الصادرات ،تغيرات في عجز الموازنة العامة .. اذن الاقتصاد يتعرض لتغيرات خارجية ومحلية كثيرة ومن الطبيعي ان تؤدى هذه التغيرات في كثير من الاحيان الي صعوبات ومشاكل .. فليس امرا مخالفا للطبيعة أن يواجه اى اقتصاد بعض المشاكل ولكن ما المطلوب ؟ .. هو الاعتراف بالمشكلة .. وان نكون واقعيين وان نحدد ابعاد المشكلة وان نتبين اسبابها ثم نقترح العلاج الناجع لمواجهة هذه المشكلة.. وانا اعتقد اننا الان في هذا التجمع نود ان نسمع من رجال الاعمال رأيهم حول هذه المشكلة واسبابها ووسائل علاجها واعتقد اننا من خلال الحوار نستطيع ان نتوصل الي آراء تساعد متخذ القرار الاقتصادى في الوصول الي الحل الناجع .

عصام رفعت : ماهو احساس رجال الاعمال بظاهرة الركود؟ .. وكيف تنظرون اليها ؟

أحمد الوكيل نائب رئيس الغرفة التجارية بالاسكندرية : حقيقة يجب ان نتفق مع ماقاله الدكتور مصطفى السعيد عن أن الركود ظاهرة وان تواجد الركود لايعني أن الاقتصاد ليس قويا وهيكله ضعيفا او لايستطيع ان يحقق نموا لانه حتى في الولايات المتحدة في بعض الاحيان يظهر نوع من انواع الركود ويحدث ايضا في دول كثيرة .. فالمشكلة في عملية الركود عدم الاسراع في العلاج وطرح الحلول للخروج من الازمة..

وان الكلام عن هذه الظاهرة كلام سهل .. واعتقد ان الحكومة بدأت تشعر به .. الحقيقة اننا كمجتمع تجارى وصناعي نجد انه لاتوجد سيولة اى لايوجد بيع وشراء في السوق.. فالقوى الشرائية ضعيفة وهذا يرجع الى اشياء كثيرة جدا.. ومن وجهة نظرنا ان هناك اجراءات كثيرة اتخذتها بالفعل الحكومة لحل هذه المشكلة ومنها سداد المديونيات .. وفي رأيي أن الـ ٢ مليار شهريا ليست بالقدر الكافي الذي يساعد علي تحريك السوق في الوقت الحالي .. ان الحكومة اعدت قانون الرهن العقاري كما بدأت في مواجهة التجارة العشوائية وظاهرة التهريب باتخاذ قرارات كثيرة منها تحديث قوانين التجارة الداخلية الا أن هناك بعض المشكلات يتطلب حلها حزمة قرارات متناسقة واعتقد - اننا كتجار وصناع - ان هناك قضية مهمة هي تنقية مناخ الائتمان في مصر عن طريق أن تعطي البنوك التي تستطيع - بالفعل - الائتمان بالصورة التي كانت تعطيها من قبل ودون ان تهتز أو تتأثر بأن هناك حالات عشوائية لم توفي بالتزاماتها تجاه البنوك أما الجزء الثاني في تغطية الائتمان فهو الجزء المتبقي من اداة الوفاء.

ولم تعد الاوراق التجارية (الشيكات والكمبيالات) بنفس القوة التي كانت عليها في السابق.. تعتبر اداة وفاء مثل النقود واليوم اصبحت المنازعات التجارية تتأخر فافتقدت اداة الوفاء قوتها.. كما ان وحدات تنفيذ الاحكام لم تقم باتخاذ اجراءات سريعة حتى تنفذ هذه الاحكام .. وحتى تستطيع ان تسدد الشيكات في مواعيدها .. ولابد من وجود مرونة في تطبيق سعر الصرف لان عدم وجود مرونة سيؤثر علي زيادة الصادرات ، كما ان مرونة تطبيق سعر الصرف حماية للصناعة المحلية من الاستيراد الخارجي سيساعد علي رواج المخزون سواء كان مخزونا سلعيا او مخزونا عقاريا .. وتنفيذ برنامج الخصخصة في التوقيت المحدد له بالاضافة الي تشجيع السياحة .. واعتقد ان كل ماسبق - بالاضافة الى الاسراع فيما اتخذته الحكومة من اجراءات - سيؤدى الي الخروج من الازمة .

عصام رفعت : اثار نائب رئيس الغرفة التجارية مجموعة من النقاط بالنسبة للقطاع التجارى بشكل عام .. فما وجهة نظر رجال الاعمال في ظاهرة الركود الحالية من ناحية الاسباب و الحلول المقترحة؟

شفيق بغدادي عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية : حقيقة اود ان ابدأ حديثي بمديونية الحكومة للجهات المختلفة والمستحقة مثل الموردين وشركات المقاولات والتي تعدت الـ ٢٥ مليارا .. واذا عرفنا ان كل جنيه يعطل بجانبه من ٤ جنيهات الى ٤ جنيهات وربع الجنيه .. فسيظهر لنا حجم المشكلة لان الجنيه يدور ٤ مرات مما يجعلنا نقول ان احد الاسباب الرئيسية للركود الحالي هو عدم دوران رأس المال ، ومديونية الحكومة للقطاعات.

> **الجهاز المصرفي انفتح أكثر من اللازم ودون تدقيق في الحالات الائتمانية**

> **على الحكومة أن تسدد مديونياتها وتضخ المزيد من الأموال**

عصام رفعت : هل لو تم سداد المديونية تحل ظاهرة الركود ؟

شفيق بغدادي : هذه هي احد الاسباب التي ارى من وجهة نظرى انها مهمة جدا وهذا يفسر ان مديونية القطاع الخاص زادت ٢٥٪ عند البنوك .. واذا حللنا هذا الرقم فسنجد ان معظم الزيادة عبارة عن فوائد ديون وفوائد مركبة .. ساهمت فيها مديونية الحكومة للقطاع الخاص .. ايضا من الاسباب المهمة تضخم الدين الداخلي للحكومة والذى كان في ٩٨/٩٧ حوالي ١٣٦٫٨ مليار ارتفع الى ١٤٧ مليار جنيه في ٩٩/٩٨ .. طبقا لتقديرات البنك المركزى .. ومن الاسباب ايضا نظام الائتمان المصرفي الحالي والمناخ الذى اصاب العلاقة بين الجهاز المصرفي وبين رجال الاعمال والقطاع الخاص والمبالغة في تقييد السيولة والشروط والضمانات للائتمان .. ايضا هناك سبب اخر هو تعدد الاستثمارات في مشروعات متماثلة ومتكررة في غياب دراسات وافية عن السوق وعن حجم احتياج السوق اليها .

عصام رفعت : هل هذه المشروعات يقوم بها القطاع الخاص ؟

شفيق بغدادي : المشروعات معظمها يقوم بها القطاع الخاص .. ولكن في غياب الدراسات أو البيانات اللازمة تماثل هذه المشروعات ، مما يؤدى في النهاية الي التكرار .. في نفس الوقت تواكب هذا مع سياسة تحرير التجارة ودخول منتجات اخرى خارجية تنافس المنتج المحلي مما يؤدى الى تراكم المخزون السلعي والى الركود .. نضيف الي ذلك المخزون العقارى الذى استثمر فيه القطاع الخاص في الفترة الماضية باستثمارات كبيرة .. بالاضافة الى تدني القدرة الشرائية للمستهلكين رغم ثبوت اسعار السلع والخدمات والمفروض في مثل هذه الظروف ان تقل اسعار السلع والخدمات حتى تتماشى مع الركود الحالي.. بالاضافة الي تغير بعض انماط الاستهلاك فهذه هي اهم اسباب الركود الحالي .

عصام رفعت : ان قطاع المقاولات اكبر دائن للحكومة ، ورجل الشارع يتوقع ان يحصل قطاع المقاولات علي الجزء الاكبر .. فما العلاقة بين المقاولات والديون ومديونية الحكومة؟ .. وكيف يعمل حاليا قطاع المقاولات في ظل عدم وجود دفع للمديونية؟

اسماعيل عثمان رئيس مجلس ادارة شركة المقاولون العرب : ان مصر تسعى حاليا للاسراع في عملية التنمية لرفع مستوى معيشة الانسان المصري وعملية التنمية تحتاج الي استثمارات سواء من الحكومة أو من القطاع الخاص أو من مؤسسات اقتصادية تمويلية والمعروفة باسم «خالقي الثروة» .. الاستثمار يعني البناء و ٥٠٪ من استثمارات الدولة توجه الي التشييد ،وبالتالي فان اى اضافة استثمارية نصفها يذهب الي المقاولات .. يتم من خلاله الصرف علي الموردين والعمالة التي تمثل قوة شرائية في السوق والمكاتب الاستشارية والمحاسبين والمحامين .. ونحن نركز علي مقاول الباطن لانه لايوجد مقاول يقوم بعمل كل شئ فهناك مقاول متخصص مثلا في الاجهزة مثل التكييف يقوم بشرائها بالاضافة الي توفير فرص عمل .. وأن ٧٠٪ من المبالغ التي تحصل عليها اى شركة من شركات المقاولات يستفيد منها السوق مما يؤدي الى سرعة دوران رأس المال وزيادة حجم السيولة فالاثنان معا تحددان حجم الرواج الاقتصادى الموجود في السوق .. فتجاء

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمدابراهيم
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	١٦٣٥
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٨

التشييد هام جدا وخطير .. ونتمنى من الحكومة عندما يكون لديها مشروع استثمارى القيام بتدبير الاعتمدات المالية اللازمة .. ولابد من وجود العقد المتوازى علي أن يكون ضمن شروطه تكلفة التمويل وهو مايعنى اضافة فائدة قدرها ١٪ فى حالة التأخير عن السداد وحتى لاتتآكل الثروة.. ويجب علي قطاع المقاولات الدخول فى مشروعات فى حالة انكماش الدولة التي اتجبت مؤخرا الي نظام B.O.T. .. انى لابد من الحصول علي تمويل خارجى سواء عن طرق الاقتراض أو مساعدة الجهات الحكومية فى تمويل هذه المشروعات لان الاقتراض من الخارج ليس عيبا ويجب ان يكون محسوبا وفى مشروعات تدر عائدا حتى يمكن السداد فالاستثمار عبر الحدود سواء الذى يجذبه القطاع الخاص أو الدولة يتطلب عمل الدراسات حتى نستطيع الدخول فى مشروعات مع الدولة ونحقق الرواج المنشود .. ونحن فى المقاولون العرب بدأنا نطبق هذا الفكر وبدأنا نبحث عن جهات التمويل والجهات الضامنة حتى يستمر الرواج .. انى المقاول مظلوم فى النهاية ولابد من مراعاته وتوفير التمويل اللازم له .. وهذا يقودنا للحديث عن الاستثمار العقارى واهمية الرهن العقارى لانه ليس قانونا بل مؤسسات كثيرة سوف تنشأ بعد اقرار القانون منها مؤسسات ضامنة ومؤسسات تمويلية ومؤسسات رهن .. لابد من تشجيعها حتى تحقق الهدف منها.

▷ المركزى يحث البنوك علي «تعويم» العملاء

▷ لم نصدر أى قرارات أو تعليمات بإيقاف منح الائتمان

▷ العقد المتوازن ضرورة لحل أزمة الركود والسيولة بقطاع المقاولات

▷ يجب أن توفر الحكومة الاعتمادات اللازمة قبل تنفيذ أى مشروع

وأود ان اشير الى اهمية دراسة التواجد الجغرافى قبل اقامة الوحدة السكنية ومن الذى سيسكن فيها وما فرص العمل الموجودة واين القدرة التمويلية والشرائية لهؤلاء الناس ويتطلب هذا توافر المعلومات المبنية علي تواجد جغرافى لمشروعات واماكن التجمع السكنى الجديد.. وانا متفائل خاصة بعد أن بدأت الجهات الاقتصادية فى مصر تعد نفسها وأهم شئ اننا اعترفنا بمشكلة الركود ويجرى حاليا حلها .

عصام رفعت : بعض النقاط التى طرحت واثارها البعض تدخل فى اختصاص البنك المركزى .. وعلى سبيل المثال تنقية مناخ الائتمان في داخل الجهاز المصرفى .. فما دور البنك المركزى فى تنقية مناخ الائتمان؟

د. محمود أبو العيون نائب محافظ البنك المركزى : معروف ان قرار الائتمان فى اى جهاز مصرفى علي مستوى العالم كله يحمل فى طياته مخاطره .. بمعنى أننى عندما اكون بنكا واحاول ان اعطى قرضا لعميل اضع فى الاعتبار ان العميل لن يلتزم أو قد لايلتزم بالائتمان لفترة معينة والذى اثير فى الفترة الاخيرة من اقاويل أو حقائق أو ماشابه ذلك بدون شك اثر على متخذ القرار نفسه داخل البنك التجارى .. لكن كبنك مركزى رفعنا ايدينا تماما عن التدخل فى قرارات الائتمان ولاتوجد سقوف ائتمانية ولاتوجد اى تدخلات.

عصام رفعت : ٦٥٪ من كل بنك لايستطيع تجاوزها !

د. محمود ابو العيون : هذا القيد غير موجود .

عصام رفعت : هذا القيد كان موجودا فى اوائل التسعينات ؟

د. محمود ابو العيون : مع التحرير الاقتصادى لم يعد هناك تدخل كمى فى تحديد نوع الائتمان ولا كم الائتمان ولاتوجيهه.. لكن بوجه عام البنك المركزى لم يصدر اى تعليمات بايقاف منح اى ائتمان .. بالعكس فى الاجتماعات التى تعقد بصفة مستمرة داخل الجهاز المصرفى كل اسبوع تقريبا مع رؤساء البنوك يحث البنك المركزى البنوك علي تعويم العملاء الذين قد يتعثرون فى المستقبل ومن المحتمل ان يكون التعثر مؤقتا.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : محمد ابراهيم
الموضوع الفرعي : الركود الاقتصادى | رقم العـــدد : ١٦٣٥
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٥/٨



عصام رفعت : ان تعويم العملاء المتعثرين يعنى أن هناك بعض الافراد من القطاع الخاص لديهم مشاكل فى سداد الديون.. نحن نريد حاليا ان يتدخل البنك المركزى بشكل طبيعى لمعاونة الجهاز المصرفى ومعالجة حالات التعثر حالة بحالة لمساعدة العملاء .. لكن لاتترك للبنوك لانها قد لاتستطيع وتخشى عمل ذلك لاسباب قانونية أو غيرها .. فلماذا لايرشد البنك المركزى الجهاز المصرفى ويشجعه علي استدعاء العملاء ودراسة حالتهم حالة بحالة؟

د. محمود ابو العيون : البنك المركزى لايستطيع ان يتدخل فى القرارات الادارية التى تعمل بها البنوك .. لان جميع البنوك المركزية فى العالم تستخدم اسلوب «الاقناع الادبى» لكن لاتتدخل فى قرارات البنوك باعطاء عميل معين قرضا او تعويم عميل معين.. ونحن فى ظروف معينة حينما يجد البنك المركزى ان عليه ان يقنع البنوك بأسلوب معين كأن يعوم عميلا أو يتعامل باسلوب معين مع عميل فبدون شك لانتأخر فى ذلك..

عصام رفعت : البنوك لم تتحرك حتى الان لتعويم اى عميل من العملاء وهذا وضع نشعر به جميعا!

شفيق بغدادى : نحن نريد برامج واقعية للسداد .

د. مصطفى السعيد : نريد ان نضع المبادئ الاساسية.. هل البنك المركزى هو المسئول عن التدخل بالنسبة لحالات عملاء محددين؟ .. قطعا لا .. ولايجب .. فقرار منح الائتمان وقرار نقل الائتمان مسئولية البنك الذى منح هذا الائتمان .. لكن البنك المركزى يدير السياسة النقدية للمجتمع والسياسة النقدية للاقتصاد .. فالبنك المركزى لسبب أو لآخر أن هناك مايمكن ان يقال بانه نقص فى سيولته ، والمجتمع عليه ان يتدخل ولديه من الادوات الاقتصادية التى تمكنه من هذا التدخل تغيير نسبة الاحتياطى وسياسات الباب المفتوح والسوق المفتوح .. كل هذه الوسائل معروفة للبنك المركزى .. ولاتؤثر علي قرار الائتمان .. كذلك البنك المركزى لايمكن ان يترك البنوك لتقوم بمنح ائتمان يتجاوز امكاناتها أو يتجاوز مايراه البنك المركزى ضرورى من حيث مايجب أن يتوافر من كمية نقود داخل المجتمع .. ان البنك المركزى له دور يتعلق بالجوانب الكلية للاقتصاد ولكن دون ان يتدخل فى الادارة ودون ان يتدخل فى منح عميل ائتمان دون آخر .. هذا صحيح .. لكن علي كل حال ، وبعد استماعي الي الحضور تم طرح العديد من الاسباب وراء ظاهرة الركود ونقص السيولة .. تغير انماط الاستهلاك ، ماحدث من عجز في ميزان المدفوعات ، سعر الصرف ، اولويات الاستثمار ، الحكومة وسدادها لديونها ، الجهاز المصرفى ، التهريب ، المخزون .. اسباب عديدة تم ذكرها للتدليل على ايجاد مبرر أو تفسير لهذه الظاهرة .. وهذا به قدر كبير من الصحة .. لكن فى اعتقادى انه يتعين علينا ان نضع ايدينا علي اخطر واهم هذه الاسباب وهو ان الحكومات توقعت حدوث انتعاش بعد المرحلة الأولى من مراحل الاصلاح الاقتصادى وتوقعت تدفق العديد من الاستثمارات سواء من القطاع الاجنبى المتمثل فى استثمارات اجنبية أو من القطاع الخاص وتدخلت الحكومة وشجعت القطاع المصرفى علي ان يخلق رجال اعمال وأن يشجع القطاع الخاص..

ولكن الذى حدث ان الحكومة التزمت بقدر من الانفاق توقعا وأملا فى ان الايرادات والاستثمارات تتدفق لتغطى هذا الانفاق ودخلت فى مشروعات عملاقة فماذا حدث ؟! الذى حدث أن الايرادات وتدفق الاستثمار لم يكن بالقدر المطلوب فى وقت التزمت فيه الحكومة بانفاق معين وفى وقت الحكومة كانت حريصة فيه علي الاتحدث عجزا فى الموازنة العامة نتيجة ماحققته من انجازات فى المرحلة الاولي من مراحل الاصلاح الاقتصادى .. اذن ماذا تفعل الحكومة؟ فهى لاتريد أن تحقق عجزا والانفاق اكثر من الايراد .. ماذا حدث؟ .. لم تسدد .. فنشأت لدينا مشكلة الاثر المضاعف من ان قطاع الاعمال وخصوصا المقاولات لم يجد الاموال التى ادى اعمالا فى مقابلها خاصة انه ملتزم امام مقاولي الباطن وموردية بسداد قيمة الاعمال التى قام بها فنشأت حالات الاختناقات وحالات التعثر .. صاحب ذلك وبسبب ماحدث من السياحة وضعفها وانخفاض تحويلات المصريين فى الخارج وانخفاض سعر البترول وتعرض الحكومة الي مشكلات فى الصرف الاجنبى مما ادي الي لجوئها الى السياسات الانكماشية حتى تحد من الطلب علي سعر الصرف .. فهذه السياسات الجديدة الانكماشية بالاضافة الي أن الحكومة لم تقم بسداد التزاماتها فبالضرورة ان تؤدى الي حالة من الركود ونقص فى السيولة وهذا هو السبب الرئيسى أما السبب الرئيسى الثانى فيرجع الي العلاقة بين الجهاز المصرفى ورجال الاعمال .. الجهاز المصرفى تحت رغبة تشجيع القطاع الخاص انفتح اكثر من اللازم ودون تدقيق فى الحالات الائتمانية ومدى سلامتها فكانت هناك حالات من حالات المغالاة فى تقييم الاصول ، ورجال الاعمال التزموا بمشروعات ليس عليها طلب حقيقى داخل الاقتصاد وخاصة في المجال العقارى واتجه الاستثمار العقارى نحو فئة محدودة طلبها فى النهاية محدود فكانت النتيجة ان حصل كساد فى القطاع العقارى مما أدي الي تعثر الكثير عن سداد ما قام باقتراضه للبنوك فنشأت حالات عديدة من التعثر .. هذه الحالات لابد أن تؤدى هى الاخرى الي اختناقات فيما يتعلق بانسياب النقود وفيما يتعلق بسرعة دوران النقود .. فلابد فى النهاية ان تؤدى الي خلق نوع من ضعف السيولة ومن الركود والكساد الذى نعاصره حاليا .. بالاضافة الي سحب قدر كبير من السيولة والنقود فى استثمارات المدن الجديدة .. فالسيد وزير التعمير باع بمليارات الجنيهات عادت الي الاقتصاد مرة أخرى ولكنها جمدت .. فكيف نوزع الاستثمارات بين المجالات المختلفة في الاجل القصير والمتوسط والاجل الطويل لاحداث نوع من التوازن بين كل هذه الحالات المختلفة من الاستثمارات مما يحافظ علي السيولة ويحافظ علي الانتعاش لكن الاستثمار طويل الاجل بقدر غير متوازن من الممكن ان يحدث مشاكل .. فهذه هى الاسباب فى اعتقادى وراء ظاهرة الركود طالما كانت الاسباب وراء الركود فهناك واقع اعترف به رئيس الوزراء وطالب رئيس الجمهورية بضرورة علاجه.. ومعظم الناس متفقون علي الاسباب الجوهرية .. وقد نختلف حول الدروس الخصوصية وحول التليفون المحمول .. فكيف نعالج هذه الظاهرة ؟

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد ابراهيم
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العـــدد :	١٦٣٥
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٨

د. محمود ابو العيون : هل ياترى البنوك فى حد ذاتها هى المسئولة عن هذه الظاهرة؟.. في واقع الامر ان العميل عندما يتعامل مع اى بنك يتعامل بالثقة المطلوبة فهذا طرف دائن والاخر مدين .

د. مصطفي السعيد : والبنك يتعين عليه ان يدرس المشروع ويتأكد من نجاحه وامكانات السداد لأن المسئولية مشتركة.

د. محمود ابو العيون : هذه المسألة تحتاج الى سؤالين اساسيين هما: هل رجل الاعمال اعتمد علي رأس ماله نسبيا ام اعتمد فى التمويل كله علي الجهاز المصرفى؟ .. وهل رجال الاعمال فى مصر يدخلون فى مشروعات بنسب الملاءة المالية الواجبة؟ هذه هى النقطة الاولى والنقطة الثانية هناك عميل وصل الي مرحلة التعثر نتيجة وجود بضاعة راكدة .. اين رد فعل السوق وماهو شكل التزامه بالسوق . فلابد هنا من تخفيض الاسعار لتصريف المخزون الراكد والتخلص منه دون الانتظار لفترات الاكازيون .. فمن المتعارف عليه ان هناك سلعا يمكن بيعها حتى لو اضطر رجل الاعمال ان يقوموا بتخفيض السعر الي مستوى التكلفة .. فهذا النوع من التسويق لانجده فى مصر .

عصام رفعت : اننى اتفق مع ماطرحه نائب رئيس البنك المركزى وان يتبع القطاع الخاص سياسات بيعية جديدة فى اوقات الركود حتى ينشط الطلب سواء من خلال خفضه التكلفة أو تخفيض الاسعار.

أما فيما يتعلق بمسألة تعثر المدينين فهذه ظاهرة موجودة وهناك جزء أوبعض المتعثرين من القطاع الخاص فى السداد حتى الان فكيف تتم مساعدة هؤلاء المتعثرين لبدء دورة السداد وبدء حركة الرواج لأن التعثر حدث بسبب خارج عن ارادته نتيجة الركود العام الموجود حاليا؟!

د. محمود ابو العيون : البنك لايمكن ان يترك عميله حتى يصل الي مستوى القاع ولابد عليه ان يحرك العميل.

شفيق بغدادى : ان القطاع الخاص لايطلب اكثر من توفير الائتمان الآمن الذى يدفع المشروعات الاستثمارية.. ولايجب ان ندع الركود يحدث ردة لدى رجال الائتمان والبنوك.

د. محمود ابو العيون : ان الخوف ليس خوف رجل الائتمان فى البنك وحده ولكن خوف رجل الاعمال من تعمق المشكلة .. ان الحالة النفسية الموجودة فى السوق بوجه عام تعكس نفسها فى قرارات المستثمر نفسه .

شفيق بغدادى : ان حالة الركود اوجدت حالة نفسية سيئة عند الجميع .

د. محمود ابو العيون : ان الاقتصاد المصرى حاليا اصبح مثل الشركة المساهمة وتصل نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها الي ٧٠٪ والحكومة أو القطاع العام بوجه عام بنسبة ٣٠٪ .. لا الحكومة ينبغى ان تكون عائقا امام اتخاذ قرارات خاصة بالاقتصاد ككل ولا القطاع الخاص الذى له الاغلبية القصوى يجب الايحمل الحكومة اكثر مما تتحمله .. فعليه دور وعليه ايضا ان ينشط السوق وبقدرته ان ينشط السوق ولايرتكز الي هذا .. اما فيما يتعلق بالتكنولوجيا أو ما يجب ان يكون مستقبلا .. فالجهاز المصرفى يلزمه ايضا تطوير .. واذا نظرنا الي الجهاز المصرفى فى الوقت الحالي بحالته الراهنة فانه يحتاج الي بنوك التجزئة التى تعمل مع العميل الصغير وتذهب الي مناطق غير مطروقة.

عصام رفعت : نحن متفقون علي ضرورة تطوير الجهاز المصرفى .. هل البنك المركزى هو الذى يطالب البنوك بتطوير نفسها أم البنوك هى التى تقوم بعمليات التطوير من تلقاء نفسها؟

د. محمود ابو العيون : لابد ان يطور البنك المركزى نفسه أولا حتى يتواكب مع المتغيرات التى تحدث فى السوق وهو فعلا ما يحدث فى الواقع .

أحمد الوكيل

[illegible] الحكومة

التجارة العشوائية والتهريب الجمركى

المرونة فى سعر الصرف تحمى الصناعة المحلية

عصام رفعت : البنوك لم يكن لديها استجابة سريعة لما يحدث فى السوق وكنت اتصور ان تدخل البنوك نظام بنوك التجزئة لمساعدة الافراد فى منحهم قروضا ميسرة وصغيرة لتيسير حركة السوق بيعا وشراء .. وان تكتشف البنوك أوعية ادخارية جديدة تجذب المدخرين لمعالجة مشكلة السيولة.

احمد الوكيل : اود ان اوضح الجزئية الخاصة بتنقية مناخ الائتمان ليس المقصود ان نوجه اتهاما للبنوك .. فنحن اعترفنا بان هناك مشكلة فلابد من تعويم العملاء لأن السوق عبارة عن حلقات متشابكة وهذا يتطلب ان يتكاتف الجميع لمعاونة بعضهم البعض .. ويجب علي الدولة ان تعيد مرة ثانية جدولة الديون المستحقة علي الاراضى التى تم تخصيصها للمشروعات السياحية والمشروعات العقارية خاصة انها تقابل مشكلات فى سداد مستحقاتها واصبح المستثمرون غير قادرين علي الوفاء بالتزاماتهم فى المواعيد المحددة.

عصام رفعت : علاج ظاهرة الركود يحتاج الى سياسات جديدة ماهى ؟

د. مصطفى السعيد : فى اعتقادى انه من خلال هذا الحوار واضح ان هناك ثلاث مجموعات كل منها عليها مسئوليات .. الحكومة بما تضعه من سياسات وقطاع الاعمال بما يتعين عليه من سلوكيات وتصرفات .. ثم الجهاز المصرفى وعلي رأسه البنك المركزى فهذه هى الجهات الاساسية التى من المفترض ان تتجه بسياساتها من اجل الخروج من حالة الركود وتحقيق الانتعاش فى الاقتصاد .. مسئولية الحكومة ان تسدد مديونياتها وهذا ما بدأت فيه .. انا فى اعتقادى انه لابد من السماح بزيادة نسبة من العجز فى الحدود الآمنة والمعقولة تتعلق بالموازنة العامة لضخ قدر من القوة الشرائية داخل السوق وهذا لايعيب .. وفى اعتقادى ان زيادة نسبة العجز فى الموازنة العامة الى ٧٪ لاتمثل مشكلة .. خاصة انها فى الحدود الامنة ويتراوح العجز حاليا بين ١.٥ ـ ٢٪ ولا مانع من ان يتحرك بقدر معين.

عصام رفعت : هل زيادة عجز الموازنة العامة سيؤدى الي زيادة التضخم وارتفاع الاسعار ونقص العملة؟

د. مصطفى السعيد : ان ادارة العجز قضية هامة جدا فكيف نستخدم هذا العجز فى توجيهه نحو تشغيل طاقات انتاجية عاطلة تؤدى الى زيادة الانتاج دون ان تؤثر كثيرا على زيادة الاسعار.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد ابراهيم
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	١٦٣٥
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٨

عصام رفعت : نزيد الانتاج ولانجد المشترين !

د. مصطفى السعيد : ان العجز ترتب عليه ضخ جزء من الاموال ولتفادى حدوث التضخم يجب ان يتجه الي القروض قصيرة الاجل ونحو خلق الطاقات الانتاجية الموجودة.

احمد الوكيل : ضرورة تشجيع الطلب عن طريق تيسير القروض للشراء .

د. مصطفى السعيد : ان الحكومة مطلوب منها امران الاول ان تسدد مديونياتها والثانى ان تضخ المزيد من النقود ولابد ان تكون حذرة فى ادارتها لهذا الضخ.. حتى لايحدث تضخم أو علي الاقل لاتؤدى الي ارتفاع الاسعار.

د. محمود ابو العيون : بدون اللجوء الي طبع بنكنوت .

اسماعيل عثمان : يجب الاسراع فى دراسة قانون الرهن العقارى والانتهاء منها وتوفير الآليات اللازمة له لكي ينجح .. والمهم كيف نؤكد لمؤسسات التمويل الدولية ان المشاكل التى تعرضت لها دول شرق اسيا لاتوجد فى مصر ؟.. ولابد من اعلان ذلك ونبدأ فى عمل رواج تجارى فى الخارج سواء عن طريق رجال الاعمال اوالسفارات المصرية فى الخارج .

د. مصطفى السعيد : لابد ان تواكب التشريعات لانها تعطى دفعة الي تسهيل التعامل داخل السوق .

شفيق بغدادى : يجب على الحكومة اولا الاسراع فى تنفيذ برنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية من خلال برنامج زمنى تلتزم به .. مما يساعد على عملية الضخ .. ايضا زيادة التدفقات من النقد الاجنبى من عائدات البترول والسياحة والقروض الميسرة مما يساعد فى الخروج من مشكلة الركود .. ومطلوب من الحكومة ايضا ان تضخ الاموال فى المشروعات القائمة وعدم الدخول فى مشاريع جديدة ولابد من استكمال الـ ٦ الاف مشروع القائمة.

عصام رفعت : ماهو دور قطاع الاعمال فى مواجهة الازمة بجانبيه العام والخاص؛

د. مصطفى السعيد: قطاع الاعمال مسئول الي حد ما فيما حصل عليه من ائتمان من الجهاز المصرفى خلال السنوات العشر الاخيرة وكيف استخدم هذا الائتمان .. ومن الواضح ان قدرا كبيرا من هذا الائتمان اتجه الي بعض القطاعات مثل القطاع العقارى أو الى الاستيراد والتوسع فيه ولا شك ان هذه السلوكيات من شأنها ان تؤدى الي خلق صعوبات امام الرواج وامام انتعاش الاقتصاد.. فيتعين علي قطاع الاعمال ان يعى الدرس فى خلال السنوات التسع الاخيرة وان يبدأ فى التركيز علي اولويات الاقتصاد من صناعة وزراعة وتصدير .. فهنا تبدأ مسئولية قطاع الاعمال خصوصا ان الاقتصاد ككل يتحول الي اقتصاد السوق ويلعب فيه القطاع الخاص الدور الرئيسى يصل الي ٧٠٪ فلايجوز للقطاع الخاص ان يتحلل من مسئوليته فيما يتعلق بهذا الامر.

عصام رفعت : ما مسئولية القطاع الخاص وقطاع الاعمال فى هذه المرحلة للخروج من حالة الركود والمساهمة فى حل هذه المشكلة .. وما المطلوب من القطاع الخاص ؟

شفيق بغدادى : ان القطاع الخاص يعمل باستمرار ولم يتأخر فى اى عمل يطلب منه

اسماعيل عثمان : المطلوب من القطاع الخاص الاقدام على العمل دون خوف علي امواله

بالاضافة الي استقطاب اموال اخرى والدخول بقوة فى السوق.

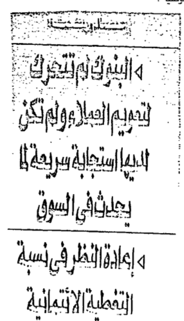
د. مصطفى السعيد : لابد ان يتبع القطاع الخاص اساليب تسويقية جديدة .

احمد الوكيل : المطلوب من القطاع الخاص ان تكون لديه شفافية والايتحرج ويترك المشكلة عند وقوعها .. ولابد ان تستمع الحكومة للقطاع الخاص وان يكون القطاع الخاص صريحا فى مواجهة مشاكله .. ولابد ايضا من تنشيط السلع خارج الحدود للخروج ايضا من ازمة الركود لتشجيع التصدير ولا استطيع الحديث عن التصدير فى ظل سعر صرف ثابت منذ ٩ سنوات ولا استطيع المنافسة .. ولماذا لايحصل الصانع والزارع علي حقوقهما ؟ فان هناك خللا معينا نظرا لوجود سياسات بنيت علي مكونات غير صحيحة فلابد من الحوار والشفافية فى المعلومات والبيانات.

اسماعيل عثمان : يجب علي كل قطاع تشجيع القدرة التصديرية الخاصة به .. فقطاع التشييد المصرى ينتشر فى اسيا وافريقيا واوروبا ويعد نفسه بنفسه خاصة ونحن نملك العنصر البشرى والخبرة فى مجالات مختلفة من التشييد .. والبنوك فى مصر وبعض المؤسسات التمويلية منحتنا التمويل الكافى لاقامة المشروعات وتصدير صناعة التشييد ، واصبح جهاز التشييد نموذجا خاصة ان صناعة التصدير تجذب خلفها صناعات اخرى مثل السيراميك واجهزة التكييف والادوات الصحية .. وغيرها .. فيجب الثقة فى الجهاز المصرفى والمحافظة على سمعة مصر فى الخارج خاصة ان هذا الامر ليس سهلا وقد يكون مصحوبا بالمشاكل .

د. مصطفى السعيد : معنى هذا ان طريقة تفكير القطاع الخاص يتعين ان تتغير تجاه الزراعة والصناعة والطاقة الانتاجية والتصدير والخدمات ؟ فهذا هو المطلوب من القطاع الخاص وقياداته.

عصام رفعت : يجب على منظمات الاعمال كلها ان تجتمع وان يكون لها مبادرات فى هذا المجال وانتهز هذه الفرصة لبحثنا نائب محافظ البنك المركزى عن نقطة تكررت اكثر من مرة فى هذا الحوار وهى خاصة بمرونة سعر الصرف خاصة انها مشجعة لعملية التصدير وفيها حماية للصناعة الوطنية .



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : محمدابراهيم
الموضوع الفرعي : الركود الاقتصادى — رقم العدد : ١٦٣٥
المصدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٨

د. محمود ابو العيون : نحن مضطرون للرجوع لما قاله نائب رئيس الغرفة التجارية بالاسكندرية حول عملية التصدير وتعليق عدم زيادته الي ثبات سعر الصرف او مايدعى انه ثبات سعر الصرف .. هل هذه هى المهمة الوحيدة ؟ يعنى هل سعر الصرف هو الوحيد العنصر الحاسم لزيادة التصدير فى مصر؟ .. وهل مهمة التسويق عند الجهاز المصرفى وبالذات التسويق الخارجي فتح اسواق خارجية بحيث تمارس بالشكل الذى يجب ان يكون عليه القطاع الخاص مثلما نراه فى الدول الاخرى؟ .. هل ياترى نحن فى مصر نصدر جودة ونوعية معينة تجذب اليها المستهلك الخارجي أم نصدر مايفيض عن حاجة السوق المحلى الى الخارج اذا صدر؟ .. هذه اسئلة كان يجب ان اركز عليها قبل الحديث عن سعر الصرف .. والسؤال الذى يطرح نفسه : هل ياترى سعر الصرف الذى يتعامل به الجهاز المصرفى لابد ان يتساوى تماما مع سعر الصرف السائد فى شركات الصرافة؟ .. انن ما الفرق بين الجهاز المصرفى وشركات الصرافة اذا كان ؟ .. هناك سعران للصرف ٣٤٧ و٣٤٨ فى السوق .. وكان قبل ذلك عندنا اسعار ـ للأسف ـ متضاربة وللاسف ايضا كانت هناك جهات معينة تحاول ان تضارب للحصول علي مراكز اعلي على سعر الصرف وعندما استقرت اسعار الصرف وعادت الى طبيعتها مرة اخرى لم يقف البنك المركزى جامدا بل تحرك سعر صرف البيع خلال الشهور الخمسة الاخيرة وارتفع من ٣٣٩ الي ٣٤٣ فاين هو الجمود فى هذه الحالة ؟

د. مصطفى السعيد : سعر الصرف مسألة معقدة .

د. محمود ابو العيون : هل ياترى لو تم تغيير سعر الصرف وكما تنادى وسائل الاعلام بالتعويم .. هل هذا مؤداه انعاش الاقتصاد ؟ فالارقام تؤكد انه خلال الفترة من يوليو الي ديسمبر ان موارد الدولة من النقد الاجنبي وموارد القطاع الخاص من النقد الاجنبى زادت .. علي سبيل المثال زادت الصادرات من ٢٠١ ـ ٢٠٩ خلال الفترة من يوليو الي ديسمبر ٩٩ مقارنة بنفس الفترة فى ٩٨.. وانخفض عجز الحساب الجارى من ٧٢٠ مليون دولار الي ٤٩٠ مليون دولار .. وفيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية المستثمرة فى البورصة فى شكل اسهم وسندات كانت فى الشهور الستة الاخيرة من ٩٨ كانت(ـ ٢٠٧) ارتفعت فى ٩٩ الي (+٤٨٤) كما زاد الاستثمار الاجنبي المباشر من ٤٠٠ مليون دولار الى ٧٥٤ مليون دولار فى الفترة المقابلة .. فهذه كلها مؤشرات ايجابية .. ان متخذ القرار الاقتصادى امامه كثير من التغيرات .

احمد الوكيل : ما نسبة انخفاض المارك ، والفرنك السويسرى ، مقابل الدولار فى الـ ٨ شهور الماضية؟

د. مصطفى السعيد : فى واقع الامر ان مسألة سعر الصرف عملية معقدة ، كما ان سعر الصرف يمكن ان يؤثر ايجابيا علي الصادرات .. فمن الناحية النظرية ممكن ، لكن من الناحية الواقعية مقدار هذا التأثير بالنسبة للاقتصاد المصرى ضعيف ، لأن مرونة زيادة الصادرات بالنسبة للاقتصاد المصرى ضعيفة .. بينما السلبيات التى يمكن ان تؤدى اليها انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى على الواردات وعلي تكاليف المعيشة وعلي الاجور والمرتبات وعلى معدلات التضخم الداخلى .. فالامر يحتاج الي دراسة وتعقل قبل اتخاذ القرار فى هذا الشأن ولابد من توجيه حزمة من السياسات واحدث تغييرات اساسية فى هيكل الاقتصاد بحيث يؤدى الى وجود قاعدة صناعية قوية.

عصام رفعت : ما مسئولية الجهاز المصرفى للخروج من ظاهرة الركود ؟

وسوف اطرح اربع نقاط هي :

● اعادة النظر فى مسألة نسبة التغطية الائتمانية الي ١٠٠٪ وتحريرها بالنسبة لمستلزمات الانتاج والخامات واعادة النظر فيها حتى بالنسبة للسلع الاخرى علي ضوء الظروف التى طرأت سواء العالمية أو ازمة جنوب شرق أسيا .. فلابد أن نعيد النظر فيها.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : محمدابراهيم
الموضوع الفرعى : الركود الاقتصادى
رقم العـــــــدد : ١٦٣٥
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٥/٨

● مواجهة التجارة العشوائية والتهريب مسئول ايضا .. التهرب الجمركى وتهريب السلع عن جزء كبير من الركود ، وهذا يتطلب ان تتحرك الحكومة لاتخاذ قرار لمسالة المعاينة قبل الشحن لضبط عملية الواردات .

● مطلوب ايضا اصلاح النظام الضريبى وخفض شرائح الضرائب الحالية.

● تخفيض الاحتياطى القانونى للبنوك من ١٥٪ الى ١٢ او١٣٪ مما يوفر ٧ مليارات جنيه زيادة فى السيولة.

د. مصطفى السعيد : كل هذه المسائل مطلوبة لكن قبل ان نطلبها يتعين اعادة هيكلة الجهاز المصرفى نفسه بحيث يصبح جهازا قويا ومن غير المتصور ان العالم اتجه نحو الحجم الكبير ونحو الاندماجات بين المصارف ونجد فى مصر ٥٠ بنكا رؤوس أموالها وامكاناتها ضعيفة بحيث انه فى حالة تعثر اثنين أو ثلاثة يجد البنك نفسه فى موقف سخيف .. فيجب ان تتجه الحكومة والجهاز المصرفى والبنك المركزى الى اعادة هيكلة هذا الجهاز بحيث تخلق منه جهازا قويا قادرا على ان يتحقق الاقراض السابق الاشارة اليها فى اندونيسيا فى مثل هذه الحالات وعندما حدث ركود ماذا حدث؟ الدولة اقامت شركة قوية جدا هي التي قامت بشراء الديون المتعثرة من البنوك وضخت نقودا سائلة فى البنوك فاصبحت البنوك فى هذه الحالة قادرة على منح مزيد من الائتمان للقطاع الخاص. وهذه الشركة قامت باعادة تأهيل هذه الشركات والمصانع وطرحها فى سوق المال بهدف تنشيط السوق وحتى تحركت الاموروهذه التجربة من الممكن ان تجد لها مثيلا فى مصر.

عصام رفعت : واضح من خلال المناقشات التى جرت فى هذه الحلقة ان هناك ظاهرة نواجهها وهى ظاهرة الركود ولكن نؤكد انها مثل اى اقتصاد فى العالم يواجه ايضا ظاهرة الركود بين وقت وآخر وهى ظاهرة عادية تحدث فى أى اقتصاد فى العالم .. المطلوب هو ان نعترف بالمشكلة ونحددها ونشخصها وايضا ان تعمل كافة القطاعات على التعاون لعلاج هذه المشكلة فوجود الركود لايعنى ان الاقتصاد غير قوى وانه لايستطيع ان يحقق نموا .. هناك اسباب عديدة لظاهرة الركود هى : زيادة مديونية الحكومة التى تعدت ٢٥ مليار جنيه ، تعدد الاستثمارات فى مشروعات متماثلة تؤدى الى المنافسة ، زيادة المخزون من السلع المتماثلة ، الاستثمارات الكبيرة التى تمت فى القطاع العقارى ، ركود هذا القطاع ، تدنى القدرة الشرائية للمستهلكين ، ومن المفروض ان تنخفض اسعار السلع والخدمات حتى تشجع المستهلكين على الشراء فيحدث رواج فى الاسواق ، تغير انماط الاستهلاك فهناك سلع جديدة دخلت الى السوق المصري لم تكن معروفة من قبل استحوذت على جزء من القوى الشرائية ، قطاع المقاولات يعتبر اكبر دائن للحكومة ، علاقة قطاع المقاولات بالمديونية انه عندما يتحرك فانه يحرك وراءه عشرات من القطاعات الاخرى ويساعد على تحريك الاقتصاد الوطنى ككل .

مطلوب من الحكومة قبل توقيع اى اتفاق مع جهاز المقاولات ان توفر الاعتمادات قبل ان يبدأ هذا القطاع فى عمليات التنفيذ .. اذن لابد ان تتضمن عقود المقاولات تكلفة تأخير التمويل .. هناك اجراءات تم اتخاذها بالفعل حتى هذه اللحظة مثل قيام الحكومة بالبدء فى سداد المديونيات وسوف تضخ ٢.٥ مليار جنيه حاليا لتحريك الاسواق ، ايضا الحديث عن قانون الرهن العقارى ومواجهة التجارة العشوائية وتحديث قوانين التجارة الداخلية .. كلها اجراءات يتم اتخاذها لتحريك الاسواق .. والمطلوب ان تكون هناك حلول متكاملة واستخدام سياسات اقتصادية جديدة لتحقيق الانتعاش .. علاج مديونية القطاع الخاص متروكة للجهاز المصرفى وكل وحدة من الوحدات تستطيع ان تتحرك فى هذا المجال وتحل مشكلة مديونية القطاع الخاص.. يجب على القطاع الخاص ايضا ان يقوم باتخاذ سياسات لتخفيض التكلفة وخفض الاسعار فالحلول تتطلب مشاركة من جميع القطاعات وفى مقدمتها القطاع الخاص لتنشيط الاسواق .. الركود اذن ظاهرة مؤقتة تحتاج الى سياسات جديدة من ثلاثة قطاعات فلو تحدثنا عن الحكومة فان المطلوب منها عدة اجراءات :

اولا : سداد مديونياتها وقد بدأت ويجب ان تستمر فى هذا المجال .

ثانيا : السماح بزيادة العجز فى الميزانية الى حدود امنة وبما لايؤدى الى زيادة فى الاسعار والاسراع فى التشريعات مثل الرهن العقارى والتأجير التمويلى .. وان تقوم الحكومة بتفضيل المنتجات المحلية على مثيلاتها المستوردة ، التعجيل ببرنامج الخصخصة ، زيادة تدفقات النقد الاجنبى ، واستكمال المشروعات القائمة فعلا .. فهذه هى مسئولية الحكومة .

قطاع الاعمال سواء كان قطاعا عاما أو خاصا عليه مسئولية وعليه ان يعى الدرس ويركز على اولويات الاقتصاد الوطنى من صناعة وتصدير للسلع والخدمات الى الخارج وعليه ان يبادر بوضع حلول وشفافية ويواجه المشكلة بواقعية ، تنشيط الطلب والتصدير ويجب على منظمات الاعمال ان تجتمع وتتخذ المبادرات فى هذا المجال ، وبالنسبة للجهاز المصرفى وهو القطاع الثالث الذى يشارك فى هذه المسئولية فان فيه من عناصر القوة والاجراءات مايساعد على المساهمة فى علاج المشكلة ، ومن بين الحلول التى طرحت : اعادة النظر فى نسبة التغطية الائتمانية وهى ١٠٠٪ .. والان يجب اعادة النظر فيها ، مواجهة التجارة العشوائية والتهرب الجمركى ، وذلك من خلال استخدام نظام المعاينة قبل الشحن وضبط عملية الفواتير وسداد الجمارك ، اصلاح النظام الضريبى ككل وخفض شرائح الضرائب ، تخفيض الاحتياطى القانونى للبنوك لدى البنك المركزى من ١٥٪ الى ١٣٪ بما يعنى توفير ٧ مليارات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز الشربينى
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٤٥٢
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/٣

أضواء على ظاهـرة الركـــود

رغم كثرة ما كتب فى الآونة الاخيرة حول الازمة الاقتصادية الراهنة، فإن إسهامات الاقتصاديين ورجال الاعمال فى طرح رؤاهم حول هذه المشكلة مـازالت محـدودة نسـبيـا واللافت للنظر ان هناك بعض الاصطلاحات التى تتردد مثل (الركود والسيولة والكساد)، كما لو كانت تعنى الشيء نفسه، وبالعكس نجد انه فى الأدبيات الماكرو اقتصادية ونظرية القيمة تختلف فى معناها ولا تعنى الشيء نفسه، وهذا ما دفعنى لكتابة هذا المقال عسى ان تتضح الأمور.

د . عبدالعزيز الشربينى

عميد المعهد العالى للحاسب والعلوم الادارية

وقد ارجع المهتمون بهذا الموضوع ظاهرة السيولة كالمحدد الرئيسى لحالة الركود . ومن الممكن دراسة هذه الظاهرة على المستوى الكلى (MACRO) وعلى المستـوى الجـزئى (MICRO)، ففى المستوى الاول تشمل السيولة مفردات العرض النقدى، شاملا النقد المتداول، مضافا اليه الودائع الجارية لاجل بالجنية المصرى والعملات الاجنبية ، ووفقا لتعريف البنك المركزى فإن تقديرات السيولة لا تشمل الايداعات بالعملة الاجنبية لدى البنوك التجارية والشيكات تحت التحصيل بالبنوك المتخصصة والاستثمارية.

وفى إطار هذا التعريف كانت جملة السيولة فى شهر يوليو سنة ١٩٩٩ نحو ٢٣٦ مليار جنيه، ثم زادت خلال ٧ اشهر اى حتى يناير سنة ٢٠٠٠ بمقدار ٧٩١٧ مليونا ومعنى هذا انه لا يوجد نقص فى السيولة!!

لكن هذا الاستنتاج يغفل تماما سرعة دوران النقد المتداول (VELOCITY)، اى حركة هذا النقد بين ايدى المتعاملين فى السوق،والتى تعكس بالضرورة حركة نشاط السوق، وبجانب كمية النقود فهى محدد رئيسى لقيمة النقود.

وحسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، فالأخيرة تشمل النقود المتداولة، مضافا اليها الودائع الجارية بالجينه المصرى، كذلك اشباه النقود التى تشمل الأوعية الادخارية والودائع لاجل غير الحكومية ، وعادة تقاس سرعة التداول بقسمة الناتج الاجمالى على كمية النقود (MONEY STOCK)

وعلى المستوى الجزئى ـ اى مستوى المنشأة يعنى نقص السيولة خللا فى التدفقات النقدية الداخلية (INFLOW) بالمقارنة بالخارجية (OUTFLOW)، سواء على مستوى الدولة او المنشأة، وبمعنى اخر فهى قصور الموارد النقدية الداخلية عن تلبية احتياجات استخدام هذه الموارد، سواء كان ذلك بالعملة المحلية أو العملة الصعبة، فعلى المستوى الحكومى قد يكون الخلل نتيجة لاسباب خارجية مثل تدهور اسعار النفط، أو عوائد السياحة ، أو تحويلات العاملين فى الخارج وغيرها أو قد يكون نتيجة للتسرع فى تحديد الاستخدامات دون دراسة كافية للموارد المطلوبة، أو عدم التلازم الزمنى للتدفقات الداخلة والخارجة والملاحظ أن الخلل فى التدفقات على المستوى الحكومى قد يكون أحد الأسباب الرئيسية للخلل على مستوى المنشأة، كأن تبطئ الحكومة فى الوفاء بالتزاماتها تجاه المنشآت مما يؤدى الى ارتباك نشاط هذه المنشآت والى ردود فعل تشمل النشاط الكلى للسوق.

غير أن إرجاع سبب الركود الى سرعة تداول النقود لا يوضح طبيعة الازمة من اساسها، وهو كما يقولون «كمن عرف الماء بعد الجهد بالماء»،إذ يظل السؤال قائما عن سبب هذا التدهور فى سرعة التداول وربما كانت الاجابة مرتبطة بمدركات وتوقعات المتعاملين فى السوق. فبالنسبة للمستثمرين والمقرضين مثلا تتأثر مدركاتهم (RERCEPTIONS) بخمسة أنواع من المؤثرات على سبيل المثال لا الحصر وهى:

(١) مدركاتهم بالنسبة لمخاطر تذبذب قيمة العملة. (٢) مدركاتهم بالنسبة لمخاطر الاستثمار وهبوط عائده المتوقع .(٣) مدركاتهم بالنسبة لمخاطر ضعف النظام المصرفى. (٤) مدركاتهم بالنسبة للمخاطر السياسية التى قد تهدد الاستقرار الاجتماعى. (٥) مدركاتهم بالنسبة لمخاطر تغير السياسات الحكومية بطريقة قد تؤثر سلبيا على النشاط الاقتصادى. كذلك تتأثر سرعة تداول النقود بتوقعات ومدركات القطاع العائلى ونمط وحجم إنفاقه على مختلف السلع والخدمات، وتفضيله للإنفاق بالمقارنة بالادخار او الاكتناز (HOARDING)، وتتأثر هذه المدركات بالتطورات المهمة فى حركة الاسعار وفى أولويات الانفاق التى تؤثر بدورها على مستويات الدخل القابل للتصرف (DISPOSANLE) بعد الاستقطاعات عند المنبع، وكذلك الدخل المتاح بعد الانفاق على السلع والخدمات الاساسية ويتطلب رصد مسار هذه المدركات إجراء دراسات مستمرة لأنماط الانفاق العائلى على جميع المستويات الحضرية والريفية والفئوية ومن أمثلة هذه الجهود الاستقصاء الذى يقوم به دوريا مركز بحوث الانفاق العائلى بجامعة متشيجان الامريكية عن نمط الانفاق العائلى وتوقعات المستهلكين بالنسبة لاتجاهات الإنفاق.

وعندما يكون دور أزمة السيولة فى بروز الأزمة الحالية، فإن الكثير من المؤشرات مثل حالات الافلاس وتفاقم مشكلة البطالة وارتفاع المخزون السلعى من ٢١ مليار جنيه عام ١٩٩٨ إلى نحو ٨ مليارات عام ١٩٩٦، تؤكد مدى انتشار ظاهرة الدورة الاقتصادية.

وفى الاقتصاد المصرى ومن المهم هنا لفت النظر الى أن تحولنا الى اقتصاد السوق يجعل من الحتم أن نتعرض الى الدورات الاقتصادية (BUSINESS CYCLES) كما عرفها الاقتصاديون منذ الفريد مارشال.

وتعود ذاكرتى الى احد المقررات التى درستها فى اوائل الخمسينيات بجامعة شيكاجو مع الاقتصادى المشهور ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، ففى هذا المقرر درسنا أن الدورة الاقتصادية تستغرق عادة من ٥ الى ٧ سنوات وتشتمل على ٤ مراحل هى: (مرحلة الرواج (PEROSPERITY). (٢) تليها فترة من الركود (RECESSION). (٣) تليها فترة من الكساد (DERRSSSION). (٤) تليها فترة من الانتعاش (REVIVAL).

ثم تبدأ الدورة مرة ثانية، وهكذا دواليك . وتقاس الدورة عادة من قمة الرواج (PEAK) او من قاع الكساد (TROUGH) الى اخرى فى نهاية الدورة ـ وقد بنيت هذه النظرية على اساس المشاهدات الفعلية لتطور الاقتصاديات الغربية منذ الكساد الكبير فى الفترة من ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ وما تلاها ـ غير أن جوهر الدورة ومسارها تغير كثيرا بعد ان أخذت الحكومات الغربية بسياسات نقدية ومالية جديدة أدت الى تجنب مرحلة الكساد والانتقال مباشرة الى مرحلة الانتعاش، غير ان ظاهرة الركود ظلت باقية ولكن بدرجات متفاوتة من ناحية الحدة وطول الفترة

ومن المهم الاشارة هنا الى أن الدورة الاقتصادية هى من خصائص اقتصاديات السوق، إذ من الصعب ان نجد لها مثيلا «فى المجتمعات الاشتراكية التى يدار اقتصادها تماما من جانب الدولة اعتمادا على التخطيط المركزى والسيطرة الكاملة على مراكز الانتاج والخدمات، فقبل أوائل الخمسينيات عرفت مصر بعض مظاهر الدورة الاقتصادية، مثال ذلك تأثر الاقتصاد المصرى بشدة خلال فترة الكساد الكبير وانهيار اسعار القطن وبالعكس لم تشهد البلاد خلال حقبة التخطيط والادارة المركزية أى اتجاهات جوهرية للدورة الاقتصادية.

ونظرا لطول هذه الفترة وما تلاها من تحول بطئ الى اقتصاديات السوق، فلم تتح الفرصة الكافية لتمرس الادارة الاقتصادية فى السياسات النقدية والمالية الضرورية للتعامل مع الأزمات الملازمة لاقتصاديات السوق، بالاضافة الى توفير الإطار المؤسس وتيار المعلومات والأدوات اللازمة لرصد حركة السوق وبمؤشرات كافية للتصدى لهذه الأزمات فى مبدها، والمتابع لحركة المجلس الاحتياطى الفيدرالى فى أمريكا يلاحظ كيف يضبط هذا المجلس إيقاع النشاط الاقتصادى بكل دقة بالسياسات النقدية والمالية المناسبة، استنادا الى تيار مستمر من المعلومات الدقيقة عن عدد من المؤشرات القوية التى تعكس اتجاهات الاقتصاد القومى وليس من الواضح طبيعة المؤشرات التى استندت اليها الاجهزة الاقتصادية فى مصر بالنسبة لظاهرة الركود؟ .

ففى الولايات المتحدةالامريكية يقال ان الاقتصاد فى حالة ركود إذا استمر الناتج الاجمالى (GDP) فى حالة جمود او تراجع ثلاثة فصول اى (٩ أشهر) متتالية، كما يستند القرار الى عدد اخر من المؤشرات الأخرى، مثال ذلك اتجاهات البطالة، ومبيعات الجملة والتجزئة، وحركة البناء، وطلبات الشراء لبعض الصناعات الرئيسية والرقم القياسى لاسعار السلع (CPI) وأرقام البطالة وغير ذلك من المؤشرات التى ترصد حركة النمو الاقتصادى بدقة.

أما مرحلة الكساد التى لم يشهدها الاقتصاد الأمريكى منذ منتصف الثلاثينيات فتتميز بانهيار اسعار الأسهم فى البورصات المالية، وتفاقم حالات الإفلاس فى المؤسسات المالية والتجارية، والبطالة الواسعة النطاق، وتوقف البنوك عن الدفع وغير ذلك.

والمحير أن معظم المؤشرات الرسمية التى لدينا لا تشير الى وجود حالة من الركود الحاد، فمعدلات التضخم والبطالة وغيرها لا تعكس حالة واضحة من الركود، ودرجة حدته، وانتشاره فى القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومى. وبالمعيار الامريكى فى تحديد ماهية الركود وحدته، نجد أن الناتج الاجمالى يتجه الى الارتفاع من سنة لأخرى خلال الفترة الاخيرة، وأنه سيضرب رقما قياسيا فى السنة الحالية يزيد على ٧٪!! فكيف يكون هناك ركود إذا كان الناتج المحلى يعكس اتجاهات صعودية؟؟

وحيث ان التراخى الملاحظ فى حركة الاسواق قد امتد الى سنتين أو أكثر، فمن المهم معالجة المشكلة على أنها مرحلة ركود فى الدورة الاقتصادية وليست مشكلة سيولة مؤقتة، وما يتطلبه ذلك من إجراءات لإنهائها والدخول فى مرحلة الانتعاش. فضخ جرعات كبيرة من اموال الحكومة للوفاء بالتزاماتها ستتوقف فاعليته على قدرات ورغبة قطاع الاعمال فى تدوير هذه الاموال، وغالبا لن يتحقق ذلك بشكل كامل إلا إذا حدث تغير جوهرى فى مدركات جميع المتعاملين من رجال اعمال ومستهلكين بالنسبة للمستقبل القريب والبعيد لحركة السوق، ومن المهم جدا فى هذا المجال اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لكيلا ينزلق الاقتصاد الى مرحلة كساد فى الدورة الاقتصادية وان ينتقل الاقتصاد مباشرة الى مرحلة «انتعاش».

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سامح عوض اللة
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٦٦
المصـــــدر :	الوفد	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/٣٠

أزمة الكساد تبحث عن حل!

تقرير:
سامح عوض الله

المشروعات الكبرى وضعف الصادرات وراء المشكلة.. والخصخصة أهم الحلول

لم تكن الندوة التى نظمتها جمعية رجال أعمال الاسكندرية وجماعة الإدارة العليا مؤخرا فى برج العرب هى الندوة الأولى أو الأخيرة التى تناقش موضوع أزمة الركود ونقص السيولة.. ولكنها كانت محاولة للاستغاثة وطلب العون لمواجهة الأزمة الطاحنة التى حذر أحد الخبراء من أن مصر ستواجه كارثة اقتصادية إذا لم تحل هذه المشكلة بسرعة.

اجتمع خبراء الاقتصاد مع المتخصصين ورجال الأعمال والصناعة فى محاولة منهم لمناقشة أسباب الأزمة وكيفية الخروج منها وتحديد أدوار كل جانب بعد أن أكدوا أن الحكومة قد فشلت فعلا فى إدارة الاقتصاد المصرى وأنها ركزت خلال فترة الشهور القليلة الماضية منذ توليها مسئولية البلاد على تشويه الحكومة السابقة والطعن فى كل سياسات وإجراءات وقرارات الحكومة الماضية برئاسة الدكتور الجنزورى.

خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال يحذرون من كارثة اقتصادية بسبب استمرار الأزمة

الخبراء اتفقوا على ان الحكومة لم تهتم بالتفكير فى ادارة الاقتصاد بطريقة رشيدة قدر تركيزها على هدم ما فعلته الحكومة السابقة، واظهار سوء إدارة الوزارة السابقة، دون الانتباه الى ان أغلب الوزراء الحاليين هم انفسهم الوزراء السابقون وإن اختلفت القيادة ورغم اختلاف الخبراء ورجال الأعمال حول أسباب حالة الركود إلا أنها تصب فى نتيجة واحدة فى النهاية وهى حدوث الأزمة فعلا، ولكنهم اتفقوا على ان الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة هى جزء لا يتجزأ من الخروج من الأزمة المجتمع ككل السياسية والاجتماعية التى يعانى منها الشعب المصرى، وان ثمة ارتباطا بين السياسة والاقتصاد حتى ان الفساد فى البلاد قد اثر تأثيرا سلبيا شديدا على حجم الاستثمارات الأجنبية القادمة الى مصر، لدرجة أن سمعة مصر فى الخارج سيئة وأنها دولة ينتشر فيها الفساد الطارد للاستثمار.

ولم يتردد رجال الاعمال فى الاعتراف بأنهم تسببوا فى جزء من الأزمة وهو اتجاه الشركات الصناعية كنتيجة للكساد فى هذا القطاع منذ عدة سنوات الى انشاء المشروعات العقارية الى جانب استثماراتهم الصناعية وقاموا بالاقتراض من البنوك وضخ هذه الأموال وبدون وعى فى استثمارات عقارية فشلوا فى تسويقها بسبب تشابه المشروعات العقارية وزيادة العرض منها ضعف الطلب فى هذه الفترة وخاصة من جانب الطبقات الفقيرة والمتوسطة التى تمثل قطاعا عريضا من الشعب المصرى.

حاول اصحاب المشروعات الصناعية كما يقول الخبير الاقتصادى شريف دلاور أن يسدوا الفجوة فى مشروعاتهم الصناعية وتكبيل انشطتها عن طريق ضخ اموال فى الاستثمار العقارى ثم تقييم هذه الاستثمارات بأكبر قدر ممكن لاستخدام هذه الأموال فى سد عجز الاستثمار الصناعى، مؤكدا ان هذه عملية فى منتهى الخطورة أدت الى حدوث ركود فى قطاع التشييد. واضاف أن تشكيل الانتاج المصرى أو مكون القيمة المضافة فى الانتاج المصرى يتركز فى خمس صناعات تحويلية بمصر وانه يتركز فى ٢٨ صناعة تحويلية فى الدول المتقدمة ولذلك فإن هذا التركيز يمثل خطرا حقيقيا على الصناعة المصرية حيث إن هيكل الخامات والمدخلات الوسيطة المستوردة فى الصناعة تصل فى المتوسط الى ٥٢٪ من راس المال العام، كما تشكل الالات والمعدات المستوردة نحو ٧٢٪ من الاستثمار الصناعي، كما تبلغ مدفوعات الصناعة بالعملة الأجنبية نحو ٦٠٪ من تكلفة الانتاج سنويا وهو ما يؤدى الى ضعف التصدير. ويضيف أن زيادة العجز فى الميزان التجارى أدت الى زيادة الضغط على اسعار الصرف. كما أن الحكومة تدخلت بشكل غير رشيد فى تحديد هيكل التعريفة الجمركية فهناك صناعات تتمتع بحماية فائقة وهناك صناعات تتمتع بحماية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سامح عوض اللة
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٦٦
المصـــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٦/٣٠

سلبية، هذا الخلل والتشوه السلبى فى هيكل التعريفة الجمركية فى مصر ادى إلى ان الصناعات تتوجه الى شكل من الاشكال وكان الحكومة توجه الشركات الى صناعات معينة، وهو ما ادى الى تشابه المشروعات وزيادة الانتاجية فى تصنيع محدد دون وجود خطط مدروسة لتسويق المنتجات داخليا وخارجيا.

وعلى الجانب الآخر فإن المناخ المحيط بالعملية التصديرية غير مهيأ لدفع المصدرين إلى التصدير، فالخسارة مضمونة للصانع إذا صدر كما أن التصدير فى حد ذاته نشاط صعب من حيث عدم إعفاء الصادرات من الضرائب وجودة الصادرات ولذلك فإن السوق المحلي يعد هو الأفضل للمنتج إذا أراد تسويق سلعته والربح من السوق المحلى اضعاف الربح من سوق التصدير إذن ما الذى يرغم المصدر أو المنتج على تصدير منتجاته للخارج إذا لم يجدوا العائد والسهولة المناسبة والمناخ المشجع لعملهم. وهناك اسباب أخرى كثيرة للكساد ذكرها أحد خبراء الاقتصاد وهى عدم العدالة أو الأمانة فى توزيع الدخل القومى، فمتوسط دخل الفقراء لا يزيد ويتزايد نسبة من هم تحت خط الفقر يوميا، وهو بمعنى آخر يعبر عن ضعف القوى الشرائية للمصريين، الذين يقبلون بالكاد على شراء السلع الأساسية، كما ان نسبة الادخار المحلى ضعيفة وهذا يدل على انعدام الدخل. كيف يمكن لإنسان فقير وضعيف أن يشترى وهو أصلا غير قادر على شراء احتياجاته الأساسية من الطعام؟ والأكثر من ذلك ان الضرائب التى تجبيها الدولة يتحمل الفقراء عبأها الكبير وبشكل مباشر عن الاغنياء أصحاب رؤوس الأموال.

كما أن ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر ادى الى حدوث الكساد ولقد أصبح المستثمر الأجنبى يحجم عن الاستثمار فى مصر لأسباب عديدة منها يقينه من عدم تصريف الانتاج ومعرفته الشديدة والدقيقة بعوائق التصدير. كما أن المشروعات الكبرى كان لها الأثر الكبير فى حدوث هذه الأزمة، فلقد استنزفت معظم الحصيلة من بيع الشركات التى تمت خصخصتها وتم ضخ هذه الحصيلة فى مشروعات ينتهى العمل فيها بعد ١٧ سنة وهو ما أدى الى توقع الدكتور أحمد الغندور ان تستمر الأزمة لمدة ١٧ سنة لحين الانتهاء من المشروعات الكبرى وتبدأ فى تحقيق عائد لها. ووصف «الغندور» هذه المشروعات بأنها من أجل «الأبهة والعظمة» وجاءت من خارج خطة الدولة.

وإذا تحدثنا عن حلول الأزمة فإننا نتحدث فى اطار الاصلاح الكامل لمصر من جميع النواحى. يقول الدكتور «الغندور» إنه لابد من اعطاء اولوية مطلقة للعامل المؤسسى والاسراع فى خصخصة الشركات وخصخصة بنوك القطاع العام، والقضاء على البيروقراطية والفساد وإصلاح نظام الجمارك والضرائب والاعتماد على التصدير.

اما شريف دلاور فيقول إنه لا يوجد اى مانع من الوجهة النظرية الاقتصادية من طبع نقود فى الحالات التى تستدعى زيادة السيولة النقدية داخل الاسواق ولكن بشرط أن تكون مقبولة، كما أن اللجوء الى تضخم معتدل يعتبر حلا طبيعيا فى مواجهة أزمات الكساد.

ويضيف أن حالة الأزمة فى سعر الصرف والناجمة عن ضعف الانتاجية الكلية أو نتيجة عجز الميزان التجارى فإن احد الحلول يتمثل فى تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسب ملموسة تتناسب مع حجم الأزمة ولكن الخطر يتمثل فى محاولة اقناع الاسواق بعدم اللجوء الى التخفيض. وإذا كان تخفيض سعر الصرف غير مقبول نظرا لارتفاع حجم الديون الخارجية على الشركات أو التخوف من فقدان الثقة فى العملة الوطنية، فإن الحل البديل يتمثل فى وضع ضوابط على التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، والتريث فى تداول أسهم البورصة الوطنية فى الاسواق الخارجية وعدم طرح العملة الوطنية للتعامل الحر فى السوق العالمى وفرض ضريبة على التعاملات قصيرة الأجل فى البورصة مما يشجع على شراء الاسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الأجل ويؤدى الى استقرار البورصة حول اسعار الاسهم تعبر عن المراكز والأوضاع الحقيقية للشركات ويقلل من الشراء والبيع بهدف المضاربة. وايضا من ضمن الحلول معالجة قوانين الافلاس والتعثر والتى تؤدى احيانا الى هروب المستثمرين المتعثرين للخارج بدلا من مواجهة المشكلة فى الداخل ووضع برنامج تنفيذى لخصخصة الخدمات المساندة للعملية الانتاجية التى تؤثر سلبا على قدرتها التنافسية.

ويقول «دلاور» ان المصريين يملكون اصولا غير مستغلة اقتصاديا لصعوبة اعطائها شكلا قانونيا ولذلك فإنهم لا يستخدمون هذه الاصول فى الحصول على قرض مصرفى أو التصرف فيها بالبيع أو الشراء فهناك نحو ٩٢٪ من الملكية العقارية فى القطاع الحضرى، و ٨٧٪ فى القطاع الريفى مازالت غير رسمية واكثر من ٧٠٪ منها مملوكة للفقراء وتعادل هذه النسبة ما قيمته ٢٤٠ مليار دولار وبالتالى فإن اضفاء الطابع الرسمى على تلك الاصول سيساعد على مواجهة الفقر وتدعيم الاصلاح الاقتصادى.

الإصلاح الإقتصادى
ووسائله

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

مقدمة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مابعد نجاح الاصلاح الاقتصادى	ابراهيم احمد اراهيم	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٦٠
٢	السياسات الاقتصادية والاعتراف بالواقع	مصطفى السعيد	الاهرام	٤١٤٣٣	٢٠٠٠/٥/١٥	٦٢
٣	الاصلاح الاقتصادى فى مصر	سيد البواب	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٦	٢٠٠٠/٥/١٥	٦٣
٤	السياسات الاقتصادية والاسئلة الغائبة	محمود المراغى	الاهرام	٤١٤٤١	٢٠٠٠/٥/٢٣	٦٧
٥	الاصلاح الاقتصادى فى الميزان	طارق حجى	الاهرام	٤١٤٥٣	٢٠٠٠/٦/٤	٦٨

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم احمد ابراهيم
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العـــــدد :	١٦٣٥
المصــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٨

ما بعد نجاح الاصلاح الاقتصادى فى مصر :

مطلوب سياسة اقتصادية كلية واضحة

د. إبراهيم أحمد إبراهيم

مرت مصر منذ عام ١٩٩١ بفترة اصلاحات اقتصادية كبيرة فيما عرف ببرنامج التثبيت الاقتصادى والاصلاح الهيكلى وكان من اهم نتائج البرنامج :

- انخفاض معدل التضخم من ٢٠ ـ ٣٠ ٪ فى اواخر الثمانينات الى معدل حوالى ٥٪.
- وارتفع معدل النمو الى اكثر من ٥٪ بعد ان قارب الصفر عامي ٩١ و٩٢ .
- نجح البرنامج فى اعادة ثقة المستثمرين واعطاء المدخر معدل سعر الفائدة الحقيقى .
- التحرير الاقتصادى واعادة اقتصادات السوق بميكانيزمات التلقائية للعرض والطلب .

تلك المؤشرات جيدة وواعدة ولكن نجد انه مازالت هناك مشاكل اقتصادية فى الاقتصاد المصرى منها :

- لم تعد الاستثمارات الى سابق عهدها قبل اعوام التسعينات فانخفضت نسبة الاستثمار الى الناتج الاجمالى المحلى من ٣٦٪ عام ٨٧/ ٨٨الى ١٦,٦٪ عام٩٥/ ١٩٩٦وكان السبب الاساسى هو انخفاض نسبة الاستثمارات العامة من ٢٠,٧٪ عام ٨٨ الى ٦,٥٪ عام ٩٥/ ٩٦ كما انخفضت الاستثمارات الخاصة من حوالى ١١٪ عام٨٧/ ٨٨ الى ٩,٤٪ عام٩٥/ ٩٦
- بقيت مشكلة انخفاض تدفقات البترول والسياحة كموارد مهتزة ينبغى التغلب عليها اذا ما اريد نمو للدخل القومى ثابت ومتوازن وللاجل الطويل .
- بقيت مشكلة التهديد الحقيقى بتخفيض المساعدات المالية الاجنبية وهذا قرار سياسى على اعلى مستوى يقويه ويدعمه اداء اقتصادى عالى وجالب الموارد الاجنبية
- مالت الصادرات الى الركود وازدادت الواردات فى الفترة الاخيرة خاصة نتيجة ازمة شرق اسيا مما نجم عنه انخفاض اثمان صادرات تلك الدول نتيجة انخفاض عملاتها امام الدولار والمرتبط به الجنيه المصرى مما اوجد ضغوطا على الجنيه المصرى نحو الانخفاض امام الدولار الامريكى وادى الى دعم السوق النقدية بـ ٢مليار دولار لتحقيق التوازن ولدعم الجنيه المصرى .

ومادام الاقتصاد المصرى قد دخل الى اقتصادات السوق بعمليات التحرير الاقتصادى فان هذا يؤدى الى وجود تقلبات اقتصادية نوعية على مديين:

المدى الاول: التقلبات قصيرة الاجل فى الدخل القومى business cycle وهى الدورة الاقتصادية التى تعكس التغيرات فى النشاط الاقتصادى حيث يكون مستوى الدخل القومى والتوظف مرتفعا ومعدل البطالة منخفضا وفيها يسود الرواج والتوسع.

وفي فترات الركود والانكماش يكون كل من مستوى الدخل القومى والتوظف منخفضا ويكون معدل البطالة مرتفعا. وهذا ما مر الاقتصاد المصرى به خلال النصف الاول من التسعينات. ويكاد الاقتصاد ان يفلت من الركود بادئا بنمو بلغ ٥,٧٪ حسب بيانات وزارة الاقتصاد داخلا فى فترة ركود ثالثة حسب ماظهر بعدها.

- اما الاتجاه طويل الاجل فى الدخل القومى فله اهمية خاصة فاذا ما كان الاتجاه متزايدا بمعدل يفوق معدل نمو السكان فان هذا يعنى ان نصيب الفرد من الدخل القومى يكون متزايدا مما يعنى ارتفاع متوسط مستوى معيشة الافراد فى مصر.

اما اذا كان الاتجاه طويل الاجل فى الدخل القومى متزايدا بمعدل اقل من معدل زيادة السكان او اذا ما كان متناقصا فان هذا يعنى ان نصيب الفرد من الدخل يكون متناقصا ومن ثم ينخفض مستوى معيشة افراد المجتمع فى المتوسط

وهذا ماتحاول السلطات الاقتصادية والمالية المعنية فى مصر مواجهته وتجنبه خاصة ان سياسة وزارة الاقتصاد لعام ١٩٩ قامت على الاتى:

١ ـ تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية

٢ ـ الارتفاع بمعدلات الادخار

٣ ـ تعزيز جودة النمو بتحسين معيشة المواطنين والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤ ـ تنمية وتشجيع الصادرات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم احمد ابراهيم
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العـــدد :	١٦٣٥
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٨

وندعو هنا الى اتباع سياسات اقتصادية كلية واضحة وجلية لتحفيز النمو الاقتصادى ومعالجة المشكلات امام النمو الاقتصادى طويل الاجل

وبتفصيل اكثر فان السياسات الاقتصادية الكلية هي:

١ ـ السياسة النقدية MONETARY

من خلال ادارة النقود والائتمان والنظام المصرفى عن طريق تغيير معدلات الفائدة واسعار السندات واسعار الصرف فمثلا فان تقييد عرض النقود يؤدى الى رفع معدلات الفائدة ومن ثم تخفيض حجم الاستثمار مما يؤدي بدوره الى تخفيض الدخل القومى وتقليل حجم التضخم.

وفي مصر قامت السلطات النقدية برفع سعر الفائدة من ١٣٪ الى نحو ٢٠٪ ـ ٢٢٪ فى بداية تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ وزاد ذلك من ودائع الافراد بالبنوك زيادة كبيرة ولكن اصيب النشاط الاستثمارى بالركود لارتفاع تكلفة الاقتراض.

٢ ـ السياسة المالية FISCAL POLICY

وتشمل الانفاق الحكومى واستخدام الحكومة للضرائب للتاثير على النشاط الاقتصادى سواء كان استهلاكا او استثمارا حكوميا عاما ويؤثر على مستوى الانفاق القومى ومن ثم على مستوى الناتج القومى.

كما تشمل السياسة المالية سياسة الضرائب اذ أن تخفيض الضرائب المفروضة على اتفاق المواطنين ودخولهم يؤدى الي انخفاض الطلب على السلع والخدمات والعكس صحيح.

٣ ـ سياسة العلاقات الاقتصادية والدولية تشمل:

ا ـ السياسات التجارية وتتكون من التعريفات الجمركية والحصص التى تحد او تشجع الواردات او الصادرات.

ب ـ ادارة سوق الصرف وتؤثر على التجارة الخارجية للدولة ومعنى تعويم الجنيه المصرى امام الدولار باعلى من قيمته الحقيقية هو تشجيع الاستيراد من المناطق التى انخفضت معدلات صرف عملاتها امام الدولار الامريكي وهو ماحدث من تشجيع الاستيراد من دول شرق اسيا بعد ازمتها الاخيرة.

٤ ـ سياسات توزيع الدخول وترمى الى التحكم فى الدخول والاجور والاسعار.

والنقدية والتجارية الى التحكم فى التقلبات الموسمية والدورية طويلة الاجل فى الاقتصاد القومى والناتجة عن الآلية الحرة للعرض والطلب.

ونركز اخيرا على الاستثمار فى الاقتصاد المصرى ومحدداته واهميته فى تحقيق معدلات عالية من النمو فى الاقتصاد المصرى على المدى الطويل

اما الاستثمار الحقيقى فهو تكوين أو بناء الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى من اصول حقيقية مثلما يحدث فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويمثل راس المال القومى الطاقة الانتاجية الثابتة للاقتصاد القومى في بداية فترة زمنية ما بينما الاستثمار هو التيار الذى يغذى هذا الرصيد فى خلال الفترة الزمنية الجارية ويحدد الاستثمار على اساس:

ا ـ الربح: وارتفاعه يثير الرغبة في زيادة حجم الطاقة الانتاجية للمشروع وبالتالى يتخذ قرار الاستثمار والعكس صحيح اذ ان انخفاض الربح يؤدى الي تاجيل القيام بالاستثمارات الجديدة، ونقول هنا ان معدلات الربح المتوقعة من اقتناء او تشييد اصل جديد فى الاقتصاد القومى تميل الي الانخفاض بزيادة الاستثمار فى مشروعات معدلات الربح فيها تميل الى الانخفاض كالاستثمار الزراعي في مشروعات كبيرة او صغيرة.

ب ـ التوقعات: يتحدد الاستثمار بالتوقعات الخاصة بالطلب الكلي او بالتوقعات الخاصة بنصيب الارباح على المستوى الكلي.

ج ـ سعر الفائدة: اذ يتحدد الادخار بالدخل الكلي وليس بسعر الفائدة ويتحدد سعر الفائدة بالطلب والعرض على النقود.

د ـ التقدم التكنولوجي

هـ ـ عوامل اخرى: منها التغيرات فى الطلب الخارجى على السلع المصدرة وحجم وهيكل الصادرات.

وبالتالى نختم بالقول ان الاقتصاد الكلي متشابك وتتعارض ادواته ويهمنا هنا هو استخدامه لحل المشكلات التى تقابل الاقتصاد المصرى خاصة نموه الاقتصادى على المديين الطويل والقصير العاجل.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	مصطفى السعيد
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العـــــدد :	٤١٤٣٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

السياسات الاقتصادية .. والاعتراف بالواقع

د. مصطفى السعيد

من الطبيعى ان يواجه اقتصاد اية دولة، وفى اى وقت، مشكلة او اخرى .. فالمتغيرات المؤثرة على الاقتصاد كالاستثمار والادخار والاستهلاك والصادرات والواردات وكمية النقود وعناصر الموازنة العامة من إيرادات وإنفاق .. الخ .. قد لا تتفق قيمها المطلقة مع الاهداف المرجوه من تنمية وعدالة توزيع .. كما ان هذه المتغيرات لا تظل ثابتة ويمكن ان تتغير تحت تاثير عوامل خارجية وداخلية عدة، ولا يوجد ما يحول دون ان يأتى التغيير سلبيا متناقضا مرة أخرى مع الاهداف المرجوة ومثيرا لمشكلة او صعوبة اقتصادية.

وهنا يأتى دور السياسات الاقتصادية ومعيار نجاحها عناصر ثلاثة:

١) وضوح ما تسعى إليه السياسات الاقتصادية من اهداف.

٢) القدرة على تشخيص الواقع الاقتصادى بدقة وموضوعية والاعتراف به وبما يطرأ عليه من تغييرات وتطورات.

٣) التنسيق بين السياسات الاقتصادية المؤثرة على مختلف المتغيرات والقطاعات الاقتصادية مع كفاءة ومرونة واستخدام الأدوات الاقتصادية كسعر الفائدة وشروط الائتمان والضرائب وحوافز الادخار والاستثمار ... إلخ .. لتتفق مع الواقع ولتتلاءم مع مايحدث به من تغييرات وتطورات وصولا إلى الأهداف المرجوة.

وعلى ضوء ما تقدم من مبادئ نستطيع أن نتبين لماذا نجحت حكومة د. عاطف صدقى فى تحقيق اهداف المرحلة الأولى من مراحل الاصلاح الاقتصادى، والتى استهدفت تحقيق الضبط المالى والنقدى .. ولماذا لم تنجح حكومة د. الجنزورى فى تحقيق أهداف المرحلة الثانية، والتى استهدفت زيادة معدلات الاستثمار والتنمية، ولماذا انتهى بها الأمر إلى أن تترك الحكم والاقتصاد يعانى الركود ونقص السيولة بكل ما يعنيه ذلك من نتائج وآثار سلبية على مختلف جوانب الاقتصاد .. إن اهداف كل من الحكومتين كانت واضحة، ولكن الاختلاف هو فى اعتراف حكومة د. عاطف صدقى بواقع الاقتصاد المصرى ومايعانيه من ضغوط تضخمية وعجز فى الموازنة العامة وتعدد أسعار الصرف .. إلخ .. واستخدامها للأدوات الاقتصادية المختلفة بكفاءة ومرونة لتصحيح أوجه الخلل وصولا إلى تحقيق الهدف .. وقد تحقق .. بينما لم تعترف حكومة د. الجنزورى بالواقع واقامت سياساتها الاقتصادية خاصة منذ ١٩٩٧ على افتراضات منبتة الصلة بهذا الواقع، كما لم تحسن التنسيق بين السياسات الاقتصادية المؤثرة على مختلف المتغيرات والقطاعات، مما ادى إلى تناقضات عديدة وإساءة لاستخدام الموارد الاستثمارية المتاحة.

وأيضا .. وعلى ضوء ماتقدم من مبادئ فإننى ابادر بالترحيب بما بدر من حكومة د. عاطف عبيد فى الشهور الأخيرة من الاعتراف بواقع الاقتصاد المصرى، وانه يعانى الركود منذ ١٩٩٧ ونقصا متزايدا فى السيولة وتدنيا فى قدراته التصديرية .. إن هذا الاعتراف شرط ضرورى لنجاح مايتخذ أو سيتخذ من سياسات اقتصادية .. لقد اعترف السيد الدكتور رئيس الوزراء فى حديث له بمجلة نصف الدنيا فى فبراير ٢٠٠٠ بتعرض الاقتصاد المصرى إلى الركود منذ ١٩٩٧ .. كما اعترفت الحكومة اخيرا بنقص السيولة عندما اعلنت عزمها على ضخ مبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه شهريا لعلاج هذا الأمر .. كما تعرض الأخ إبراهيم نافع فى مقاله الاسبوعى فى الشهر الماضى إبريل ٢٠٠٠ إلى ظاهرة نقص السيولة وخطورتها داعيا الحكومة إلى ضرورة مواجهتها، كما تعرض الدكتور وزير الاقتصاد إلى قضية الصادرات فى اثناء رده على استجواب بمجلس الشعب وأقر بعدم زيادتها وصعوبة ذلك .. كما اقر بحالة الركود ،او ما سماه تباطؤا فى النشاط الاقتصادى، فى حديث مع السيد مفيد فوزى .. حقيقة إن هذا الاعتراف، خاصة من السيد وزير الاقتصاد قد جاء متأخرا .. إذ رفض الإقرار بحالة الركود ونقص السيولة وضرورة ضخ المزيد من النقود عندما نبهنا إلى هذه الأوضاع باللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب، وعند تعليقنا امامه على بيان الحكومة فى السنوات الماضية الثلاث .. ومضبطة مجلس الشعب تشهد بذلك. وإذا كان الاعتراف بالواقع يعد شرطا ضروريا لنجاح السياسات الاقتصادية، فإنه ليس شرطا كافيا، إذ لابد ان تأتى السياسات الاقتصادية المؤثرة على مختلف المتغيرات والقطاعات الاقتصادية هى الأخرى متفقة مع الواقع، ومتناسقة ومدعمة للاهداف التى تسعى إليها الحكومة .. وهى الخروج بالاقتصاد من حالة الركود وتحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار والتنمية .. كما لابد وان يتم استخدام الأدوات الاقتصادية المختلفة بكفاءة ومرونة وصولا إلى الهدف بأقل تكلفة ممكنة .. وإسهاما فى تحقيق النجاح الكامل للسياسات الاقتصادية التى تتبناها الحكومة الحالية بعد ان اوضحت جديتها واستعدادها للتعامل مع الواقع .. وبشجاعة .. فإننى ابادر بوضع عدد من الحقائق أمام نظرها، وهى حقائق تسهم فى المزيد من تعرفها على واقع الاقتصاد المصرى، وبالتالى تزيد من احتمالات نجاح سياساتها فى المرحلة المقبلة.

اولا: لايوجد من يعترض على ما اعلنته الحكومة من سياسات اجتماعية من توفير فرص عمل ومد مظلة الضمان الاجتماعى ومساعدة الطلبة غير القادرين .. إلخ .. ولكن القدرة على تحقيق هذه السياسات الاجتماعية تتوقف فى التحليل النهائى على وجود برنامج واضح لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقا لاولويات مبنية على دراسات تؤكد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .. مثل هذا البرنامج لم يتم وضعه بعد .. وجاءت خطة هذا العام، كما هى العادة، مبنية على مشروعات متباعدة غير متناسقة لا تفصح عن رؤية أو اولويات محددة .. إننا لا نستطيع القول إن الهدف من هذه المشروعات مثلا هو تحقيق طفرة فى الصادرات، أو تعميق القدرة التنافسية لصناعة ما، أو التركيز على ايجاد المزيد من فرص العمل للإعداد المتزايدة من الشباب، الذى يعانى البطالة .. إن رفع كفاءة الاستثمارات المتاحة، وما يؤدى إليه من زيادة معدلات التنمية يقتضى ان تأتى المشروعات متناسقة ومتكاملة تخفيضا للتكلفة الإجمالية وتحقيقا لمزيد من الوفورات الخارجية .. وبعبارة اخرى اكثر وضوحا وصراحة .. فإن البعد الاجتماعى للتنمية لايمكن ان يتحقق بكفاءة وبالقدر المطلوب إلا إذا صاحبته تنمية فعلية.

ثانيا: إن توزيع الاستثمارات بين القطاعات والأنشطة المختلفة لابد وان يتم وفقا لأولويات تحقق اكبر عائد ممكن من هذه الاستثمارات .. هذه بديهية .. ولكن مازلنا نشاهد فى الواقع خللا فى هذا التوزيع .. إذ كيف نفسر انفاق الملايين لاطلاق قمر صناعى جديد، أو فى اقامة نفق الأزهر، فى وقت تحتاج فيه صناعة مهمة كصناعة الغزل والنسيج إلى مثل هذه الملايين لتخرج من عثرتها وتتمكن من المنافسة على المستوى العالمى .. إن الخلل فى الأولويات يعنى إهدارا للموارد المتاحة وضياع الفرصة لتحقيق معدل اكبر للتنمية ومزيدا من الصادرات.

ثالثا: إن زيادة الاستثمارات ورفع كفاءة استخداماتها يقتضى إجراء إصلاح جذرى للجهاز المصرفى .. إن هذا الجهاز هو العمود الفقرى لتجميع المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات .. والمتتبع بموضوعية لممارسات الجهاز المصرفى يجد انها لا تتفق مع الهدف المرجو .. ففى الوقت الذى لم يبذل فيه المسئولون عن هذا الجهاز جهدا كافيا لتنويع الأوعية الادخارية وتطويرها لزيادة القيمة الحقيقية للودائع بمعدلات معقولة .. فإننا نجدهم يوزعون تسهيلاتهم الائتمانية على نحو لا يتفق مع أولويات الاقتصاد، ودون دراسة كافية لما يتم تمويله منه، الأمر الذى أدى إلى مانلاحظه من زيادة حالات التعثر فى الفترة الأخيرة الذى لايعكس حالة الركود الاقتصادى وحسب، ولكنه يعكس ايضا عدم تطبيق المعايير الصحيحة عند منح هذه التسهيلات الائتمانية .. إن الاصلاح الجذرى لهذا الجهاز يقتضى ضرورة الاهتمام بالكادرات العاملة به وأسلوب الإدارة ونوعية القيادات، كما يتطلب ضرورة العمل على اندماج الوحدات الصغيرة لتكوين كيانات قوية قادرة على مواجهة مايحدث من تقلبات اقتصادية .. فضلا عن ضرورة زيادة تأكيد إشراف ورقابة البنك المركزى وتوجيهه للقدرات الائتمانية للجهاز المصرفى على نحو يتفق مع أولويات الأهداف الاقتصادية.

رابعا: لاخلاف حول اهمية تشجيع القطاع الخاص الوطنى، وعلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بنموه، ولكن يتعين التفرقة بين القطاع الخاص الخلاق المبتكر القادر على نقل الفكرة إلى حيز الواقع وعلى نحو يسهم فى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد وتقوية هيكله، وبين القطاع الخاص الذى يهتم فقط بالربح السريع وايا كان مصدره ويمارس كل الضغوط من أجل تحقيق مصالحه قصيرة الأجل ليتمكن من الاستيراد دون قيود وللتوجه إلى المضاربة فى اسواق غير منتجة، كما حدث أخيرا فى سوق العقارات، خاصة الفاخرة منها، والذى يعتمد فى استثماراته على علاقته بالجهاز المصرفى وسهولة حصوله على المزيد من التسهيلات الائتمانية .. إلخ .. إن ماتخذته الحكومة من إجراءات لتشجيع القطاع الخاص فى السنين الأخيرة قد أدت للأسف إلى ايجاد المزيد من رجال القطاع الخاص من النوعية الأخيرة، ولم تنجح فى تقوية رجال والقطاع الخاص من النوعية الأخيرة، ولم تنجح فى تقوية رجال القطاع الخاص الخلاق المبتكر بالقدر المطلوب، وهذه نقطة ضعف يتعين علاجها وبسرعة تفاديا ان يتكرر فى المستقبل ما نشاهده حاليا من زيادة حالات التعثر .. بحيث أصبح القطاع الخاص عبئا على الجهاز المصرفى وموارده، وبالتالى عبئا على الاقتصاد القومى ككل بدلا من ان يكون مدعما للاقتصاد ومساهما فى نموه .. ان الجهاز المصرفى والحكومة هما الجهتان اللتان تقع عليهما مسئولية ايجاد ذلك القطاع الخاص المدعم للتنمية

خامسا: هناك ملاحظات يتعين ابدازها على برنامج الخصخصة وكيفية تطبيقه .. إن مشروعية هذا البرنامج هى ما يؤدى إليه من زيادة المشروعات الاستثمارية ورفع كفاءتها .. ولعل الملاحظة الأولى أن فى الوقت الذى طبق فيه هذا البرنامج نجد انه قد اتخذ القرار بتجميد استثمارات القطاع العام .. فتم تعطيل فاعلية القطاع الأخير قبل أن يتم ايجاد القطاع الخاص القوى الفعال، كما تم تعقيم قدر كبير من عائد الخصخصة بإيداعه بالبنك المركزى أو انفاقه فى مجالات المعاش المبكر وسداد مديونيات دون إعادة ضخه لاقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية .. أما الملاحظة الثانية فإنها تتعلق بالبعد الزمنى لتنفيذ هذا البرنامج فإذا كان التأنى والحرص على البعد الاجتماعى لبرنامج الخصخصة من الميزات التى تحسب للقائمين على تنفيذه، إلا أن التأخير والتراخى فى التنفيذ فى وقت لاتتم فيه استثمارات جديدة فى القطاع العام المنتظر الخصخصة من شأنه ان يؤدى إلى تبديد قدر كبير من الموارد والثروة القومية .. والسؤال المطروح:

هل نجحت سياسات الخصخصة كما هى مطبقة فى الواقع فى تحقيق التوازن بين هذين الاعتبارين؟!!

من وجهة نظرى انها قد انحازت إلى الاتجاه الأول، وذلك على حساب الاستخدام الأمثل للموارد .. ولاشك انها كانت تستطيع تحقيق الهدفين، التأنى والحرص على البعد الاجتماعى من ناحية وكفاءة استخدام الموارد من ناحية أخرى، ولو أنها قد سمحت خلال فترة تطبيق البرنامج أن يقوم القطاع العام المنتظر للخصخصة بالاستمرار فى برامجه الاستثمارية .. وبفاعلية. هذه الحقائق يتعين على الحكومة أن تتأملها وتخضعها للدراسة العلمية والموضوعية، والإشارة إليها لا يعنى عدم وجود حقائق اخرى يتعين الاهتمام بها حتى تتحقق واقعية السياسات الاقتصادية .. فهناك الكثير من الحقائق المتعلقة بمدى التوازن بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، وتلك المتعلقة بميزان المدفوعات وسياسات التصدير والاستيراد وسعر الصرف .. إلخ ومرة أخرى لابد من التعرف على واقع هذه الحقائق حتى تأتى السياسات المتعلقة بها محققة لأهدافها

وفى نهاية هذا المقال .. يتعين تأكيد أمرين:

الأول: إذا كان الاعتراف بالواقع شرطا ضروريا لنجاح السياسات الاقتصادية، فإن الديمقراطية والحوار مع ممثلى الشعب ومجموعات المصالح من رجال الأعمال والعمال وغيرهم، من شأنهما أن يسهما فى التعرف على الواقع وفى الاعتراف به

الثانى: أن وضع السياسات الكفيلة بالتغلب على ما يعانيه الاقتصاد المصرى من ركود ونقص فى السيولة لا يجوز أن يغلب عليه الرغبة فى أحداث إنعاش وقتى وسريع دون الاهتمام بأحداث التصحيح الهيكلى للاقتصاد .. إن ما تبنته الحكومة وأعلنته فى الأيام الأخيرة من إجراءات لانعاش سوق العقارات، وإن كان له مايبرره لايجاد قدر من الانتعاش السريع، إلا انه لايجوز أن يكون له الأولوية أو أن يتم على حساب الاهتمام بالقطاعات الانتاجية من صناعة وزراعة وخدمات منتجة .. كما لايجوز ان تبدو تصرفات الحكومة وسياساتها لتحقيق الانتعاش متحيزة تجاه مصالح مجموعة من المستثمرين فى مجال العقارات سبق أن أسهموا بتصرفاتهم غير المدروسة فى ايجاد ما نعانيه حاليا من ركود مرة أخرى فلنستهدف سياسات الانتعاش على تلك القطاعات التى تؤدى إلى تقوية هيكل الاقتصاد المصرى، وفى مقدمتها التصنيع والتصدير .. ومرة أخرى التصنيع والتصدير

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سيد البواب
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العـــدد :	١٦٣٦
المصــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

الإصلاح الاقتصادى فى مصر بين الوزارة القديمة والجديدة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : سيد البواب

الموضوع الفرعي : الاصلاح الاقتصادى : مقدمة — رقم العـــــدد : ١٦٣٦

المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٥/١٥

إن الهدف النهائى للإصلاح الاقتصادى فى مصر، وما يفرضه من تضحيات، هو تحقيق انطلاق الاقتصاد المصرى بكل ما تعنيه كلمة انطلاق من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو المتواصل وبما يضمن زيادة فى دخل الفرد وتحقيق العدالة. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف أجرى الاصلاح الاقتصادى باتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى منذ بداية التسعينات. وقد نجحت وزارة الدكتور عاطف صدقى فى تحقيق المراحل الأولى للاصلاح الاقتصادى المالى والنقدى، الأمر الذى تحقق فيه انضباط مالى ونقدى لمختلف جوانب الاقتصاد المصرى الى حد كبير، وتمثل ذلك فى متغيرات اقتصادية متعددة كتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتخفيض التضخم بصورة كبيرة وانضباط النظام النقدى وتحقيق فائض أو عجز صغير فى ميزان المدفوعات، واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى وتلاشى ظاهرة دولرة الاقتصاد المصرى، الى غير ذلك من المتغيرات المالية والنقدية.

سيد البواب

ثم جاءت وزارة الدكتور كمال الجنزورى لمواصلة الطريق وجنى الثمار تحقيقا للهدف النهائى من الاصلاح الاقتصادى، ولكن اوضاع الاقتصاد المصرى لم تتطور فى عهد وزارته نحو الهدف المنشود من الاصلاح الاقتصادى، إذ تزايدت حدة عدد من الظواهر الاقتصادية السلبية التى باتت تهدد جنى ثمار ما سبق ان تحقق وعلى الأخص فى المتغيرات المالية والنقدية، وتعوق ما تستهدفه من عملية الاصلاح الاقتصادى من انطلاق. وفى مقدمة هذه الظواهر ما يلى:

١ - تزايد حدة العجز في الميزان التجارى فى وقت تناقصت فيه أهمية اسهام بنود المعاملات الخدمية او غير المنظورة فى تصحيح هذا العجز، مما ادى الى عودة ظهور ما يسمى بأزمة الدولار، وهى ازمة تعكس الخلل العميق فى هيكل الاقتصاد المصرى، وباتت تهدد احتياطى النقد الأجنبى فى البنك المركزى واستقرار سعر الصرف.

٢ - تزايد حدة الفجوة الاستثمارية بسبب ضعف المدخرات المحلية، وعدم استخدام ما هو متاح منها على النحو الأمثل، وبسبب ضعف ما كان مأمولا تدفقه من استثمارات اجنبية. وهنا يثار الحديث حول كفاءة الجهاز المصرفى، وسوق المال، واساليب جذب الاستثمار الأجنبى وتحديد مجالاته، وحول أولويات الاستثمار بصفة عامة الى غير ذلك.

٣ - تزايد حدة مظاهر الركود فى الاقتصاد المصرى بكل ما يعنيه ذلك من ازدياد حدة البطالة وتزايد المخزون، وزيادة حالات التعثر فى السداد، وضعف السيولة واضطراب سوق التجارة الى غير ذلك..

وهناك أسباب حقيقية وراء هذه الظواهر السلبية الثلاث السابق ذكرها والتى تمخضت فى الفترة الأخيرة، ولا شك أن التعرف عليها يساعد متخذى القرار فى وزارة الدكتور عاطف عبيد الجديدة فى التغلب على ما تمثل هذه الظواهر من تهديد للانجازات الاقتصادية التى تحققت فى البلاد. ويمكن ذكر هذه الأسباب فى التالى:

١ - التفاؤل غير الحذر حول تدفق الاستثمار الأجنبى وقدرات القطاع الخاص الوطنى. لقد سيطرت على راسمى السياسات الاقتصادية ومتخذى القرار الاقتصادى فى السنوات الأربع الأخيرة الاعتقاد الراسخ بأن التركيز يكفى بأن يقتصر على ازالة جميع العوائق التى تعترض تدفق الاستثمار الأجنبى ونمو القطاع الخاص الوطنى ليحتل مكان الريادة فى اتخاذ قرار الاستثمار، وأن هذا التركيز كفيل بتوفير كميات الاستثمار المطلوبة وأن يؤدى الى ايجاد قاعدة انتاجية تستند الى تكنولوجيا عصرية متقدمة، والى القضاء على البطالة، وزيادة الصادرات، مما يؤدى فى النهاية الى سد الفجوة بين الادخار المحلى وما نحتاج اليه من استثمارات ضرورية لتحقيق معدلات النمو المتزايدة والمتواصلة والتى تبلغ ثلاثة اضعاف معدل النمو السكانى، ومما يؤدى فى الوقت نفسه الى تخفيف حدة العجز فى الميزان التجارى ويساعد على تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

وتنفيذا لهذا الاتجاه فى التفكير ركزت الحكومة جهودها على تغيير القوانين، مما يسهم فى إيجاد اطار تشريعى ونظام قضائى يتفق مع احتياجات المستثمر الأجنبى والوطنى، وأعلنت عن التزامها بعدم زيادة الأعباء الضريبية، وتبنت رجال الأعمال وشجعت الجهاز المصرفى على تدعيمهم.. الخ.. مما لمسانه خلال السنوات الأربع الأخيرة. هذه الأمور التى تم التركيز عليها لها اهميتها ولا خلاف حولها. لكن التركيز والاقتصار عليها قد حال - وهذا هو الخطر - دون التفكير على الأقل بقدر كاف فى سياسات بديلة او على الأقل سياسات مكملة تضع فى الاعتبار احتمالات الا تتدفق الاستثمارات الأجنبية بقدر كاف، والا يستطيع القطاع الخاص الوطنى القيام بمهامه الجديدة على نحو كاف ومرض.

ولكن الخطأ الفادح أن تخلت الحكومة أيضا عن دورها فى الرقابة والاشراف على نحو موضوعى وفعال على القطاع الخاص الناشىء وتوجيهها نحو أولويات التنمية. ولقد صاحب ذلك العديد من السلبيات، فلقد نشأ تحالف غير مستحب بين القطاع الخاص والجهاز المصرفى، فازداد حجم الديون المتعثرة فى الجهاز المصرفى وانتشر نوع من الفساد والانحراف فى هذا المجال، واتجه القطاع الخاص نحو الاستثمار العقارى وخاصة الفاخر منه وضخ القطاع المصرفى قدرا كبيرا من مدخرات المواطنين فى هذا الاتجاه دون دراسة، كما اندفع القطاع الخاص - بدعم من الجهاز المصرفى غير الواعى بأولويات التنمية - نحو الاستيراد من كل مكان ولكل أنواع السلع جريا وراء انخفاض الأسعار فى بعض دول جنوب شرق أسيا دون الأخذ فى الاعتبار ماينطوى عليه ذلك من اضرار بالمنتج المحلى وزيادة العجز فى الميزان التجارى. كل ذلك والحكومة تتردد فى التدخل ولا تريد أن توجه بقوة وفاعلية، حتى لا تتهم بأنها ضد الاقتصاد الحر. فالحكومة لا تريد أن تتفهم حقيقة اقتصاديات السوق وعلى الأخص فى دولة صاعدة كمصر، وأن الدولة لابد وأن يكون لها دور مهم من أجل الحفاظ على كفاءة السوق الجديد والحيلولة دون انحرافه.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : سيد البواب
الموضوع الفرعى : الاصلاح الاقتصادى : مقدمة
رقم العـــــدد : ١٦٣٦
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٥/١٥

إن ما حدث وتحقق على ارض الواقع أن الاستثمار الأجنبى لم يتدفق بالقدر الذى كان مأمولا، بل تناقص، وأن القطاع الخاص الوطنى على الرغم من كل التسهيلات والحوافز المالية والأدبية التى قدمت له لم ترتفع ممارسته الى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقه، وضل طريقه في مجالات الاستيراد والاستثمار العقارى الفاخر، وعدم دفع ما استحق عليه من ضرائب مما ضخم من حجم المتأخرات الضريبية عليه، ويمكن التحقق من ذلك عن طريق الأرقام والبيانات حول هذه المتغيرات الاقتصادية المختلفة وغيرها والتى تكشف هذه الصورة غير السليمة.

٢ـ عدم التوصل الى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول الى نظام السوق. لقد تخلت الحكومة عن القطاع العام وعن دورها الاستثمارى فى غالبية قطاعات الاقتصاد القومى وأنشطته المختلفة. وهذا أمر قد يبرره ما حدث من تغيير فى طبيعة نظامنا الاقتصادى من اقتصاد قائم على التخطيط المركزى الى اقتصاد قائم على اليات السوق.

وخلاصة القول فإن الحكومة لم تنجح فى التوصل الى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول الى نظام السوق وذلك تحت تأثير ضغط بعض العناصر داخل السلطة وخارجها، والتى تدعو - عن وعى وغير وعى - الى تقليص دور الحكومة فى التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية نتيجة لمفهومها الخاطئ لاقتصادية السوق فى دولة كمصر.

٣ـ عدم التوصل الى تحديد أولويات الاستثمار على نحو يحقق أفضل توزيع للموارد الاقتصادية المتاحة. فمع التقدير لكل ماتبنته الحكومة من أفكار وتصورات حول توسيع الرقعة العمرانية، وادخال التكنولوجيا المتقدمة، والاندماج العالمى، واصلاح النظام القانونى والقضائى، إلا أنها وبعد أربع سنوات من توليها المسئولية لم تنجح فى ايجاد قطاع صناعى وتصدير قوى أو البدء فى تهيئة الفرصة لذلك. فازداد الخلل فى الهيكل الانتاجى والعجز فى ميزان المدفوعات، الأمر الذى يؤكد عدم سلامة أولوياتها الاستثمارية. فلا يتصور أن تقوم الحكومة مباشرة أو عن طريق بنوك القطاع العام بتوجيه مايزيد على مليار جنيه لاقامة صناعة حديد صلب فى أسوان، فى وقت تعانى فيه السوق الدولية لهذه الصناعة من صعوبات عديدة بسبب المخزون والمعروض، ولجوء الكثير من الدول وخاصة أوكرانيا وروسيا ورومانيا الى سياسة الاغراق. من غير المتصور أن يحدث هذا فى وقت يتم فيه اهمال وترك قطاع مهم مثل قطاع الغزل والنسيج يتدهور، ويفقد قدرا كبيرا من ديناميكيته وكفاءته على النحو الذى نعرفه بسبب عدم توجيه استثمارات كافية نحوه. هناك العديد من الأمثلة التى يمكن أن تساق للتأكد على عدم سلامة أولويات الاستثمار، أبرزها هو تنفيذ المشروعات الكبرى فى وقت واحد وعدم الدراسة الكافية لجدواها الاقتصادية. وعلى ذلك فإن الأمر يحتاج الى اعادة نظر وعدم الاندفاع فى اتجاهات دون اتجاهات أخرى، وأن التوازن هنا أمر ضرورى.

وتأتى وزارة الدكتور عاطف عبيد الجديدة، وقد ازدادت حدة تحديات الانطلاق عما كانت عليه منذ أربع سنوات سابقة. وتأتى ولديها رؤية وأفكار لبناء مصر الحديثة، وفى مقدمتها توسيع الرقعة العمرانية، ودخول عصر التكنولوجيا المتقدمة والاستفادة من تطبيق نتائج ثورة المعلومات، والاندماج فى الاقتصاد العالمى، وزيادة نصيب مصر فى تجارة التصدير، وتدفقات الاستثمار الأجنبى، وزيادة فرص المنافسة، ورفع كفاءة الاقتصاد المصرى، والتخفيف من أعباء المواطنين، والتمسك بالبعد الاجتماعى للتنمية..الى غير ذلك.

ومما لاشك فيه أن هذه الوزارة الجديدة تحتاج الى الوقت، فالرؤيا والأفكار والسياسات التى تتبناها جيدة ولا خلاف عليها، ولكن التحديات التى تواجهها ليست بالقليلة وصعبة. ومع كل التمنيات لها بالنجاح والتعرف على الأسباب التى أدت الى عدم نجاح الوزارة السابقة فان هناك خطرين يجب الاشارة اليهما:

١ـ خطر أجهزة الإعلام. وهو ألا يتاح لأصحاب وجهات النظر العلمية والموضوعية والناقدة الفرصة لأن تعبر عن رأيها، وأن تقع الحكومة الجديدة فريسة الزخم الاعلامى الوردى، وألا ترى مخاطر الواقع بسبب دقات الطبول للصحف وأجهزة الإعلام اليومية، أى التى تصدر من الهيئات والمنتديات والمؤسسات المحلية والدولية، وخاصة ذات الصبغة التجارية. ولعل من المفيد أن نشير هنا أن دقات الطبول للصحف وأجهزة الاعلام كانت تردد دائما وعلى الدوام خلال الأربع سنوات الماضية بأن العجز فى الموازنة العامة قد انخفض الى ١٪ أو ما دون ذلك من الناتج المحلى الاجمالى

وهنا نلحظ ان الحسابات الختامية فى السنين الأخيرة تختلف كثيرا عن الموازنة العامة، إذ أخذ العجز الفعلى يزيد كثيرا عن الموازنة العامة، حيث بلغ العجز الصافى الفعلى عام ٩٦/٩٥ نحو ٦٠١٨,٣ مليون جنيه مقابل عجز تقديرى ٥٩٦,٤ مليون جنيه فى موازنة نفس العام، وهو ما استمر خلال عام ٩٧/٩٦ حيث ارتفع العجز الفعلى الى ٨٥٥٧,٤ مليون جنيه مقابل عجز تقديرى قدره ٩١٩,٧ مليون جنيه فى موازنة نفس العام. وهكذا يتضح لنا ان نسبة زيادة العجز الفعلى عن العجز التقديرى أو المخطط قد وصلت نحو تسعة أضعاف عام ٩٦/٩٥ (٩٠٩٪)، ونحو ثمانية أضعاف عام ٩٧/٩٦ (٨٣٠٪). وهذه الزيادة تشير ببساطة الى أن العجز الصافى للموازنة هو فى حدود ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى، أو يزيد عن ذلك قليلا، وهى نسبة تختلف عما تعلنه وتردده والصحف. وقد تسبب فى ارتفاع هذه النسبة القطاع الخاص. فقد استمر التزايد فى رصيد المتأخرات المستحقة للخزانة العامة حيث ارتفع من ١٢,٧ مليار جنيه بنهاية ١٩٩٦ الى نحو ١٩,١ مليار جنيه بنهاية يونيو ١٩٩٧، يخص مصلحة الضرائب منها نحو ١٤,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٧ مقابل ٨,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٦. وكان هناك تضخما كبيرا فى رصيد المتأخرات الضريبية طرف القطاع الخاص لصالح مصلحة الضرائب، يبلغ نحو ٥,٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ١٩٩٧، ويرتفع الى نحو ٧,٥ مليار جنيه بنهاية ١٩٩٩، وهو أمر يؤدى بالطبع الى ارتفاع نسبة العجز فى الموازنة العامة.

وعلى الجانب الآخر نجد أن الحكومة لم تبذل مجهودا لزيادة حصيلة ايرادات الدولة، إذ تشير الحسابات الختامية لعام ٩٧/٩٦ (وهو أخر حساب ختامى متاح) الى أن جميع أنواع الضرائب على الدخل قد حققت عجزا فى الحصيلة الفعلية عن المقرر لها فى الموازنة العامة، باستثناء الضرائب على أرباح شركات الأموال. ولهذا استمر انخفاض الايرادات السيادية والتى هبطت نسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى من نسبة ٢١,٢٪ عام ٩٣/٩٢ الى نسبة ١٥,٨٪ عام ٩٧/٩٦. وهذا يعنى أن هناك فاقدا فى الحصيلة يصل الى نحو ١٤ مليار جنيه، وهذا قدر كبير. وكل ذلك يحتاج إعادة تقويم السياسة المالية الحالية ودراسة طرق تمويل العجز لأن كل طريقة لها آثار وتكاليف معينة على الاقتصاد الكلى، وذلك على الرغم من أن النسبة المحققة للعجز الفعلية(٣٪) ليست بالنسبة الخطيرة، حيث انه من المتفق عليه فى النظرية النقدية أن الكتلة النقدية بالمعنى لهذا الاصطلاح بحيث تشمل النقود الورقية والنقود الائتمانية مثل الشيكات يمكن أن تزيد سنويا بمعدل يساوى الزيادة الحقيقية فى الناتج المحلى الاجمالى دون أن يولد ضغوطا تضخمية. وما دمنا قد ذكرنا عجز الموازنة العامة، فيجب أن نذكر عجز ميزان المدفوعات الجارى. فقد استهدفت الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ ـ ٢٠٠٢/٢٠٠١ أن يحقق ميزان المدفوعات فى السنة الأخيرة من الخطة ٢٠٠٢/٢٠٠١ فائضا كبيرا قدره ١٠,٢ مليار جنيه، على الرغم من أن العجوزات فى هذا الميزان قد بدأت منذ السنة الأولى من تلك الخطة ٩٨/٩٧، وتزايدت كثيرا فى عام ٩٩/٩٨، مما أدى ذلك الى عدم استقرار سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار، وانخفاض الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى بما يقرب من ٤ مليار دولار، والرجوع الى تجارة العملات الأجنبية فى السوق السوداء. وذلك كله بسبب جمود الصادرات وزيادة الواردات زيادة كبيرة. ويمكن أن نشير هنا الى أن الخطة الخمسية الرابعة قد استهدفت أن تنمو الصادرات الزراعية بمعدل ١٥٪ والصادرات الصناعية بمعدل ٢٠٪ والصادرات الكلية بمعدل ١٢٪ سنويا، بينما لم تستهدف زيادة فى الواردات الاستهلاكية إلا بمعدل ١,٥٪ وللواردات الوسيطة إلا بمعدل ٥٪ وللواردات الاستثمارية الا بمعدل ٣٪ وللواردات الكلية إلا بمعدل ٣,٥٪ سنويا.

وما حدث على أرض الواقع هو جمود الصادرات وتراجعها وارتفاع الواردات ارتفاعا كبيرا الى الحد الذى بلغ فيه العجز التجارى الى نحو ٣٣٠,٢ مليار جنيه فى السنة الأولى من تلك الخطة ٩٨/٩٧، تزايد بعد ذلك فى السنة التالية ٩٩/٩٨ حتى بلغ ما يقرب من ١٤ مليار دولار نتيجة ارتفاع الواردات الى نحو ١٨ مليار دولار وجمود الصادرات عند ٤ مليار دولار، وهذا العجز الأخير يعادل ٤٧,٥ مليار جنيه.

ونتيجة لظاهرة جمود الصادرات المصرية وتراجعها فقد انخفض حجمها فى عام ١٩٩٨ بنسبة ١٧٪ عن عام ١٩٨٠، حيث بلغت الصادرات حينذاك ٣,٩ مليار دولار بينما لم تتجاوز رقم ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨، اى أن الصادرات المصرية قد تراجعت عن مستواها منذ ١٨ عاما.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سيد البواب
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العـــــدد :	١٦٣٦
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

هذا وقد بلغ التراكم فى العجز التجارى من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ ما يعادل ٧٢,٥ مليار دولار امريكى، وهو رقم مخيف وخطير، وهو يمثل عنصر الخطر فى معاملات مصر الخارجية مع دول العالم. وهذا العجز إذا لم يتم اصلاحه بتنمية وتنشيط الصادرات المصرية فانه سيشكل لا محالة وبالفعل بوابة الأزمات للاقتصاد المصرى.

ولسنا هنا بصدد المقارنة مع النمور الأسيوية الأربعة والنمور اللاحقة وبعض دول الشرق الأوسط كتركيا واسرائيل وبعض دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك وشيلى. فالمقارنة هنا مزعجة وبالغة الدلالة للفشل الذريع للتصدير المصرى، ولكننا نقصد هنا بعض الدول العربية المحيطة بنا. فإذا كانت الصادرات المصرية عام ١٩٩٨ تراجعت بنسبة ١٧٪ عن مستواها عام ١٩٨٠، فإن الصادرات المغربية والسورية قد زادت بنسبة ١٩٥٪ و٩٠٪ على الترتيب بين العامين المذكورين. وعلى ذلك فتعتبر قضية الصادرات المصرية أمام الحكومة الجديدة قضية حياة أو موت أى قضية مصيرية.

كذلك فإنه في الوقت الذى تتزايد فيه حدة مظاهر الركود الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى، فإن الأرقام الرسمية تطالعنا وتفاجئنا دائما وعلى الدوام بتجاوز معدل النمو فى الاقتصاد المصرى عن ٦٪ وهذا يستدعى إعادة النظر فى اسلوب وطرق اعداد الخطة ومتابعة تنفيذها.

٢- خطر الأصوليون الاقتصاديون الذين يؤمنون باقتصاديات السوق الحرة على نحو ليبرالى مطلق ودون تحفظات كافية، دون الأخذ فى الاعتبار البون الشاسع بين الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة وبين اقتصاد ناشئ وآخذ فى النمو والصعود مثل الاقتصاد المصرى، فما يمكن أن يقدم فى الاقتصاد الأول لايجوز أن يقدم بالنص والحرف فى الاقتصاد الثانى للاختلاف الشاسع وبلا حدود بينهما خاصة وأن القيادة السياسية فى مصر تتمسك دائما وعلى الدوام بالبعد الاجتماعى للتنمية.

واحتمالات هذا الخطر قد تزداد مع التركيبة للتشكيل الوزارى للوزارة الجديدة وعلى الأخص المجموعة الاقتصادية الوزارية.

وما دمنا نتمسك بالبعد الاجتماعى للتنمية - شعبا وقيادة سياسية - فإن من النماذج المهمة التى تثار فى الآونة الراهنة، وهو ايجاد نموذج يجمع أو يؤلف بين نظام السوق أو الحرية الاقتصادية من ناحية وبين البعد الاجتماعى من الناحية الأخرى، وذلك من أجل تجنب أو تفادى العيوب التى تلازم نظام السوق الحالى الذى يقتبس مباشرة مما يعرف بالحرية الاقتصادية المطلقة أو التقليدية أو الليبرالية المطلقة. ويعرف هذا النظام بنظام السوق الاجتماعى Social - Market System.

فمن المعروف أن نظام السوق لايخلو من عيوب. أهمها ظهور الاحتكارات الخاصة، واحتمال تركيز الثروة والدخل فى أيدى قليلة، واحتمال أن يؤدى التفاعل الحر بين قرارات الافراد الى معدلات غير مقبولة للبطالة، ووجود فجوة فى بعض الحالات بين التكلفة الخاصة التى يتحملها الفرد والتكلفة الاجتماعية التى يتحملها الآخرون. ومن هنا فإن الدولة لاتقف موقف المتفرج وإنما يجب أن تعمل على إزالة هذه العيوب وغيرها، وأن تعمل على تهذيب قوى السوق لضمان المنافسة الفعالة، والتوزيع العادل للدخل، وأن تسعى لتحقيق العمالة الكاملة أو شبه الكاملة، وأن تزيل التناقض بين مصلحة الفرد والمجموع حيث يقوم هذا التناقض، أى على الدولة الا تتمسك أو تأخذ بالحرية الاقتصادية التقليدية أو الليبرالية المطلقة. وهذا هو نظام السوق الاجتماعى، إشارة الى الحرية الاقتصادية من ناحية والى البعد الاجتماعى من الناحية الأخرى.

ومن المعتقد أن هذا النموذج هو أنسب نموذج للاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة - مرحلة الانطلاق - الى أن يبلغ درجة النضوج، حيث ينشد الكفاءة الانتاجية عن طريق آليات السوق والقطاع الخاص، مع استبقاء حضور قوى للدولة لإزالة العيوب الناشئة عن التفاعل الحر بين قرارات الافراد، وتحقيق البعد الاجتماعى للتنمية. □□

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمود المراغى
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العـــــــدد :	٤١٤٤١
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٢٣

السياسة الاقتصادية.. والأسئلة الغائبة!

محمود المراغى

كان الراحل الكبير الاستاذ احمد بهاء الدين يقول: «اننى اكره كلمات (افعل التفضيل)، كأن نقول إن مصر هى الاعظم والاكبر، والأضخم.. إلى اخر العبارات التى تدخل الغرور إلى النفس وتنتفى معها لهجة التواضع، وربما تختفى معها الحقيقة ايضا».

سمعت منه ذلك فى السبعينيات، وأظن أن المقولة مازالت سارية المفعول.

يقول رئيس الوزراء، وهو أكثر ديمقراطية من سابقيه: «إنه لم يحدث فى أى بلد من بلدان العالم النامى مثلما حدث فى مصر التى استطاعت أن تحقق إنجازا غير مسبوق، وهو تدبير (٤٦٠) مليار جنيه تم انفاقها خلال (١٧) عاما على تجديد البنية الاساسية».. قال ذلك فى حديثه للجالية المصرية فى لبنان!

وفى الحديث عن المشكلة الاقتصادية الراهنة يؤكد، وفقا لكلماته «أن كل المؤشرات تؤكد أن الاداء الاقتصادى ليس فيه أى خلل، وانه يتحرك فى الاتجاه الصحيح».. وفى الوقت نفسه يأتى بيان خطة التنمية الذى ألقاه د. أحمد الدرش وزير التخطيط أمام مجلس الشعب ليقول إن الخطة تستهدف «أكبر» حجم للاستثمارات السنوية فى تاريخ التنمية فى مصر.

يسمع الناس ذلك ويتساءلون: «ما الذى جرى إذن» ثم يزداد عجبهم حين يقرأون أن الدخل قد زاد، وأن النقود وما اسماه الاقتصاديون السيولة توافرت هذا العام بحجم أكبر من الأعوام الماضية، وأن الاستثمار ينمو والبطالة تقل.. يزداد تساؤلهم: ما الذى جرى إذن، وماهذه الضجة التى شارك فيها الجميع: الحكومة والصحف والتليفزيون، حتى رجل الشارع ذى الثقافة المحدودة!

وبصرف النظر عن لهجة (أفعل التفضيل) فإن هناك ما يتعلق بلغة الخطاب، وهناك مايتعلق بالأسئلة المعلقة التى لا تجد جوابا ونحن نتحدث عن انفراج يتم خلال شهرين وفقا لوعود الحكومة.

اذكر أننى قد سألت د. عاطف عبيد عن هذه القضية فى جلسة خاصة منذ ثلاثة أشهر، فقال: «لايوجد نقص فى السيولة.. ولكن هناك وفرة فى العرض فالتجار قد استوردوا بعد أزمة اسيا.. والمنتجون الذين اخطأوا فى دراساتهم قد انتجوا أكثر من اللازم، فتكدست البضائع».

بعدها، وفى لقاء بين وزير المالية د. مدحت حسانين وشعبة المحررين الاقتصاديين، رفض الوزير كلمة الركود، وقال إنه تباطؤ فى الاقتصاد.

ثم . اشتعلت المناقشات ومال الكثير من رجال الاقتصاد إلى اننا أمام أزمتين: أزمة ركود فى الأسواق، وأزمة سيولة فى النقود.. ومازالت الحكومة تتحفظ حول وصف مايجرى، ومازالت تنظر للأمر على انه جملة عرضية، فهل هى كذلك بالفعل.. وهل هى نتيجة نقص فى موارد البترول والسياحة والقناة كما قيل؟ أم أنها أوسع من ذلك؟ وهل هى ناتج سنوات حكم الجنزورى، أم انها تمتد للوراء أيضا وبما يجعلنا نقول: الخطأ فى السياسة وليس فيمن يطبقها.

فى كل ذلك هناك ـ على ماأظن ـ أسئلة غائبة.

●●

السؤال الأول حول حقيقة الأزمة والتى تطال الجميع: المنتج، والتاجر، والعامل.. فالأول لايجد مجالا لتصريف بضائعه، والثانى لايجد زبائن كافية، والثالث قد يفقد عمله أو جزءا من رزقه نتيجة سوء الأحوال.

ماهى الحقيقة؟

لابد أن نتوقف هنا حول ما يبدو متناقضا لأول وهلة، وهو أن هناك ـ طبقا للبيانات الرسمية ـ نسبة نمو بلغت فى العام الماضى ([illegible]) وأن الهدف هذا العام هو ([illegible]) . وأن السيولة النقدية، أو النقد المتداول يزيد ولاينقص. فكيف يتسق كل ذلك مع مقولة أن هناك كسادا فى الأسواق، وقدرة شرائية متناقصة؟

أصدق ماقيل عن نمو فى الدخل وفى النقود. لكن ذلك يعنى أن هناك انسدادا فى شرايين الاقتصاد، أو أن جلطة دموية قد أصابت بعض أجزائه فزاد الدخل، وزادت النقود.. لكنها لم تدخل الدورة الدموية للاقتصاد المصرى.. تلكأت هنا أو هناك.. تجمعت النقود فى نقطة ولم تتجاوزها.. ولأن قطار الاقتصاد يجر بعضه بعضا فعندما تتعطل قاطرة أو عربة.. يتعطل كل من خلفها!

وهذا ماحدث، والأسباب التى قيلت صحيحة: توسع فى الاستيراد مما جمد الأموال فى مخازن السلع المستوردة والمحلية معا، وتوسع فى البناء حتى بات المخزون منه أيضا فوق الطاقة وتوسع فى المشروعات الكبرى التى لا تعطى مردودا سريعا بل، وتعتمد على استيراد المستلزمات إلى حد كبير.

حدثت توجهات خاطئة، ولكن بأى حجم؟..

ذلك هو السؤال، فباستثناء أرقام الواردات نحن لانعرف نصيب الدروس الخصوصية، مثلا من الأزمة، أو نصيب المحمول، أو نصيب السندات الحكومية، وسندات القطاع الخاص (وهى اقتراض من الأسواق)، أو نصيب الاقتصاد الأسود مثل المخدرات.. أو حتى نصيب الاسكان الترفى والقرى السياحية. نحن لا نعرف كل ذلك «بالتحديد» لنعالجه «بالتحديد».

البيانات عن مكونات الأزمة غير متوافرة، ومن ثم فإن الحلول قد لا تكون هى الأفضل، وإن كان لابد أن نبدأ.

●●

السؤال الثانى حول ما يبدو أنه متناقض.. قلت هذه الملاحظة لوزير المالية فلم أتلق ردا، فكيف نتوقع مثلا أن يزيد النشاط وتزيد حصيلة الضرائب، ومن ثم موارد الدولة، وهناك ركود اقتصادى وعجز عن سداد المديونيات، وتوقف عن النشاط فى بعض المجالات؟

والسؤال نفسه لوزير التخطيط كيف نتوقع أن تزيد نسبة النمو هذا العام إلى (٧٪)، وأن يزيد حجم الاستثمار، وأن يجد نحو (٦٠٠) الف شاب فرصة عمل، والكل يشكو من سوء الحال؟

أعرف أن هناك رهانا على تحريك الأزمة خلال أسابيع، ولكن ذلك أيضا يدعونا إلى تساؤلات جديدة.. فإذا كانت الحكومة سوف تضخ مليارين أو اكثر من الجنيهات كل شهر فى شكل سداد لمستحقات شركات، أغلبها فى قطاع المقاولات.. فمن يدرينا أن هذه الشركات لن تعطى الأولوية لاستكمال مشروعاتها العقارية التى نقول إنها أكثر من الحاجة؟ وإذا كانت الحكومة سوف تدبر جزءا من السيولة، من بيع مشروعات القطاع العام، فكيف نضمن أن هذه الأموال التى سيتم سحبها من السيولة الموجودة بالأسواق سوف تضخ ثانية بالكفاءة نفسها.. وبقول أخر هل تساعد الخصخصة على اجتياز الأزمة أم على تفاقمها (يرى د. سلطان أبوعلى أنها تزيد الأزمة ويرى د. أحمد الغندور أنها لكى تساعد على الحل لابد أن يكون المشترى أجنبيا قادرا على زيادة الصادرات المصرية).

●●

وتمضى رحلة الاسئلة إلى منطقة تبدو أكثر حرجا، فحين تتحدث الحكومة الحالية عن المشروعات الكبرى وما تستهلكه من اعتمادات ينوء بها الاقتصاد المصرى فى المدى القصير، حين تفعل. فإنها تشير بطرف خفى إلى سياسات الحكومة السابقة.. وحين يتحدث اقتصاديون بارزون مثل د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق ود. أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد الأسبق وعضو مجلس ادارة البنك المركزى عن أن الأزمة ممتدة للوراء ثلاث سنوات أو أكثر فهم يشيرون إلى مسئولية الحكومة السابقة، بل إن د. أحمد الغندور فى دراسة غير منشورة حول السياسة النقدية يقول إن أخر سنتين فى حكومة د. الجنزورى «قد شهدتا نقصا فادحا فى السيولة المحلية، وهو ما وقف حائلا دون النمو والاستقرار.. كما شهد العام الأخير اضطرابا فى أسواق الصرف.. وكان ثمن هذا الموقف تبديد ما يقرب من ثلاثة مليارات من الدولارات».

الاتهامات إذن تحاصر فترة سابقة. وأنا أعرف أن هناك رئيسا سابقا للحكومة، أو وزيرا سابقا، أو مسئولا سابقا أيا كان موقعه، لكننى لا أعرف أن هناك مفتيا أو اقتصاديا سابقا.. لذا كنت أتمنى أن يكون الجنزورى.. اتفقنا معه أو اختلفنا . [illegible] فى المناقشة، مادام أنها مناقشة مفتوحة.

كنت اتمنى ذلك. وإن كنت أمتد بالسؤال وهل كان الجنزورى وحده أو أن أى حكومة وحدها هى المسئولة؟ أم أنها مجموع السياسات التى اتبعناها فى التسعينيات، ومازالت الحكومة الحالية ملتزمة بها؟

تلك هى القضية؟

لقد أخذت مصر بسياسة السوق، وسياسة السوق تعنى الإحتكام لقواعد المنافسة والعرض والطلب واطلاق المبادرات.. ولكنها لا تعنى أيضا فتح الباب على مصراعيه إلى درجة الفوضى الاقتصادية. أذكر، وكان ذلك بعد الانفتاح بسنوات أن سألت مهندس الانفتاح الأول د. عبدالعزيز حجازى عما يجرى فقال: «ليس هذا هو الانفتاح الذى اقصده» ويومها أيضا كتب أحمد بهاء الدين عن (انفتاح السداح مداح).. بعدها زادت درجة الانفتاح ولم تقل، وسبقنا العولمة وأحكام منظمة التجارة ففتحنا الباب للاستيراد وقتل صناعات محلية وكان ذلك عبر قرارات رسمية أو عبر إغماض العين عما يحدث من تهريب للسلع، بلغ فى احد القطاعات ثلاثة أضعاف الانتاج المحلى.. وبدلا من أن تكون مصلحة الجمارك هى الحامية، باتت هى البوابة التى تدخل منها المهربات.

فى التسعينيات أيضا سمحنا بمالم تسمح به بريطانيا العظمى وهى حرية تحويل رؤوس الأموال مما جعل البعض ينزح من السوق المحلية لأسواق المال الأجنبية دون رقابة!

وفى التسعينيات، ونتيجة لعوامل كثيرة بينها: إنسحاب الدولة غير المنظم شهدت مصر ظاهرة تؤرق العالم كله الآن، وهى ظاهرة: تركيز الثروة وانتشار الفقر.. والتقلصات التى تحدث الأن.. هى فى جزء كبير منها إنعكاس لهذه الظاهرة فلا الفقراء بقادرين على الاستهلاك، ولا الأغنياء براغبين ـ بعد أن شبعوا ـ فى المزيد من الاستهلاك.. ونتيجة العنصرين حدثت الجلطة وانسداد الشرايين الاقتصادية.. عرض بلا طلب، وسلع بلا (مشترى) .. وسلع استهلاكية وعقارية يتمناها الفقراء، لكنها لا تخرج من مرقدها.

يصل بنا ذلك ـ وبصرف النظر عن تقديرات الفقر والثراء المختلف عليها ـ يصل بنا للسؤال الأخير: وماذا تستطيع الدولة أن تفعله؟

ولنبدأ من نقطة أننا فى زمن سقوط المسلمات.. وليس فى مصر وحدها، وإنما فى العالم كله. كنا نتحدث عن أن السوق تصحح نفسها، فلم يعد ذلك فى التجربة صحيحا على إطلاقه. وكنا نتحدث عن أن الحرية والمنافسة كفيلتان وحدهما باحداث التوازن بين العرض والطلب فاتضح أن الحرية والمنافسة قد يتوافران.. لكن النقود لا تتوافر، والضرر يصيب الغنى كما يصيب الفقير!

وكنا نتحدث عن أن تدخل الدولة (رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) فإذا بالصناع والتجار وأصحاب الأموال ـ قبل غيرهم ـ يطلبون تدخل الدولة ضد الاستيراد أحيانا، وضد المستثمرين الأجانب فى قطاع التجارة أحيانا أخرى.. بل إن أمل حل مشكلات البطالة والفقر عن طريق المشروعات الصغيرة بات مهددا بسبب الركود تارة، وبسبب المشروعات الضخمة التى تبتلع ما حولها تارة أخرى!

وهكذا اصبحت (الحرية المنظمة) أمرا لامفر منه.. فأى قدر من الحرية.. وأى قدر من التنظيم؟

أظن أن الأمر غير بعيد عن الأذهان فأزمة اسيا قد أيقظت فى مصر شيئا من ذلك، وأزمة الركود تضيف الكثير والعاجل.

ماهو دور الدولة؟

ماهو دور السوق؟

ماهى علاقة توزيع الدخل السيئ، بما نحن فيه، وكيف يقتنع الأغنياء أن رصيدهم هم الفقراء لأنهم من يعمل.. ومن يستهلك ويشترى سلعهم؟

كل ذلك، وليس مقدار ما سوف نضخ من نقود عاجلة هو بيت القصيد.

لقد حان الوقت لمؤتمر اقتصادى على غرار مؤتمر (٨٢) يجيب على السؤال: هل نحن بحاجة لمراجعة السياسة الاقتصادية

وأظن أن الاجابة سوف تكون: نعم

الإصلاح الاقتصادى فى الميزان

طارق حجى

لاشك في ان الاستثمارات الهائلة التى انفقت على القطاع العام المصرى ابان سنى التجربة الاشتراكية لم تحقق النتيجة الاساسية المرجوة والتى هى تحقيق عائد على الاستثمارات لايقل عن ١٥٪ سنوياً (بعد خصم نسب التضخم).

واذا كان البعض يفتخر بما تم تشييده من مصانع ومؤسسات صناعية ابان تلك الفترة فاننا نقول لهم أن علوم الادارة الحديثة قد علمتنا أن الفخر فى الاقتصاد لا يكون بالحجم (أى حجم المنشآت وحجم الاستثمارات) لأن « الانفاق » لايمكن أن يكون هو الغرض وانما يكون الفخر بالعائد الاقتصادى على الاستثمار، وكما يقال فى علوم الادارة الحديثة، فان أكبر كارثة أن يحكم تفكير الادارة العليا فى أية مؤسسة اقتصادية منطق الحجم، وليس منطق العوائد على الاستثمار.

وحتي الذين يقولون إنه اذا كانت العوائد الاقتصادية متواضعة فان العائد الاجتماعى كان عظيماً ، فاننا نقول لهؤلاء إن الوظيفة الاجتماعية ذاتها لا يمكن استمرارها بدون عائد اقتصادى مجز، فكيف يمكن فى ظل عوائد اقتصادية متدنية تواصل توظيف المواطنين واعطاءهم مرتبات انسانية مع معاملات أخرى ادمية فى مجالات التأمين الصحى وأجور التقاعد وخلافة ؟... ومعنى هذا الكلام أن الوظيفة الاقتصادية هى الضمان الوحيد لاستمرار الوظيفة الاجتماعية للاستثمارات والأعمال والمشروعات.

ونظراً لأن مشروعات الحقبة الاشتراكية فى مصر قد فشلت فى تحقيق مردودات اقتصادية جيدة فانها – بعد فترة – أصبحت عاجزة عن مواصلة وظيفتها الاجتماعية المهمة والتى كانت متمثلة فى التوظيف لأعداد كبيرة من المواطنين وعلاجهم .

ومع ثبوت أن هذا (النموذج) لم يفشل فقط لدينا وانما فشل فى كل مرات وأماكن تطبيقه، وهو ما أدى فى النهاية لانهيار العالم الاشتراكى ، فقد بدأت في مصر مرحلة مواجهة مع الذات أدت الى التيقن من أن الاستمرار فى تسيير الحياة الاقتصادية بناء علي أسس التجربة الاشتراكية سوف يؤدى الى كارثة اقتصادية تخرج من رحمها كارثة اجتماعية ، وهو مافرض التخطيط لعملية اعادة هيكله مالية واقتصادية تنقل مصر من اطار الاقتصاد الموجه القائم على دور القطاع العام المحورى الى اطار اقتصاد السوق القائم على دور المؤسسات الخاصة فى النهوض بمعظم الأنشطة الاقتصادية . بهدف أن تتمكن هذه المؤسسات الخاصة من تحقيق مردودات اقتصادية ايجابية تسمح بالنمو الاقتصادى المنشود والذى هو « أرضية » الوظيفة الاجتماعية للحياة الاقتصادية والمتمثلة فى ايجاد فرص عمل حقيقية (لاسيما للشباب) بما يكفل توفير أحد أهم أسباب السلام الاجتماعى .

ولاشك في أن الجهود التى تمت فى مرحلة اعادة الهيكلة المالية والاقتصادية كانت جهوداً عملاقة وبالغة الأهمية وساعدت بشكل واضح للغاية على تجنب حدوث الانهيار الذى شهدته مجتمعات أخرى، أوصلتها تجربتها الاقتصادية الاشتراكية ليس فقط للافلاس الاقتصادى، بل وإلي الاضطرابات اجتماعية بالغة الخطورة.

ومع ذلك ، فانه من غير المنطقى أن نقول أنه ليس فى الامكان أبدع مما كان. فكل الأعمال الانسانية الكبيرة (بما فى ذلك الناجحة منها) تحتاج للمراجعة واعادة التقويم والنقد الذاتى الموضوعى، وهذا ما يحاول هذا المقال أن يلقى الضوء عليه مع عدم الانتقاص من حجم الايجابيات الهائلة فيما تم من برامج اعادة الهيكلة المالية والاقتصادية والعمل على تكوين مؤسسات اقتصادية خاصة تسهم فى ايجاد النجاح الاقتصادى المنشود بهدف تحقيق الوظيفة الاجتماعية فى الوقت نفسه .

واول ما يجب لفت الأنظار اليه أننا بحاجة لمزيد من المواجهة مع النفس فيما يخص تجربة القطاع العام بمعنى أننا يجب أن نجعل المجتمع مقتنعاً بأن التجربة (مهما يكن نبل النيات التى كانت وراءها) لم تنجح بسبب محدد هو (الادارة) . فالقطاع العام المصرى فشل فى تحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة (عائد على الاستثمارات لا يقل عن ١٥٪ سنوياً) بسبب الادارة غير القادرة على تحقيق ذلك .

ويجب أن يكون الاقتناع أيضاً كاملاً بأن الادارة دائما تكون فاشلة فى القطاع العام (وان وجدت حالات استثنائية ناجحة – لكنها تبقى بمثابة الاستثناء الذى يثبت القاعدة) فتجربة القطاع العام في أوروبا الشرقية والعديد من الدول الآسيوية والافريقية والأمريكية اللاتينية تثبت استحالة افراز مؤسسات القطاع العام لكادر ادارى تنفيذى كالذى حقق النجاحات الكبيرة فى المؤسسات الاقتصادية (الخاصة) الغربية . والسبب الرئيسى يكمن فى حقيقة أن بيئة العمل فى مؤسسات القطاع العام تفتقد من جهة لوجود ما يماثل (صاحب المال) فى المؤسسات الخاصة، وما يقوم به من رقابة طبيعية (لأنه صاحب مال) . أما فى تجارب القطاع العام، فان من يمثلون (الملاك) هم أيضاً موظفون لايمكنهم القيام بدورهم ليسوا أصحابه (ولا يمكنهم أن يكونوا) . وهكذا ، فقد تحولت الجمعيات العمومية فى مؤسسات القطاع العام (والتى يفترض أنها تمثل المالك والذى هو « الشعب») الى مجموعة موظفين غيرا مسئولين فى الحقيقة أمام أحد عن عدم تحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة.

وفى موازرة ذلك ، فإن بيئة العمل فى مؤسسات القطاع العام الاقتصادية تغمرها (ثقافة ادارية حكومية) عوضاً عن (الثقافة الادارية الاقتصادية) فاذا بنا فى معظم الحالات أمام (رؤساء عمل) وليس (مديرين) بالمعنى المعروف فى علوم الادارة الحديثة. وتكون النتيجة الطبيعية أن توجد للمؤسسات الاقتصادية (فى القطاع العام) أهداف أساسية تسبق الهدف الاكبر لأية مؤسسة اقتصادية وهو تحقيق عائد على الاستثمارات لايقل عن عوائد ودائع البنوك ولأن ذلك يؤدى فى النهاية للافلاس الاقتصادى وما يعقبه من توقف مؤسسات القطاع العام عن القيام بوظيفتها الاجتماعية.

وفى مرحلتنا الراهنة فاننا يجب أن نبرز هذه الجزئية ولا نقول للشعب إننا ننتقل من القطاع العام الي الخصخصة لتوسيع دائرة الملكية – فليس هذا هو السبب الحقيقى. وانما السبب الحقيقى أن (الادارة) فى مؤسسات القطاع العام قد فشلت، وإن الخصخصة تهدف إلي أن تكون المشروعات فى يد من سوف يوفرون لها الادارة الفعالة القادرة على تحقيق العوائد المنشودة لضمان استمرار النشاط الاقتصادى ثم الوظيفة الاجتماعية.

والاهتمام بهذه الجزئية يفرض على الفور الاهتمام بالتعليم الادارى وتوجيه التعليم فى العديد من المعاهد والكليات لكى يكون فى خدمة الهدف المنشود مع استثمارات كبيرة على معاهد تدريب الادارة المتوسطة والادارة العليا لأنه دون تكوين كادر ادارى تنفيذى عصرى وفعال ومتصل بعلوم وأساليب وتقنيات الادارة العالمية العصرية لن يكون من المستطاع أن نعظم مردود ما تم من جهود فى مجال اعادة الهيكلة المالية والاقتصادية ، لأن الادارة هى التى تترجم النظم الاقتصادية الجيدة الى نتائج وثمار حقيقية ملموسة.

وبالقدر نفسه، فاننا يجب أن نولى علوم التسويق الحديثة أقصى درجات الاهتمام. فالعالم لا يهتم بانتاج سلعة أو خدمة وانما بتسويقها . فما هى جدوى أى عملية انتاجية «لسلع أو خدمات» لا توازيها عمليات تسويق ناجحة لما ينتج من سلع أو خدمات وعالم التسويق يأخذنا لقلب نظام العولمة، ففى التسويق لا يمكن تجاهل معطيات العولمة «والتى تعنى فى هذا الجانب أن الناس لن يشتروا سلعة الا لمواصفاتها التى تشبع متطلباتهم ولكونها الأفضل من حيث السعر، دون كثير اهتمام بالاعتبارات الأخرى ومنها مكان انتاج السلعة أو الخدمة) فهذه الاعتبارات الأخرى سوف تلعب فى المستقبل دوراً أقل بكثير فى دنيا التسويق

وفى عالم التسويق يستحيل النجاح على من لايتكلمون بلغة العصر ويفهمون حقائقه ولا يقفون موقف المتأمل السلبى الذى لايكف عن التساؤل، وهل هذا الواقع الجديد عادل ومشروع أم لا؟ وانما يتساءلون كيف حقق فى ظل هذه المعطيات الجديدة أفضل النتائج لما ننتجه من سلع أو خدمات . كذلك لا بد من دراسة الأسباب الحقيقية لضعف الاستثمارات العالمية المباشرة لدينا مع التسلح بالقدرة على مواجهة الذات والنقد الذاتى وسوف تكون لنا عودة لهذه الجزئية بالتحديد

(لماذا كانت الاستثمارات العالمية المباشرة قليلة للغاية خلال السنوات العشر الأخيرة ؟) وهى ظاهرة لها أسبابها، وتمكن معالجتها بشرط عدم الحساسية المفرطة تجاه النقد الذاتى والذى لاينكر الحجم العظيم لما تم من انجازات ولكنه فى الوقت نفسه يسعى للمزيد من النجاح وستكون لنا عودة لهذه الجزئية المهمة بالذات والتى تتعلق بدور الجهاز الحكومى، وهل سيبقى كما هو دوراً واسعاً للغاية كما انه دور يلعب فيه « أفراد » (وان كان بعضهم على أعلى درجات الكفاءة) أدواراً بالغة الأهمية؟. أم أن دور الجهاز الحكومى سيتقلص (من حيث الحجم والاتساع). ويتركز فى وضع السياسات وضمان تنفيذها كما سينتقل الدور الفعال من (أشخاص) الى (مؤسسات)؟ وهذا بالتحديد مادة المقال التالى فى هذا الموضوع

قطاع التجارة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع التجارة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الصادرات حتى تكون قضية حياة	سمير مترى جيد	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦١٩	٢٠٠٠/١/١٧	٦٩
٢	الصادرات مسئولية من ؟	رضا الشاذلى	العالم اليوم	٢٧٨٠	٢٠٠٠/٣/٢٠	٧٢
٣	المنتجون والمصدرون (١-٢)	ماجد على	العالم اليوم	٢٨٠٢	٢٠٠٠/٤/١٥	٧٥
٤	المنتجون والمصدرون (٢-٢)	ماجد على	العالم اليوم	٢٨٠٣	٢٠٠٠/٤/١٦	٨٠
٥	صناع التصدير بين واقع وممكن	كمال متولى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٨٣
٦	تنمية الصادرات	يوسف بطرس غالى	الاهرام	٤١٤٤٧	٢٠٠٠/٥/٢٩	٨٥
٧	المتطلبات العملية لاعتبار التصدير هدفا قوميا	حازم البيلاوى	الاهرام	٤١٤٦١	٢٠٠٠/٦/١٢	٨٧
٨	ضرورة لوضع الاقتصاد على درب النمو المتواصل	سمير طوبار	الاهرام	٤١٤٦١	٢٠٠٠/٦/١٢	٨٨
٩	قانون التجارة الجديد هل ينقذ السوق من الركود	نهلة ابو العز	(مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٤١	٢٠٠٠/٦/١٩	٩٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : سمير مترى جيد
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة — رقم العـــدد : ١٦١٩
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١/١٧

اذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة هايدبارك حيث يستطيع كل انسان ان يقول مايشاء وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان من حق مصر أيضا أن تفخر بازدهار الحرية فيها بغير قيود وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا وشعارنا صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلادنا



يشرف عليها : أحمد يوسف القرعي

الصادرات.. حتى تكون قضية حياة!

حتى تكون الصادرات المصرية قضية حياة وبعث جديد وانطلاقة كبرى لاقتصادنا.. ثمة افكار مطروحة عديدة ومتنوعة من الأهمية أن نعنى بدراستها ومناقشاتها. ومقالات هايد بارك هذا الأسبوع تحمل بعضاً من تلك الافكار، فالمهندس سمير مترى جيد يطرح فكرة الاهتمام بالتقنيات النووية فى مجال الاستخدامات السلمية للارتقاء بمستوى صادراتنا الى جميع دول العالم ويركز مقال. د. زيدان عبد العال على وضع استراتيجية جديدة لتصدير الحاصلات البستانية كما يدعو د. محمود وهيب السيد الى استحداث بيئة داخلية حربية ومناسبة وظروف مساعدة على التصدير بمعنى أن يبدأ التصدير أولاً من الداخل من سوق الانتاج المحلى بمصر أما مقال الاستاذ محمد عبد المنعم لطفى فيؤكد اهمية توظيف العلم والبحث العلمى فى تنشيط وزيادة صادراتنا من محاصيل أو مصنوعات.

المحرر

إن قدرة أى مجتمع على تطوير اقتصاده القومي واحتلال مكانة مرموقة في العالم اليوم، أصبحت تتوقف على درجة تقدمه التكنولوجي. لقد تعودنا في مصر على مدى السنوات الماضية على أن تصدر تصريحات نتحدث فيها عن قدرتنا للوصول بصادراتنا إلي معدلات سنوية تتراوح بين عشر وعشرين مليار دولار سنويا، وتظهر الحقائق بعد ذلك في صورة احصائيات رسمية عن تراجع الصادرات، وازدياد الواردات بمعدلات خطيرة تؤثر علي سلامة الاقتصاد المصرى.

مهندس **سمير متري جيد**

ما نبيعه لهم بالطن ..يبيعونه لنا بالجرام !

لقد كان للسيد الرئيس حسنى مبارك رؤية واضحة خلال المرحلة الحالية وضحت جليا من خلال تصريحات سيادته فى العديد من الصحف اليومية فى أنه غير راض عن معدلات التصدير فى مصر ونوعية الإنتاج وتكلفته بغرض مضاعفة حجم الصادرات المصرية إلى الخارج.

لقد كان هناك توجيهات واضحة للسيد الرئيس مبارك خلال الفترة الحالية بأن تكون هناك دراسات للجدوى وقيام بعثات ترويجية وبرامج لنقل تكنولوجيا التصدير للسلع الصناعية وألا تكون هناك مغالاة فيما نستطيع أن نفعله وأن يكون كلامنا بحجم قدراتنا الحقيقية على تحقيق الآمال والأحلام كما يجب العمل والبذل والعطاء والتخطيط السليم لتحقيق هذه الآمال وهذا لا يحتاج إلى أى نوع من المعجزات، وإنما يحتاج إلى عزم وتصميم وخطة عمل تلتزم بالقواعد والمبادئ السليمة. ولقد كانت لنا فى مصر تجارب ناجحة فى التحدى والإنجاز أقربها برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى شهدت به كل المؤسسات والمنظمات الدولية وكذلك انتصارنا فى حرب أكتوبر وتنفيذ العديد من المشروعات العملاقة التى شملت إعادة بناء البنية الأساسية مثل إقامة مشروع السد العالى ومترو الأنفاق وتعمير سيناء وإقامة المدن الجديدة الصناعية والسكانية.

إن مساندة الانطلاقة الاقتصادية والتى بدأت مع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى لا يمكن أن تتم بدون ارتفاع فى معدلات الصادرات المصرية إلى درجة التوازن أو تحقيق فائض فى الميزان التجارى لصالح الدولة. إن بلوغ هذا الهدف ليس مستحيلا خاصة أن العديد من الدول استطاعت أن تصل بحجم صادراتها إلى عشرات المليارات من الدولارات رغم أنها لا تتفوق علينا فى إمكانياتها البشرية ولا فى توافر المواد الأولية او الموقع. إن الاحصائيات الدولية علي مدي السنوات السبع الماضية بالنسبة لبعض هذه الدول تقول ان صادرات الأرجنتين عام ٩١ وصلت إلى ١١مليار دولار ارتفعت إلى ٢٤,٥ مليار دولار عام ٩٧ أما البرازيل فقد ارتفعت صادراتها فى نفس الفترة من ٣٠,٢ مليار دولار إلى ٥٠ مليار دولار، والصين من ٧١,٩ مليار دولار إلى ١٨١,٩ مليار دولار وتشيلى من ٨,٩ مليار دولار إلى ١٦,٩ مليار دولار واندونيسيا من ٢٣.٤ مليار دولار إلى ٤٦,٦ مليار دولار وكوريا من ٧١,٩ مليار دولار إلى ١٣٦,٩ مليار دولار وماليزيا من ٣١.٦ مليار دولار، إلى ٥٣,٢ مليار دولار وبولندا من ١٤,٤ مليار دولار إلى ٢٤ مليار دولار والفلبين من ٨,٦ مليار دولار إلى ١٨,١ وتايلاند من ٢٦.٢ مليار دولار إلى ٣٥.٧ مليار دولار وسنغافورة من ٦٢,٥ مليار دولار إلى ١١٠,٨ مليار دولار والتشيك من ١٤,١ مليار دولار سنة ١٩٩٣ إلى ٢٠,٩ مليار دولار عام ١٩٩٧.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : سمير مترى جيد
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
رقم العـــدد : ١٦١٩
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١/١٧

وبعد استعراضنا لهذه المعلومات الإحصائية لتلك الدول التى حققت طفرات هائلة فى معدل صادراتها يتبين لنا انه ليس هناك مايمنعنا ابدا فى مصر من

اللحاق بها والتفوق عليها خاصة أن مصر تتمتع بالموقع الجغرافى المتميز بالنسبة لخريطة العالم وحجم الأسواق المستهلكة المحيطة بها ومن المؤكد أن هناك أخطاء كثيرة تعوق تقدمنا على الرغم من احتلالنا موقعا على خريطة التصدير. أعتقد انه من الواضح أن هذه الأخطاء ترتكز أساسا على نقاط رئيسية هى: زيادة الإنتاج، وخفض التكلفة والتسويق مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية.

إن قضية تنمية الصادرات المصرية مازالت حلما قوميا نسعى إلى تحقيقه منذ سنوات طويلة ونحن نتحدث عن هذا الحلم ونقرأ التصريحات الوردية للمسئولين والخبراء، ثم يأتى الواقع ليؤكد أن الاستيراد يتزايد وحجم التصدير يتناقص. ولكن فى خلال الفترة الماضية عاد الحلم يتجدد وبشدة خاصه بعد نجاح عملية الإصلاح الاقتصادى والاستقرار التشريعى فى مصر .. والذى أعطى دفعة للإنتاج المصرى وخلال الشهور الماضية شاهدنا الرئيس مبارك يأخذ زمام المبادرة شخصيا ويسافر فى جولات شرقا وغربا فى عدد من دول العالم ومعه رئيس وزرائه والوزراء ورجال الاعمال وتابعنا باهتمام بالغ الاجتماعات وتوقيع اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى وناقش الرئيس مع الوزراء ورجال الأعمال قضية التصدير ومعوقاته وأعطى أوامره بسرعة الحل.....

وانه يلزم من اليوم أن تقوم حملة إعلامية ترتكز على ضرورة تطبيق التكنولوجيات والتقنيات الحديثة فى شتى جوانب الحياة لتحقيق الحلم الكبير وذلك بتعظيم قيمة المنتج المصرى لينافس الإنتاج العالمى الذى طبق هذه التكنولوجيات منذ سنوات عديدة.

لقد أصبح من الجلى اهتمام الدولة بدور القطاع الخاص فى معظم المجالات الاقتصادية والمشروعات القومية، ولاشك أن التقنية النووية للاغراض السلمية هى أحد المجالات التى ينبغى أن تحظى باهتمام وبمشاركة القطاع الخاص من خلال حث المؤسسات والهيئات الخاصة لاقتحام مجالات تطبيقية خارج نطاق المعامل والبحوث الأكاديمية والتكولوجيا النووية من خلال تنفيذ العديد من المشروعات النووية ذات الطابع النووى السلمى.

إن اهم الموضوعات التى يمكن أن تقتحمها التقنية النووية فى مصر هى موضوع التصدير والاقتصاد القومى، إن التقنيات النووية فى مجال الاستخدامات السلمية يمكن أن تلعب دورا كبيرا تتعاظم الاستفادة منه فى مجال الارتقاء بمستوى صادراتنا إلى جميع دول العالم.

إنه يوجد بمصر الآن العديد من الخبراء والكوادر البشرية المؤهلة فى مجال الطاقة الذرية وتقنياتها المتقدمة والتى يمكن الاستفادة منهم فى الوصول بمستوى عال ومشرف للصادرات المصرية إلى العديد من دول العالم.

إن التركيز على أهمية التعاون بين الخبراء المصريين فى مجال الطاقة النووية مع خبراء من دول أخرى فى مجال استخدامات التطبيقات السلمية للطاقة الذرية من أجل الارتفاع بجودة الصادرات تعتبر من الإنجازات الهامة والتى تدعم الاقتصاد المصرى.

ومن أمثلة التطبيقات السلمية فى مجال الطاقة النووية والتى يمكن أن تخدم العديد من الصناعات الهامة فى مجالات التصدير، والاستخدام المحلي هو امكانية التخلص من الحمل البكتيري للاعشاب الطبيعية باستخدام المعالجة الاشعاعية. فمن المعروف أن مصر تعتبر من الدول المنتجة والمصدرة على مستوى تجارى واسع للأعشاب الطبية والتوابل للعديد من الدول الأوروبية وأمريكا وكندا، وتحتوى هذه الأعشاب والتوابل طبيعيا على حمل بكتيرى عال ولكنها نظيفة من الشوائب وذات جودة عالية. وتقوم مصر ببيع أطنان من هذه الأعشاب والتوابل إلى عدد من دول العالم بأسعار زهيدة للغاية ولكى يتمكن المستورد الأجنبى من الدخول بهذه المنتجات مرة أخرى إلى الدول التى قامت بتصديرها بأسعار زهيدة بغرض التصدير، فإنه يقوم بتعقيم هذه الأعشاب والتوابل باستخدام المعالجة الاشعاعية أشعة جاما من وحدات كوبالت ٦٠، حيث يعاد تصدير هذه المنتجات مرة أخرى بعد تعقيمها إشعاعيا بمبالغ باهظة (بالجرام) إلى الدول التى قامت بتصديرها لهم بأسعار زهيدة (بالطن).

وتوجد أمثلة عديدة يتم فيها استخدام التقنيات النووية فى هذه المجالات والتى تساعد على الارتفاع بمستوى صادراتنا، ومن أمثلة ذلك تعقيم القطن الطبى المستخدم فى العمليات الجراحية والأربطة، ومعلبات العصائر والألبان ومنتجاتها، وأنابيب زرع الكبتريا والأغطية الطبية والإسفنج الطبى.

إن مصر دولة زراعية فى المقام الأول والرقعة الزراعية صغيرة إذا ماقورنت بالتعداد السكانى المتزايد والذى يبلغ معدله السنوى مليون نسمة ويبلغ الفاقد الإقتصادى فى مصر نتيجة الآفات التى تصيب الفواكه والحبوب أكثر من ٤٠٪ وهذا فاقد كبير نسبيا ويمكن الاستفادة من تقنية تشعيع الأغذية باستخدام طاقة إشعاعية عالية من اشعة جاما أو الإلكترونيات فى تطهير الحبوب من الحشرات والآفات وأيضا تطهير الفواكه من الحشرات وإطالة عمر التخزين بدون مبردات مما يمكننا من الارتفاع بصادراتنا من الفواكه دون تلف إلى العديد من دول العالم، إضافة إلى ذلك فأن مصر تعتبر من الدول التى يوجد بها ثروة سمكية كبيرة ويمكن الاستفادة بتصدير الفائض باستخدام وسائل التعقيم عن طريق التقنية النووية حيث يتم إطالة عمر التخزين بدون استخدام مبردات لهذه الأسماك، وبالتالى يمكن تصديرها دون حدوث أى تلف.

ومن الإنجازات العظمية التى دخل الإشعاع فى مجال التقنية النووية والتى لها أثر كبير على نظافة البيئة وتحظى باهتمام كبير حاليا وأثرها فى إمكانية الاستفادة من ذلك فى مجال التصدير هو تطوير مواد مطاطية جديدة، ويتم عن طريق التقنية المعروفة باسم تقسية إشعاعية للمطاط الطبيعى باستخدام التشعيع الجامى مرتفع الطاقة استخدام تقنية الحزم الإلكترونية ـ إن المواد المنتجة بهذه التقنية تحتفظ بجميع خصائص المنتج التقليدى للمطاط إضافة إلى أن عملية التشعيع لها خصائص إضافية متميزة وهى خلو المطاط المعالج من مادة النيتروزوأمين المحدثة للسرطان، وعدم وجود اكاسيد الزنك والكبريت، بالإضافة إلى تمتع المنتج بالشفافية والليونة. كما أن هذا المنتج يحتوى على نسب بالغة الضآلة للسميات، وهذه الخصائص تعتبر فريدة ولها أهمية للعديد من المنتجات المطاطية التى يمكن الاستفادة منها فى مجال التصدير والاستخدام المحلى مثل القفازات الواقية وخبرات القسطرة وغيرها من المستلزمات الطبية، والتى يكون من الأهمية ان تكون منتجاتها خالية من الملوثات السامة والمركبات السرطانية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سمير مترى جيد
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	١٦١٩
المصـــــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١/١٧

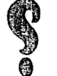
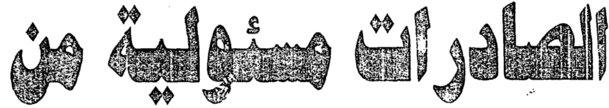
إضافة إلى ذلك فإنه يمكن استخدام التقنية الإشعاعية عن طريق استخدام المعجلات الإلكترونية فى الحصول على العديد من المنتجات المعالجة إشعاعيا والتى تتمتع بصفات فريدة يمكن أن ترتفع بمستوى الجودة للمنتج الذى يمكن الاستفادة منه فى مجال التصدير، وعلى سبيل المثال إنتاج مواد جديدة لها مواصفات خاصة بإحداث تفاعلات كيميائية باستخدام تقنية الإلكترونات المعجلة، ومثال ذلك إنتاج الأنابيب والشرائح الانكماشية المقاومة للحرارة، وتحسين خواص العزل للأسلاك والكابلات الكهربائية، ومعالجة أسطح العديد من المواد لإنتاج العديد من الأسطح المصقولة غير قابلة للخدش وأحبار الطباعة والسيراميك. إضافة إلى إمكانية تصنيع مواد مطعمة بمواد أخرى، وتعتبر هذه المنتجات منتجات ذات جودة عالية وذات عائد اقتصادى كبير لاحتياج السوق المحلى والعالمى لمثل هذه المنتجات. كما تدخل التقنية النووية فى معالجة الأنسجة وصباغتها لإنتاج أنواع من الأنسجة على درجة كبيرة من الجودة للتصدير، وكما يمكن استخدام هذه التقنية فى مجال إنتاج العديد من اللا اثن والبتروكيماويات من مخلفات البترول والقمامة.

إن مصر تتمتع بخبرات وكفاءات عظيمة تعمل فى مجال التقنية النووية، إضافة إلى ذلك يوجد فى مصر وحدة التشعيع الصناعى الحامى بقدرة ٤٠٠٠٠ كورى ومعجل الكترونى، فبالإضافة إلى وجود مفاعل بحثى بقدرة ٢٢ ميجاوات حرارى سوف يمكن لمصر إنتاج العديد من النظائر المشعة والتى تستخدم فى مجالات تطبيقية سلمية كثيرة، فى المجال الطبى والصناعى والبيئى داخل مصر وإن الفائض من هذا الإنتاج سوف يمكن مصر من تصديره إلى العديد من الدول العربية والأفريقية فى قارتى أفريقيا وآسيا، إنه من الضرورى أن نبدأ باستخدام هذه التقنيات النووية المتقدمة فى مصر للحصول على منتجات على مستوى جودة عال يمكن أن يساعد على الارتفاع بمستوى الصادرات.٦٠٣٦

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	رضا الشاذلى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٧٨٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٠

رغم مرور أكثر من 15 سنة وبالتحديد منذ العام المالى 84 – 1985 مازالت ارقام الصادرات وحتى أقرب عام مالى 98 – 1999 تدور حول رقم 4 مليارات دولار، يأتى ذلك فى اطار اكثر من خطة واستراتيجية وبرنامج تعلن الحكومة عن تطبيقه لتنشيط وتنمية وترويج الصادرات!

نطرح هذا الرقم على خبراء الاقتصاد لتحديد كيفية مواجهة هذه الازمة التى تزيد من عجز الميزان التجارى وموقف الحكومة منه وكيف يمكن ان تواجه الموقف ليصبح فى صالح الاقتصاد المصرى؟.

الصادرات مسئولية من ؟

د. مصطفى السعيد: نموها أقل من متوسط زيادة الصادرات فى الدول النامية

د. أحمد الصفتى: إثبات الوجود أولا فى السوق المحلى

مصطفى زكى: أرقام التصدير تحققها شركة أسيوية واحدة

تدور حول رقم 4 مليارات منذ 15 سنة

رضا الشاذلى

يؤكد الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق ان الصادرات المصرية تواجه حالة ركود حيث لا تنمو هذه الصادرات بمعدل معقول فى خلال السنوات الخمس الاخيرة بل على العكس انخفضت هذه الصادرات فى بعض السنوات.. واضاف انه اذا ما قارنا معدل نمو الصادرات المصرية بمعدل نمو الدخل او معدل نمو الواردات نجد أن هذا المعدل اقل من معدلات نمو الدخل والاستيراد.. واذا قارنا معدل نمو الصادرات المصرية بمعدل نمو الصادرات فى الدول النامية عموما نجده اقل من متوسط نمو الصادرات بالنسبة للدول النامية بصفة عامة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري | اسم كاتب المقال : رضا الشاذلي
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة | رقم العـــــدد : ٢٧٨٠
المصـــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٣/٢٠

أسباب متعددة

ويرجع ذلك الى أسباب عديدة اهمها عدم تنوع هذه الصادرات وعدم وجود حوافز كافية تشجع المنتج المصرى للتوجه نحو السوق الخارجي، وحتى يمكن فتح اسواق جديدة والمنافسة فى السوق الخارجي لابد فى المراحل الاولى ان تكون هناك مساعدات قوية من جانب الدولة لهذه الصادرات واشار الى ان هناك وسائل عديدة لتوفير الحوافز اللازمة لنمو الصادرات منها قيام الدولة بمنح حوافز ضريبية ومنح حوافز نقدية لمن يقوم بالتصدير لتشجعه لان يكون له مكاتب فى الخارج من خلالها يستطيع ان يقوم بدراسة الاسواق وتكوين عملاء يتمكن من خلالهم من تصريف السلع.

وأوضح ان بعض العاملين فى قطاع التصدير تنقصهم الكفاءة او يفتقدون التأهيل والكفاءة اللازمة للخوض فى قطاع التصدير وانهم فى حاجة الى تدريب.. الى جانب عدم وجود وسائل نقل كافية او بأسعار معقولة بالاضافة الى وجود بعض الاجراءات المعوقة الروتينية التى ترهق وتثبط من عزيمة العملية التصديرية مشيرا الى ان هذه عوامل تتسبب فى حالة الركود التصديري.

واضاف ان القول بان الصادرات المصرية غير جيدة او كفاءتها او نوعيتها او مواصفاتها اقل من مواصفات السلع الاوروبية لا يمنع ان تنافس وان تكتسب ميزة تنافسية من خلال السعر بما يعوض هذا الفارق فى الجودة او المنتج.. وهذا لا ينفى ان تكون هناك مجهودات تبذل فى نفس الوقت لتحسين الجودة.

وأكد الدكتور مصطفى السعيد ان ميزان المدفوعات المصرى يعانى من حالة شلل كلى متمثلة فى الخلل الهيكلى الذى اصابه وقال ان احد الاسباب الرئيسية لضعف هيكل ميزان المدفوعات المصرى هو ان الميزان التجارى مختل جدا حيث اننا نستورد بحوالى 16 مليار دولار فى حين نصدر بحوالى 4 مليارات دولار فقط.

وأشار الى ان اخطر الاختلالات التى تواجه ميزان المدفوعات المصرى هو ما يسمى بالاختلال الهيكلى «الخلل الهيكلى» فى الصادرات لانه ليس خللا موسميا او عرضيا.. ليس مسألة ضعف صادرات هذا العام وستزيد فى السنة القادمة ولكن خلل فى «مكونات الصادرات» لضعف السوق والطلب الخارجي عليها وعدم القدرة على انتاج كميات كبيرة ومتنوعة من السلع التصديرية.

وبالنسبة لانضمام مصر للتكتلات الاقتصادية وتأثير ذلك على الصادرات قال الدكتور مصطفى السعيد انا اشجع الدخول فى تكتلات اقتصادية مثل تكتل السوق العربية المشتركة او تكتل الكوميسا او تكتل البحر الابيض المتوسط.. وأى تكتل من التكتلات يتيح فرصة لزيادة الصادرات.

واكد ان أهم تكتل بالنسبة للاقتصاد المصرى على الاطلاق هو التكتل العربي.

وشدد الدكتور مصطفى السعيد على ضرورة ان تتدخل الحكومة فى المرحلة الحالية تدخلا قويا من أجل تشجيع الصادرات واعطاء المصدرين الحوافز وان توجد لهم مصادر تموين وان توجد لهم مراكز تدريب بحيث توجد مجتمعا تصديريا، مؤكدا ان الجهود الحكومية فى هذا الاتجاه ليست كافية.

السوق المحلى أولا

يؤكد الدكتور احمد الصفتي استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ضرورة ان يثبت المنتج المصرى وجوده اولا داخل السوق المحلى وان يتمتع بدرجة عالية من المنافسة الداخلية، وأوضح أن المنافسة الخارجية تحتاج أرضا صلبة في الداخل بمعنى ضرورة الارتقاء وتجويد مستوى السلعة او المنتج وان يكون هذا المنتج قادرا على المنافسة القوية داخل السوق المحلى اولا بما يؤهله لخوض المنافسة الخارجية داخل الاسواق العالمية.

وقال ان المستهلك المحلى هو «ترمومتر» جودة السلعة وميزتها التنافسية بشقيها الجودة والسعر الملائم ومن ثم قدرتها فى منافسة السلع الخارجية فى الاسواق الخارجية.

وارجع ركود الصادرات المصرية إلى عوامل عديدة منها قلة خبرة المنتج والمصدر بالاسواق الخارجية والعملي التصديرية وعدم توافر المعلومات الكافية عن هذه الاسواق وماذا تتطلب وما هى أذواق المستهلك الخارجي وأكد على ضرورة أن توفر الدولة الامكانيات اللازمة لإيجاد كوادر تتمتع بكفاءة عالية لخوض مجال التصدير وضرورة توفير مكاتب خارجية تستطيع من خلالها هذه الكوادر أن تتعرف على الاسواق الخارجية وتكوين عملاء.

وقال الدكتور الصفتي إنه ضد سياسة الانتاج من اجل التصدير لأن هذه السياسة تعنى القفز بالسلع والمنتجات إلى السوق الخارجي دون المرور بالسوق المحلي.

واضاف أن المنتج المصرى لا يعبأ -للأسف الشديد- بذوق المستهلك المحلى ولا يسعى إلى ارضائه واشباع رغباته وهذايرجع إلى قلة ومحدودية خبرة المنتج بالسوق المحلى وتساءل فى هذا الصدد كيف يستطيع هذا المنتج الذى يفتقد إلى الخبرة بالسوق المحلى غزو الأسواق الخارجية والتنافس فيها.

وأكد أنه يجب أولا أن يكون للمنتج كيانه ومكانته داخليا والتى بناء عليها يتحدد مدى قدرته على إيجاد كيان ومكانة فى الخارج واشار إلى أن عنصر السياح فى مصر ومدى اقبالهم على السلع المصرية يعد مؤشرا على درجة جودة وملاءمة السلع والمنتجات وقدرتها على الدخول فى الاسواق الخارجية.

وقال الدكتور الصفتي انه طالما ان المنتج المصرى لا يحترم المستهلك المحلى فلن يحترم ايضا المستهلك الاجنبى مشيرا إلى أن المنتج المصرى يعتمد «وعايش على الفهلوة» ويستخدمها فى التعامل مع المستهلك المحلى إلا أن هذه الفهلوة لن تجدى ولن تنطلى على المستهلك الخارجى لأنه يختلف عن المحلى حيث انه يطالب بمستوى سلعة معين ومواصفات محددة وبأسعار معينة وأمامه مصادر سلع ومنتجات تستطيع أن تمده بهذه السلع والمنتجات وهذه المصادر من دول كثيرة ومتعددة وبمستويات مختلفة يختار منها ما يناسبه وما يلبى رغباته وما تتمتع هذه السلع والمنتجات من جودة وسعر ملائم.

واضاف الدكتور احمد الصفتى أن الدولة تحدثت كثيرا عن النهوض بالصادرات المصرية وأنها تبذل جهودا كبيرة للارتفاع بمعدلاتها إلا أن الواقع والحقيقة غير ذلك تماما بمعنى أنه لم تحدث خطوات عملية على أرض الواقع تؤكد ذلك وأكد انه يجب وضع نظرة فلسفية علمية لدعم وتنمية القاعدة التصديرية ومن ثم النهوض بالصادرات المصرية من عثرتها وأزمتها التى طال عمرها.

أرقام ثابتة

وأشار مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين إلى أن اجمالى قيمة الصادرات المصرية لم يطرأ عليه أى نمو منذ عام 1984/ 1985 بل هى فى حالة ركود أو ثبات نسبى مشيرا إلى أن صادراتنا فى عام 1984/ 1985 بلغت قيمتها 4 مليارات ووارداتنا 8 مليارات دولار أما الآن فقد زادت الواردات إلى 17 مليار دولار فى حين ظلت الصادرات تتراوح ما بين 4 مليارات و5 مليارات دولار وبلغت فى عام 1997/ 1998 «5,2 مليار دولار» وانخفضت فى 98/ 1999 إلى 4 مليارات و445 مليون دولار.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	رضا الشاذلى
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٧٨٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٠

وقال إن البترول هو اهم صادراتنا ويمثل رقما كبيرا في الميزانيات فمثلا في عام 97/98 بلغت قيمة صادراتنا من البترول 1,8 مليار دولار وفي 98/99 انخفض إلى مليار دولار نتيجة تدني اسعار البترول عالميا حيث وصل سعر البرميل في يوليو 99 إلى 10 دولارات ثم ارتفع الآن إلى 30 دولار للبرميل.

واضاف انه على الرغم مما يشكله البترول من نصيب كبير في قيمة صادراتنا وعلى الرغم من ارتفاع سعر البرميل حاليا إلا ان وزير البترول ذكر في تصريحات له مؤخرا أن صادراتنا من البترول سوف تقل مبررا ذلك بارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي؟ وقال إن تصريحات وزير البترول لا توحي بأن تكون صادراتنا من البترول مؤثرة في الميزان التجاري وذكر مصطفى زكي أن وارداتنا من الوقود بلغت عام 97/1998 228 مليون دولار وارتفعت عام 98/1999 إلى 720 مليون دولار تقريبا وبالنسبة لصادراتنا من السلع العادية «الميزان السلعي» لن تحقق ارقاما كبيرة عن التي كانت موجودة عام 98/1999 بل قد تقل.

تقرير الصندوق

واشار إلى أن صندوق النقد الدولي قد توقع في تقرير له أن يرتفع العجز في ميزان المدفوعات المصري في سنة 2002/2003 إلى 17 مليار دولار في حين بلغ في 98/99 12,5 مليار دولار وهذا يعني أن العجز سيزيد بقيمة 4,5 مليار دولار.

وتطرق إلى العراقيل والمعوقات التي تعاني منها الصادرات وأوضح أن المشكلة الأساسية في التصدير بل اهم معوقات التصدير على الاطلاق هي عملية النقل التي تعد عنصرا اساسيا في التصدير مشيرا إلى ان ارتفاع تكاليف واسعار النقل في مصر من اخطر الأسباب التي تعيق التصدير حيث تؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلعة ومن ثم ارتفاع سعرها وتقلل من هامش الربح بالنسبة للمنتج والمصدر وبالتالي تقلل من قدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية ومن ثم لا تشجع على التصدير.

واشار إلى أن المصدر يحتاج أحيانا إلى وسائل نقل مجهزة «مبردات» لنقل السلع المجمدة عن طريق البر مشيرا إلى أن هذه الوسائل للأسف غير متوافرة في مصر ويلجا المصدر إلى استخدام وسائل نقل من الأردن واسرائيل ودول أخرى، وقال إن رئيس الوزراء قد اصدر قرارا باعفاء هذه المبردات من الرسوم الجمركية وحتى الآن لم يتم تنفيذ هذا القرار على الرغم من اهميته بالنسبة للصادرات.

وأكد على ضرورة توفير الحوافز الكافية للمنتج والمصدر لتشجيعهما على الخوض والاستمرار في العملية التصديرية مشيرا إلى أن هذه الحوافز تتمثل في أمور منها تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع والآلات التي تخدم أو تدخل في عملية التصدير وتخفيض الرسوم على النقل الداخلي وتخفيض تكاليف النقل الخارجي كي ينعكس ذلك ايجابيا على سعر السلعة التصديرية وبالتالي يقوى من قدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية ومن ثم نمو معدل التصدير.

وانتقد مصطفى زكي بشدة اعتماد عملية التصدير وقيامها على الفائض عن الاستهلاك المحلي من السلع والمنتجات واكد على اهمية وضع سياسة محددة لتصنيع وانتاج سلع ومنتجات بهدف التصدير تكون ذات جودة عالية وسعر قادر على المنافسة كما أكد على ضرورة وضع خطة قومية لتحديد الصناعات وتطويرها. وشدد على ضرورة عمل دراسات تسويقية للأسواق المحتملة مشيرا إلى أهمية دور التمثيل التجاري المصري في الخارج في هذا الشأن حيث انه بإمكانه معرفة خصائص وسمات الاسواق الخارجية وما تحتاجه من سلع ومنتجات إلخ.

كفاءة المصدرين

وأعرب عن دهشته من تشكيك البعض في مدى خبرة وكفاءة المصدر المصري وربط تدني وركود الصادرات بتدني هذه الخبرة مشيرا إلى أن عدد المصدرين قليلي الخبرة محدود جدا وقال «نحن نتكلم في صادرات قيمتها ضئيلة 4 مليارات و445 مليون دولار هي كل صادرات مصر وهذا الرقم لا يعد أن يكون قيمة صادرات احدى الشركات في دولة مثل سنغافورة أو أندونيسيا أو تايلاند أو في دول جنوب شرق اسيا بصفة عامة».

وتطرق إلى انضمام مصر إلى المنظمات الاقتصادية فقال إن هذا الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية سيفتح افاقا كبيرة لزيادة الصادرات المصرية وزيادة حجم التبادل التجاري بصفة عامة مشيرا في هذا الصدد إلى تجمع الكوميسا ومجموعة الدول الـ 15 والمنطقة الحرة العربية الكبرى والاتفاقات الثنائية بين مصر والدول الأخرى وإقامة المعارض في الخارج.

وبالنسبة لجهود الدولة في مجال الصادرات قال مصطفى زكي إن الدولة قد اتخذت اجراءات خلال الفترة الماضية من أجل زيادة الصادرات منها العمل على تخفيف القيود البيروقراطية على عملية التصدير وقيام بنك تنمية الصادرات بدور كبير فيما يتعلق بتمويل المصدرين بالآلات والمعدات اللازمة لعملية التصدير بسعر مخفض يبلغ 9٪ وأشاد مصطفى زكي بالقرار الجمهوري الذي صدر مؤخرا والخاص بعملية الفحص وجعل عملية الفحص تحت اشراف جهة واحدة هي هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وتجميعهم في موقع واحد مشيرا إلى أن هذا القرار يحل المشاكل والمعوقات الاجرائية وأعرب عن أمله في أن يتحقق ما وعد به الرئيس حسني مبارك مؤخرا بأن نهاية العام الحالي ستشهد نهاية جميع معوقات التصدير.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العــــــدد :	٢٨٠٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٥

المنتجون والمصدرون ورجال البنوك يحددون فى ندوة «العالم اليوم» (1-2)

الوصفة السحرية لإنقاذ الصادرات المصرية

- عبدالله طايل: إعادة النظر فى بنك الصادرات وخفض البنوك لعمولات التصدير
- عبدالحميد بصل: مفاوضات مع رجال الأعمال الانجليز لإنشاء شركة عالمية لتسويق منتجاتنا
- د. محمد خميس: المنتجون المصريون يهربون من المنافسة العنيفة.. بالتصدير

على الرغم من الجهود التى بذلت لتنشيط الصادرات المصرية الا انها لاتزال متواضعة جداً ولم تتعد مايزال دائرا حول المسئولية عن ضعف الصادرات المصرية.. فهل الحكومة هى السبب.. خاصة وان هناك م قرارات حساسة من جانب الحكومة لدعم التصدير.. أم ان المنتجين والصناع أنفسهم وراء هذه المشكلة؟. ولن يتوقف إلا اذا تم تصحيح الخلل فى الميزان التجارى بعد أن وصل العجز فيه 12,5 مليار دولار حتى العام ا القضية الشائكة من خلال مواجهة بين عدد من المستثمرين والمنتجين المصدرين وبين رجال البنوك.. لوضع الن الخلل لعلاجها. فجرت المناقشات التى استمرت اكثر من ثلاث ساعات مشكلات كثيرة منها ما يتعلق بأزمة الد تسويقية متخصصة والعقبات التى تعترض زيادة الصادرات فى المنطقة العربية وسوق الكوميسا.. «العالم الد البنوك والاقتصاديين يطرحون آراءهم حول معوقات التصدير ويوضحون الجوانب الاقتصادية لعمليات التصديرى.. ثم تحدث المستثمرون من رجال الأعمال والمصدرين مشاكلهم بصراحة دون تجميل.

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : ماجد على
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة — رقم العـــدد : ٢٨٠٢
المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٤/١٥

بداية اشار عبدالله طايل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ورئيس بنك مصر اكستريور إلى تواضع رقم الصادرات المصرية الذى يتجاوز الـ 5 مليارات دولار منها مليار دولار صادرات السلع الاساسية ومليار دولار للقطن.

ويتساءل عن سر ضعف هذا الرقم فى ظل الكم الهائل من المصانعات فى المدن الصناعية.

ويبدأ طايل فى رصد واقع وأسباب ضعف الصادرات المصرية من خلال الحديث فى عدة أمور.

فمن خلال المنظور الصناعى أكد ان انخفاض حجم وقيمة الصادرات يكمن بالدرجة الأولى فى هيكل الانتاج ذاته، والذى تأثر بنشأة الصناعة منذ الستينات وحتى عهد الانفتاح الاقتصادى، وهذا الهيكل الانتاجى عمل فى ظل عوامل اربعة هى:

القيود الاستيرادية، الحواجز الجمركية، والطاقات والخامات المدعمة، والاجازة الضريبية.

اصبحت بالتالى الصناعة تعمل فى ظل قدر محدود من المنافسة الخارجية اثر على القدرة الانتاجية من حيث الكميات الكافية والنوعيات المتقدمة والأسعار المناسبة، ومحذرا من ان الأمر سيزداد خطورة بعد فتح الأبواب نتيجة اتفاقيات التجارة العالمية المعروفة بالجات، واتفاقيات الشراكة الأوروبية وكذا الأمريكية مما سيضع الصناعة المصرية أمام المنافسة الخارجية العاتية.

وفى هذا الإطار نشدد على أمرين أولهما ان يقوم رجال الأعمال والصناعة بتحديث مصانعهم والثانى اصدار التشريعات المناسبة لتمييز الصناعات ذات التقنية الحديثة المتقدمة.

وخلال منظور عام لهيكل الانتاج الزراعى سنجد ان التفتيت الشديد الراهن للملكية الزراعية يقف حائلا دون تحقيق الأهداف المنشودة من حدوث انطلاقة زراعية حديثة تواكب معطيات العصر، رغم الجهود الممتازة التى تبذلها وزارة الزراعة، ذلك ان تكنولوجيا الزراعة الحديثة تتطلب مساحة هائلة من الأرض الزراعية.

وهو الأمر غير المتوافر حاليا فى الوادى القديم، حيث تبلغ نسبة الحيازات التى تقل فيها المساحات عن فدان واحد حوالى 50٪ الأمر الذى يحتاج إلى إعادة النظر فى الحدود المشروعة للملكية الزراعية، لاسيما بعدما أدى قانون الاصلاح الزراعى جميع اثاره الاجتماعية والسياسية المهمة، والتى استلزمتها مرحلة مهمة من مراحل العمل الوطنى والتحول الاشتراكى وهو ما طالبت به فى مجلس الشعب.

الكفاءة والفعالية للبنية الأساسية للتصدير وتقوم هذه البنية على مرتكزات اربع لابد من تقويتها وتدعيمها ومراقبة فاعليتها باستمرار وتشمل التأكد من كفاءة وفعالية المؤسسات المالية المختصة بشئون الصادرات وقدرة أجهزة التصدير على دعم الانشطة التصديرية، ووجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين أسواق الانتاج وأسواق التصدير.. اضافة إلى توافر قاعدة من المعلومات القوية عن الأسواق الخارجية

وأكد اننا فى حاجة ماسة إلى إعادة النظر فى تقييم كفاءة وفعالية هذه الاعمدة الاربع، نظرا لما تمثله من أهمية بالغة فى الدفع بعجلة التصدير

وقال طايل ان سياسات الحماية التى احاطت بالمنتج المصرى فى الصناعة جعلته يركز جل اهتمامه على توجيه منتجاته إلى السوق الداخلى، إذا وجد انتاجه الرواج فى السوق المحلى، لانه السوق الاربح والذى يحقق له الفوائض الكبيرة من ناحية.

6 محاور

ومن ناحية أخرى فان القيود الاستيرادية والحواجز الجمركية وفرت الحماية لمنتجاته المحلية من المنافسة الخارجية العاتية، وكانت محصلة ذلك كما قلت هى القصور فى الاهتمام بالصادرات الخارجية، وتتمثل فى الامور التالية:

ندرة أجهزة التصدير التى تقوم بدعم الانشطة التصديرية.. وضعف الخطوط الملاحية البحرية والجوية لربط مواطن الانتاج بالأسواق الخارجية وعدم توافر القاعدة القوية للمعلومات عن الأسواق الخارجية اضافة إلى عدم وجود الشركات المتخصصة فى عملية التصدير

بل ان ما بقى من شركات القطاع العام أصابها الضعف التصديرى ذاتها.

وقال طايل ان أهم التحديات التى تواجه عملية التصدير هى التوجيهات العالمية الحديثة والتى تمثلت فى نظام عالمى جديد لانستطيع الفكاك منه، وينبغى التعامل معه لتعظيم ايجابيات وتفادى سلبياته بقدر ما نستطيع.

فمع بداية عام 1994 تم التوصل إلى وثيقة مراكش الخاصة باتفاقيات جولة أوروجواى، والتى بموجبها أنشئت منظمة التجارة العالمية كوريث شرعى للجات، حيث برزت عدة أمور منها:

إعادة صياغة القواعد التجارية التى يركز عليها النظام التجارى الدولى حاليا. وبدأ العالم يعرف مفهوم ما يسمى بالسوق العالمية والمنافسة العالمية، وازالة جميع الحواجز الجمركية بين الدول وترسيخ مبادىء حرية التجارة.

كما ظهرت الشركات متعددة الجنسيات والتى تسيطر حاليا على 40٪ من الناتج العالمى وقامت التكتلات والكيانات العملاقة، والتى أصبحت هى التعبير الاكثر وضوحا عن طبيعة المتغيرات الجوهرية التى ألمت بالنظام الاقتصادى العالمى.

وقد نجم عن تلك التحولات العالمية العديد من التحديات الداخلية والخارجية والتى يتعين على اقتصادنا مواجهتها ومنها:

– ضرورة المحافظة على معدلات النمو والاستقرار الاقتصادى فى ظل تلك المتغيرات.

– تطوير القطاع الانتاجى بما يتلاءم مع المنظومة الانتاجية الجديدة.

– مواجهة مشكلة البطالة الناجمة عن التحولات الاقتصادية

الانفتاح والاندماج فى السوق العالمى، حتى نصبح عضوا كامل الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

وفى هذا الإطار نشير إلى الجهد الكبير الذى تبذله الحكومة للتواؤم مع هذه المتغيرات من خلال عدة محاور.

المحور الأول: وهو المحور العربى. فقد وقعت مصر اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وتحريره من الرسوم الجمركية والقيود المختلفة من خلال انشاء منطقة تجارة حرة عربية خلال عشر سنوات اعتبارا من أول عام 1998.

ولم يقتصر جهد الحكومة على التوقيع على هذه الاتفاقيات بل عقدت عدة اتفاقيات ثنائية بإقامة مناطق حرة مع العديد من الدول العربية، حيث تتمتع مثل هذه الاتفاقيات بمرونة اكبر واستثناءات اقل، مما يجعل المستفيدين بموجبها أكثر فاعلية.

المحور الثانى: اتفاقيات ثنائية مع جميع بلاد العالم لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار فى كل من البلدين، لتحقيق دفعة قوية للاستثمار وما ينجم عنه من دفع التنمية والانتاج إلى التقدم والنماء.

المحور الثالث: على المستوى الافريقى كان التوقيع على معاهدة الكوميسا، والذى يقضى بانضمام مصر إلى التجمع مع دول جنوب وشرق افريقيا، مما يتيح لنا اقتحام القارة الافريقية باعتبارها سوق واعد للمنتجات المصرية، وهذا السوق هو الاقرب فاعلية وواقعية نظرا للسهولة النسبية فى التعامل معه وتحقيق المرونة الكبيرة لانتقال رؤوس الأموال والعمالة، وسوف تتوج هذه المعاهدة الاندماج الكامل للاقتصاد المصرى مع الاقتصاد الافريقى بقيام العملة الافريقية الموحدة.

المحور الرابع: ان الفكر الصائب والتخطيط المحكم للقيادة السياسية جعلها تقتحم العملاق الجديد فى آسيا بالاضافة الى الدول العتيدة الاخرى بالقارة، لان المستقبل المثمر هو تدعيم العلاقات الاقتصادية ومد جسور التعاون مع هذه المنطقة، ونعتقد أن مواصلة الجهد بالتعامل مع هذه المنطقة سوف يحقق اثارا ايجابية وفوائد مشتركة، وسوف يفتح المجال لتبادل المنافع فى الاستثمارات وتنشيط الصادرات مع هذه الدول.

المحور الخامس: ولا يمكن ان ننكر الجهد الكبير على المستوى الحكومى والمستوى الدبلوماسى والبرلمانى مع دول الاتحاد الأوروبى من خلال الحوارات الايرو متوسطية واقامة شراكة مصرية أوروبية من أجل تذليل أى عقبات تعترض الصادرات المصرية الى هذه المجموعة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : ماجد على
رقم العـــــدد : ٢٨٠٢
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٤/١٥

للمحور السادس: ان احداث انطلاقة فى الصادرات المصرية انما يرتكز اساسا على تنمية القاعدة الانتاجية ذاتها كما وكيفا، فهما جناحا عملية التصدير، وغنى عن البيان ما نلمسه من جهد مبذول فيما توليه القيادة السياسية للمشروعات العملاقة وتهيئة الظروف لتنمية المناطق النائية فى مجالات الزراعة والصناعة وتحسين الخدمات، فكل هذه الأمور تهدف إلى توسيع القاعدة الانتاجية لزيادة القدرة التصديرية.

مما سبق يتضح ان الحكومة لا تدخر جهداً فى تدعيم العلاقات التجارية وتوسيع القاعدة الانتاجية وتوفير الحوافز والضمانات لتشجيع الاستثمارات وكل ذلك من أجل العمل على زيادة الصادرات.

هذه كلها جهود لا تنكر، وتعتبر بداية جادة لتنشيط عمليات التصدير، الا ان المشوار مازال طويلا، ولا زالت الاهداف التصديرية تحتاج إلى مضاعفة هذا الجهد، ويمكننا فى هذا الصدد التركيز على التوصيات التالية:

ان مهمة تطوير الصادرات تتوقف بالدرجة الأولى على المنتج نفسه فى القطاع الخاص هذه الطبقة من المنتجين هى التى حققت المكاسب الكبيرة فى ظل الحماية، وعليهم الآن تطوير انتاجهم فى مرحلة حرية التجارة، وخاصة قبل ان تنتهى فترات السماح التى قررتها المنظمة العالمية للتجارة، حيث سوف تلقى المنتجات المحلية منافسة عاتية، وقد حققت طبقة رجال الاعمال وفورات وارباح نتيجة الحمايات المفروضة، وعليها فى هذه الفترات المحدودة الاسراع بملاحقة التطورات الفنية والتكنولوجية عن طريق الاضافة والاحلال حتى نضمن منتجا جديدا قادراً على المنافسة الخارجية.

ومن ناحية أخرى على الحكومة الاسراع فى الانتهاء من المرحلة الأخيرة للخصخصة لان الكيان الانتاجى قد انهكته فى فترات سابقة الحروب المتكررة وتحمل العبء الاجتماعى فى مراحل التحول الاشتراكى من التركيز على المنتجات بالكميات والاسعار التى تحددها الحكومة مبنية على أساس اجتماعى دون النظر للاعتبارات الاقتصادية.

وفى هذا الإطار أيضاً لابد من التمييز فى الحوافز والاعفاءات على المنتجات التى تستخدم تقنيات حديثة، والتى تنتج بغرض التصدير، ومن هنا فلا تطبق الحوافز على جميع المنتجات، فالانتاج الذى يحتاج للرعاية هو الانتاج من أجل التصدير، فمن المهم الا تبنى استراتيجياتنا على تصدير فائض الانتاج.

وطالب طايل بايجاد فلسفة واضحة فى مجال تنمية الصادرات وفى ظل هذه الفلسفة يمكن صياغة السياسات وتصميم الآليات التى من شأنها تحويل الانشطة التصديرية إلى جهد وطنى يحدث طفرة فى الصادرات، بدلا من مجموعة الجهود المبعثرة التى لا تحقق الا حالة هامشية للتصدير.

كما يجب العمل على تخليص النشاط التصديرى من الاعباء والرسوم والضرائب الزائدة، وتحرير هذا النشاط من القيود الروتينية والبيروقراطية.

وقال انه من الممكن ان تقوم الدولة بتقديم الدعم والعون فى المجالات التصديرية بتحمل النفقات بتنظيم المعارض الخارجية وتقديم دراسات وافية ومستفيضة عن الأسواق الخارجية وتقديمها مجانا للمصدرين، وبحيث تشمل الاسعار، المواصفات، أذواق المستهلكين، حالة المنافسة والمنافسين فى هذه الأسواق، الفرص والمخاطر.. وتوفير الضمانات للمنشآت والصناعات الصغيرة المغذية التى تعمل فى مجال التصدير اضافة إلى توفير الرقابة الحديثة على جودة المنتجات التصديرية، خاصة الزراعية منها.

وفيما يتعلق بتحويل الصادرات يرى طايل تشجيع البنوك على تخفيض عمولة اعتمادات التصدير، ودراسة وضع البنك المصرى لتنمية الصادرات ليصبح بنكا متخصصا فى تمويل الانشطة التصديرية.

على أن يقدم تسهيلاته الائتمانية بشروط افضل كما دعا إلى تحفيز الجهاز المصرفى بتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل الانشطة المصرفية باسعار فائدة بسيطة وليست مركبة، مما يخفض التكلفة التمويلية للنشاط التصديرى.

وطالب بضرورة مراعاة ظروف الاسواق الافريقية التى تعتمد فى استيرادها للبضائع ان تكون بصفة أمانة لديها، ثم تقوم بسداد قيمة ما تستطيع تسديده فى أسواقها المحلية للمراسل الخارجى أولا بأول.. وضرورة تعريف المصدرين بطبيعة ومزايا وشروط الاتفاقيات الدولية التى تكون مصر طرفا فيها.

كما طالب طايل بسرعة ترسيخ التعاون الاقتصادى مع الدول العربية وتحرير التبادل التجارى وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية الشاملة، لايجاد كيان اقتصادى قوى يستطيع الصمود والتعامل مع الكيانات الاقتصادية العملاقة وانماء للتجارة البينية بين الدول العربية، وحافزا على زيادة الصادرات.

من ناحية أخرى فعلى رجال الاعمال توجيه صادراتهم للسفارة الافريقية، خاصة بعد قرار انضمامنا بتجمع الكوميسا، وما تتيحه هذه المعاهدة من مزايا لفتح ابوابها أمام الصادرات المصرية.

كما أوصى بتطوير شركات التأمين بحيث تستطيع القيام بالتأمين الكلى على الصادرات وليس على اساس نسبى.. وبناء قاعدة تكنولوجيا صلبة لتطوير الانتاج.

ودعا إلى احياء بعض الصناعات المصرية التى ميزت الاقتصاد المصرى والتى نتمتع فيها بخبرات طويلة وسمعة دولية جيدة، وأخص بالذكر هنا صناعة النسيج، تلك الصناعة المتكاملة فى جميع مراحلها، ابتداء من الخام وانتهاء بالانتاج والتصدير.

غياب الكيانات

ومن وجهة نظره يرى عبد الحميد بصل رئيس بنك التنمية الصناعية أن المشكلة الاساسية وراء ضعف الصادرات المصرية تكمن فى غياب الكيانات التسويقية المتخصصة التى تتولى التسويق والترويج للسلع والمنتجات المصرية فى الاسواق الخارجية.

وقال إن اعتماد الدولة للفكر الاشتراكى الاقتصادى قضى على نشاط التسويق ولم يعد لدينا إلا شركات استيلاكية تتعامل بنظام بضاعة الامانة ويمارس التجار عمليات حرق واسعة للبضائع والاسعار فى السوق.. والآن فقد آن الأوان ليكون لدينا نشاط تسويقى مبنى على أسس علمية.

ودعا إلى ضرورة اعتماد نظم إنتاج ليس بغرض التخزين ولكن على اساس احتياجات السوق.. وضرب بصل مثالا بأن من يصنع الجلباب السعودى والفوانيس هى الصين وتايوان لكن من يسوق هذه المنتجات فى الاسواق العربية هى شركات تسويق متخصصة استطاعت أن تغزو السوق العربى بكفاءة.

سمير عارف: إلغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٨٠٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٥

[illegible]: تشكيل لجان حكومية لعلاج التشوهات الجمركية

فالتصدير ليس مجرد إنتاج لأن المنتج ينتج حسب ما يتصور ولكن الإنتاج بغرض التصدير يتم بناء على طلبات واحتياجات السوق.. ولا يقف نشاط التصدير عند حد الانتاج بل يتعدى ذلك إلى أمور كثيرة تتعلق بالنقل والشحن والتغليف والتعبئة وتحويل العملة والتامين وغيرها وكلها منظومة متكاملة.

وكشف بصل عن أن بنك التنمية الصناعية أجرى مؤخرا مفاوضات مع وفد رجال أعمال بريطانى زار القاهرة لإنشاء شركة عالمية متخصصة لتسويق المنتجات والسلع المصرية.. خاصة المتعلقة بإنتاج المدن الصناعية الجديدة فى الاسواق الدولية.

وجدير بالذكر أن بنك التنمية الصناعية كان قد دعا إلى تاسيس هذه الشركة قبل عام ونصف بمشاركة مجموعة من رجال الأعمال بالعاشر من رمضان وبعض البنوك.. ودخلت هذه الشركة مرحلة متقدمة من الإجراءات ويجرى البحث من شريك أجنبى أو شركة إدارة أجنبية لهذه الشركة.

وقال بصل إن بنك التنمية الصناعية قد أجرى دراسة حول امكانية القيام بتسويق المنتجات والسلع الخاصة بالمناطق والمدن الصناعية خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتولى الشركة تسويقها فى الاسواق الخارجية نيابة عن المنتجين حتى يتفرغوا للإنتاج.

وطالب رئيس بنك التنمية الصناعية باعتماد الاساليب الحديثة فى الإنتاج والتسويق وإنشاء أجهزة وكيانات تسويقية متخصصة.. وضرب مثلا بوجود 12 شركة لصناعة السيارات فى مصر كلها صناعات تجميعية.. حيث تصل الطاقة الإنتاجية لهذه الشركات حاليا إلى نحو 4 آلاف سيارة فى حين أن الطاقة الاقتصادية لهذه الشركات 50 ألف سيارة.. مطالبا شركات السيارات فى مصر بالاهتمام بصناعة مكونات السيارات وليس التجميع.

وقال الدكتور محمد خميس رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات المهندس خميس نحن الآن اصبحنا مضطرين إلى التصدير إلى الاسواق الخارجية اكثر من أى وقت مضى.. بعد أن اصبح السوق المصرى لا يستوعب الإنتاج وما حدث من ركود شديد أدى إلى انخفاض فى الاسعار مشيرا إلى أن لجوء المنتجين المصريين إلى التصدير ياتى هربا من المنافسة العنيفة التى يتعرض لها الانتاج المحلى من الإنتاج المستورد والمهرب فى السوق.

فالتصدير له محاور عديدة منها ما يدور حول المحور العربى ومنها ما يدور حول المحور الافريقى أو سوق الكوميسا.. فكل منطقة لها مشاكلها التصديرية المختلفة عن المنطقة الأخرى.

فالمشكلة فى المنطقة العربية أن هناك ربطا دائما بين السياسة والاقتصاد وهو ما يؤثر سلبا على خطط زيادة صادراتنا المصرية إلى أسواق العديد من الدول العربية حيث نجد أن الازمات والمشاكل السياسية ترتهن عليها العلاقات الاقتصادية والتجارية.

وطرح الدكتور خميس وهو احد المصدرين للمعدات الكهربائية مشكلة الصادرات المصرية إلى دولة مثل العراق.. وقال إن مجموعة شركاته نفذت أكثر من ثلاثة عقود للتصدير إلى العراق فى إطار اتفاق البترول مقابل الغذاء للأمم المتحدة وأن هذه العقود تمت بموجب العلاقات الجيدة بين الحكومتين المصرية والعراقية لدرجة اصبح ترتيب مصر بالنسبة للدول المصدرة للعراق ـ قبل أشهر ـ فى المركز الخامس بعد روسيا والصين وفرنسا والهند إلا أن حادثة وقعت ليس لنا ذنب فيها وهى ضرب اسرائيل لمحطات كهرباء لبنان.

فقد تأثر العراقيون من اهتمام مصر بهذه الحادثة للبنان فى الوقت الذى لاتزال المشكلة العراقية والحظر المفروض قائما.. الأمر الذى أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للصادرات المصرية إلى العراق بسبب تلك الحادثة البسيطة إلى المركز السادس عشر.

وطالب د. خميس بضرورة أن يكون هناك دعم حكومى قوى للصادرات المصرية إلى الدول العربية مشيرا إلى أن لديه 5 عقود للتصدير إلى العراق مجمدة بسبب تعنت الأمم المتحدة ووضع الممثل البريطانى والأمريكى شروطا قاسية لتنفيذ هذه العقود.. فى الوقت الذى يتغاضى عن مثل هذه الشروط مع شركات أخرى حتى فى لبنان.

تسويق جيد

وحول المحور التصديرى إلى دول الكوميسا.. قال الدكتور خميس لكى يكون هناك تصدير جيد إلى هذه السوق لابد من تسويق جيد ولابد من المشاركة فى المعارض الخارجية والتى تتطلب تحمل تكلفة عالية جدا.. بجانب أن هناك مشاكل تحتاج إلى حل مثل مشكلة النقل.. فبعض الدول الافريقية ليس لها ميناء بحرى وبالتالى تضطرنا الظروف إلى شحن البضائع إلى ميناء دولة أخرى ثم نقلها إلى الدولة المراد التصدير إليها.

وفى حديثه عن اشكالية التصدير إلى سوق الكوميسا.. عرض الدكتور خميس لمشكلة تحويل الصادرات المصرية.. ووصف عمليات التمويل بأنها ضعيفة وتكاد تكون معدومة.

وطالب فى ظل الازمة الطاحنة للسيولة وما يعانيه السوق من نقص شديد جدا فيها طالب بمساعدة البنوك للمصدرين.. وقال د. خميس للأسف الشديد صغار ومتوسطو رجال الأعمال تضغط عليهم البنوك فى هذا الشان.

وحذر من أن خروج العمالة من المصانع والشركات ولجوءهم إلى إنشاء شركات صغيرة يهدد المصانع والشركات الكبيرة القائمة والتى تعمل بحرية ولديها خطط واستراتيجيات للإنتاج واستيعاب العمالة.. حيث إن هؤلاء يعملون مجرد كومسيونجات.

وتدخل عبد الله طايل مؤكدا أن شركة النصر للتصدير والاستيراد سيتم استخدام مكاتبها وفروعها فى السوق الافريقية كمعارض للمنتجات المصرية ووكلاء لها فى هذه الدول وهو ما قد يحل مشكلة المعارض للصادرات المصرية.

وقال سمير عارف رئيس شركة مصانع الاهرام بالعاشر من رمضان إن عملية تنشيط الصادرات اصبحت ضرورية بهدف تقليل الفجوة فى الميزان التجارى.. فالسوق المحلية اصبحت مستهدفة من الخارج وما يستتبعه من زيادة الواردات والتنافس داخل السوق المحلية.. فالتصدير اصبح هدفا قوميا وشعارا يجب العمل على تحقيقه على جبهتين الأولى جبهة الحكومة والثانية جبهة المنتجين.

فبالنسبة للحكومة يجب عليها أن تتبنى عملية التوعية بضرورة تشجيع استخدام المنتج المصرى، وأن تساهم الدولة فى خفض تكاليف الإنتاج.

وكشف عارف عن أنه حتى الآن لم يتم الغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية التى يتم استيرادها لغرض الإنتاج.. وتساءل كيف لى أن أطور إنتاجى وأزيده من أجل التصدير وأنا أدفع جمارك وضريبة مبيعات نسبتها 10٪ لا ترد.

وقال عارف إن هناك تشوهات فى التعريفة الجمركية مطلوب علاجها من قبل الحكومة مشيرا إلى أن الحكومة قامت بتخفيض البنود الجمركية العالية التى تزيد على 30٪ فى حين لم تمس البنود الجمركية التى تبدأ من 30٪ فاقل وهو ما يمثل ضررا بالمنتج والمصنع المصرى ويعطى فرصة وميزة للمنتج الأجنبى إلى الدخول إلى السوق المحلية ومنافستنا بشراسة وطالب عارف بضرورة وجودة قاعدة معلومات عن أسواق التصدير الخارجية سواء بالنسبة للاسعار أو للكميات وأن تتولى ذلك مكاتب التمثيل التجارى أو جهة متخصصة فى هذا الشأن.

وانتقد عملية الرقابة على الواردات.. وقال لا توجد أية رقابة على الواردات لحماية المستهلك المصرى من أضرارها فالسلع الهندسية خير مثال على ذلك.. وقد أخذنا وعودا كثيرة فى هذا المجال ولم تنفذ حتى الآن مشيرا إلى أن هيئة الرقابة على الصادرات والواردات تحصل 100 مليم على اى جزء داخل إلى مصر.

وتدخل الدكتور خميس ليرد على سمير عارف فى هذه الجزئية.. فقال على العكس نحن نعانى من إجراءات تفتيش هيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٨٠٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٥

وعاود عارف الحديث بقوله لا يوجد أى جهاز اختبار فى المنافذ الجمركية للواردات وهذه مشكلة أثرناها مع الدكتور عاطف عبيد مؤخرا.. حيث أكد لنا الدكتور عبيد خلال لقائه بمستثمرى 6 أكتوبر إلى أن هناك تعليمات لرئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات بالعمل على حل مشكلة معامل الاختبار فى أسرع وقت.

على جانب آخر كشف سمير عارف عن قيام 10 رجال أعمال بتأسيس شركة متخصصة لتسويق وتصدير المنتجات المصرية إلى دول الكوميسا وتتخذ الشركة من نيروبى بكينيا مقرا رئيسيا لها.. وقد بدأت الشركة العمل بالفعل.

وفى هذا الاطار قال عارف إن الهدف من إنشاء الشركة مساعدة المنتجين والمصدرين إلى الدخول إلى سوق الكوميسا وتعريف منتجاتهم.. حيث تتعامل الشركة بنظام البضاعة الخاصة وتتولى تسلم البضائع من المنتجين المصريين وتتولى بيعها نيابة عنهم فى دول الكوميسا.

وطالب عارف بضرورة مساهمة الحكومة فى خفض تكلفة الانتاج لمباشرة دعم القدرة المتناسبة للصادرات المصرية.

وبدأ مصطفى عبيد رئيس شركة عبيد الهندسية حديثه بتساؤل كيف يتسنى لى أن اصدر وأنا ادفع جمارك 30٪ على مكونات تصنيع ساكينات بالشركة فى مصر.. فى حين لو تم استيراد الماكينة كاملة ادفع جمارك 10٪ فقط.. فهل آن الأوان لعلاج التشوهات الجمركية؟

ورغم الحديث عن تشكيل لجان حكومية لعلاج هذه التشوهات واصلاح الخلل فى التعريفة الجمركية إلا أن الامر يحتاج إلى قرار فورى وحاسم لإنهائها.

وطالب عبيد بضرورة ألا تزيد فائدة قروض التصدير على 10٪ بدلا من 14٪ كحد أدنى حاليا وهو ما يتطلب مساندة البنوك والجهاز المصرفى النشاط التصديرى مشيرا إلى ضعف قدرة الصناعات الصغيرة والتوسطة إلى النفاذية بمنتجاتها إلى الاسواق الخارجية.

وانتقد فى هذا الاطار أداء شركتى النصر للاستيراد ومصر للتجارة والاستيراد والتى تنتشر فروعها ومعارضها خاصة فى السوق الافريقية وتتحمل تكلفة موظفيها دون أن تعمل لخدمة التصدير مطالبا بضرورة استخدام معارض هذه الشركات لتسويق وتصدير منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مشيرا إلى ان الدكتور جويلى فى الحكومة السابقة كان قد وعد بدراسة هذا الأمر.

وعقب الدكتور خميس على أن هناك قرارا جوهريا بالفعل وهو القرار رقم 6 لو طبق سيحل أزمة التشوهات الجمركية والذى يقضى بدخول المكونات المستوردة الداخلة فى المنتج الذى يصنع كليا بنسبة جمركية مخفضة عن النسبة الجمركية للمنتج النهائى لو تم استيراده.

(الحلقة الثانية غدا)

المشاركون فى الندوة

من البنوك

1- عبد الله طايل رئيس بنك مصر اكستريور رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب.

2- عبد الرحمن بركة مدير عام بنك مصر رومانيا وعضو مجلس إدارة اتحاد البنوك ووكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب.

3- عبد الحميد بصل رئيس بنك التنمية الصناعية



من رجال الأعمال

- عبد الرحيم طلعت رئيس مجلس إدارة الومنيوم اطلس وعضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى 6 أكتوبر
- محمود برعي رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات مصطفى برعي وأمين صندوق جمعية 6 أكتوبر للمستثمرين.
- مصطفى عبيد رئيس شركة عبيد الهندسية
- سمير عارف رئيس مصانع الاهرام بالعاشر
- د. محمد سعيد الرئيس التنفيذى لشركة بيكا ـ مصر
- د. محمد خميس رئيس مجموعة شركات المهندس خميس.
- معاذ مجاهد رئيس مؤسسة ميرنيوز
- ماهر ميلاد مستشار قانونى
- ايهاب همام مدير عام مجموعة شركات صناعات همام وشركاه



من «العالم اليوم»

ماجد على

عزة نصر

ناصر محمد حسين

داليا رضا

مصطفى خلاف



أدار الندوة:

سعد هجرس

ومؤمن ماجد

أعدها للنشر

ماجد على

تصوير:

جمال عبد الله

كشف رجال الاعمال فى الحلقة الثانية من ندوة «العالم اليوم» عن احجام البنوك عن منح الائتمان والتمويل للقطاع الصناعى مؤكدين ان هناك شبه شلل وتوقف فى مصانع وشركات مدينة 6 اكتوبر وغيرها من المدن الصناعية.

وطرحت الندوة تساؤلات عديدة من جانب رجال الاعمال حول ما اذا كان هناك مخطط لاضعاف السيولة للضغط على رجال الاعمال وعملية التمييز فى منح القروض والائتمان للاجانب عن المصريين خاصة من البنوك الخاصة واكد رجال الاعمال والمستثمرون ارتفاع فوائد قروض التصدير الى 18٪ وان هناك تقصير من جانب الحكومة فى دعم الصناعة المصرية مشيرين الى ان التوجه الحالى للحكومة هو دعم القطاع الزراعى على حساب القطاع الصناعى.

ومن جهته نفى عبدالرحمن بركة مدير عام بنك مصر رومانيا عضو مجلس ادارة اتحاد البنوك وجود ازمة سيولة لدى البنوك مؤكدا ان البنوك لاتمتنع عن منح الائتمان الا بالنسبة للعميل غير الجاد وغير القادر على السداد.

ودعا بركة الى تشكيل لجنة من البنك المركزى واتحاد البنوك لدراسة اوضاع العملاء المتعثرين بالبنوك كما طالب الحكومة بسداد متأخراتها لدى الشركات الصناعية الجادة.

وكان رجال الاعمال والمستثمرون المشاركون فى الندوة قد دخلوا فى مواجهة مع رجال البنوك رصدوا خلالها اوجاعهم ومشاكلهم وحملوا رجال البنوك والذين لم تقل سياسى فى الدولة امانة عرض هذه المشاكل على الحكومة.

وعرض مستثمرو 6 اكتوبر على اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب زيارة المدينة للوقوف على حجم المشاكل التى يعانيها الصناع.

المنتجون والمصدرون ورجال البنوك يبحثون فى ندوة «العالم اليوم» عن حل لمعضلة التصدير «2-2»

شركات عالمية لتسويق منتجاتنا بالخارج .. هى الحل

عبدالرحمن بركة :
لا توجد أزمة سيولة بالبنوك والمساندة والدعم للعميل الجاد

عبدالرحيم طلعت :
90 ٪ من القطاع الخاص الصناعى لايزال فى مرحلة النضوج

د. محمد سعيد :
تحديد الجهة المسئولة عن نشاط التصدير بشرط ألا تكون حكومية

محمود برعى :
ارتفاع الفائدة على قروض التصدير الممنوحة من البنوك الى 18٪

أدار الندوة:
سعاد جرس
ومؤمن ماجد
اعدها للنشر
ماجد على
تصوير:
جمال عبدالله

المشاركون فى الندوة

من البنوك

1- عبد الله طايل رئيس بنك مصر اكستريور رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب.

2- عبد الرحمن بركة مدير عام بنك مصر رومانيا وعضو مجلس إدارة اتحاد البنوك ووكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب.

3- عبد الحميد بصل رئيس بنك التنمية الصناعية

من رجال الأعمال

- عبد الرحيم طلعت رئيس مجلس إدارة الومنيوم اطلس وعضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى 6 أكتوبر
- محمود برعي رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات مصطفى برعي وأمين صندوق جمعية 6 أكتوبر للمستثمرين.
- مصطفى عبيد رئيس شركة عبيد الهندسية
- سمير عارف رئيس مصانع الاهرام بالعاشر
- د. محمد سعيد الرئيس التنفيذى لشركة بيكا - مصر
- د. محمد خميس رئيس مجموعة شركات المهندس خميس.
- معاذ مجاهد رئيس مؤسسة ميرتيوز
- ماهر ميلاد مستشار قانونى
- ايهاب همام مدير عام مجموعة شركات صناعات همام وشركاه

من «العالم اليوم»
عزة نصر
ناصر محمد حسين
داليا رضا
مصطفى خلاف

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : ماجد على

الموضوع الفرعى : قطاع التجارة — رقم العـــــدد : ٢٨٠٣

المصـــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٤/١٦

اكد الدكتور محمد سعيد الرئيس التنفيذى لشركة بيكا مصر لصناعة الاوانى المنزلية بالسادس من اكتوبر ان هناك انتاجا جيدا فى مصر الآن وهناك صناعات جيدة جديرة بالتصدير لكن المشكلة الاساسية يتعلق جانب منها بالنقص الشديد فى المعلومات عن الاسواق الخارجية واحتياجاتها.

وقال انه على سبيل المثال فان مجموعة شركاته دخلت الى سوق جنوب افريقيا منذ عام 94 واستطاعت خلال فترة وجيزة ان تحصل على 27٪ من حصة السوق هناك مما جعل الشركة تتعرض لاول قضية اغراق من نوعها ضد الصادرات المصرية .. ورغم ان الشركة تحملت خسائر نسبتها 366٪ من جراء هذه القضية .. الا انها ماتزال تعمل بقوة فى هذه السوق.

واشار الى انه اذا كان البعض يتندر بانه لايوجد لدينا ما نصدره حتى نتحدث عن دعم للتصدير ففى المانيا خلال احد المعارض الدولية المتخصصة فوجئنا بان دولة مثل بنجلاديش تصدر الاوانى الفخارية التى تنتج وتصنع عندنا فى الفيوم ونسأل اين دور الصندوق الاجتماعى هنا فى دعم مثل هذه الانشطة.

وطالب د. سعيد بانشاء جهة واحدة تكون مسئولة عن نشاط التصدير بشرط الا تكون جهة حكومية.

وفى هذا الاطار اكد عبدالله طايل انه يؤيد وبقوة تركيز الاهتمام خلال الفترة القادمة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من اجل زيادة التصدير خاصة اذا علمنا ان تلك الصناعات تساهم باكثر من 90٪ من الناتج القومى الصناعى.

وقال طايل ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة ماتزال تحتاج الى المعاونة والتمويل ولابد من وضع انماط تمويلية مميزة وخاصة لها بخلاف انماط تمويل الصناعات التقليدية الاخرى.. كما ان النهوض بتلك الصناعات يتطلب العمل على حصولها على التكنولوجيا المتقدمة حيث لايزال نصيبها منها محدودا جدا ويكاد ينعدم فهى اساس التنمية.

واضاف الدكتور محمد سعيد ان ايرلندا لديها تجربة جيدة يجب دراستها فى مجال تسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث انشات حضانة للشركات الصغيرة تتولى من خلالها تسويق منتجاتها فى المعارض العالمية المتخصصة عن طريق منظمة غير حكومية.

وفى هذا الاطار طالب محمود برعى امين صندوق جمعية مستثمرى السادس من اكتوبر ورئيس مجلس ادارة مجموعة شركات مصطفى برعى بدعم الحكومة لمشاركة القطاع الخاص والشركات المصرية فى المعارض العالمية المتخصصة والتى يتطلب الاشتراك فيها تحمل تكلفة عالية تمثل عبئا كبيرا على المنتجين والمصدرين.

وكشف برعى عن ان الحكومة الكندية تحملت بالكامل تكلفة اشتراك 15 شركة خاصة فى معرض «الانتربيليد» كما تحملت الحكومة الايطالية تكاليف جميع شركاتها الخاصة المشاركة فى هذا المعرض فى الوقت الذى يوازى فيه حجم اصغر مصنع من هذه المصانع الصناعات الكبيرة فى مصر.

واشار برعى الى ان مستثمرى السادس من اكتوبر بحثوا الامر الخاص بدعم الحكومة لمشاركة الشركات والمصانع المصرية فى المعارض العالمية المتخصصة مؤخرا مشيرا الى ان الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات اكد توفير 300 مليون جنيه لهذا الغرض.

تطوير الانتاج

وفى الوقت الذى يؤيد فيه برعى تطوير الصناعة المصرية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى الانتاج لدعم القدرة التصدير حذر من ان دخول تكنولوجيا متطورة – الهايتك – سيقلص من فرص تشغيل عمالة فى الوقت الذى يطالب فيه رجال الاعمال والقطاع الخاص بمراعاة البعد الاجتماعى والمساهمة فى حل مشكلة البطالة بعد ان وصلت تكلفة توفير فرصة العمل الواحدة الى 15الف دولار.

والمطلوب هو تطوير الانتاج المصرى والصناعة بتوفير ماكينات وخطوط انتاج تخرج منتجا نظيفا يقبل عالميا ويسمح بتشغيل عدد كبير من العمالة مشيرا الى انه طبقا للترتيب العالمى فكل مصانعنا وشركاتنا لاتخرج عن كونها صناعات صغيرة ومتوسطة.

وقال برعى ان هناك توحشا على السوق المصرية ونحن كرجال اعمال نحاول من جانبنا ان نقف ضده فالشركات الاجنبية تدخل الى السوق المصرية بدعم كبير من حكوماتها وفى ظل التشوهات الجمركية والقرارات العشوائية التى قد تصدر لا يبدأ رجال الاعمال المصريون فى الدخول فى مشاركة مع نظرائهم من الاجانب الا بعد اصلاح المناخ ككل.

فالدعامة الاساسية للتصدير هى السوق المحلية .. فلو استطعنا ان نعطى احتياجات سوقنا ستغطى التكاليف المباشرة لانتاجنا وعند هذه النقطة نبدأ فى التصدير الى الاسواق الخارجية.

تحدث برعى عن تجربته فى التصدير الى السعودية .. فقال بدأت التصدير الى السوق السعودى وتكلفت نصف مليون جنيه للاشتراك فى المعارض واعتبرت هذا المبلغ خسارة لى لكى اضع لنفسى اسما فى تلك السوق وبدأت بالفعل اخذ حصة من السوق وتقدم انتاجى فى السوق السعودى على حساب الانتاج الايطالى والتايوانى.

لكن المنافسة اشتدت شراستها مؤخرا مع الايطاليين والتايوانيين فى السعودية وبدأت فى عرض تسهيلات على التجار لا طاقة لي بها حيث يمنحون تسهيلات فى السداد تصل الى 12شهرا فى حين التسهيلات التى اقدمها من خلال شركة ضمان الصادرات المصرية 3 اشهر فقط وهذا الامر يتطلب دعما اكبر من الحكومة فى هذا المجال.

وشكا محمود برعى من ارتفاع الفائدة على قروض التصدير الممنوحة من البنوك والتى تصل الى 18٪ ليس هذا فحسب بل ان موظفى البنوك اصبحوا متخوفين من منح الائتمان حتى لايتعرضوا الى العقوبة بتهمة تسهيل مهمة الحصول على الاموال العامة.

وعن هذه النقطة أجاب عبدالرحمن بركة وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب وعضو مجلس ادارة اتحاد بنوك مصر بان هناك قانونا دخل الى مجلس الشعب قبل سنوات بطلب تغيير المادة 211 مكرر والخاصة بتسهيل الاستيلاء والتواطؤ على المال العام واعتبار موظف البنك ليس موظفا عاما.

تقليص الائتمان

وفجر عبدالرحيم طلعت رئيس شركة اطلس وعضو مجلس ادارة جمعية مستثمرى 6 اكتوبر مشكلة خطيرة عندما كشف عن ان معظم المصانع والشركات فى مدينة 6 اكتوبر الصناعية تعانى من تقليص البنوك لاحجام الائتمان وتمويل هذه المصانع سواء التى تنتج من اجل التصدير او من اجل السوق المحلية.

وتساءل طلعت هل لذلك علاقة بما يتردد عن وجود ازمة فى السيولة واذا كانت الحكومة قد دعمت القطاع الخاص طيلة العشر سنوات الماضية فلماذا تتجه بعض البنوك لتقليص حجم الائتمان للقطاع الصناعى.

اكد أن الشرفاء من رجال الصناعة فى مصر كثيرون لكن هناك فئة من الدخلاء دخلت على الصناعة فاخرتها واضرت بالقطاع الخاص ولاينبغى على الحكومة ان تأخذ رجال الاعمال الجادين والمستثمرين الفاعلين بذنب فئة لاتمت الينا كمستثمرين وصناع مصر بصلة.

واوضح طلعت ان احد الوزراء انتقد اداء المصدرين ومطالبتهم بمزيد من التسهيلات والاعفاءات وقال اذا كنا قد منحناكم اعفاءات 10سنوات ماضية ولم تستطيعوا ان تصدروا حتى الآن .. فلا جدوى من اعفاءات خلال الفترة القادمة.

وقال ان القطاع الخاص الصناعى فى مصر مايزال 90٪ منه فى مرحلة النضوج ولم يرتق بعد لان يعتمد على نفسه كلية ومازال عوده اخضر يحتاج الى رعاية ودعم وهناك سلع كثيرة للتصدير مشيرا الى تجربته شركة فى التصدير الى جنوب افريقيا.

واكد مجددا ان مشكلة التمويل للصادرات تقف فى مقدمة العقبات التى تعترض المصدرين مشيرا الى احجام البنوك عن تمويل عقود لتصدير منتجات الى السوق الاوروبية بملايين الدولارات.

وفى هذا الاطار كشف عبدالرحيم طلعت عن انه تعاقد مع شركة المانية وعالمية لتصنيع الاوانى المنزلية لنقل خط انتاج لها بالكامل من فرنسا الى مصر يعمل بتكنولوجيا حديثة لتصنيع منتجاتها بنفس علامتها التجارية العالمية فى مصر على ان يصدر 60٪ من الانتاج الى المانيا والسوق الاوروبية وتم التعاقد على ذلك لمدة 6 سنوات وتصل قيمة العقود فى المرحلة الاولى الى 30 مليون دولار وحتى الان نعانى من الروتين فى البنوك الذى يعوق عملية التمويل وكأنهم لايصدقون ثقة الاجانب فى المنتج المصرى.

أخطر فترة فى تاريخ الاقتصاد

وفى معرض تعقيبه على عبدالرحيم طلعت .. قال عبدالله طايل رئيس بنك مصر اكستريور ورئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب ان الفترة القادمة وتحديدا الثلاث سنوات القادمة هى اخطر فترة فى تاريخ الاقتصاد المصرى خاصة بعد انتهاء فترة السماح لاتفاقية التربيس وما ستتعرض له الصناعة من منافسة شرسة ولابد ان نكون حريصين حتى نعبر هذه الازمة.

وقال ان لدينا التزامات عالية لتخفيض الجمارك عالميه واشار الى انه رغم فتح باب استيراد الاقمشة الا ان ذلك اعقبه قرار من وزير التجارة بوضع قيود على استيرادها تخوفا من المنافسة الاجنبية.

واكد ان التوجه الان هو ان تنسحب الحكومة كلية من العملية الانتاجية الاستثمارية ونترك القطاع الخاص للقيام بهذا الدور وهو مايتضح من خلال مساهمة القطاع الخاص فى خطط التنمية بالدولة.

وحول عمر النضوج للقطاع الخاص فى مصر .. قال طايل انه رغم ترك العملية الانتاجية للقطاع الخاص الا انه فى نفس الوقت يؤكد على ان تستمر عين الحكومة على العملية الانتاجية لان سوق العمل والانتاج لايزالان محتاجين الى بعض الوقت حتى توجد فيه كيانات اقتصادية قوية قادرة على القيام بالدور التلقائى لاقتصاديات السوق مشيرا الى عدم وجود نضج القطاع الخاص فى مصر.

وفيما حذر طايل من نقل مصانع اجنبية ذات تكنولوجيا متقادمة الى مصر لانها شئ مرفوض ويضر

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري — اسم كاتب المقال : ماجد على

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة — رقم العـــدد : ٢٨٠٣

المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٤/١٦

بالقاعدة الصناعية والاقتصادية في مصر .. قال عبدالرحمن بركة ان هناك حرصاً على تشجيع الاستثمارات الاجنبية للدخول الى مصر وتقديم الحوافز لها وعدم التمييز بين المستثمر المحلي والمستثمر الاجنبي.

وامسك عبدالرحمن بركة باطراف الحديث وبدأ في عرض رؤيته لازمة الصادرات المصرية وفك كثير من التشابكات واجاب عن تساؤلات تشغل المستثمرين ورجال الاعمال حاليا والقى بالعبء الاساسي في التصدير على المنتجين داعيا بضرورة جلب شركات استيراد من الخارج وعمل شراكة مع شركات تسويقية عالية متخصصة لترويج وتسويق المنتجات المصرية في الاسواق الخارجية مع التركيز على المنتجات ذات الميزة التنافسية لمصر قبل الانتاج الزراعي والانتاج الحرفي وصناعة المنسوجات.

التصدير أو الموت

واكد عبدالرحمن بركة مدير عام بنك مصر رومانيا ووكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب خلال استعراضه لورقة عمل خلال الندوة ان مشكلة مصر الاقتصادية بعد ما تم من اصلاح اقتصادي ناجح تكمن في الخلل في الميزان التجاري وعليه يجب ان يتم اعادة النظر في السياسة التصديرية برفع شعار «التصدير او الموت» وذلك عن طريق خطوات كثيرة في مقدمتها:

- تشجيع اقامة المشروعات التي تنتج للتصدير وجذب بعض الشركات العالمية ذات السمعة المرموق والخبرة العالمية في مجال التصدير فضلا عن .. متابعة الاتفاقيات التي عقدت مع بعض الشركات الاستثمارية لمعرفة ما اذا كانت قد التزمت بشروط هذه الاتفاقيات خاصة فيما يتعلق باهداف التصدير.

وطالب بزيادة درجة تصنيع المواد الخام قبل تصديرها الى اقصى درجة ممكنة للاستفادة من القيمة المضافة والتي تتزايد مع زيادة درجة تصنيع المنتجات واعطاء اهتمام خاص للصادرات غير المنظورة وتسهيل كبير لاجراءات التصدير خاصة المنتجات الزراعية، فهي غالبا ما تكون سريعة التلف وتوفير مراكز معلومات لديها قاعدة معلوماتية تفصيلية عن الاسواق الخارجية لتكون في متناول المصدرين المصريين.

وقال ان اعادة النظر في سياسات التصدير يتطلب التركيز في صناعة التصدير على المنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية، خاصة المنتجات الزراعية - مواد البناء - صناعة الغزل والنسيج والملابس والسجاد والاثاث والجلود وكذا المنتجات التقليدية مثل منتجات خان الخليلي ومركز الاسر المنتجة.

وكذلك التوسع في نظام سداد القروض المستحقة على مصر بتصدير سلع مصرية وكذا التوسع في نظام الصفقات المتكافئة واعادة النظر في سياسة توظيف العمالة المصرية بالخارج حرصا على سمعة البلاد مع ضرورة البحث نحو الزام الدول المستوردة لهذه العمالة بالاتفاقيات والقوانين الدولية خاصة الصادرة من منظمة العمل الدولية وقال الاسواق العالمية تشهد منافسة عنيفة تزداد حدتها يوما بعد يوم من خلال المنافسة السعرية او المنافسة من خلال الجودة- لذا فمن الضروري رفع كفاءة المنتج المصري بفرض رقابة صارمة على المنتجات المصرية حرصاً على الاسواق الخارجية - وهذا يستلزم ان تعمل الوزارات المعنية على تقديم المشورة والخبرة والفنية التي تمكن المصدرين من الارتقاء بدرجة جودة منتجاتهم وتخفيض تكلفة المنتج.

لتحقيق اهداف التصدير يجب العمل على تطوير اداء الجهاز المصرفي وجعله اكثر كفاءة وقدرة على جذب المزيد من المدخرات.. والبحث في تطوير والارتقاء بمستوى خدمات التعليم والصحة لجذب مواطني الدول العربية والافريقية، وان يتم توفير الاعتماد اللازمة لبناء المدارس وطباعة الكتب وزيادة اعداد المعامل المتطورة والمكافآت الخاصة بالمعلمين.

ودعا الى العمل على خفض المكون الاجنبي في استثمارات المشروعات السياحية واحتياجات التشغيل والاستفادة بالمواد المحلية حتى لاتتبدد حصيلة قطاع السياحة من النقد الاجنبي وكذلك ضرورة اعادة صياغة جديدة لدور التعاونيات في ضوء التغيرات الاقتصادية التي تشهدها البلاد بحث يتعاظم دورها بان يكون لها دور فعال ومؤثر في احداث تنمية شاملة في ريف مصر تتفق واحتياجات المجتمع .

تفضيل الأجانب

وتساءل عبد الرحيم طلعت عن امتناع البنوك الخاصة في مصر عن تمويل رجال اعمال مصريين للقيام بنشاط معين في الوقت الذي منحت فيه تلك البنوك الاجانب قروضاً للقيام بذات النشاط في السوق المصرية.

واكد عبد الرحمن بركة ان البنوك لاتمانع من اقراض اى مؤسسة اجنبية اواى عميل طالما سلم للبنك في مصر خطاب ضمان من بنك عالي درجة اولى ويتمتع بسمعة مصرفية عالية

واى بنك يمتنع عن منح اى عميل ائتمان يذهب الى بنك اخر طالما انه عميل جيد ومنتظم ولديه القدرة على السداد والا بماذا تفسر خطف البنوك للعملاء من بعضها البعض.

ورداً على تساؤل «العالم اليوم» حول مدى صحة وجود مخطط لاضعاف السيولة الضغط على رجال الاعمال لانهاء برنامج الخصخصة .. وهل هناك ازمة سيولة بالفعل داخل الجهاز المصرفي.. قال عبد الرحمن بركة يجب ان يكون هناك ثقة متبادلة بين جميع الاطراف المتعاملة في السوق المصرية من خلال الجهاز المصرفي وبين العملاء او بين الحكومة والشعب او حتى بين الجهات الامنية .. فالازمة هي ازمة في الثقة في كفاءة الاقتصاد المصري.

وقال عندما تحدث البعض عن ازمة في الدولار وبدأ سعره يرتفع تجاوز حاجز 350 جنيهاً للدولار استغلت بعض الفئات المصرفية هذه الازمة بدأت تلعب في السوق وساعدهم في ذلك زيادة فتح الاعتمادات المستندية للواردات دون حاجة فعلية ولجوء المستوردين الى شركات الصرافة لتدبير العملة الاجنبية «الدولار».

وقد اكد البنك المركزي توفر الدولار وعدم وجود ازمه في اى بنك على الاطلاق بل حظر على اى بنك ان يمتنع عن تدبير الدولار لأى اعتماد مستندى .. بل طلب البنك المركزي بياناً يومياً من كل بنك عن عدد الاعتمادات المستندية اليومية التي قدمها العملاء للبنك وعدد الاعتمادات التي لم تفتح واسباب ذلك في نفس اليوم وهذا التحرك السريع والفوري من البنك المركزي جعل اسعار الدولار تتراجع وتهدأ المشكلة.

وعن وجود ازمة حالياً في السيولة بالبنوك اكد بركة انه لاتوجد ازمة اونقص في السيولة لدى البنوك لان البنك المركزي مسئول عن تغطية اى بنك في اى لحظة من اللحظات .

لكن كل بنك يحدد له مجلس ادارته السياسة الائتمانية التي يلتزم بها تجاه العملاء .. وقد يزيد البنك ويتوسع في الائتمان في بعض المراحل ويعطي كل التسهيلات المتاحة للعملاء في وقت معين لكن عندما يتوقف سداد التسهيلات الائتمانية لايستطيع البنك منح تسهيلات جديدة لان ذلك مرهون بان يقرض من حدود معينة وامنة من ودائعه وما يرتبط ذلك بنسب السيولة التي يجب ان يحتفظ بها كل بنك.

- فالبنك المركزي يلزم أى بنك في مصر بأن يحتفظ بنسبة 15٪ من اجمالي ودائعه «بالجنيه المصري» كاحتياطي لديه وبدون فوائد.

وقال بركة ان البنوك قد تضطر الى اتباع سياسة ائتمانية آمنة ومتحفظة عندما يتم الضغط عليها من قبل بعض العملاء الذين لايلتزمون بالسداد والالتزاماتهم قبل البنوك حتى لاتضطر البنوك لزيادة التسهيلات عن نسب توظيف الودائع ولجوئها الى الاقتراض عن طريق الانتر بانك.

عملاء جدد

وخلص عبد الرحمن بركة عضو مجلس ادارة اتحاد بنوك مصر الى ان البنوك لاتتوقف عن منح الائتمان الا مع العميل غير الجاد وغير المنتظم وغير القادر عن السداد ومع ذلك فهي تبحث دائما عن عملاء جادين ومشروعات جيدة لتحويلها.

واذا كان هناك ازمة في السيولة بالسوق فقد يكون مرجعها كما يقول بركة الى ان كثيراً من الناس جمدت اموالها في اصول ثابتة كالعقارات مما خلف ازمة مشيراً في ذلك الى استثمارات العقارات في الساحل الشمالي وطالب العميل بشركات لتأجير عقارات الساحل الشمالي لاستغلالها حيث لن يتوقع ان تصل عقودها الشهرية مليون جنيه على الاقل.

وشدد عبد الرحمن بركة على ضرورة ان تقف البنوك بجانب العميل الجاد وبجانب العميل الذي تعثر مشروعه لاسباب خارجة عن ارادته وان تساعده لان يقف على رجليه وتصبح لديه القدرة على سداد القرض الذي حصل عليه. وعزز مصطفى عبيد رجل الاعمال ان البنك مفروض انه شريك مع العميل واذا كانت ظروف السوق غير متناسبة فعلى البنك ان يصبر على عميله ويتساهل معه بالقدر الذي يحفظ حقوق الطرفين مشيراً الى ان تحويل احد البنوك كما سمعنا مؤخراً لنحو 130 عميلاً من عملائه الى النيابه يضر بسمعة البنك ذاته ويشدد من تخوفات موظفي البنوك من منح الائتمان.

وطالب عبيد بتشكيل لجنة من البنك المركزي واتحاد البنوك لدراسة اوضاع العملاء المتعثرين في السداد والبنوك وحل مشاكلهم وذلك على غرار فض المنازعات.

ويؤيد عبد الرحمن بركة تشكيل لجنة مصرفية من البنك المركزي واتحاد البنوك لبحث اوضاع الائتمان في مصر والوقوف على مدى وجود مشاكل من العملاء والبنوك يمكن حلها واشاد بركة بالدور الذي لعبته بنوك الاستثمار منذ دخلت السوق المصرية في منتصف السبعينات حتى الان في دعم الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص.

واكد بركة انه يتعين على الحكومة ان تقوم بسداد متاخراتها طرف الشركات الصناعية الحقيقية التي بنت على اساسها صناعاتها ودراساتها وتجاه شركات المقاولات والشركات التي تنفذ مشروعات لصالح القطاعات الحكومية المختلفة.

اذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة هايدبارك حيث يستطيع كل انسان ان يقول مايشاء وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان من حق مصر أيضا أن تفخر بازدهار الحرية فيها بغير قيود وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا وشعارنا صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلدنا



يشرف عليها : أحمد يوسف القرعى

التصدير.. وحتى لا يكون مجرد شعار! (٢)

تحت العنوان نفسه تناولت هايد بارك اشكالية التصدير فى مثل هذا الاسبوع ٣ مايو من العام الماضى مع انعقاد مؤتمر الحزب الوطنى لمناقشة مسألة التصدير.

وتعود هايد بارك لتفتح ملف التصدير باعتباره قضية الساعة ورهان المستقبل ويكتب الاستاذ كمال متولى عن صناعة التصدير بين الواقع والممكن ويطالب بمنظومة للتصدير تبدأ بتصور أى الموارد المتاحة اقرب للاصلاح وتحقق العائد ومنها التعليم والعلاج التى يجب أن تكون ضمن الأهداف التصديرية غير السلعية.

وتأتى بعد ذلك وفى هذا السياق مقالات د. ميخائيل شاكر حنا والربان محمد بهى الدين مندور ود. احمد شوقي الفنجرى ود. مصطفى ابراهيم فهمى، والمهندس توفيق ميخائيل جرجس.

المحرر

لا أعتقد ان الدكتور يوسف غالي جاوز الحقيقة عندما قال كلمته المشهورة امام مجلس الشعب «انسوا التصدير» وعندما اكد للمحررين الاقتصاديين انه يعذر وضع اهداف تصدير لان مقومات صناعته غير قائمة.

بدلا من البكاء على لبن مسكوب او جلد للذات ،أتصور ان نفكر في واقعنا واقع غيرنا فبدون الغير لن يكون هناك تصدير الامر الذى يتعين ان يضعه الجميع كهدف قومى ان لم يكن بالضرورة حدف وجود فى نظام عولمة بنى اساسا على المصالح الاقتصادية

كمال متولى

صناعة التصدير.. بين واقع وممكن

وسهولة تدفق السلع والخدمات بين عناصره وكرست بنود اتفاق اوروجواى وماتبعها من اجل ذلك بصرف النظر عن السعي الحثيث العقلانى لدول لعالم الثالث وعلى رأسها مصر للمشاركة فى صنع القرار وعن التعبير المعارض القوى للقوى الشعبية فى سياتل واوروبا ابان انعقاد هذا المؤتمر بل وعند لجتماعات البنك الدولي فى واشنطن مؤخرا في حجية ان سياساته وسياسات صندوق النقد الدولي زادت الدول النامية فقرا.

الواقع انه رغم تقرير البنك المركزى من ان الصادرات المصرية عن النصف الاول من عامى ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ زادت من قيمتها عن الفترة المقارنة فى العام الماضي بمليار وتسعة وخمسين مليون دولار ، الجانب الاكبر منها ناتج عن الطفرة العالمية فى اسعار البترول وان التقرير يشير الى ان نسبة الزيادة المقارنة حوالي ٢٧٪ في الصادرات السلعية و٤,٨٪ فى الصادرات الخدمية ورغم ان هناك قلة مدركة تماما لالتزاماتها التصديرية الا ان ذلك مازال دون القدرات الفعلية في مصر فمازالت الصادرات في حدود نصف العجز فى الميزان التجاري، وذلك لغياب حس التصدير كصناعة لدى الجانب الاكبر من القطاع الانتاجى الزراعى والصناعى سواء من خلال النشاط الخاص وقد صار له وزنه اليوم. او من خلال نشاط قطاع الاعمال مكتفين بالبحث عن مجال لتسويق فائض الانتاج المحلى بالمواصفات والمعايير المحلية لتصريف مخزون سلعي من منافذ لسواق تقبله على حاله مع ان قبوله على حاله يثبط همم الدراسات الجادة للاسواق وبالتالى لا يرقى بالانتاج الى مستوى التنافس فى الاسواق العالمية المفتوحة. لا تقوم مقومات التصدير فى غياب شبه تام لدراسة الاسواق الخارجية ولحتياجات اذواق المستهلكين فيها توظف فيها للزايا النسبية المحلية مع غياب فاعل لاجهزة محايدة تتابع مطابقة الانتاج للمعايير التنافسية والتاكد منها في المنتج النهائى قبل عبوره الحدود الى الاسواق الخارجية. يزامن غياب حس التصدير كصناعة غياب صناعة التسويق فى السوق المحلى فى ضوء احتكار قلة ما بين منتجين ووسطاء. تحجم هذه القلة ارادة السوق فى الرفض اوحتى التعديل والرحمة العادلة ، بينما لم ترحم دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية بيل جيتس مع ريادته الكاسحة فى صناعة البرمجيات فى العالم عندما تجاوز حدوده في نصيبه من السوق التنافسى بشبهة احتكار لتعيد السوق الامريكية طبيعتها التنافسية حماية للمستهلك بل وللمنتج ذاته ولتحافظ على ايجابيات اليات التنافس. مع هذا القصور التنافسي الواضح في مجال الانتاج الزراعى والصناعى وتسويقه محليا وعالميا اغفلت مخططاتنا لفترة طويلة، بل ربما فى بعض جوانبها حتى يومنا هذا انشطة خدمية مثل التعليم والعلاج ولم تول مجالاتها الاهتمام الكافى ومازلنا نتردد فى مجال السياحة ومصر تتمتع بجو معتدل جاذب على مدار السنة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	كمال متولى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــدد :	١٦٣٥
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٨

منظومة التصدير تبدا بتصور اى الموارد المتاحه اقرب للاصلاح وتحقيق العائد ، مصر الحديثة في مدى عقود طويلة كانت منارة علم ترسل بمعلميها الى الخارج واحيانا على نفقتها الخاصة وحتى بعد ان شكل العاملون بالخارج موردا لتدفق النقد الاجنبى اليها وكان غالبيتهم من المدرسين. بلاد العالم المتقدم مثل انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها اطلقت لمعاهدها العنان بضوابط علمية دقيقة تستهدف بالضرورة صنع اسم لها فى هذا المجال ثم تأتى العوائد المتنامية من خلاله والمصريين فى انجلترا معهد علمى بادارة مصرية متميز على المستوي المقارن بالمعاهد المحلية عندهم. اذن لماذا لا يكون التعليم أحد اهدافنا التصديرية؟ لماذا لا تطلق حرية انشاء للمعاهد العلمية فى اطار اهداف وضوابط تقرها مجالس امناء لكل نوعية منها فى ضوء معطيات للمناهج العلمية فى المراكز الجاذبة خارج الحدود بل وبالتنسيق معها لتبادل الاعتراف بالدرجات العلمية؟

العلم لا وطن له لكن لكل مجتمع خاصية سلوكياته ، وبالتالي فإن الخلاف وارد بين المعاهد المحلية والمعاهد الخارجية فيما يتعلق بالسلوكيات والثقافة العامة، ولن يفسد الاختلاف للاعتراف بالدرجة العلمية قضية من هنا تكون للمعاهد العلمية الوطنية خصوصيتها الاقليمية وفي ذات الوقت نديتها العلمية. من المتصور انه وبعد وقت ليس طويل تكتسب المعاهد المحلية ثقلها العلمي تخدم به مجتمعها تكون اداة تطوره لسد ثغرة التفوق العلمي فى بعض دول الجوار وتكون مراكز جذب لطالبي العلم من دول الجوار اساسا ومن طالبى العلم الراغبين فى اكتساب مهارات الدراسة بالعربية من خارج دول الجوار.

مصر تتميز باعتدال مناخها وبموقعها المتوسط مع مهارات علاجية ربما جاوزت غيرها فى الخارج، الوجود للتميز الفردى لاطباء مصر فى الخارج ملحوظ بل وحتى الوجود المؤسسى ملحوظ ايضا خاصة في دول الجوار.. فلماذا لا تكون مصر مركزا طبيا عالميا؟

ولماذا لا يكون العلاج احد اهدافنا التصديرية ولماذا لا توضع اهداف وضوابط لمؤسسات علاجية خاصة متميزة بكوادر طبية بمختلف التخصصات والمستويات على مستوى الندية مع مراكز العلاج الجاذبة فى الخارج؟

ليس من العسير ان يفرض من خلال تراخيص مزاولة المهنة على هذه المؤسسات الارتباط مع شبكات المعلومات الطبية العالمية وان يفرض عليها الارتباط مع ابرز المتخصصين فى العمليات الدقيقة للمشاركة بالرأى فى نتائج التحليل والابحاث فى متابعة العلاج من على البعد او الحضور ان اقتضى الامر وان يفرضها عليها ملاحقة احدث معطيات العلم من الاجهزة والادوات ولو بالمشاركة فى المراحل الاولى. لذلك فمن المتصور وضع ضوابط صارمة لرعاية المرضى من لحظة دخولهم دور العلاج المختلفة، والتأكد من ان وسائل التشخيص والفحص المعملى الموجودة تلاحق مثيلاتها على ذات المستوى التنافسى فى الخارج وان مساعدى الاطباء من الفنيين او هيئة التمريض عناصر على درجة عالية من الكفاءة ومتممة بتكامل لجهود الاطباء وان شبكة الاستشارات الالكترونية متوافرة وتربط جميع هذه الوحدات مع الخارج وان هناك تعاقدات مع المتميزين فى الخارج كل فى تخصصه.. مع توفير مظلة تأمين للاطباء لمواجهة مستحقات المرضى عند اى خطأ مهنى قد يحدث شأنهم شأن غيرهم من اطباء العالم المتحضر.

مصر من اغنى الدول بآثارها والسياحة الثقافية صنعة قائمة فيها منذ زمن بعيد ومع هذا لاتحظى بنصيب مناسب من سوق السياحة اتصور ان جانبا من عدم التمكن من الحصول على نصيب عادل من السوق رغم الجهد الحثيث المبذول من المسئولين ومن العاملين بالقطاع يرجع الى سلوكيات المتطفلين عليه والي بعض الشوائب التى لازمت مناخ صنعته. ر... الاختناق المرورى لسبب او لغير سبب؟ أم مرده غياب النظافة فى كثير من الطرق والمرافق. فبلوة مصرية تمارسها قلة في التعامل مع السياح لغياب ضوابط دقيقة للتعامل يندب فيها السائح حظه علي ما اصابه وينصح الراغبين من اهله بتجنب الوقوع فى مثلها؟ أم مرده تصور محدود يعيق التصور الابعد فيعطل عجلة تعظيم العائد السياحي عندما تعاق على سبيل المثال مشروعات ذات عائد مؤكد؟ مثل المعارضة التى ترى فى الاتفاق على مشروعى المتحف قرب الهرم اسرافا بلا مبرر مع انه مشروع حضارى وذو عائد متعاظم وسريع وهل هذه الاسباب وحدها أم ان هناك غيرها؟ وهل تأثيرها بمعزل عن بعضها أم هو تأثير مركب؟ من حسن حظ مريت باشا انه لم تقابله هذه المعارضة عند بناء الانتكخانة بتعداد مصر فى ذلك الحين وبحجم الاكتشافات التى تمت فى زمانها!

عناصر السياحة والتعليم والعلاج وهى عناصر خدمية من الممكن ان يلحق بها وبفواتها تطور سريع خاصة ان الصحيح منها عوائده من تدفق النقد الاجنبى متعاظمة ويسرعة في بلد يتميز باشعاع حضارى متواصل . الانتاج الزراعى التنافسى له مقومات ومواصفات وجودة وتغليف وتداول من الخير لمصر اعتدال مناخها، وسبق النضج فيها لكثير من منتجاتها الزراعية عن غيرها ليعطيها ميزة نسبية فى اشباع رغبات مستهلكين فى الخارج فما الذى خطط بدءا من الاسواق المحلية لتحسين هذا الانتاج وتحسين تداوله؟ وقد تكون حالته فى غيطه افضل بكثير عن حالته عند تداول المستهلك النهائى له وكثير منه لا يعرف الى الثلاجات سبيلا بل قد لا يعرفها اصلا!

من للتصدير ان توضع ضوابط التداول فى السوق المحلى فإن اجتازها العارضون بنجاح سهل عليهم تصديرها من خلال جهاز تسويق متمرس بكل ادواته حتى وصول المنتج الى المستهلك النهائى بحالة جيدة وعلى اسس ودراسات علمية.. وعندما نحقق هذا نبدأ التفكير فى اهداف التصدير التى يمكن ان نحتنها لنحققها ونذكر ان هناك تصديرا.

الانتاج الصناعى كثير من وحداته تقف عندما اتت به من التكنولوجيا منذ اعوام اما لضيق ذات اليد او لاستئثار بالعائد على حساب التطور طالما ان السوق شبه مغلق مع ان العالم كله فى سباق مع هذا التطور وبه وحده تقرر اسواق العالم المفتوحة فى ظل نظام عالمى للتجارة اى السلع افضل انه عنصر الحياة التنافسية المدفوعين اليها قبلنا ام ابينا، تتضافر منه النزعة الذاتية مع قيود على الاستيراد ينفرد فيها القلة من المنتجين والوسطاء بالسوق فى تجميد مستوى الانتاج دون مستوى المنتج الخارجى لم يعد يرى معها المستهلك المحلى الانتاج الاجنبى للتميز الا مهربا او هدايا بصحبة راكب ضمن متاعه الشخصى فضلا عن انه لم تكن مواصفات وشروط سلع الاسواق الخارجية مستهدفة اصلا فكيف يوضع هدف للتصدير قابل للتنفيذ ولو جزئيا ومقوماته تكاد تكون غائبة؟!

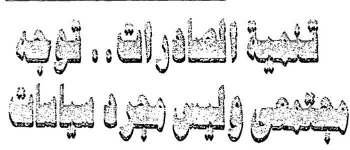
يعمق الفجوة مع الغير ويعظم الجمود مايحققه سوق قلة المنتجين والوسطاء من هامش ربح يفرضونه على المستهلك لسلع غير خاضعة لمواصفات فنية دقيقة او لهثا خلف تراكمات راسمالية فكيف يكون لهذا الانتاج وهذا حاله فى السوق المحلى مع شبه انغلاقه القدرة على المنافسة فى سوق مفتوحة؟!

اذن فلننس التصدير حتى نتمكن من صنع تكنولوجيا التطور ونتقن صناعة جيدة قادرة على تلبية رغبات المستهلك المحلي بذات المستوى التنافسى مع الخارج نبدأ بصناعة التسويق للمحلى ومن ثم صناعة التصدير لتكون الخطوات ثابتة ومحسوبة.. وعندما نصل اليها نفكر فى ان عندنا صناعة تصدير نسعى الي تعظيمها كما وقيمة. على سبيل المثال هل فكرنا فى منح منتج اجنبى مزايا نسبية ليشارك فى انتاج سلعته فى مصر بشرط ان تكون تغذية اسواقه كلها فى «صنع مصر» اتصور انه لو نجحنا في ذلك نكون قد وضعنا اقدامنا على بداية طريق يجمع بين التقدم التكنولوجى ودقة الاداء وضوابطه وممارسة التسويق الخارجى بمتطلباته ايضا.. تعدد الصناعات يفتح اسواق التصدير عن قدرة مصحوبة بثقة الغير فيها. كفاءة التسويق المحلى فى ظل قانون السوق وآلياته مع منافسة خارجية يفرضها النظام العالمي هو حجر الاساس فى مقومات صناعة التصدير، ان تحققت فتحت ابواب الاسواق الخارجة على اتساعها لانتاج مصرى منافس متميز.

الطريق طويل وحتمى لا مفر منه امام اتفاقات تجارة دولية ملزمة ان اجلت عاما لن تؤجل الآخر وتجاوزها عواقبه وخيمة خاصة ان المتحكم فيه شركات عملاقة تحرك حكوماتها وبداية الالف ميل خطوة وكلما صح العزم وتبلور الحس الوطنى من خلاله مع فلسفة رقابية تقوم علي المساعدة على اجتياز العقبات لا على اصطياد الاخطاء يواكبها تفضيل معالجة للازمات الطارئة بشفافية وقرارات رشيدة عن العفوية تحت مظلة عدم الشفافية بدعوي الاثارة او استكبارا على رأى شبه جماعى مخالف، علي هذا النحو يتم اختزال الوقت لتحديد الاهداف بسعى دءوب لتحقيقها، وهذا هو الممكن الذى يسمح بحضور التصدير بمقوماته الموجودة على محاضر الاجتماعات ومناقشة تعظيمه بعقلانية محمودة.



تواصل الصفحة نشر المداخلات الأساسية التى طرحت فى الندوة التى نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية حول تنمية الصادرات السلعية. وفى هذه المداخلة يركز د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد على الشروط المجتمعية والإجراءات المؤسسية التى يراها ضرورية لتحقيق قفزات ملموسة فى الصادرات المصرية. فالشرط الأول ان يكون هناك توجه مجتمعى عام يحكم سلوك الأفراد والمؤسسات ورجال الأعمال يعنى بالتصدير إلى الأسواق الخارجية وعدم الاكتفاء بالسوق المحلية أما على صعيد السياسة التصديرية فإن مفتاحها الرئيسى يكمن فى بناء المؤسسات التصديرية كاتحاد المصدرين الذى يضم كل من له علاقة بالتصدير، سواء فى داخل مصر أو خارجها، والمؤسسة القانونية القادرة على توفير الحماية القانونية للصادرات ومواجهة دعاوى الإغراق، جنبا إلى جنب وتوفير الاطار القانونى المساعد للتصدير الذى يعنى بالتعقيم الضريبى وتخفيف الاعباء الضريبية على المصدر المصرى. وكذلك الاهتمام بعملية تمويل الصادرات من خلال بناء مؤسسة تعنى بتمويل المصدرين. ويؤكد د. يوسف بطرس غالى أن توحيد الاجهزة الرقابية فى جهاز واحد للصادرات والواردات الذى صدر به قرار جمهورى يعد خطوة جبارة فى طريق تسهيل حركة الصادرات المصرية، ومشيرا إلى أهمية وضرورة تطوير وسائل نقل الصادرات وتطوير البنية التحتية المجهزة للصادرات بوجه عام.



تعتبر تنمية الصادرات، عملية كبرى تتجاوز مجرد وضع مجموعة من السياسات، أو مجرد نشاط هذا الوزير أو ذاك فى هذا الصدد. إنها فى الحقيقة تعبير مكثف عن توجه مجتمعى، أو استراتيجية مجتمعية وحكومية فى آن واحد، بحيث تحكم طريقة تفكير وسلوك المجتمع ومؤسساته الاقتصادية ورجال أعماله ومسئولية الحكوميين. وبالتالى فإن التحول فى طريقة التفكير بما يتلاءم مع مقتضيات تنمية الصادرات، هو الخطوة الأولى فى أى استراتيجية لتنمية الصادرات. وهذا لايعنى على الاطلاق التقليل من أهمية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفز الصادرات، لأننا ببساطة لايمكننا أن نعمل إلا من خلال هذه الإجراءات.

إن إجراءات حفز الصادرات ضرورية، لكنها ليست كافية، وانما ينبغى أن تكون تعبيرا عن توجه مجتمعى عام. وهذا التحول المجتمعى المطلوب، هو الذى سيرفع معدلات نمو التصدير الى أعلى من معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى. واذا كنا نستهدف رفع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى الى ٧٪ فى الأجل المتوسط، فإن ذلك يعنى فى حالة إضافة الزيادة فى الأسعار أن يصل معدل نمو هذا الناتج بالأسعار الجارية الى ١٠٪ سنويا. وحتى نستطيع القول إننا نحقق تنمية فعلية للصادرات فإن معدل نموها لابد أن يزيد على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية، أى انه لابد أن يزيد على ١٠٪ سنويا.

وحتى يتم التحقق من نجاح أى سياسة تصديرية لابد أن يكون هناك تراكم واطراد فى تطور حجم وقيمة الصادرات. وهكذا فإن الدولة اذا قامت بجهود استثنائية فى عام ما، أو لو كانت هناك ظروف استثنائية أدت الى زيادة ضخمة فى الصادرات بنسبة ٢٠٪ مثلا، ثم تغيرت هذه الظروف الاستثنائية فانخفضت الصادرات بنسبة ١٠٪، ثم نمت بعد ذلك بنسبة ٣٪، فإن هذا يعنى أن هناك نوعا من الاضطراب فى حركة الصادرات لايمكن فى ظله الحديث عن تنميتها. اما التنمية فإنها تعنى النمو بشكل مطرد حتى لو كان بنسبة أقل من النمو المرتفع والمؤقت فى ان واحد والذى يمكن أن يتحقق نتيجة جهود استثنائية أو ظروف استثنائية ليس من طبيعتها الاستمرار. فالمهم إذن هو تحقق الاستمرارية فى نمو الصادرات بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية.

وعلى سبيل المثال، كانت قيمة صادرات تركيا من السلع والخدمات قد بلغت نحو ٩.٤ مليار دولار عام ١٩٨٢، وفى نفس العام كانت قيمة الصادرات المصرية المناظرة قد بلغت نحو ٨.٦ مليار دولار. أى أن صادرات تركيا من السلع والخدمات كانت تزيد على نظيرتها المصرية بنسبة ٩.٣٪ فى عام ١٩٨٢. ومنذ ذلك العام وحتى الآن نمت الصادرات المصرية بشكل متذبذب بين الزيادة والانخفاض مع تفاوت فى نسب الزيادة من عام لآخر، وفى نسب الانخفاض عندما يحدث، وبالمقابل نمت الصادرات التركية بشكل مطرد، والنتيجة هى أن قيمة الصادرات التركية من السلع والخدمات تبلغ حاليا ٥٢ مليار دولار مقابل نحو ١٥.٥ مليار دولار بالنسبة لمصر. أى ان الصادرات السلعية والخدمية التركية التى كانت تزيد بنحو ٩.٣٪ عن الصادرات المصرية المناظرة عام ١٩٨٢، أصبحت تزيد عليها بنحو ٢٤١٪ بعد نحو ١٨ عاما

ولتحقيق نموذج مناظر لما حققته تركيا لابد من وجود سياسة تصديرية لا ترتكز على تنمية الصادرات من منتج معين أو الى سوق معينة، وانما تقوم على بناء كيانات مؤسسية موجهة للتصدير أو تضع التصدير كأولوية مطلقة لها، واذا كانت الدولة تضع استحداث ٦٥٠ الف وظيفة سنويا كهدف لها، فإن الاعتماد على الانتاج للسوق المحلية لايكفى ولن يكفى لاستحداث هذا العدد الكبير من فرص العمل ولابد من دخول أسواق أخرى، وبالتالى فإن مستقبل تنمية الاقتصاد المصرى تكمن، فقط فى التصدير، وليس هناك أى أسلوب آخر. وحتى بعض الأفكار الخاصة بتصدير خدمات العمالة، لم تعد مجدية فى هذا الصدد، بل يمكن القول إن عهد الاعتماد، ولو جزئيا على تصدير خدمات العمالة لتنمية الاقتصاد، قد انتهى. وبالتالى فإن مفتاح القرن الحادى والعشرين لدخول مصر التاريخ الاقتصادى الحديث هو التصدير.

ومفتاح التصدير يبدأ من بناء المؤسسات التصديرية. وأولى هذه المؤسسات هى اتحاد المصدرين، واذا كان دكتور أحمد جويلى قد بدأ عملية بناء البنية المؤسسية التصديرية، فإننا نحاول فى الوقت الراهن أن نستكمل هذه البنية تطبيقا لخلاصة تجارب البلدان التى حققت نموا كبيرا فى صادراتها، وهذا ما يطرح التساؤل حول ماهية هذه البنية المؤسسية التصديرية. والحقيقة أن هناك بنية مؤسسية تصديرية مباشرة مثل ضرورة وجود كيان مؤسسى للمصدرين، بمعنى تأسيس اتحاد المصدرين يمكن أن يقصده كل من له علاقة بالتصدير، ويمكن أيضا أن يقصده المستوردون الأجانب الراغبون فى الاستيراد من السوق المصرية، فضلا عن أن هذا الاتحاد هو أفضل معبر عن مصالح ومطالب المصدرين المصريين، وهو القادر على طرح العقبات التى تواجههم واقتراح الحلول لها، وهو أيضا ضرورة كجماعة مصالح ضاغطة فى إطار المنظومة الاجتماعية المصرية

وقد بدأ د.أحمد جويلى عندما كان وزيرا للتموين والتجارة، بتشكيل مجالس سلعية، وقمنا بإضافة مجالس سلعية أخرى، لكن هذا لايكفى، كما انه ثبت فى الواقع انه غير عملى، لأن هذه المجالس السلعية متضاربة فى مطالبها وأهدافها فى الكثير من الأحيان. وليس هذا كلاما نظريا وانما هو خلاصة التجربة العملية فى التعامل مع هذه المجالس السلعية، لأن كلا منها لا يرى إلا ما يخص السلعة التى يصدرها. ومعروف أنه لدينا ١١ مجلسا سلعيا، ولكم أن تتصوروا حجم التضارب فى المطالب والأهداف. ونتيجة لكل ذلك خلصنا الى ضرورة وجود كيان مؤسسى تصديرى واحد لديه سكرتارية فنية واحدة ومجلس ادارة واحد حتى يكون هناك تفاهم وتنسيق بين المصدرين للخروج بمطالب متوافقة وليست متضاربة بشأن تنمية الصادرات وحل المشاكل التى تواجه ذلك، لان هذه المطالب يمكن النظر فيها وتحقيقها ببساطة مادام ليس هناك تضارب بينها يعوق تنفيذها، على غرار التضارب الحادث فعليا فى ظل تعدد المجالس السلعية وغياب الإطار المؤسسى الواحد الجامع لكل المصدرين.

ويعتبر «اتحاد الصناعات» هو المثل الأكثر أهمية لبيان ضرورة تأسيس اتحاد للمصدرين، حيث تحظى مواقف اتحاد الصناعات واقتراحاته بأهمية كبيرة، وتجد استجابة من الدولة مادامت تعبر عن احتياجات ومطالب متوافقة للصناعات.

أما المؤسسة الثانية، فتتمثل فى كيان مؤسسى قادر على توفير الحماية القانونية للصادرات، لان التجارة تقوم على قواعد وليس على قانون الغابة، أو على الاقل لم تعد قائمة على قانون الغابة بالقدر الذى كانت عليه فى السابق. ففى الوقت الراهن هناك القواعد التى وضعتها منظمة التجارة العالمية، وهى قواعد، حتى وإن كانت غير منصفة فى بعض الأحوال، إلا أنها فى النهاية قواعد. وحتى الاحتجاج من الممارسات الحمائية أو الاغراقية، يتم وفقا لقواعد محددة، ويتطلب هذا منا أن نقيم الكيان المؤسسى القادر على توجيهنا لكيفية التعامل مع هذه القواعد لتحقيق مصالحنا، والقادر أيضا على

د. يوسف بطرس غالى

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	يوسف بطرس غالى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــدد :	٤١٤٤٧
المصــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٥/٢٩

حماية مصالحنا من أى ممارسات حمائية تواجه صادراتنا تحت أى دعوى، علما بأن مصالحنا يمكن أن تتضرر بشدة من مثل هذه المؤسسات اذا لم نكن جاهزين للتفاعل معها والرد عليها بالسرعة والمرونة والكفاءة المطلوبة.وعلى سبيل المثال أدت مثل هذه الممارسات الى إغلاق السوق الأوروبية أمام صادرات مصر من المنسوجات القطنية لمدة ١٨ شهرا تحت دعاوى الإغراق، برغم انه اتضح فى النهاية أنه ليس هناك إغراق. ولذلك كان من الضرورى أن نبنى كيانا مؤسسيا لحماية صادراتنا وسوقنا بشكل دائم وهو ما تحقق بالفعل، حيث أصبح لدينا أكبر مكاتب قانونية متخصصة فى قضايا التجارة الدولية وهى تتابع الأسواق التى تتوجه لها الصادرات المصرية وبالذات أسواق الولايات المتحدة وأوروبا وشرق وجنوب شرق اسيا، وهى تقوم بمتابعة أى دعوى يتم تحريكها ضد الصادرات المصرية بحيث يتم انهاؤها من البداية وبحيث لا تتحول الى معوق للصادرات المصرية.

وعلى الجانب الآخر، لدينا جهاز على أعلى مستوى من الكفاءة لمكافحة الإغراق، وهذا الجهاز يتسم بحداثة وتطور حقيقيين نظرا لأن العاملين فيه قد تم تدريبهم فى الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وغيرها من الدول التى لديها خبرات هائلة فى هذا المجال، واذا كانت عمليات التدريب قد بدأت فى عهد وزير التموين والتجارة السابق د.أحمد جويلى، فإننا مستمرون فى هذا المجال لأن هذا الكيان المؤسسى ضرورى للغاية لحماية التجارة الخارجية المصرية ولحماية الانتاج المصرى نفسه.

وأما من حيث الإطار القانونى المساعد للتصدير، فإنه من الضرورى أن تتم اقامة كيان مؤسسى يؤدى الى التعقيم الضريبى بحيث تتساوى الأعباء الضريبية على المنتج المصرى عند وصوله الى السوق الدولية مع الأعباء الضريبية على المنتجات المناظرة من الدول الأخرى، وبرغم أن كل بيئة محلية لها خصوصيتها ولها أهدافها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما استدعى فى مصر مثلا بناء شبكة أمان اجتماعى، إلا أن هذا لاينبغى أن يؤثر على ضرورة تساوى الأعباء على المنتج المصرى مع الأعباء على المنتجين المنافسين حتى يتساوى الاثنان فى هذا الصدد عند دخول الأسواق الدولية ومن الضرورى باختصار أن يتم تعقيم العملية التصديرية من الضرائب المحلية. وهناك عدة أدوات لتحقيق هذا التعقيم الضريبى مثل الرد الفورى أو اعادة الضريبة أو السماح المؤقت أو الدروباك.

وأى خلل فى توظيف هذه الأدوات سوف ينعكس بشكل سلبى على القدرة التنافسية للصادرات المصرية فى الأسواق الدولية، فى حين أن مستقبل الاقتصاد المصرى معلق على الصادرات والمصدرين، وهذا يستدعى ضرورة إعطاء أولوية مطلقة للنشاط التصديرى على أى نشاط آخر. وتعنى هذه الأولوية إعفاء الصادرات من الضرائب أو تعقيمها منها، كما أشرنا آنفا.

وفى عملية تمويل الصادرات، ننطلق من أنه لايمكننا التصدير بالاعتماد فقط على قدرة السلعة المصرية على المنافسة من زاويتى السعر والجودة، وإنما ينبغى تطوير عملية تمويل الصادرات، وفى هذا المجال لايمكننا انتظار أن يقوم طرف خارجى بهذا الأمر لنا، وانما ينبغى أن نقوم به نحن، وبشروط تجعل المصدر المصرى قادرا على المنافسة فى الأسواق الدولية، ولو لزم الأمر أن نقرضه بالنقد الاجنبى شريطة أن يكون المردود بالنقد الأجنبى. ويجب أن تتوافر لدينا المرونة الكافية فى هذا الصدد، لأن المصدر الذى يتوجه للتصدير الى إفريقيا يواجه ظروفا مختلفة عن تلك التى يواجهها المصدر الذى يتوجه لأسواق أوروبية أو أمريكية. وينبغى بالتالى على أى كيان مؤسسى لتمويل الصادرات أن يراعى هذه الفروق فى تمويل العمليات التصديرية من أجل تحقيق زيادة فى الصادرات للأسواق المختلفة، ومن أجل تعظيم الخبرات فى التفاعل مع مختلف المستوردين فى البلدان المختلفة الظروف والإمكانيات

الدولة	١٩٨٠ ١٩٩٠	١٩٩٠ ١٩٩٨
مصر	٥,٢	٤,٣
الصين	١١.٥	١٤,٩
الهند	٥,٩	١٢,٤
اندونيسيا	٢,٩	٨,٦
كوريا	١٢	١٥,٧
سنغافورة	١٠,٨	١٣,٣
تركيا	٠٠	١٢,١
اسرائيل	٥,٥	٨,٦
الارجنتين	٣,٨	٩,٣
المكسيك	٧	١٤,٧
العالم	٥,٢	٦,٤

البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩٩/ ٢٠٠٠

ونأتى لعملية دعم الصادرات، ونحن - كدولة تحترم التزاماتها الخارجية بصفة عامة - نحترم إلتزاماتنا المترتبة على عضويتنا فى منظمة التجارة العالمية التى تمنع دعم الدول الاعضاء نهائيا للصادرات، وذلك على الرغم من أن الكثير من دول العالم تتحايل على هذا الأمر بشتى الصور، لكننا من حقنا أن ندعم البيئة التى تحيط بالمصدر، وهو دعم مسموح به فى منظمة التجارة العالمية، ونحن سنقدم هذا الدعم المسموح به وسنفعل أقصى ما يمكننا فى هذا الصدد حتى يكون المصدر المصرى متساويا فى المزايا التى يتمتع بها مع المصدرين من الدول الأخرى.

واذا كان بناء الكيانات المؤسسية الضرورية للتصدير هو أول عناصر الاستراتيجية التصديرية، فإن توحيد الأجهزة الرقابية فى جهاز واحد للرقابة على الصادرات والواردات الذى صدر به قرار جمهورى، هو نقلة جبارة فى تسهيل حركة الصادرات.

كذلك فإن تطوير وسائل نقل الصادرات هو أمر على جانب عظيم من الأهمية لتنمية الصادرات. فعلى سبيل المثال يعتبر وجود سلسلة مبردة ومجهزة لنقل الصادرات من الحاصلات الزراعية القابلة للتلف مثل الخضراوات والفواكه والزهور، من الحقل حتى الطائرة التى ستنقلها للخارج أمرا حاسما فى تحديد نسبة الفاقد وحجم العائد من تصدير هذه السلع. فضلا عن الانطباع الجيد الذى تتركه هذه السلع عندما تصل للأسواق المستوردة وهى فى حالة جيدة، بما يشجع تلك الأسواق على الاستمرار فى طلبها على هذه السلع المصرية.

كذلك فإن هناك ضرورة قصوى لتطوير البنية التحتية المجهزة للتصدير بصفة عامة. كما أن هناك ضرورة لتطوير سياسات التسويق ورفع كفاءتها فى تفاعلها مع الأسواق الدولية المختلفة، مع تأكيد أى ميزة تتمتع بها أى سلعة مصرية. وعلى سبيل المثال فإنه بالنسبة لصادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة الى الولايات المتحدة وأوروبا يجب أن يكون تركيزنا على رفع الحصص وليس على إزالتها لأن ازالتها لكل الدول المصدرة لهذه البلدان سيعنى أن بعض الدول فى شرق أسيا يمكن أن تسيطر على هذه الأسواق على حساب صادراتنا. وما أقصده هو أن نحدد مواقفنا فى التفاعل مع الدول والأسواق الأخرى بناء على دراسة واقعية لمصالحنا وليس على مانراه عدلا مجردا

وفى النهاية ينبغى تأكيد أن نجاح مصر فى تحقيق انطلاقة تصديرية، ليس أمرا متوقفا على هذا الوزير أو ذاك، وإنما هو أمر متوقف على المجتمع بأسره. فقضية الصادرات تحدث كما أشرت فى البداية عندما يصبح التصدير توجها مجتمعيا شاملا له أولوية مطلقة، بما تعنيه هذه الأولوية من تذليل كل الصعوبات التى تواجه تدفق الصادرات المصرية للخارج

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حازم الببلاوى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤١٤٦١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٦/١٢

المتطلبات العملية لاعتبار التصدير هدفا قوميا

د. حازم الببلاوى

بداية لابد من تاكيد أن قضية التصدير هى قضية قومية بالنسبة للاقتصاد المصرى بكل ما يعنيه ذلك من ضرورة بناء استراتيجية متكاملة للتصدير ، وهذه القضية قومية لسببين أساسيين: الاول هو اننا بلد بالغ الفقر فى الموارد الطبيعية ، وإذا لم نطور قدرات تصديرية فإننا سنظل نعتمد على الاستيراد، وسنواجه مشكلة سداد فاتورة وارداتنا ، والسبب الثانى هو أن العالم يزداد ارتباطا فى مجال الصناعة والتطور التكنولوجى والصناعى بما يستلزم ضرورة المشاركة فى هذا التطور وهو امر مرتبط تماما بقضية التصدير والتفاعل الواسع النطاق مع السوق العالمية.

وإذا كنا نقول أن التصدير قضية قومية، فإن ذلك ليس مجرد شعار وإنما له تبعات محددة ، فإذا اتفقنا على أن التصدير قضية قومية مثله مثل التعليم والصحة والسد العالى واقامة الصناعات الثقيلة ، فإن ذلك يعنى أنه من الضرورى أولا أن تخصص موارد محددة من اجل انجاز هذا الهدف القومى اى التصدير ، فإذا كنا نريد ان نرفع صادراتنا من وضعها الراهن الذى تتراوح فيه ما بين ٤ و٥ مليارات دولار الى ١٠ أو ٢٠ مليار دولار فى خمس أو عشر سنوات، فإن ذلك يتطلب وضع سياسات واتخاذ قرارات وتخصيص موارد من اجل تحقيق هذا الهدف، وهذه الموارد يجب أن تكون محددة واضحة مثل تخصيص ما يتراوح بين ٣٠٠، ٤٠٠ مليون دولار فى جانب الانفاق فى الموازنة العامة للدولة من أجل تطوير الصادرات.

أما العامل الثانى من أجل تطوير الصادرات فهو تحديد أهم معوقات التصدير، وعلى رأس هذه المعوقات ، تأتى السوق المحلية المصرية التى تعتبر أكبر عدو لعملية التصدير، لأنه ليس هناك منتج عاقل يجد امامه فرصة لبيع انتاجه فى سوق لا تغليف فيها ولا مواصفات ولا احترام للتصدير والبحث عن سوق اخرى غير السوق المحلية، فلابد من جعل هذه السوق المحلية صعبة على المنتج المصرى من خلال فرض احترام المواصفات فى هذه السوق مثلما تحترم فى الأسواق الدولية.

العامل الثالث لتنمية الصادرات هو تطوير البنية الاساسية اللازمة لتسهيل التصدير مثل الطرق والمخازن والموانئ والمطارات ووسائل النقل الملاءمة للسلع التى نصدرها مع توفير التغليف والتمويل والتأمين على الصادرات التى يفترض أنها امر لأى بديهى انتاج قادر على المنافسة من زاويتى الجودة والسعر. وهذه البنية السياسية المرتبطة بالتصدير تحتاج لتخصيص موارد من اجل إقامتها .

أما العامل الرابع لتنمية الصادرات المصرية فهو تركيز الاسواق المستهدفة للصادرات المصرية فى اقوى الاسواق مثل اسواق الدول الصناعية المتقدمة فى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

ومن الضرورى ان نتعامل مع قضية التصدير كجزء مكمل لقضية التصنيع ، فلابد ان تكون لدينا سياسة تصنيعية تتم صياغتها على أساس إدراك ما يجرى فى الاقتصاد العالمى الذى نحن جزء منه نتجه الى المزيد من التفاعل والاندماج فيه. فالموضوع الاساسى للتجارة السلعية الدولية فى الوقت الراهن فهو مكونات الانتاج ، وحتى يمكننا الدخول فى التجارة العالمية لمكونات الانتاج لابد ان تكون لنا علاقات مباشرة مع الشركات متعددة الجنسيات التى تقوم بالدور الرئيسى فى التجارة الرأسية أو التجارة الدولية فى البداية بصنع وتصدير بعض المكونات التى تنطوى على قيمة مضافة محدودة وعلى مستوى تكنولوجى اقل تقدما من ذلك المستخدم فى المكونات الاكثر حيوية. وهو امر منطقى لأننى عند دخول هذه السوق لا يمكن ان اطالب بالقفز مباشرة الى صناعة وتصدير الاجزاء الاكثر تقدما على الصعيد التكنولوجى والاعلى فى القيمة المضافة التى تنطوى عليها.

كذلك فإن وجود شركات التجارة ، يعتبر امرا حيويا لتنمية الصادرات وللتنمية بصفة عامة. واذا نظرنا على خبرات التصنيع فى العالم فإن انجلترا هى التى بدأت الثورة الصناعية ، أما ألمانيا فإن البنوك هى التى وقفت وراء التصنيع فيها ، أما فى اليابان وكوريا الجنوبية فإن الشركات التجارية هى التى وقفت وراء التصنيع فيهما، وكانت بالفعل رأس الحربة فى التنمية الصناعية فى الدولتين ، حيث كانت تحدد المنتجات التى تحتاجها السوق وتوجه المنتجين الصناعيين الى انتاجها، اى انها كانت توجه القطاع الصناعى الى ما تريده السوق فعليا بدلا من ان ينتج سلعا ثم يبدأ رحلة البحث عن سوق لها.

وهناك نموذج لشركة يابانية كانت متخصصة فى صناعة الموتوسيكلات وارادت دخول صناعة السيارات ، وكانت لديها الامكانات الفنية لصناعة اى نوع من السيارات ، لكنها لم تفعل ذلك وإنما ارسلت مندوبيها لدراسة الاسواق الخارجية وبالتحديد السوق الأمريكية لتحديد طبيعة المنتج الذى تحتاجه ذلك السوق ولا يتوافر فعليا آنذاك، ووجدوا ان هذا المنتج هو سيارة صغيرة تناسب الذوق الراقى، اى ان البحث عن السوق ومتطلباتها كان هو المحدد للمنتج ومواصفاته ، لذلك نجح المنتج واحتل مكانة مهمة فى سوق السيارات العالمية.

ومن هذا المنظور لابد ان يكون هناك اهتمام كبير بالمنتج الثقافى فى مصر لأن سوقه حاضرة، فعليا فمهما يكن لدينا من سوء إدارة او كفاءة فإن المنتج الثقافى المصرى لديه كل الاسواق العربية ولا يمكن ان ينافسنا فيه الأمريكيون أو الاوروبيون او اليابانيون، وللعلم فإن الصادرات الامريكية فى مجال السينما والغناء والمواد الثقافية والمسلية عموما ، تحتل المكانة الثانية فى قائمة الصادرات الامريكية بعد صادرات الطائرات مباشرة.

كذلك فإن لدينا قطاعا صناعيا هائلا لا نعرف كيفية استخدامه وتوظيفه لمصلحة التنمية الصناعية ، واقصد الصناعات الحربية وهى فى الحقيقة صناعات ثقيلة ، وينبغى دمج هذه الصناعات فى القطاع الصناعى بحيث تدخل بكثافة فى المناقصات مشاركة مع الخارج.

ومن الضرورى ايضا ان يرتبط كل ما اشرنا إليه آنفا من ضرورات تتنمية الصادرات بتطوير عمليات البحث والتطوير R&D ونرفع كفاءة إدارة الانتاج والتسويق والادارة القانونية بصفة خاصة فى حزمة متكاملة يمكنها بالفعل ان تشكل اساسا لتنمية وتطوير الصادرات المصرية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سمير طوبار
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤١٤٦١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٦/١٢

ضرورة لوضع الاقتصاد على درب النمو المتواصل

تعد قضية الصادرات من القضايا الحيوية التى احتلت مكانة متقدمة فى جدول أولويات اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى فى الفترة الأخيرة. والقضية ليست هى العجز فى الميزان التجارى، أو عجز ميزان الحساب الجارى وأثره على سعر الصرف، لأن هذه الأمور أجزاء فى الموضوع الأشمل وهو قضية التصدير وأهمية الصادرات فى إنعاش الاقتصاد القومى وفى القيام بدور محورى فى تحقيق النمو المتواصل.

د.سمير طوبار

ولإدراك حقيقة الوضع فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لمصر، لابد أن نشير الى أن الصادرات المصرية تدور منذ فترة طويلة حول مستوى ٤ مليارات دولار سنويا، وإن كانت قد بلغت نحو ٥.١ مليار دولار فى العام الأخير. وبالمقابل فإن الواردات المصرية ظلت تتراوح بين ١٠ و١١ مليار دولار سنويا فى الفترة من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩٤ ثم حدثت بعد ذلك قفزات فى الواردات لتصل الى ١٤ مليارا ثم ١٥ثم ١٦ ثم ١٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٨.

وبناء على الثبات النسبى لقيمة الصادرات والزيادة الكبيرة فى قيمة الواردات، حدثت زيادة كبيرة فى العجز التجارى المصرى، وكان هذا العجز تتم تغطيته من خلال فائض ميزان الخدمات والتحويلات، ولكن انخفاض الايرادات السياحية عام ١٩٩٨ بالذات وايرادات قناة السويس أدى الى عودة العجز الى ميزان المعاملات الجارية. ورغم تحسن الإيرادات السياحية عام ١٩٩٩ إلا أن عجز المعاملات الجارية ظل مستمرا حتى ولو كان قد انخفض عن عام ١٩٩٨.

مادام ميزان المعاملات الجارية متقلبا على النحو الذى أشرنا اليه، فإنه من الضرورى أن نولى اهتماما أكبر بميزان المعاملات الرأسمالية، لأن هذا الميزان بدا يوتر فى العجز الكلى فى ميزان المدفوعات، ووجدنا أن رقم السهو الذى كان ١٠٠ مليون جنيه أصبح اليوم يزيد على مليار ونصف المليار جنيه، وفى الشهور الستة الماضية تجاوز المليار جنيه، واذا استمر هذا الوضع يصل الى ٢ مليار جنيه فى السنة، وهذا رقم كبير.

وقد حقق ميزان المدفوعات فى العام الماضى عجزا قيمته ٢.١ مليار دولار، وفى الأشهر الستة الأخيرة من عام ١٩٩٩ بلغ العجز نحو ٢.٤ مليار دولار، إذن هذا العجز يجب التفكير فيه بشكل أكبر من العجز فى ميزان المعاملات الجارية، لأنه يسحب من الرصيد المالى من البنك المركزى والذى تضاءل من ٢٢ مليار دولار الى ١٥ مليار دولار حاليا.

واذا عدنا الى موضوع الصادرات فإن تأثيرها وأهميتها الحقيقية تكمن فى أنها تشكل دافعا وحافزا للنمو المتواصل، وبعيدا عن هذه الصادرات فإن الطلب فى السوق المحلية ضعيف بما يضعف حوافز الاستثمارات الجديدة التى من المنطقى أن تتضاءل تدريجيا بما سيقلل بالتبعية من الدخول الموزعة والقدرات الشرائية، وهناك ضرورة لكسر هذه الحلقة المفرغة، والأصل فى كسر هذه الحلقة متعلق بدفع وتنمية الصادرات التى يمكن على أساسها أن تتوافر حوافز للاستثمارات لإنشاء صناعات من أجل التصدير تؤدى الى رفع مستوى تشغيل قوة العمل والى زيادة الدخول والقوى الشرائية طبقا للمعادلة المنطقية، التى تبدأ بزيادة الطلب التى تتبعها زيادة الاستثمارات، ثم زيادة التشغيل والأمر الذى يعنى تحول الحلقة المفرغة الى حلقة حميدة من النمو المتواصل.

وعندما يحدث هذا وتتطور الامكانيات الاقتصادية والقدرات الذاتية على النمو فإن الصادرات لن تحظى بنفس الأهمية، وانما سيكون الاقتصاد المصرى قادرا على الاعتماد على قوته الذاتية فى تحقيق النمو المتواصل، وهذا ينقلنا الى التساؤل الأكثر أهمية .. كيف تتم تنمية الصادرات المصرية؟، وهل تستطيع السلع المصرية بذوقها ومواصفاتها أن تنافس فى الأسواق الخارجية؟، بالطبع لا، لأننا حين نتوجه بصادراتنا الى أى سوق فإننا يجب أن نلتزم فى هذه الصادرات بالمواصفات التى تحتاجها هذه السوق والتى تناسب أذواق المستهلكين فيها. فالصين تصدر الجلباب الذى لايستعمل فى الصين نفسها الى أسواق متعددة تراعى فيها أذواق الأسواق المختلفة، فتصدر الى السعودية والسودان والمغرب، وترتيبا على هذا فإنه من الضرورى أن ننشىء شركات خاصة للتسويق، أى أنها ليست حكومية وليست أجهزة تمثيل تجارى بحيث تشكل الحلقة بين المنتج المصرى والمستهلك الأجنبى. فعملية التسويق عملية هامة ترشد الصادرات الى أماكنها الصحيحة.

واذا نظرنا الى هيكل الصادرات المصرية نجد أن جزءا كبيرا من هذه الصادرات عبارة عن مواد خام مثل البترول، وهو مايطرح التساؤل: لماذا لا تصدر هذه المواد بعد تصنيعها فى شكل منتجات وبالذات لماذا لا نصدر البترول فى صورة منتجات مكررة أو بتروكيماويات لكى نعظم من قيمة الصادرات، وكذلك الأمر بالنسبة للقطن لماذا لا يصنع ونصل به الى منتجات نهائية هى المنسوجات والملابس الجاهزة بما يعظم قيمة الصادرات المصرية، كذلك مطلوب تشجيع التنوع فى الصادرات الصناعية. وهناك ضرورة لوضع ضوابط على عملية التصدير أو انعاش عملية مراقبة الجودة والإلتزام بالمواصفات القياسية لأن هناك منتجات غير جيدة يمكن أن تصدر وتسىء الى سمعة الصناعات المصرية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سمير طوبار
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤١٤٦١
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/١٢

وهناك بعض الأمور الضرورية فى تنمية الصادرات وزيادة العائد منها ضرورة صياغة سياسة للتصدير لا تقوم على تصدير الفائض بل على التوجه للسوق العالمية من أجل التصدير واقامة صناعات موجهة للتصدير، لان مثل هذه السياسة هى التى يمكنها تحقيق نمو مستقر للصادرات، أما تصدير الفائض فإنه مدخل لتذبذب قيمة وحجم الصادرات.

أما فيما يتعلق بحالة الميزان التجارى المصرى المتوقعة لدى تطبيق مصر لكل التزاماتها طبقا لاتفاقيات «الجات»، فإنه من الضرورى أن ندرك أن هناك صراعا فى السوق العالمية، ومنافسة حادة ولابد أن نتعامل من منطلق تقدير هذا الأمر بشكل واقعى حتى نستطيع أن نتفاعل بشكل خلاق وايجابى مع المعطيات التى أوجدتها الاتفاقية.

ومن الضرورى أن يعكف الاقتصاديون المصريون على تحليل ميزان العمليات الرأسمالية والمالية، بقصد التوصل الى وضع اليد على مصادر الاختلال فى هذا الميزان، وكيفية علاجه، لأن ذلك أمر مهم للغاية للحفاظ على استقرار سعر الصرف الذى يجرى البنك المركزى دراسات عميقة بشأنه فى الوقت الراهن، تتضمن تقييما للبدائل المختلفة لنظام ربط الجنيه بالدولار.

مائة عام.. وقانون التجارة الذى وضع عام ١٨٨٣ يمارس نشاطه رغم كل الثغرات الموجودة به وتغير ظروف المجتمع الاقتصادى خلال الاعوام المائة.. لذا عكف المسئولون والخبراء على اصدار قانون التجارة الجديد الذى بدأ التفكير فى اصداره منذ عام ١٩٩٦ وبدأ تنفيذه مع بداية عام ٢٠٠٠ واستحوذ على اهتمام كل المتعاملين واستغرقت مناقشته فى مجلس الشعب دورتين كاملتين.

حول ما استحدثه هذا القانون الجديد من نصوص وما أثاره من مشاكل علمية ظهرت عند التطبيق الفعلى له، دارت وقائع المؤتمر الثامن للقانونيين المصريين والذى تنظمه الجمعية المصرية للتشريع والاحصاء.

سؤال طرحته جمعية القانونيين

قانون التجارة الجديد هل ينقذ السوق من الركود

متابعة : نهلة أبو العز

اشار د. عاطف صدقى - رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - إلى ان القانون التجارى جاء تطويره ضمن مجموعة من القوانين التى تم تطويرها لتواكب النظم الاقتصادية الحديثة والانتقال إلى الاقتصاد الحر بدلا من الاقتصاد المخطط، فكان من الضرورى مناقشة مواد قانون التجارة وتعديلها لتتواكب مع ماستحدث من تشريعات اقتصادية مختلفة.

من جهة اخرى اوضح الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ان قانون التجارة الجديد يعتبر انجازا حققه مجلس الشعب خلال دورته الماضية من خلال مناقشته لنصوص هذا القانون واضاف ان هذا القانون حظى بمناقشات واسعة حول المصالح التى يحميها هذا القانون والمبادىء القانونية التى تحكمه وقد جاء تعديل قانون التجارة بعد التطورات الاقتصادية الهائلة والتى تتمثل فى اتفاقيات الجات وتطور النظم الاقتصادية وظهور منظمة التجارة العالمية مما كان يستدعى ان يكون لدينا قانون يراعى التغيير فى هذه الاتجاهات ويهيئ المناخ القانونى لها. واشار د. سرور إلى ان هناك بعض المواد شهدت معارضة من مجلس الشعب لذا فقد تحمل المجلس مهمة تفسير وتوضيح تلك المواد وقبول المقترحات التى عرضت على المجلس وقد نوقش القانون فى ٥٦ اجتماعا ودورتين لمجلس الشعب وبلغ عدد الاعضاء المناقشين له ١٠٢ عضو وقدم لتعديله ٤٤٥ اقتراحا وتم تعديل ٢٠٢ بندا اقرها المجلس على المشروع، واضاف انه اثناء مناقشة القانون اعترض بعض رجال الاعمال والغرف التجارية وتم الاجتماع معهم ومناقشة اقتراحاتهم والتوصل إلى حلول مناسبة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نملة ابو العز
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	١٦٤١
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

دورتان لمناقشة القانون الجديد

د. أحمد فتحى سرور

واوضح د. سرور ان القانون اتى بفلسفة جديدة فى كثير من الامور منها عقود التكنولوجيا والشيك ، حيث وضع القانون مواد جديدة لتنظيم عقود التكنولوجيا اخذا بفكرة الحلول الوسط فى كل مناقشة عالمية شرسة تتنافس فيها الدول المصدرة للتكنولوجيا والدول المستوردة لها، كذلك بالنسبة للشيك فقد وضع القانون فلسفة جديدة للشيك باعتباره اداة وفاء يصرف بمجرد الاطلاع عليه.

عرض الدكتور سمير الشرقاوى استاذ القانون التجارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة للاحكام المستحدثة فى قانون التجارة الجديد مشيرا إلى ان قانون التجارة استحدث عدة احكام منها فى مجال الالتزامات التجارية حيث وضع نصوصا قانونية للنظرية العامة للالتزامات التجارية تضمنت اهم المبادىء القانونية فى هذا المجال وهى قواعد فى مجملها تعد استثناء على القواعد العامة الواردة فى القانون المدنى واجاز القانون استحقاق عائد التأخير عن الوفاء بالالتزامات التجارية بمجرد استحقاقها وليس من تاريخ المطالبة القضائية كما هو شأن الاستحقاق فى الالتزامات المدنية وفى مجال العقود التجارية نظم القانون عقد نقل التكنولوجيا وهو اول تنظيم تشريعى فى مصر لهذا العقد لما يتسم به من اهمية وقد استهدف القانون حماية المصالح الوطنية مع احترام المصالح المشروعة لمورد التكنولوجيا وليضمن فى ذات الوقت للمستورد المصرى ان يستوعب نوع التكنولوجيا التى يستوردها وزيادة قدرته على المنافسة فى اسواق التجارة الدولية.

لذلك اتخذ القانون موقفا معتدلا من الشروط المقيدة للمستورد والتى ترد عادة فى عقود نقل التكنولوجيا . كما استحدث القانون تنظيما لعقد التوريد لما يتميز به من طبيعة خاصة اذ هدف جوهرى عقد بيع ولكن يتفق المتعاقدون على حدين ادنى واقصى للكمية محل البيع كما يعد الزمن عنصرا جوهريا فى هذا العقد .وأوضح د. سمير ان قانون التجارة عالج بعض النصوص المصرفية مثل الوديعة النقدية وديعة الصكوك وتأجير الخزائن.

عقد التكنولوجيا..

استحوذت عقود التكنولوجيا على اهتمام عدد كبير من الباحثين بالمؤتمر وقد تناول سمير برهان المحامى وجهة النظر القانونية للعقد من خلال ورقة بحثية قدمها للمؤتمر واشار فيها إلى ان القانون التجارى القديم لم يتعرض لهذا النوع من العقود المستحدثة لهذا فقد اورد المشرع المصرى احكام عقد التكنولوجيا فى المواد من ٧٢ ـ ٨٧ من القانون التجارى الجديد.

واشار سمير برهان إلى ان هناك عدة ملاحظات حول هذا العقد تمثلت فى اتسامه بقدر من الجمود مقابل حركة التكنولوجيا الحديثة والتى تنتقل من نفق لآخر بسرعة كبيرة ، حيث كان من الضرورى ان يتصف هذا العقد بالمرونة والقدرة على التشكيل والتطور ليتواكب مع متغيرات وتطورات التكنولوجيا . أيضا لم يقم المشرع فى مصر باصدار نموذج لعقد التكنولوجيا يستهدى به المستورد الوطنى أو المنتج الوطنى للتكنولوجيا فى تعاملاته عند اعداد عقد شراء او بيع التكنولوجيا وأضاف برهان ان عقد التكنولوجيا عقد مركب ليس بسيطا ويتكون فى اغلب الاحيان من عقود فرعية بالاضافة إلى انه عقد من عقود المدة .

كذلك تناول الدكتور رضا عبيد استاذ القانون التجارى والبحرى من خلال ورق بحثية عقد نقل التكنولوجيا موضحا الشروط الشكلية للعقد والجزاءات المترتبة على الاخلال بشروطه.

وتناول د. رضا الالتزامات الواجبة على الاطراف المتعاقدة والتى تنشأ من العقد مشيرا إلى أن هذه الالتزامات تتمثل فى الالتزام بتقديم المعلومات والبيانات من خلال تقديم الوثائق الفنية اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا ويشمل هذا الالتزام ايضا تقديم مايطلبه المستورد من الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل التكنولوجيا.

كذلك الالتزام بالاخطار بالتحسينات ونقلها إلى المستورد حيث يلتزم مورد التكنولوجيا بان يخطر المستورد بالتحسينات التى يدخلها على التكنولوجيا خلال مدة سريان العقد ويلتزم بنقل التحسينات إلى المستورد اذا طلب منه ذلك ولم يحدد المشرع الطريقة التى يتم بها هذا النقل.

وهناك الالتزام بتقديم قطع الغيار اذ يلتزم المورد بتوريد قطع غيار الآلات المستخدمة فى نقل التكنولوجيا وقد اشترط المشرع شرطين لتنفيذ هذا الالتزام وهما ان تكون قطع الغيار تلك التى ينتجها المورد وتحتاجها الآلات والاجهزة التى تستعمل فى تشغيل منشأة المستورد وان يطلب المستورد قطع الغيار. ومن الالتزامات فى عقد نقل التكنولوجيا الالتزام بالسرية والالتزام بتقديم المعلومات الفنية والكشف عن الاخطار.

وطرح فى جانب اخر من الدراسة التزامات مستورد التكنولوجيا والتى من اهمها الاخلال باحكام التشريعات الوطنية لاستيراد التكنولوجيا وعدم التنازل عن العقد يلتزم المستورد بعدم التنازل عن التكنولوجيا محل العقد إلى الغير والالتزام من قبل المستورد بدفع الثمن اضافة إلى الالتزام بالمحافظة على السرية حيث يتطلب الامر فى كثير من العقود مثل عقد البنوك،والمصارف وكذلك العقود التى تبرم مع المهنيين مثل الطبيب والمحاسب والمحامى اهمية الالتزام بالسرية الكاملة.

الاساليب الدفاعية المضادة للسيطرة على ادارة الشركات كانت عنوان الدراسة التى اعدها الدكتور حسين فتحى وكيل كلية الحقوق جامعة طنطا، مشيرا إلى ان هناك عدة انتقادات لاستخدام اساليب الدفاع منها ان هناك جانب من الفقه ينظر لعروض الاستحواذ على انها جزء لايتجزأ من آليات السوق التى لاغنى عنها لتطوير ادارة الشركات من الناحية الكيفية وذلك عن طريق التخلص من المدراء غير الاكفاء وضمان الاستغلال الامثل والتوظيف الكامل لأصول الشركات المقدرة تقديرا بخسا.

واشارت الدراسة إلى ان هناك اتجاها دفاعيا اخر يتمثل فى التكتيكات الدفاعية وهذا الاتجاه يمثل معظم توجهات الفقه الامريكى وقد وجهت انتقادات لهذا الاتجاه تتمثل فى ان العروض النقدية تتم فى شكل موجات كثيفة بشكل خاص على الشركات ذات النشاط الصناعى وهو مايثبت ان توجه تلك العروض هو الرغبة فى الربحية ولاعلاقة بتحسين الكفاءة الادارية داخل الشركات المستهدفة.

أبواب جديدة

طرحت ورقة عمل قدمتها الدكتورة هدى مجدى اهم الأعمال التجارية المنصوص عليها فى قانون التجارة الجديد موضحة من خلالها إنه مع تزايد الانتقادات التى وجهت للقانون التجارى الصادر فى عام ١٨٨٣ لقصوره عن مواكبة التطورات الاقتصادية الهائلة التى حدثت خلال الفترة منذ صدوره وحتى الآن صدر القانون الجديد للتجارة والذى تضمن خمسة ابواب ، الاول خاص بأحكام التجارة بوجه عام والثانى خاص بالتزامات العقود التجارية والثالث بأحكام عمليات البنوك والرابع خاص بالاوراق التجارية والخامس والاخير ينظم احكام الافلاس.

وحددت الدراسة أهم السمات المتميزة لهذا القانون حيث حددت المواد من ٤ ـ ٩ من هذا القانون الجديد الأعمال التجارية تفصيليا وأشارت الدراسة إلى ان احكام القانون التجارى الملغاة لم تكن تعترف بالصفة التجارية لأى تعامل على العقارات استنادا إلى ان العقارات بسبب طريقة تفويضها وانتقال ملكيتها تتنافى مع السرعة والبساطة التى تتطلبها

قطاع الصناعة

الاقتصاد المصرى

قطاع الصناعة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الصناعة المحلية	حسام الدين محمد	العالم اليوم	٢٧٥٣	٢٠٠٠/٢/١٣	٩٢
٢	الصناعة المصرية	محمود المراغى	الاهرام	٤١٣٨٥	٢٠٠٠/٣/٢٨	٩٦

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حسام الدين محمد
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٧٥٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

التصدير قضية حياة او موت وتشجيع الصناعة المحلية امر حتمي لا يمكن الاختلاف عليه او مناقشته. واكبر الدول الصناعية واكثرها ثراء تشجع صناعتها المحلية وتحميها من الاغراق والمنافسة. كما تقدم الدعم بانواعه للمصدرين والصادرات سواء اكان دعما ملموسا او «خفيا».

محمود سليمان: لجنة من القطاع الخاص والحكومة لوضع آليات حماية الصناعة



د. محمود سليمان

محمد البهى: انتاج سلع قليلة الجودة رخيصة الاسعار للتصدير إلى الدول الفقيرة خطر يجب الابتعاد عنه





محمد البهى

3 عقبات أمامها و 5 مقومات لزيادة التصدير

الصناعة المحلية محطة انطلاق لقطار التصدير السريع

تحقيق - حسام الدين محمد

وفى مصر نحاول اللحاق بقطار التصدير السريع الذى ضللنا الطريق لمحطاته سنوات عديدة. كما نسعى لدفع ترس التصنيع المحلى كضرورة لتقليل فاتورة الواردات التى تضخمت وكادت ان تعصف بمسيرة النهضة الاقتصادية الملموسة التى عرفنا طريقها مؤخراً.

والحكومة الجديدة تنبهت لاهمية الصناعة والتصدير واعلنت فى اليوم الاول لعملها ان الشاغل الرئيسى لها هو التصدير، وان الصناعة المحلية هى البوابة الرئيسية للدخول إلى دنيا التصدير.

وبالرغم من تشاؤم الكثيرين تخوفاً من الجات التى تطرق الابواب وتنذر بالقضاء على صناعتنا الناشئة الا ان الامل مازال موجوداً ومازلنا قادرين على التطور ومواجهة اى مخاطر تحيط بنا لو عادت النزعة الوطنية لكل فرد فينا!.

«العالم اليوم» التقت بمستثمرين لهم تجربة كبيرة فى مجال الصناعة والتصدير لمعرفة رأيهم فى هذه القضية.

ستحدد مذكرة لجمعية مستثمرى العاشر من رمضان عدة معوقات امام نمو الاستثمار فى مصر ترى المذكرة ان من اهم هذه المعوقات عدم استقرار السياسة المصرفية والائتمانية لدى الجهاز المصرفي.

واشارت المذكرة إلى ان تدخل الهيئة العامة للتصنيع فى تحديد الطاقة الانتاجية للمصانع يعد من معوقات الاستثمار ويتعارض مع عمليات تحرير الاستثمار والتجارة. كما ان وضع القيود المفروضة على التشغيل لدى الغير بالمناطق الحرة وصدور تعليمات شفهية فى الماضى بالحد من هذا النظام وقصرة على نسبة 10٪ ادى لتوقف بعض المصانع خارج المنطقة الحرة عن الانتاج وطالبت مذكرة جمعية مستثمرى العاشر من رمضان بعدة مطالب للقضاء على معوقات الاستثمار اهمها العمل على ازالة التشوهات فى التعريفة الجمركية بحيث لا تزيد الفئة الجمركية المفروضة على مكونات ومستلزمات الانتاج بأى حال عن 50٪ من الفئة الجمركية المفروضة على المنتج النهائى مع العمل على تقليل الفئة الجمركية المفروضة على المواد الخام التى لا تصنع فى مصر ويتم استخدامها فى الانتاج المحلى والوصول بهذه الفئة إلى نسبة لا تتعدى 3٪.وايضاً تطوير نظام العمل بالسماح المؤقت والدروباك مع تفعيل العمل بنظام التاكس ريبت لسهولة التعامل مع هذا النظام وفك الاشتباك بين المصدرين والجمارك، واسترداد ما يتم دفعه من جمارك بصورة قطعية فورية تسهيلاً لاجراءات التصدير وتحفيزاً للمصدرين لاستخدام بعض مستلزمات الانتاج محلياً. وترى جمعية المستثمرين فى المذكرة التى قدمتها إلى رئيس هيئة الاستثمار ان تسهيل تحويل الشركات المقامة طبقاً للقانون 159 لسنة 1981 إلى القانون رقم 8 لسنة 1997 ضرورة لتشجيع الاستثمار والاستفادة بالاعفاءات الضريبية المقررة بهذا القانون بالاضافة إلى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : حسام الدين محمد
رقم العـــدد : ٢٧٥٣
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٢/١٣

ضرورة العودة لما كان مقررا من اعفاء الشركات التى انشئت كشركات اشخاص او توصية بسيطة وذلك عند تحويلها إلى شركات مساهمة حيث كانت تتمتع بالاعفاء لمدة خمس سنوات اخرى بصفة سنوية وتم الغاء هذا القرار اخيرا استنادا إلى منشور وتفسير خاطىء من وزارة المالية فى الحكومة السابقة. وتشير المذكرة إلى ان زيادة الاعباء التمويلية نتيجة لارتفاع تكلفة الاراضى فى المدن الجديدة بصفة عامة والمتر المربع بصفة خاصة بعد تسديد مبالغ معينة للوصول بالطاقة الكهربائية للمعدل المطلوب لتشغيل المصانع ادى لاحجام الكثير من المستثمرين الاجانب عن الاستثمار فى مصر. كما ادى تعدد الجهات الرقابية وتداخل اختصاصاتها لسهولة اساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة لهذه الجهات وبالتالى الاساءة لسمعة الاستثمار فى مصر، فضلاً عن احجام كثير من المستثمرين فى مجال الصناعات الغذائية عن الاستثمار تخوفا من قانون الغش التجارى الذى يوجب حبس مديرى مصانع الاغذية حتى فى مخالفات بسيطة ويعتبر اى مخالفة غشا تجاريا حتى ان ولم يكن الخطأ مقصوداً بل مجرد سهو فى بيان المكونات. كما لم يفرق بين السلعة التى تكون ضارة بالاستخدام الآدمى وبين السلع الاخرى التى لا يمثل استخدامها اى ضرر بصحة الانسان ولا بسلامته.

تشجيع الصناعة

ويؤكد المهندس عصام الجمال نائب رئيس جمعية مستثمرى 6 اكتوبر ورئيس لجنة الصناعة وتنمية الصادرات ان تشجيع الصناعة المحلية وازالة العقبات التى تحول دون نموها يتطلب تقليل التكاليف الاستثمارية التى تسبق عملية التصنيع وايضا تكاليف التشغيل اللازمة لبدء الانتاج. وتشمل التكاليف الاستثمارية الارض، المبانى، الماكينات والمعدات، الشبكات الهندسية، المرافق العامة والتراخيص.

كما تشمل تكاليف التشغيل الخامات، الاجور، مصاريف النقل والطاقة، واسعار الفائدة البنكية. وبمراجعة عناصر التكلفة الاستثمارية يتضح تضاعف سعر الارض فى المناطق الصناعية بالمدن الجديدة من 20 جنيها للمتر المربع وبالتقسيط على 5 سنوات والتسليم الفورى للحاجزين إلى 200 جنيه حاليا بجانب اضافة نسب تميز اى تضاعف السعر عشر مرات خلال اقل من 10 سنوات مع انتظار المستثمر فترة تصل إلى سنتين لاستلام الارض! ويقول ان المزايدة على اسعار الاراضى المتاحة للاغراض الصناعية ادت لوجود سوق سوداء فى اسعار الاراضى بالمناطق الصناعية بالمدن الجديدة وارتفع سعر المتر إلى اكثر من 300 جنيه وبالتالى يضطر المستثمر إلى استهلاك عدة ملايين من رأس المال لشراء الارض بما ينعكس بصورة مباشرة على ارتفاع تكلفة المنتج ونقص السيولة المتاحة على حساب استكمال باقى عناصر المشروع، وتدبير تكاليف التشغيل والتى غالبا ما تكون عن طريق الاقتراض من البنوك. ويضيف ان تكلفة البناء ارتفعت بصورة كبيرة نتيجة لارتفاع اسعار مواد البناء وللاسف طوال هذه السنوات مازالت المبانى تتم بالصورة التقليدية فى حين سبقتنا العديد من دول العالم فى عمل مصانع للمبانى تقدم المبانى الجاهزة والتى يمكن من خلالها توريد وتركيب المصنع خلال اسابيع قليلة بدلاً من تضييع العديد من الشهور فى البناء والتشطيب وهو ما يفرق بين مستثمر اجنبى فى بلاده يستغرق عدة اسابيع لاقامة مشروع وتشغيله ومستثمر فى مصر يستغرق عدة سنوات فى اقامة مشروعة وتشغيله.

منافسة المستورد

وبالنسبة للماكينات والمعدات كاحد عناصر التكلفة الاستثمارية فمازالت الصناعة المصرية بعيدة عن مجال انتاج الماكينات. ويمكن استغلال الطاقات الهائلة للمصانع الحربية فى انتاج ماكينات لاغراض مدنية بأسعار منافسة للمستورد. كما أن الشبكات الهندسية والمرافق والتراخيص تعد مشكلة المشاكل وعنق الزجاجة للمستثمر فى مصر وبسببها يدخل المستثمر فى حلقة مفرغة من المشكلات حول نوعية الشبكات الهندسية المطلوبة من قبل الدفاع المدنى والاجهزة المختلفة وحلقة أخرى من الصراع فى توصيل المرافق العامة من كهرباء ومياه وتليفونات ورصف طرق وخلافه ثم يأتى مشوار العذاب الاكبر للحصول على رخص التشغيل «المتعددة» اللازمة لبدء الانتاج.

وعن عناصر تكاليف التشغيل يقول المهندس عصام الجمال أن الخامات تعد من أبرز متطلبات اقامة صناعة حيث اثبتت الدراسات النظرية والتطبيق العملى أنه فى حالة عدم توافر جانب كبير من الخامات محليا فان عناصر التكلفة ترتفع بصورة كبيرة ويبتعد المنتج المصرى عن امكانية المنافسة ويعد عنصر سرعة نقل وتوفير الخامات فى موقع الانتاج هو العنصر الحاكم فى تقليل تكلفة الانتاج. وفى أوروبا وأمريكا تحتفظ المصانع الكبرى فى مخازنها بمخزون من الخامات لا يتجاوز حجم تشغيل 3 أيام فقط. وتعتمد على سهولة الاتصالات لتوريد الخامات وعلى أسطول ضخم من النقل والخدمات يوفر الخامات بصفة فورية خلال 48 ساعة من وقت الطلب. وهنا يأتى دور الدولة فى تسهيل وصول الخامات المستوردة فى أسرع وقت عن طريق تبسيط وتسهيل الاجراءات الجمركية ومنع التحفظ على الخامات فى الدوائر الجمركية تحت أى مسمى ويمكن التصريح بتسليم الخامات لموقع الانتاج مع تسوية الخلافات إن وجدت فيما بعد، ويكون الفارق فى التكلفة بين مستثمر فى مصر يضطر للاحتفاظ بمخزون من الخامات لازم لتشغيل 3 أشهر ونظيره فى الخارج الذى يحتفظ بمخزون من الخامات لتشغيل 3 أيام لا يقل عن نسبة 3٪ من سعر المنتج.

ويؤكد المهندس عصام الجمال أن مصاريف النقل والطاقة مرتفعة جدا. كما تضاعفت تكاليف النقل البرى بعد صدور قرار بالغاء سير المقطورات وكذلك فان أسعار الكهرباء اصبحت لا تحتمل والافضل للمستثمر ان يدبر مولدا كهربائيا منفصلا لتوفير التكاليف. أما عن أسعار الفائدة فى البنوك فلا توجد دولة فى العالم تحاسب المنتج الصناعى على سعر الفائدة العالى جدا مثل مصر التى يصل متوسط سعر الفائدة بها بعد احتساب المصاريف البنكية وغرامات التاخير إلى 15٪ فى حين أن سعر الفائدة العالمى للاغراض الصناعية لا يتعدى 6٪.

عوامل النجاح

ويرى نائب رئيس جمعية مستثمرى 6 أكتوبر أن تشجيع الصناعة المحلية لا يرتبط باتجاهات جغرافية معينة. ويؤكد أن الصناعة بالمدن الجديدة مثل أكتوبر والعاشر من رمضان لاقت تشجيعا خلال فترة الثمانينات وعندما بدأت هذه المدن فى النمو وقبل أن تصل للنمو الكامل والتحول لمدينة متكاملة تم توجيه حوافز الاستثمار والصناعة إلى مجتمعات عمرانية جديدة وفوجىء المستثمرون بامتيازات فى شرق بورسعيد وتوشكى وشرق العوينات و... دون استكمال التنمية فى المدن الجديدة. وكان من الأحرى أن تستمر المقومات الممنوحة لهذه المدن حتى يتم استكمال عمليات التنمية بها ويضيف أن نجاح المنتج فى السوق المحلى اصبح ضرورة لنجاح التصدير واختراق الاسواق العالمية. ومصر اصبحت بلدا منفتحا عالميا ولا يوجد حظر على استيراد أو تصدير اى سلعة. وإذا لم يكن المنتج المحلى قادرا على المنافسة فى ظل هذه الظروف فلا يمكن بأى حال من الاحوال أن تنجح عمليات تصديره.

ويؤكد «الجمال» أن الخروج للأسواق العالمية ضرورة لاتمام عمليات التصدير ويقول إن مجموعة من مستثمرى المدن الجديدة تبنت إنشاء شركات للتصدير فى افريقيا ونجحت هذه الشركات فى اقتحام الاسواق الافريقية والتصدير لها. وتم الاتفاق على تأسيس شركات فى شرق افريقيا، وشمال افريقيا، وجنوب افريقيا وقامت الشركتان فى شرق وشمال افريقيا بمزاولة النشاط ونجحت فى أن تكون مراكز لتصدير المنتجات المصرية للدول الموجودة بها ويقترح «الجمال» خمسة مقومات اساسية يجب توفيرها لتشجيع عملية التصدير هى تسهيل استرداد الرسوم الجمركية التى تم تحصيلها من المنبع على المكونات وحتى أن لم تنته وزارات الصناعة والمالية من اعداد قوائم الاسترداد الجمركية لكثير من السلع تحت نظام (TAX REBARE)، والغاء الضرائب الناشئة عن ارباح التصدير، وتوفير قاعدة المعلومات اللازمة للتبادل التجارى بالاضافة إلى تحفيز هيئة المعارض على أن يكون سندا للمصدر المصرى فى اقامة المعارض الخارجية وليس وسيلة للتربح لا تقدم ما يتوقعه المصدر من خدمات أو دعاية، مع العمل على وضع الضوابط الجمركية للاستيراد والمتمثلة فى التعريفة الجمركية، وتمديد اتفاقية الجات بقدر الامكان حتى يتاح للصناعة المصرية القدر الكافى من النمو والثبات والقدرة على المنافسة فى ظل العولمة.

ويرى الدكتور محمود سليمان رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان واحد المصدرين إلى أكثر من 12 دولة أن حماية الانتاج المحلى وتشجيعه فى السوق المحلى يعتبر خطوة اساسية لنجاح عملية التصدير وحقا من حقوق الدولة للحفاظ على صناعتها الوطنية ويقول إن الرئيس الامريكى تدخل بصفة شخصية لحماية المنتج المحلى عندما زادت صادرات اليابان من السيارات وأغرقت السوق الامريكى ويتم تحديد حصة معينة للسيارات اليابانية حماية لصناعة السيارات الامريكية من الانهيار ويطالب «سليمان» الصناع ومنظمات الأعمال باعادة استخدام حقوق حماية الانتاج المحلى. ويقول إن تشكيل لجنة مشتركة ما بين القطاع الخاص والحكومة لوضع أليات حماية الانتاج المحلى أصبح ضرورة فى ظل ضغوط الجات والاشتراطات المتعسفة للدول

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : حسام الدين محمد

الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة — رقم العـــدد : ٢٧٥٣

المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٢/١٣

الاوروبية. والتسهيلات التى فرضتها الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع بعض الدول. ويؤكد أن قضية تشجيع الصناعة المحلية اصبحت فى منتهى الاهمية بعد زيادة نصيب الصناعة فى الناتج القومى عن نصيب الزراعة. ويضيف أن الانتاج المحلى من أهم العوامل التى تساعد على تحجيم الواردات ولولا الصناعة المحلية لحدثت ماساة حقيقية فى حجم الواردات خاصة أن أى منتج محلى يعتبر بديلا عن منتج أجنبى كان من الممكن أن يتم استيراده.

ويرى رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان أن من أهم المعوقات التى تواجه المنتج المصرى فى السوق المحلى هو عدم معاملة السلع المنتجة محليا والموردة للجهات والشركات والهيئات المعفاة معاملة التصدير أو معاملة السلع المستوردة لهذه الجهات ويطالب باعفاء هذه السلع من ضريبة المبيعات والسماح للشركات المنتجة لها بخصم ما يتم دفعه من ضريبة مبيعات على مدخلاتها حتى تتحقق المنافسة العادلة بين الانتاج المحلى والانتاج المستورد وحتى لا تتحمل المصانع المصرية تكاليف اضافية تؤدى إلى التجاء الجهات المعفاة «سفارات. شركات بترول...» للاستيراد من الخارج خاصة وأن حجم واردات هذه الجهات يتعدى 2 مليار دولار سنويا. ويشير «سليمان» إلى قيام الجهات التى تتمتع باعفاء جمركى وضريبى على كل ما تستورده باستغلال هذا الاعفاء لتسريب كمية كبيرة من السلع المعفاة إلى السوق المحلى باسعار تقل عن سعر المنتج المصرى وبالتالى يصبح المنتج المصرى غير قادر على المنافسة داخل بلده. ويؤكد الدكتور محمود سليمان أن من أهم عوامل نجاح المنتج فى السوق المحلى هو اقتناع المستهلك بجودة المنتج المصرى وأن أى مصنع فى العالم لا يمكنه إنتاج سلعتين احداهما للتصدير والأخرى للسوق المحلى. ومن الضرورى أن يعرف المستهلك أن الصانع لا يفرق فيما ينتجه بين ما يتم توجيهه للسوق المحلى وما يتم تصديره ويجب الغاء مفهوم «بواقى التصدير» الذى يسىء المنتج المصرى ويعطى ايحاء المستهلك بأن ما يصدر أفضل من المنتج للسوق المحلى.

خطوة أولى

المهندس صالح غيث أمين عام جمعية مستثمرى اكتوبر ورئيس مجموعة من الشركات الاستثمارية يرى أن نجاح السلعة فى السوق المحلى ووصولها إلى درجة معينة من الجودة يعتبر خطوة أولى لقبولها من المستهلكين فى البلاد الأخرى وبالتالى امكانية تصديرها. ويقول إن دراسة متطلبات أسواق الدول التى يتم التصدير اليها تعتبر الخطوة المكملة والرئيسية لنجاح التصدير. ويجب على الصناع دراسة الاسواق ومعرفة متطلباتها واحتياجاتها والاقتداء بتجربة الصين التى قامت بدراسة احتياجات اسواق الدول العربية الاسلامية وانتجت سجادة الصلاة الجلابية والمسبحة على درجة عالية من الجودة وبسعر مناسب. ويضيف.. أن نجاح عملية التصدير يتطلب تقليل تكلفة المنتج. وأى سلعة يكون سعرها مكونا من جزءين جزء من تكاليف المواد الخام والتصنيع والجزء الآخر من تكاليف الجمارك والضرائب ويمكن للمنتج المصرى تقليل تكلفة الانتاج عن طريق تطوير الابحاث واتباع الطرق العلمية فى الانتاج مع زيادة الانتاجية أما عن الجزء الباقى فيجب على الدولة تخفيض تكلفة الضرائب والجمارك حتى يستطيع المنتج المصرى المنافسة فى الاسواق العالمية خاصة أن كثيرا من المصدرين لم تنجح عمليات التصدير التى قاموا بها نتيجة لفارق بسيط فى السعر عن أسعار المنتجات الأخرى. ويؤكد المهندس «غيث» أن المنتج المصرى يجد عدة معوقات فى السوق المحلى تحول دون نجاح عمليات تصديره. ومن أهم هذه المعوقات ارتفاع تكلفة الانتاج والتهريب، والصناعات التى تتم تحت بير السلم ويقول إن السلعة المهربة أو المنتجة بمواصفات مخالفة تكون منخفضة السعر نتيجة لعدم تحميلها بضرائب أو جمارك أو الرسوم الاخرى وتؤثر على المنتج الجيد الذى قد لا يجد مكانا له فى السوق المحلى. ويشير إلى عدم كافية الاشتراطات التى تم تحديدها لحماية الصناعة المحلية أو لتشجيع الصادرات مؤكدا أن عدة دول مثل تركيا تقدم دعما ماديا مباشرا للمصدرين. ويجب على الدولة تقديم دعم غير مباشر للصانع والمصدرالمصرى عن طريق تخفيض الرسوم وتسهيل الاجراءات واختصارها حيث تنعكس هذه المزايا على المنتج فى صورة تخفيض سعره وسهولة وصوله للمستهلك فى مصر والاسواق العالمية وبالنسبة لرجال الأعمال والصناع فيجب عليهم تطوير الابحاث التى تخدم العملية الانتاجية، وتطوير المنتجات وتقديم نوعيات جديدة من المنتجات تشجيع الحكومة على تقديم الدعم والتسهيلات المطلوبة.

الجودة أولا وأخيرا

يعترض محمد البهى نائب رئيس شعبة مستحضرات التجميل باتحاد الصناعات المصرية على الرأى المطالب بإنتاج سلع متباينة الجودة والاسعار لتناسب الاسواق التى يتم التصدير اليها ويقول إن الرأى الذى ينص على إنتاج سلع قليلة الجودة والسعر لتصدر إلى افريقيا وإنتاج سلع عالية الجودة للتصدير إلى أوروبا رأى جانبه الصواب. وفى ظل العولمة اصبحت السلع ذات الجودة العالية جدا متوافرة فى جميع الاسواق وتكمن الخطورة فى تطبيق هذا الرأى فى امكانية أخذ انطباع عام عن المنتجات المصرية بانها غير جيدة. وفى أوقات سابقة كان الدواء المصرى جيدا ولكن كانت جودة التعبئة منخفضة وكانت الدول العربية تعلق اللافتات التى تؤكد عدم بيع الدواء المصرى بعد أن ساد انطباع لدى العامة بأن هذا الدواء ذو جودة قليلة وتم تصنيف الكثير من المنتجات المصرية على أنها درجة ثانية فى الجودة بما أدى للاضرار ببعض المنتجات المصرية الأخرى عالية الجودة التى رفضها المستهلكون ويضيف.. أن البعض يردد أن منتجات دول جنوب مشرق أسيا اقتحمت الاسواق العالمية نظرا لانها رخيصة الثمن قليلة الجودة ولكن هذا الرأى له ما يفنده وفى الحقيقة فإن هذه المنتجات قد تكون على جودة عالية ولكن عناصر التكلفة المنخفضة فى هذه الدول أدت لانخفاض أسعار السلع كما أن المستهلك الذى سيقبل على سلعة معينة قليلة الجودة لانخفاض سعرها سيرفض هذه السلع فور تحسن مستواه المعيشى وسيختار السلع الجيدة من الدول الأخرى بعد أن يكون للانطباع العام لديه هو عدم جودة جميع منتجات هذه الدولة وهنا يبرز أهمية الدور الرقابى للدولة ويجب أن تضع الدولة معايير أو مواصفات معينة لكل نوع من المنتجات بحيث لا يتم السماح بتصدير أى منتج ذو جودة قليلة أو بمواصفات أقل من المواصفات المحددة ويؤكد «البهى» أن قاعدة الانطلاق الحقيقى لتصدير منتج معين هو السوق المحلى وتمثل الخطوة التالية فى ضرورة الوصول لرضاء العميل أو المستهلك فى الدولة التى سيتم التصدير اليها ويجب على المصدر قبل أن يقوم بعملية التصدير أن يدرس احتياجات وثقافة المتلقى لسلعته بمعنى أن دولة شيوعية مثل الصين لو صدرت منتجات تحمل الفكر الشيوعى فلن تقتل الدول الاسلامية هذه السلع. وبالعكس قامت الصين بدراسة احتياجات أسواق الدول الاسلامية ونجحت فى تصدير المسبحة وسجادة الصلاة والمنبه الذى يؤذن فى الوقت الذى فشلت فيه العديد من الدول الاسلامية الأخرى فى الحصول على حصة من هذه الاسواق. ويشير إلى ضرورة تعاون الدولة ورجال الأعمال فى إنشاء أجهزة متخصصة تأتي بتغذية عكسية من الدول المتقدمة أى تدرس تجربة الدول المتقدمة الناجحة فى التصدير وتعرف احتياجات كل سوق وما الشيء الذى يفضله المستهلك به وما الشيء الذى يرفضه فقد يتشاءم مواطن فى دولة ما من طائر معين أو رقم معين فى حين يتفاءل مواطن فى دولة أخرى بهذا الرقم أو الطائر أو حتى لو السلعة المصدرة ويرى محمد البهى أن دور السفارات وأجهزة التمثيل التجارى يجب أن يكون أكثر ايجابية فى الترويج للمنتج المصرى بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكن للعاملين بأجهزة التمثيل التجارى وضع برامج على فترات زمنية محددة بحيث يتم الترويج لنوعية معينة من المنتجات كل فترة لأن من الصعب على أى صانع أو مصدر تحمل تكلفة سفر واقامة شخص ما للترويج لمنتجاته.

ويؤكد محمد البهى أن تنمية الصادرات والوصول لإنتاج سلع تقتحم الاسواق العالمية يبدأ بالمحلية الشديدة ويجب الاهتمام بالخامات المحلية وتطوير البحث العلمى للاستفادة من هذه الخامات وابتكار بحوث جديدة لخدمة الصناعات المحلية التى تستغل الخامات المحلية. وفى هذه الحالة يمكن للمنتجات المصرية غزو الاسواق العالمية نظرا لانخفاض تكلفتها لأن المادة الخام ستكون متوافرة لدينا ولن يبالغ أحد فى تكلفتها!

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : حسام الدين محمد
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة — رقم العـــــدد : ٢٧٥٣
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٢/١٣

كما يجب على الدولة الابتعاد عن مبدأ «الكم» فإذا كان الشاب يحصل على تمويل من الصندوق الاجتماعى لاقامة مشروع صغير فمن المؤكد أن هذا المشروع سيتعثر لأن ما يحصل عليه الشاب لا يكفى لمجرد شراء سيارة لنقل وتسويق منتجاته كما أن هذا الشاب غالبا ما يكون قد وجد دراسة جدوى لمشروعات يجهلها وحصل على القرض بناء عليها فى هذه الحالة لا يهم كم المشروعات الصغيرة المقامة والاهم فى هذه الحالة هو جودة المنتج النهائى وكيفية استغلاله كمدخل فى منتج آخر او سلعة يمكن تصديرها ومن الممكن أن نجعل فى كل مدينة جديدة أو نائية مجمعات لصناعات مغذية تكاملية تتولى الدولة توفير الخبراء لتدريب اصحاب هذه المشروعات وتسويق منتجاتها وتوجيهها لخدمة الصناعة المحلية كاساس للتصدير ويرى محمد البهى أن تطبيق مبدأ العمل الجماعى والفكر الشامل ضرورة لنجاح أى عمل وفى مجال الصناعة والتصدير فإن التكامل بين الجهات المختلفة ضرورة فمن الممكن أن يقوم سائح أتى لمصر وتعامل مع منتجات جيدة أخذ انطباع عن جودتها افضل مروج للمنتجات المصرية فى دولته ويمكن ان تكون السياحة الوافدة إلى مصر وسيلة مجانية للترويج للمنتجات المصرية وقاعدة متلقية للمنتجات المصرية فى بلادها ويجب أن نعمل على تنشئة اجيال من المستهلكين من تربوا بدون «عقدة الخواجة» والنظر لكل ما هو قادم من الخارج على أنه افضل من المنتج المصرى كما يجب القضاء على الاغراق والتهريب والغش والعمل غير الشرعى وهى أمور تقضى على أى صناعة أو صادرات وايضا العمل على تنمية الانتماء الوطنى وضرورة الاعتماد على المنتج الوطنى.وعن دور الدولة فى حماية الصناعة المحلية يقول «البهى» إن تطوير هذا الدور وزيادة ايجابيته اصبح ضرورة للابتعاد عن مبدأ «رد الفعل» ودول كثيرة مثل الصين والهند وبعض الدول العربية لم تلتزم باتفاقيات التجارة العالمية ولم يتطبق عليها أية قوانين ولم تفرض عليها اى عقوبات أو حتى تحرم من التعامل فى الاسواق العالمية. كما اننا دائما ما ننسى بنودا لقوانين الحاكمة للتجارة العالمية والتى تنص على أن للدولة حقا سياديا فى حماية صناعتها وحقها فى التدخل لحماية الصناعة المحلية عند تعرضها لأى تهديدات ودائما ما يكون تحركنا «كرد فعل» وليس «فعلا» ويجب على الدولة أن تضع حوافز للتصدير فدولة مثل تركيا تدعم صناعتها وتوفر الأرض للمستثمرين بسعر رمزى ولا تفرض ضرائب على مدخلات الصناعةوالسلع الراسمالية كما تقدم دعما لكل ما يصدر بنسبة 20٪ من حجم الصادرات.

صالح غيث: دراسة متطلبات الأسواق شرط النجاح فى التصدير

عصام الجمال: سوق سوداء للأراضى بالمدن الجديدة بسبب المزايدة على أسعارها

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة
المصـــــدر : الاهرام
اسم كاتب المقال : محمود المراغى
رقم العـــــدد : ٤١٣٨٥
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٣/٢٨

الصناعة المصرية ورد الاعتبار!

محمود المراغى

هل حان وقت رد الاعتبار للصناعة المصرية؟.. هل حان الوقت لتكون كما كنا نظن فى الستينيات القاطرة التى تشد الاقتصاد كله، والتى تشد مصر كلها للأمام؟

اطرح السؤال، وهناك اكثر من شيء صدمنى خلال الفترة الأخيرة.

صدمتنى أرقام تقول ان (١٢) مدينة صناعية جديدة و(٢١٨٨) مصنعا بها لم تقدم كلها أكثر من (٢١٦) ألف فرصة عمل، أى بمتوسط مائة عامل لكل منشاة.. وبما يعنى أن كثرة المشروعات والاموال لن تحل لنا وحدها مشكلة البطالة!

بعدها، صدمتنى حوارات دارت فى كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، حين استضافت الكلية رجل أعمال بارز هو محمد فريد خميس وقال له أحد الاكاديميين «لايوجد فى مصر صناعة، وكل مايجرى تجميع وتعليب، ورد فريد خميس، لكن الأمر أصبح بحاجة إلى ايضاح أكثر.

ثم صدمنى نبأ منشور فى احدى الصحف منذ أيام ومدلوله ان وزير الصناعة قد ضحك على الرأى العام حين أذاع أنه بصدد تطوير احدى الهيئات التابعة له وهى هيئة المساحة الجيولوجية من خلال تحويلها لهيئة اقتصادية.. وقال النبأ المنشور ان نفس القرار قد صدر عام ١٩٨٦ لكن الوزير آخر من يعلم!

صدمتنى أشياء كثيرة ورحت أبحث عن الحقيقة .. وأين تقف الصناعة المصرية؟

●●

كان لابد أن أبدأ من القصة الأخيرة، وهل ضحك الوزير علينا أم أن الصحيفة هى التى فعلت.. وبالتنقيب اتضح ان قرارا لم يصدر بهذا الشأن. وان الفكرة قد جرى طرحها فى اجتماع مشترك بحضور الرئيس مبارك ورئيس الوزراء وعدد آخر من الوزراء... ولم تكن هى ذاتها التى عالجها قرار جمهورى سابق (١٩٨٦) فالجديد هو التحويل من هيئة خدمية تدخل فى ميزانية الدولة ، إلى هيئة اقتصادية على غرار هيئة البترول.. هيئة لها حرية أوسع فى العمل، وفرصة أكبر لتكوين الموارد ودفع قطاع الثروة المعدنية.

إذن، فالوزير (براءة) وماعرضه فى اجتماع الرئيس لابد أن نأخذه كبداية لمناقشة جادة تحدد: أين تقف الصناعة وسط رياح عاتية من الشرق والغرب... ومن الخارج والداخل.

طوال ربع قرن مضى ومع الانسحاب التدريجى للدولة من قطاع الانتاج كانت الأولويات تتغير.. فالمستثمرون يظنون أن العقارات اكثر ربحا فيجرون إليها، وبعض الاقتصاديين يروجون ان الشكل التقليدى للاقتصاد الذى يعتمد على انتاج سلعى قد انتهى. وأن الحياة والتقدم وزيادة الدخل فى الاهتمام بقطاع الخدمات والتوزيع من تجارة وسياحة وبنوك ومعلومات بل ان البعض قد أغرته مسألة «الأموال الطائرة» من خلال مضاربات البورصة والتى جذبت مصريين وأجانب لم يهتموا ببناء مصنع أو مزرعة، لكنهم اهتموا بمؤشر البورصة والأوراق التى يمكن أن تجلب ربحا سريعا.

باختصار، كان هناك مناخ غير موات وان لم يمنع ذلك من ظهور طبقة من الصناعيين الجدد الذين حفروا بأظافرهم لاحتلال موقع فى الساحة وسط رياح المستورد العاتية ومع سياسات للدولة التى حابت فى بعض الأحيان الانتاج المستورد فأعفته من الضرائب المرتفعة بينما استمر ذلك على مستلزمات انتاج محلى.

الأخطر أن الوزارة المختصة، أعنى وزارة الصناعة، قد باتت غير مختصة.. وكما وصفها البعض «وزارة تبحث عن وظيفة»!

كانت الوزارة تشرف على قطاع صناعى ضخم تمثله شركات القطاع العام، فلم يعد لها هذا الحق.

وكانت الوزارة هى بيت الخبرة الواسع للتصميمات وللمشروعات الصناعية من خلال هيئة السنوات الخمس والتى تحولت إلى هيئة للتصنيع.. لكن الهيئة انكمشت وباتت للشيوخ والجنرالات فقط، فتعيين للموظفين والخبراء قد توقف منذ خمسة عشر عاما.. وخرج من الخدمة من خرج، وهرب من هرب.. وبقى عدد محدود معظمهم فوق الخمسين من العمر، ومعظمهم أيضا فى الدرجات العليا بالضرورة أى أنهم ـ كما يقال (جنرالات بلا جنود) ! ولتقدر اى انتاجية لمثل هذه الهيئة.

أيضا، فقد كانت الوزارة مختصة بوضع خطة للتنمية، فلم يعد مطلوبا منها غير الاقتراح لأن نظام التخطيط قد اختلف.. لم يعد تخطيطا ملزما.

و.. على الجانب الآخر، وبعد ان انتقلت شركات القطاع العام إلى قطاع الأعمال ـ يجرى فرض الحصار عليها فالدولة لم تعد توجه استثمارات جديدة إلا فى قطاعات الخدمات والبنية الاساسية، وبنك الاستثمار الذى ورث مهمة تمويل الشركات سرعان ماتخلى عن ذلك حين صدرت له الأوامر ايضا بتحجيم الاقراض أما سبب ذلك كله فهو الاتجاه لبيع الشركات .. وهكذا أصبح المديرون يعيشون فترة ريبة غير مسموح لهم بالنمو، وغير مسموح لهم بالسقوط.. وعليهم انتظار القادم الجديد!

فى نفس الوقت ظهرت مشكلة الطاقات العاطلة والتى تقدرها وزارة الصناعة طبقا لوثيقة رسمية بـ (٦٠٪) فى صناعة سيارات الركوب و (٤٠٪) فى الأجهزة المنزلية و(٦٥٪) فى صناعة الرخام والجرانيت و (٥٠٪) فى صناعة البويات.

وهكذا ، وعندما سألت د. مصطفى الرفاعى وزير الصناعة عما اذا كانت مشاكل القطاع العام هى السبب رد قائلا «بالعكس ان الطاقات العاطلة فى القطاع الخاص أيضا بنسبة عالية.. أما السبب فهو غياب الدراسات العلمية وإقامة مشروعات لانحتاجها.

و .. نفس الرد كان قد قاله لى د. عاطف عبيد رئيس الوزراء حين سألته عن الركود وتكدس البضائع، فهو لم يشر لنقص الطلب عند المستهلكين لكنه أشار لوفرة العرض لأن بعض المستثمرين لم يدرسوا مشروعاتهم جيدا.

هل تكون هذه هى بداية الحلقة، بعد أن غاب التخطيط المركزى وبات كل مستثمر يقوم بالتخطيط لنفسه؟.. هل نحن أمام (فوضى صناعية) تهدد الأموال.. أم أن هذا هو قانون السوق (دعه يعمل.. دعه يمر)؟ وماهى نظرة الدولة لمايجرى؟

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمود المراغى
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٤١٣٨٥
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٨

بعد الاجتماع الذى عقده الرئيس مبارك وشرحت فيه الحكومة خطتها الصناعية بجناحيها (وزارة الصناعة - الصناعات الحربية) بعد الاجتماع طرحت الأمر بإيجاز أمام وزير الصناعة د. مصطفى الرفاعى، وقلت له «ألست معى أنه مطلوب رد الاعتبار للصناعة؟».

ورد الوزير قائلا: ليس ذلك بالضبط المطلوب هو ادراك أهمية الصناعة فى الاقتصاد والمجتمع وبناء المستقبل.. فنحن أمام قطاع ضخم، تتخلف الآن بعض أجزائه .. تصيبها الشيخوخة، ويفوتها قطار التكنولوجيا، سواء كان ذلك بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص الذى قد يشعر بالأزمة بعد سنوات حين

- تتقادم آلاته ويزداد التطور فى الأسواق العالمية، القضية هى تقديم سلعة جيدة قادرة على منافسة السلعة الأجنبية، ولكن
- وبالرغم من اننا لم نحقق بعدما نريد فلابد أن نسجل أن الصناعة بوضعها الراهن

تقدم أكبر نسبة فى الناتج المحلى.. أيضا فهى تقدم حوالى نصف صادرات مصر... لدينا (٣٨) صناعة كبيرة و (٢٤) ألف منشأة صناعية أى أننا لانبدأ من الصفر.. فلدينا تراث صناعى وبنية مادية ومماينقصنا - أوضمن ماينقصنا - هى البنية التكنولوجية.

تسألنى - يقول الوزير - عما يقوله البعض أننا لانقدم صناعة، وإنما مجرد تجميع لأجزاء وارد الخارج فأقول ان ذلك ليس صحيحا على إطلاقه.. قد يكون صحيحا فى سيارات الركوب، ولكن وفى صناعة الثلاجات على سبيل المثال فقد شاهدت بنفسى كيف تقوم وحداتنا بتصنيع معظم - ان لم يكن كل أجزائها بما فيها «الكمبرسور» .

تسألنى أيضا - يقول الوزير - عن التخطيط الصناعى ومدى مسئولية الوزارة أقول انه أمر يحتاج منا إلى وقفة فما يحدث من توسعات فى صناعة السيارات يمثل ظاهرة خطيرة. ومثله فى قطاعات أخرى عبرت عن نفسها فى قضية الطاقات العاطلة، لذا فنحن نعمل على عدة محاور:

● فهناك الخطة التأشيرية للصناعة، والتى ستحدد أولويات الاستثمار ومجالاته.

وهناك قضية المعلومات والتى سنوفرها من خلال انشاء مركز معلومات الصناعة.

وهناك قضية تنمية الكوادر الصناعية، ولدينا خطة لذلك كما أن هناك - ولأول مرة - مجلسا أعلى للجودة الصناعية.

وهناك سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة.

كما أن هناك سياسات لإعادة هيكلة المصالح التابعة لوزارة الصناعة التى ستتابع كل ذلك، مع تحويل الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والتى تعنى بالثروة المعدنية كلها من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية.

● والأهم هى قضية التنمية التكنولوجية والتى سننشيء من أجلها شركة قابضة بتمويل من الدولة، شركة تنشر المعرفة وتقدم أبحاث التطوير والابتكارات وتتبنى المخترعات.

وكل ذلك يلقى ترحيبا وموافقة من الدولة».

أتوقف أمام الكلمات الأخيرة.. أتوقف أمام اقتراح انشاء شركة للتكنولوجيا، بعد أن توقفت الدولة منذ سنوات عن انشاء الشركات، وأتساءل: أليس ذلك كله عندما يحدث سوف يكون ردا لاعتبار قطاع بات البعض ينظر له كأنه موضة قديمة؟

كل ذلك مطلوب لكننى أظن أن هناك معادلات صعبة تواجه قطاع الصناعة.. فهناك أولا معادلة حجم الاستثمار وقد بدت بعض القطاعات الأخرى أكثر جذبا، فما هو موقف الدولة؟ أليس مناسبا أن تحابى قطاع الصناعة فى مجالات مثل الضرائب والائتمان المصرفى وأسعاره فتجذب الاستثمارات؟

● هناك ثانيا معادلة الأولويات فالحكومة وخطتها التأشيرية سوف تضع الأهم قوميا على رأس الأولويات.. ولكن وفى التنفيذ فإن القطاع الخاص سوف يتجه للأكثر ربحا، والمثال هنا واضح فى قضية العمالة فبينما تواجه الدولة مشكلة بطالة يختار المستثمرون مشروعات ومصانع ذات كثافة عمالية محدودة للغاية كيف نصنع آلية تحول أحلام المخططين لبرامج أمام المنفذين؟.. إنها معضلة الاقتصاد الحر الذى قد يصنع نموا مشوها.

وقد تكون هناك معادلة ثالثة تتعلق بالتكنولوجيا، فنحن نريد اختصار الزمن.. فماذا يستطيع علماؤنا وخبراؤنا وإلى أى حد تصل فيه المساعدة الحكومية ومطلب رئيس الدولة (المزيد من التقدم التكنولوجى)؟

وقد تستجد معادلات أخرى تتعلق بقطاعات مثل المناجم والمحاجر، وهى ثروة هائلة لو أحسن توجيهها.. ولكن، وكما قال لى خبير جيولوجى «هل تصدق أننا نعطى الأسمنت هدية للمستثمرين الذين لايدفعون غير ثمن تصنيعه وأتاوة لاتعادل (١٪) من الثمن؟ هكذا سار التقليد فى شركات الأسمنت فكل شركة تحتل موقعا تستخرج منه ولايحاسبها أحد على ماهو فى باطن الأرض.

وقلت أليس الأسمنت أو أى مادة فى الأرض مثل البترول، مملوكة للدولة ويشتريه الآخرون ليستغلوه؟

وأومأ الرجل برأسه، وأحسست أن قائمة مايستحق البحث قائمة طويلة.. المهم أن نقتنع ان بلدا كثيف السكان يضم أكثر من ٦٦ مليون نسمة لاحياة له دون انتاج سلعى كثيف.. زراعى وصناعى لذا ورغم أهمية اقتصاد الخدمات لاتصدقوا من يقول «الخدمات أولا» ولاتصدقوا من يتحدث عن عصر ما بعد الصناعة فالقفز فوق المراحل أمر صعب ولتبن الصناعة.. أولا وثانيا.. وثالثا.

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الاستثمار

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	حتى لايصبح الاستثمار فى مصر سيئ السمعة	جمال شوقى	العالم اليوم	٢٧٤٢	٢٠٠٠/١/٣١	٩٨
٢	الاستثمارات الاجنبية فى مصر تتراجع	انور عبد الهادى	العالم اليوم	٢٧٥٢	٢٠٠٠/٢/١٢	١٠١
٣	الاستثمار مسئولية من (١)	عبد العظيم الباسل	الاهرام	٤١٣٦٢	٢٠٠٠/٣/٥	١٠٤
٤	الاستثمار مسئولية من (٢)	احمد عادل هاشم	الاهرام	٤١٣٧٦	٢٠٠٠/٣/١٩	١٠٧
٥	تحسين مناخ الاستثمار فى مصر (١)	صلاح عبد الرسول	الاهرام	٤١٤٠٣	٢٠٠٠/٤/١٥	١١٦
٦	تحسين مناخ الاستثمار فى مصر(٢)	صلاح عبد الرسول	الاهرام	٤١٤١٠	٢٠٠٠/٤/٢٢	١١٨
٧	تحسين مناخ الاستثمار فى مصر(٣)	صلاح عبد الرسول	الاهرام	٤١٤١٧	٢٠٠٠/٤/٢٩	١٢٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : جمال شوقى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار — رقم العـــــدد : ٢٧٤٢
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١/٣١

إعداد: جمال شوقى - سامى أبو العز

هل الاستثمار فى مصر اصبح سيء السمعة ؟
خلال العام الماضى 1999 تراجعت الاستثمارات الاجنبية فى مصر بنسبة 50٪ تقريبا عن العام السابق!
فقد بلغت الاستثمارات المباشرة التى دخلت مصر عام 89 ، 1200 مليون دولار فى حيثن لم يدخل سوى 600 مليون دولار فقط عام 99 طبقا لأرقام منظمة الونكتاد والبنك المركزى المصرى.
والسؤال ما سبب هذا التراجع الخطير فى الاستثمارات وهى الملاذ الوحيد لتوفير فرص العمل وجلب التكنولوجيا الحديثة وتقديم انتاج يصلح للتصدير للعالم ؟.
وطبقا لاحدث تقرير اصدرته منظمة الاونكتاد عن الاستثمار فى مصر فإن هناك جبلا من المشاكل والمعوقات يواجه المستثمرين الاجانب ومناخا معاديا بسبب التدخلات والتعديلات التى تتم من وقت لآخر على مستويات مختلفة.
التقرير يقصد تدخل الوزرا. والمسئولين بتعديل القوانين والقرارات والاتفاقيات واعمال البيزنس بالاضافة الى البيروقراطية والروتين والرشوة والفساد.. عدم القدرة على الحصول على قروض البنوك.
«العالم اليوم» الاسبوعى تناقش هذه القضية.

10 شركات عالمية هربت
..والتدفق تراجع 50٪
حتى لا يصبح الاستثمار فى مصر سيئ السمعة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : جمال شوقى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار — رقم العـــدد : ٢٧٤٢
المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١/٣١

الخبراء يحددون أهم المعوقات:

13 ألف قانون وقرار

تدخلات الوزراء والمسئولين

ارتفاع الضرائب وتكاليف الشحن والتأمين

أكد الخبير الاقتصادى الدكتور حمدى عبدالعظيم عميد معهد البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الادارية ان اهم معوقات الاستثمار الاجنبى فى مصر تتمثل فى:

1 — البيروقراطية الادارية وتعقد الاجراءات والموافقات وصعوبة الحصول على التراخيص واجراء التقاضى التى تستغرق وقتا طويلا حتى يتم الفصل فى المنازعات.

2 — ارتفاع نسب الضريبة المباشرة وغير المباشرة حيث يبلغ الحد الادنى للضريبة 20٪ من صافى الربح ويرتفع بعد ذلك حتى يصل الى 40٪ وهى نسبة مرتفعة تؤدى الى فقدان الحافز لدى المستثمر على التوسع فى الاستثمار وبالتالى تقليل حجم نشاطه بالاضافة الى التردد فى العمل اصلا فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى فى مصر.

يضاف الى ما سبق ان هناك ضرائب غير مباشرة مثل الضريبة العامة على المبيعات وضرائب الدمغة والرسوم المحلية والمركزية ورسوم تنمية الموارد وغيرها من المسميات التى تلتهم جانبا كبيرا من ارباح المستثمرين وتضطرهم الى تحديد اسعار مرتفعة لبيع منتجاتهم بشكل يفوق الطاقة والقوة الشرائية للمستهلكين وبالتالى انخفاض مبيعاتهم وعدم قدرتها على المنافسة فى الوقت الذى ترتفع تكاليفهم ومن ثم انخفاض عائد الاستثمار.

3 — تعدد القوانين والتشريعات المتنوعة والمتضاربة والتى تؤدى الى تشويه مناخ الاستثمار وتجعل المستثمر غير قادر على التخطيط المستقبلى وغير قادر على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية وتوقع مفاجآت غير سارة تؤثر سلبيا على ارباحه المحققة.

4 — انخفاض انتاجية العمالة فى كثير من المهن الفنية وغير القادرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وبالتالى عدم القدرة على التطوير وتحسين جودة المنتجات وصعوبة المنافسة فى الاسواق المحلية والخارجية.

5 — ارتفاع اعباء النقل والشحن والتامين بمعدلات تفوق المعدلات المماثلة فى الدول الاخرى سواء المتقدمة او النامية وبالتالى تحمل المستثمر باعباء اضافية تصل الى ما يقرب من 40٪ مما يجعل هناك عائدا سلبيا مقابل النشاط الذى يقوم به وبالتالى فقدان الحافز على التوسع فى الاستثمار.

6 — عدم وجود المعلومات والبيانات والشفافية والافصاح المحاسبى والمالى الذى يساعد على اتخاذ القرارات ومن ثم حدوث ارتباك فى مناخ الاستثمار ينعكس سلبيا على عائد النشاط.

7 — وجود مخاطر تتعلق بالعديد من تعسف اجهزة الرقابة وعدم وجود نظم موضوعية والاعتماد على التقدير الشخصى والجزافى.

نموذج الأسواق الحرة

اشار فتحى فريد زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ان كثرة تعديل القرارات والقوانين تجعل المستثمر يتردد كثيرا فى استثمار امواله فى نشاط معين تحسبا لاية تعديلات قد تطرأ ويكون لها تاثير سلبى على انشطته وقد تتعدى اهتمامات بعض المستثمرين الجادين الناجحين فى استثماراتهم الخارجية حد الخسائر التى قد لا تكون موضع اهتمامهم الاول انما خوفهم يكون دائما من الفشل فى مشروعاتهم ولعلنا نذكر انه من ابرز الامثلة على ذلك ما حدث بشأن القرار الخاص بالاسواق الحرة على انه لا يفهم من ذلك خطأ صدور قرار التعديل وانما قصد خطأ الاقرار ثم التعديل.

وقال ان الامر يحتاج الى ترشيد فئة المستثمرين الجادين الناجحين فكلنا يعلم ان العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من الاسواق لذلك فإن المستثمر الرديء قد يؤدى الى هروب المستثمر الجيد.

والواقع ان اقتصادنا يحتاج الى المستثمر الذى يقوم بدفع عجلته الى الامام لزيادة الانتاج وايجاد المزيد من فرص العمالة وتخطيطه لتحقيق فائض تصديرى وللاسف نجد ان بعض المستثمرين خاصة فى مجال الاستثمار السياحى قد تعاقدوا على ارض باسعار رمزية مقابل تنشيط هذه الاماكن سياحيا الا انهم يتباطئون فى استكمال استثماراتهم انتظارا لتمويل مشروعاتهم بقروض وسلفيات محلية وعليه يتطلب الامر وضع معايير وضوابط يتم عليها اختيار المستثمر وجدولة استثماراته.

واشار فريد فتحى الى ان الاعفاءات الضريبية المطلقة التى تمنح للمستثمر لمدة خمس او عشر سنوات لا تمثل فى حقيقة الامر الواقع المطلوب لجذب المستثمر الجاد فى حين ان تبسيط الاجراءات الروتينية سواء الخاصة بمرحلة التاسيس او التشغيل الفعلى هى التى توضع فى اهتمام المستثمر فى المقام الاول بالاضافة الى ان التاخير فى صدور قانون العمل الجديد يعتبر من اهم اسباب عزوف المستثمر عن الاستثمار فى مصر حيث ان الظروف الاقتصادية الحالية تتعارض تماما مع القيود التى يفرضها قانون العمل الحالي. ويبقى صعوبة حصول المستثمر على معلومات دقيقة حول الاسواق واحتياجاتها ونسب عوائد المشروعات ومعدلات البطالة وغيرها من المعدلات التى يهتم المستثمر الجاد بمعرفتها قبل قدومه على عملية الاستثمار.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : جمال شوقى
رقم العـــــدد : ٢٧٤٢
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١/٣١

اكد رزق احمد رزق الخبير الاقتصادى وعضو مجلس ادارة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ان هناك العديد من المعوقات التى تعوق الاستثمارات الاجنبية فى مصر.

اولها غابة القوانين الاقتصادية حيث ينظم النشاط الاقتصادى اكثر من 13 الف قانون وقرار جمهورى وقرار مجلس وزراء وقرارات وزراء والعديد من التعليمات والمنشورات الدورية التى تصدر تباعا وقد تكون متضاربة والنتيجة هى المزيد من التعقيد للمستثمر الذى يرغب فى استثمار امواله فى مصر.

ثانيا : اسعار الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة وكذلك بطء اجراءات التحاسب الضريبى ووجود حلقات كثيرة لانهاء فض المنازعات ولجوء هذا المستثمر للقضاء للحصول على حقوقه.

ثالثا : البيروقراطية خصوصا بالنسبة لخطوات انشاء المشروعات والفترة الطويلة لاعداد المشروع سواء من دراسات او تسهيلات خصوصا المشروعات ذات البنية العملاقة والتى تؤدى الى هروب المستثمر لكثرة الخطوات لتسهيل انشاء المشروع.

رابعا : عدم توقيع الدولة لاتفاقيات عدم الإزدواج الضريبى مع الدول الاخرى والتى يرغب مستثمروها فى التمتع بالاعفاءات الضريبية.

خامسا : عدم قيام الحكومة بعمل اسابيع فى الدول الاجنبية والتى يرغب افرادها فى الاستثمار فى مصر لعرض المشروعات التى يرغب المستثمر الاستثمار فيها مثل توزيع النشرات والكتالوجات والكتب التى تدل على اهم المزايا التى سوف يحصل عليها المستثمر فى حالة انشائه للمشروعات.

بعثات خارجية

سادسا : تشجيع رجال الاعمال المصريين فى السفر فى بعثات للولايات المتحدة واوروبا مشاركة مع المسئولين فى الدولة لعمل زيارات للمشروعات العملاقة لحثها على انشاء بعض الفروع او المشروعات للاستثمار داخل مصر.

سابعا : عدم الاعتماد على خطط طويلة الاجل وقصيرة الاجل بالنسبة لتدريب العنصر البشرى على استيعاب التكنولوجيا الحديثة التى تكون احد نواة اقامة مشروعات عملاقة واعتماد المستثمر الاجنبى على هذه العناصر لتكون القوى الاساسية لانشاء المشروعات.

ثامنا : التوسع فى نشر المشروعات العديدة خصوصا فى المدن الجديدة او المناطق النائية وعرض المزايا التى سوف تعود على المستثمر عن طريق شبكات الانترنت وعدم استغلال مصر للتوسع العملاق الجبار لانتشار شبكات الانترنت على مستوى العالم واستخدام هذه الشبكات لصالح البنية الاساسية للاقتصاد المصري.

واضاف رزق احمد رزق ان عدم استغلال مصر لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار فى مصر والتى تبلغ استثماراتها على مستوى العالم اكثر من 600 مليار دولار جعل هذه الشركات لم تتقدم لعمل مشروعات فى مصر الا فى حدود مبلغ ضئيل لا يزيد على 500 مليون دولار.

كذلك عدم استغلال الموقع الفريد لمصر حيث انها نقطة الارتكاز بالنسبة لقارات العالم وتشجيع المستثمر الاجنبى على انشاء صناعات وسيطة لاعادة تجميعها مرة اخرى وتصديرها للدول القريبة من مصر ولفتح اسواق وليدة فى هذه الدول نظرا لانخفاض التكاليف بالنسبة للاجور والانتقال.

ميزانيات الشركات.. وهمية

يؤكد الدكتور صليب بطرس المفكر الاقتصادى ان هناك اسبابا كثيرة تدعو المستثمرين الى ان يهربوا من مصر وهناك سبب تأصل فى العقد الاخير وترسب فى اذهان المستثمرين الاجانب وهو ان ميزانيات الشركات التى يذيلها مراقبو الحسابات بتوقيعاتهم لا تعبر عن المركز المالى الحقيقى لهذه الشركات الأمر الذى يؤدى إلى عدم اعتماد هؤلاء المستثمرين على هذه الميزانيات فى تقويم تلك الشركات، وقد يلجأ هؤلاء المستثمرون تبعا لذلك إلى إجراء تعديلات على النتائج كما تظهرها القوائم المالية من شأنها ان تؤدى إلى تخفيض الأرباح المحققة وهم فى هذا معذورون بعد أن أشيع بقوة أن بعض مراقبى الحسابات يوقعون أكثر من ميزانية للشركة الواحدة عن السنة نفسها.

هذا من ناحية الاستثمار غير المباشر أى الذى يتم عن طريق شراء أسهم من خلال البورصة.

ولكن هناك نوعا أخر من الاستثمار هو الاستثمار المباشر ويعنى أن يقبل المستثمرون على استثمار أموالهم فى مشروعات صناعية أو تجارية أو خدمية بطريقة مباشرة وفى هذا النوع بالذات يظهر احجام المستثمرين عن المخاطرة بجانب من أموالهم وهناك أسباب حقيقية فى نظر هؤلاء المستثمرين يعزى إليها احجامهم عن الاستثمار فى مصر من بينها العقبات التى يقابلها هؤلاء المستثمرون عند التعامل مع الجهات المعنية المختلفة بدءا من العقبات التى تقف فى سبيل حصولهم على تراخيص بإنشاء الشركة.

كما يؤثر تأثيرا جوهريا فى هذا الصدد ما يقال عن انتشار الفساد فى بعض هذه الجهات.

اضاف: هناك ايضا سبب اعتقد أنه جوهرى كان له أثر واضح فى عزوف هؤلاء المستثمرين عن القدوم إلى مصر ويتلخص هذا السبب فيما يشاع عن فساد بعض وحدات الجهاز المصرفى وخاصة فى كل ما يختص الحصول على القروض فإن اقبال الأجانب على الاستثمار ليس فى مصر وحدها بل فى كل بلاد العالم وخاصة النامية منها يستلزم مناخا اقتصاديا مستقرا من جميع سياساته.. النقدية بصفة خاصة المالية والتجارية والصناعية وإذا كانت البلاد تستهدف جذب الاستثمارات الاجنبية يتعين توفير المناخ المستقر الهادىء الذى يكفل دورها دون عقبة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	انور عبد الهادى
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــدد :	٢٧٥٢
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/١٢

حجمها لا يزيد على 1,5٪ من الناتج المحلى

الاستثمارات الأجنبية فى



مصر تتراجع!

□ تحقيق ـ أنور عبد الهادى

أكد الخبراء أن الاستثمارات الاجنبية فى مصر مازالت ضئيلة قياسا بالناتج المحلى الذى يبلغ نحو 300 مليار جنيه تمثل الاستثمارات الاجنبية منها 1,5٪ بينما لا يجب أن تقل عن 100 مليار جنيه سنويا. واشاروا إلى ضرورة إعادة النظر فى قانون حوافز وضمانات الاستثمار ومراجعة الفصل فى المنازعات الاستثمارية والأخذ بنظام التحكيم بدلا من الفصل القضائى لوقف التضارب بين الاحكام القضائية. وطالبوا مشروعات (B.O.T) بعدم تحويل المجتمع إلى سوق مستهلك ووقف استيراد التكنولوجيا والاتجاه لنقلها إلى العناصر الوطنية.

مطلوب توجيه مشروعات (B.O.T) إلى التنمية بدلا من الاستهلاك!

سرعة الفصل فى المنازعات الاستثمارية واستقرار الصرف عاملان مهمان لجذب الاستثمارات

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	انور عبد الهادى
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٢٧٥٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/١٢

من جانبه اشار الدكتور سامى عفيفى حاتم استاذ الاقتصاد الدولى بجامعة حلوان إلى أننا لم ننجح فى جذب الاستثمارات الاجنبية بالمعدلات المطلوبة خاصة وأنها لا تزيد على حوالى 2 مليار دولار فى مصر بينما تبلغ فى أندونسيا 40 ضعفا الأمرالذى يؤكد وجود فجوة كبيرة فى حجم الاستثمارات الاجنبية المطلوبة التى تصل إلى 100 مليار جنيه حتى يمكن تحقيق معدل النمو السنوى بنسبة لا تقل عن 7٪ أى ثلاثة امثال معدل النمو السكانى.

واضاف أن امكانية قياس صافى العائد المتحقق من الاستثمارات الاجنبية ومدى كفاءتها لازال أمرا بعيد المنال ذلك أن مستقبل التنمية فى العالم اليوم يتوقف على مدى قدرة وكفاءة الدولة فى جذب هذه الاستثمارات ورغم كثرة ما قدمته الدولة من مزايا وإعفاءات إلا أنها تشكل جانبا واحدا فقط فى المنظومة المطلوب احداثها فى التنمية.

نظام التحكيم

ويقترح الدكتور سامى حاتم مراجعة نظام الفصل فى منازعات الاستثمار لأن القضاء المصرى وطول إجراءاته وتعقيداته كفيل بضياع حقوق المتنازعين وأنه يحتاج إلى فترة من 7 - 10سنوات حتى يمكن للمتضرر أن يحصل على حكم نهائى قابل للتنفيذ والنظام الافضل هنا هو نظام التحكيم كبديل للقضاء فى الفصل فى المنازعات ومراجعة الهيئات المنوط بها الاشراف على الاستثمارات الاجنبية إذ توجد اكثر من 14هيئة تتولى أمر الترخيص لهذه الاستثمارات وهى جهات تجنح إلى التعطيل اكثر من كونها جهات مسئولة على تشجيع الاستثمارات بالاضافة إلى ارتفاع تكاليف تاسيس الشركات فنجدها فى تايوان مثلا لا تزيد على 5 دولارات هذا فى الوقت الذى تتعدد فيه الرسوم وتتباين فيه الاجراءات وتطول فترات الانتهاء منها.

الحكومة وعدم التنفيذ

ويؤكد على اعطاء الهيئات المسئولة عن تنمية المشروعات القومية صلاحيات واسعة للنظر والبت فى تنفيذ المشروعات وهذا الأمر الذى وعدت به حكومة الدكتور عاطف عبيد ولكنها لم تنفذ حتى الآن وتنمية الفكر الاستثمارى فى مصر وإنشاء الجهات القادرة على استيعاب متغيرات العصر وهو ما يلزم اعادة تدريب وتنمية وتطوير جميع العاملين فى هذا الحقل بالاضافة إلى سرعة الانتهاء من برنامج الخصخصة وتفرغ الحكومة لتشجيع الاستثمارات نظرا لأن هذا الموضوع لازال يشكل أو يستحوذ على الوقت الأكبر من الفكر الحكومى فى النظر لحركة الاستثمار بل يشكل اختبارا قويا وأن نجاح الحكومة فى هذا المجال يتوقف على قدرتها على الاسراع فيها حتى يطمئن المستثمر الاجنبى إلى أن الحكومة قد تخلت تماما من أثار العقود الماضية.

الاستقرار المفتعل

واستطرد قائلا لازالت قضية سعر الصرف واستقرار «ثباته» تشكل عقبة كبيرة لانه استقرار مفتعل فالامر الطبيعى مع تزايد العجز فى الميزان التجارى أن يرتفع سعر الصرف كوسيلة لاعادة التصحيح وهذا العجز مشكلة كبيرة تحتاج إلى مواجهة بالاضافة إلى ضرورة واهمية أن تتجه منظومة المزايا والاعفاءات الاستثمارية إلى مجالات تنمية الصادرات وذلك حتى تنشأ الاستثمارات المتجة إلى قطاع تنمية الصادرات وبالتالى يتحول الاستثمار إلى مجال التصدير وليس إلى استثمار مقصور على السوق المحلى وهى سوق ضعيفة نسبيا.

بينما يرى الدكتور محمد عبد الغفار استاذ الاقتصاد بكلية التجارة بينها أن الحوافز والاعفاءات الضريبية والجمركية صحيحة ومتعددة وكثيرة وتحرم الخزانة العامة من عوائد الاستثمار الاجنبى لكن من ناحية أخرى يترتب عليها فوائد للاقتصاد المصرى تتمثل فى تشغيل عمالة ونقل تكنولوجيا والمساهمة فى التصدير لأن هذه المشروعات تتيح سلعا إما تغذى السوق المحلى أو تصدرللخارج.. لكن جرت العادة أن فى المراحل الأولى التنمية تحتاج الدول النامية كمصر إلى اقامة مشروعات استثمارية يقيمها الاجانب ومشروعات مشتركة سواء فى مجال الصناعة أو القطاع المالى لنقل الخبرة الاجنبية فى المرحلة التالية يستطيع أن يعتمد الاقتصاد المصرى على قواه الذاتية ولكنه لم يصل بعد إلى مرحلة الاعتماد على قواه الذاتية خاصة فى مجال الخبرة الفنية والتكنولوجية.

فساد الأجهزة

ويطالب بالحسم فى تطبيق القوانين الخاصة بالاستثمار سواء على المستثمر الاجنبى أو المصرى والتدقيق فى إجراءات الاشهار فى نوعية المستثمر ومدى جديته وسمعته فى دولته الاجنبية فكثرة الخطوات التى تطلب من المستثمر الاجنبى والجهات التى يمر عليها والاجراءات تدفعه عند أول

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	انور عبد الهادى
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــــدد :	٢٧٥٢
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/١٢

فرصة أن يعوض ما دفعه من «اكراميات» ويغالى فى الاسعار فعلى قدر الفساد الموجود فى الاجهزة المتعاملة مع المستثمر الاجنبى يأتى الفساد الذى يمارسه هؤلاء المستثمرون لانه هو الذى يستثمر فى الصين وجنوب شرق آسيا وأوروبا.

بينما اشارت الدكتورة نهانى أبو القاسم استاذ الاقتصاد بكلية التجارية الخاصة بالزمالك إلى أن الاستثمار الاجنبى عوائده محدودة بالنسبة للاقتصاد القومى خاصة إذا لم توجد دراسات جدوى دقيقة تؤكد أهمية المشروع وبناء عليه تصبح الحوافز التى تقدمها الدولة متمثلة فى انخفاض معدل الفائدة طول فترة السماح طول فترة الاقتراض حيث ان طبيعة الاستثمار الأجنبى وبناء عليه تستفيد هذه الاستثمارات من التسهيلات والاقتصاد القومى وتصبح العوائد على الاقتصاد القومى اقل بكثير من التسهيلات والحوافز ولابد للحكومة من عمل دراسات جدوى للمشروعات الأجنبية بحيث تكون ذات فائدة لمصر بصفة اساسية وملائمة لطبيعة البنيان الاقتصادى والسياسى والاجتماعى للدولة.

ويؤكد الدكتور صلاح الجندى استاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة وعضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى على الاعتماد على الاستثمارات العربية والأجنبية التى لا تمثل سوى 1,5٪ من الثلج المحلى الذى يبلغ 300 مليار جنيه مع ملاحظة ان الاستثمارات العربية البينية منخفضة للغاية فتتراوح ما بين «6-9٪» وهذا لا يعنى الاستغناء عن الأجنبى بل جذبه بدلاً من الاعتماد على مواردنا المالية فالدولة تسهم بالأرض فى مشروعات (BOT) التى تمولها الشركات الكبرى التى لديها الأموال والسيولة من الخارج.

كما ان الاستثمار الأجنبى المباشر بديلاً عن المساعدات والمعونات الأجنبية التى انخفضت بنسبة 5٪ على مدى الـ10 سنوات القادمة ثم تقتصر بعد هذه الفترة على 450 مليون دولار سنوياً فقط.

وأضاف ان المناخ الاستثمارى الملائم الذى يجذب الاستثمارات لا يكون بتوفير الحوافز المادية فقط ولكن يتعداها الاستقرار التشريعى والسياسى والاجتماعى والأمنى والإدارى ذلك لان المستثمر كثيراً ما يؤثر السلامة على الربح

روشتة للعلاج

ويرى ضرورة إعادة النظر فى قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم (8) لسنة 1997 لاسيما وانه يلاحظ عدم وضوح بعض المواد والاختلاف فى تفسيرها حيث الغى القانون المواد 21، 24، 25 من القانون 59 بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة وكانت تنص على الاعفاءات الضريبية ومنحها للانشطة التجارية والإدارية ومشروعات الاستثمار العقارى وكذلك منح صناعة البرمجيات بعض المزايات والحوافز وأن القانون الحالى لم يحدد وضع شركات المخاطر العاملة بدون رأس مال مثل الاختراع والتكنولوجيا فرأسمالها هى عقول الناس بالإضافة إلى تفعيل دور فروع البنوك الأجنبية لانها مازالت مساهمتها فى دعم الاستثمار ضعيفة حيث تركز على الوسطات المالية والعمليات سريعة الربحية التى يتجاوز عائدها 25٪ ومنخفضة المخاطرة ووضع خريطة مفصلة للأراضى المخصصة للقطاع الخاص دون الدخول فى منازعات بالإضافة إلى عدم تحويل الارباح إلى الخارج مع وضع بعض الضوابط التى تضم عدم تصفية النشاط الا لاسباب تقبلها الدولة.

المشروعات والتنمية

ويطالب الدكتور صلاح الجندى بالا يسمح لمشروعات حق الانتفاع خاصة نظام B.O.T بتحويلنا إلى سوق مستهلك بدلا من أن نكون سوق منتجا حيث يفضل ان يصحب التنفيذ الاقتصار على مجرد استيراد التكنولوجيا ولكن يجب أن يسهم المشروع فى النقل لهذه الخبرات إلى العناصر الوطنية ومحاولة فهمها واستيعابها وتطويرها وأن يكون التكنولوجى المستورد غير مكلف وغير ملوث للبيئة وكثيف العمالة ومستخدم لمواردنا المحلية أيضاً تحديد مصادر التمويل وهل سيسمح بالاقتراض من الداخل أم يجب النص صراحة على التمويل من الخارج ويجب ان تتوافر ايضاً ضمانات فنية وعلمية لعمر المرفق حتى يعود بحالته الطبيعية «جيدة» للدولة بعد انتهاء فترة الامتياز.

وأضاف ضرورة تحديد حجم التصنيع المحلى فى المشروع وتحديد الحد الادنى للاستعانة بالخبرات المصرية التى يجب أن تعمل جنباً إلى جنب مع الخبرة الأجنبية وتحديد استخدام العمالة المصرية فى مراحل المشروع كاملة بما فى ذلك التشغيل والصيانة وسواء كانت من العمالة البسيطة أو من الإدارة العليا وأن يكون المشروع مساهما بحق فى التنمية المستدامة بجميع جوانبها انتاجيا وبشريا وتكنولوجيا وبيئياً.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد العظيم الباسل
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العــــــدد :	٤١٣٦٢
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٥

الاستثمار مسئولية من؟! ٢



من موقع الادعاء وجه المستثمرون «التهمة» لمكاتب الاستثمار.. قالوا عنها مكاتب بلا سلطات! وإنها مجرد «محولجى» يحيل أوراق المشروعات الى جهات الدولة المسئولة!

وهى أيضا – التى تدفع المستثمر ليلف «كعب داير» حتى ينتهى من تراخيص مشروعه.. وقبل هذا كله مازالت تفتقد التنسيق بينها وبين الجهات الحكومية التى تعمل فى نطاقها!

وأمام اللجنة العليا للاستثمار – طرح دفاع الحكومة هذه الاتهامات فكان العلاج واحدا من اقتراحين.. فإما أن تصبح هذه المكاتب ذات سلطات مستقلة بعيدا عن المركزية.. وإما أن تتبع الهيئة ولا تتحرك إلا من خلالها!

وبين هذين الاقتراحين نستطلع وجهات نظر المسئولين حول تنشيط هذه المكاتب وتفعيل دورها حتى يأتى يوم يقول فيه المستثمرون وداعا «لاستثمار الكعب الداير».

وحول السبيل الى ذلك نستعرض التفاصيل.

فى بداية التسعينيات انتهجت الدولة سياسة الخصخصة.. ومع بداية عام ٩٦ أعلنت «لامركزية الاستثمار» وأنشأت ٩٣ منطقة صناعية فى ٢٤ محافظة حتى بلغ حجم الاستثمارات ما يقرب من ٥٠ مليار جنيه كان نصيب الاستثمارات المصرية منها ٥٩٪ من جملة رءوس الأموال.

ومع تعدد الأجهزة وصعوبة حصول المستثمرين على تراخيص مشروعاتهم كان لابد من إنشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات لتجميع اعمالهم فى جهة واحدة بدلا من ١٢ جهة يتنقل بينها المستثمرون.

وبرغم ذلك فمازالت مشاكل المستثمرين تتفاقم بسبب عدم تعاون الأجهزة الحكومية مع مكاتب الاستثمار مما يؤثر على رأس المال المستثمر.

وحتى نعرف حجم المعاناة التى يتكبدها المستثمرون يكفى أن نعلم أن مستثمرا اجنبيا فى مجال الكمبيوتر سأل قبل أن يؤسس مصنعه بمدينة العبور.. كم يستغرق الوقت بين تخليص شحنة بمطار القاهرة حتى تصل الى المصنع.

وعندما فوجئ بانه لم يجد جوابا قاطعا قرر الاتجاه باستثماراته الى منطقة أخرى خارج مصر.

وهذا لم يكن الوحيد فهناك عدد من الشركات الأجنبية فى مقدمتها «هونداى» «وجيليت» قررت نقل مراكزها الإقليمية من القاهرة الى دبى بعد فشلها فى مواجهة البيروقراطية المصرية.

أما المستثمرون المصريون فمازال بعضهم يلف «كعب داير» لانجاز أعمالهم وكما يتساءل المهندس محمد عبدالفضيل – رجل أعمال – هل من المعقول بعد تشغيل الشركة بعام

تحقيق :

عبدالعظيم الباسل

مازالت الجهات المسئولة تتساءل.. هل نحن نشاط تصنيع أم تخزين؟ علما بأننا أنتجنا ولدينا أكثر من ٢٦٠ عاملا يتقاضون مرتباتهم وطرحنا استثمارات تزيد على ٧٠ مليون دولار.. والأغرب من هذا أن نشاطنا وفقا للقانون الخاص بحوافز وضمانات الاستثمار رقم (٨) الذى ينص على أن جميع الشركات العاملة بنظام المناطق الحرة لا تخضع لأحكام قانون الضرائب.. ومع هذا فوجئنا بدعوى قضائية تطالبنا بضرورة تسديد الضرائب برغم اعفائنا الأمر الذى يؤكد عدم وجود قاعدة معلومات عن مشروعات القطاع الخاص ومن منها مطالب بدفع الضرائب والآخر الذى يتمتع بالاعفاء!

والمشكلة فى رأيه تتعلق بالقائمين على تنفيذ القرارات والتسهيلات الاستثمارية وهم نوعان: الأول يميل الى التعطيل لاغراض دنيئة والآخر لعدم معرفة.. علما باننا من البلاد القلائل على مستوى العالم التى تضع رقما ماليا مستهدفا للضرائب لابد من تحصيله حتى لو جاء بالتقدير الجزافى!

كسبنا المصنع

وامام الهيئة العامة للاستثمار – ومكاتبها على مستوى المحافظات – العديد من المشاكل تسعى الهيئة لحلها.. وعلى سبيل المثال كانت دراسة الجدوى لاى مشروع استثمارى تستغرق عامين وعندما تولى الدكتور ابراهيم فوزى رئاسة الهيئة ذلل الكثير من تلك العقبات بفضل دراسة المشكلات على أرض الواقع دون الحاجة الى دراسات أو اجتهادات حتى أصبح المشروع الذى يصل رأس ماله الى ٢٠٠ ألف جنيه فاقل يبدأ فى التنفيذ دون موافقات وفقا لقرار الرئيس حسنى مبارك.

ولكن العقبة فى رأى رئيس هيئة الاستثمار السابق فى الاجراءات التنفيذية وتدريب القائمين عليها حتى يصبحوا فى صف المستثمر بعيدا عن البيروقراطية.

وعلى سبيل المثال كانت اللوائح تقتضى تحصيل ١٪ كرسم على قيمة الخامات الواردة لمصانع المناطق الحرة وفقا للقانون رقم ٢٣٠ وجاء تعديله فى القانون رقم «٨» لحساب الرسم على القيمة المضافة الأمر الذى أثار العديد من المشاكل عند حساب قيمتها. ولأننا نهدف الى كسب المصنع والعمالة التى سوف يقوم بتشغيلها فلا مانع من ان نعتمد قيمتها من جانب محاسب قانونى رغبة فى التسهيل بدلا من التمسك بالاجراءات الروتينية والتخوف من ضياع حق الدولة لأننا بهذه التسهيلات نحصل على أكثر من حق الدولة بتشغيل المصنع على أرضها وتوفير فرص عمالة وتحقيق فائض قابل للتصدير وذلك كله يساعد على قوة اقتصادها ويدفع عجلة التنمية على أرضها.

وفى حقيقة الأمر – والكلام لرئيس الهيئة السابق – نحن نحتاج الى دراسات أو اجتهادات ولكن الى جهة تتبنى المستثمرين ودراسة مشاكلهم على أرض الواقع لان تنمية الاستثمارات هى تحدى مصر الحقيقى.

رؤية المسئولين

طرحنا هموم المستثمرين أمام المسئولين فكان رد الدكتور عبدالرحيم شحاته محافظ العاصمة: «بمنتهى الأمانة» لا توجد لديه مشاكل للمستثمرين.. والمشكلة فى رأيى – والكلام لمحافظ القاهرة – تتعلق بعملية التطبيق.. فنحن نتابع استثمارات فى المحافظة بلغت ١٠ مليارات جنيه بهدف حل أى مشكلة تعترض أى مستثمر والدليل اننا انتهينا من بيع ١٠٠٠ فدان فى مدينة القطامية للمستثمرين ولم تعد هناك مساحات شاغرة بل هناك طلب متزايد نحوله على أراضى زهراء المعادى والبساتين

وفى الوقت نفسه نعترف بأن

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد العظيم الباسل
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٣٦٢
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٥

٩٣ منطقة صناعية فى مصر يخدمها ٢٤ مكتبا للاستثمار!

٥٠ مليار جنيه استثمارات المحافظات ٥٩٪ من رءوس أموالها مصرية

مكاتب خدمة المستثمرين على مستوى المحافظات يجب تدعيمها بالكوادر الفنية اللازمة وقاعدة شاملة للمعلومات لتوفيرها أمام المستثمر وقتما يشاء.. وفى المقابل يجب أن يكون هناك التزام من جانب المستثمر بدفع أقساط الأراضى فى مواعيدها والرغبة الجادة فى تنفيذ مشروعه ولا تكون نيته «تسقيع» الأرض لبيعها.

ونحن نرحب بأى مستثمر يأتى لنا بشكوى لنعمل على حلها لأننا فى حاجة الى المزيد من تدفق رءوس أموالهم للمساهمة فى حل مشاكل العاصمة على غرار مشروع جراجات القاهرة تحت الأرض - والمطروح باستثمارات ١٢ مليار جنيه لم يتقدم اليه حتى الآن سوى مستثمرين مصريين.

المكاتب مظلومة

ومن جانبه يدافع المهندس سعيد النجار محافظ بنى سويف عن مكاتب استثمار المحافظات بوصفه لها بأنها مكاتب مظلومة ولا تملك أية سلطة سوى تخصيص الأراضى للمشروعات.

والمشكلة ترجع فى رأيه الى كثرة القوانين والقرارات المنظمة للعملية الاستثمارية وجهل البعض بصحيح تطبيقها.

ومن هنا - والكلام لمحافظ بنى سويف - علينا أن نتفق على رأى موحد لاسلوب عمل هذه المكاتب.. وأراه ان يكون بعيدا عن المركزية فى ظل لامركزية المحافظات التى يجب أن تكون المسئولة عن كل ما يجرى على أرضها لانه فى ظل لامركزية هذه المكاتب يؤدى الى حل العديد من مشاكلها.

ومن جانبنا فنحن نستمع ونلتقى بالمستثمرين مرة كل شهر ونقوم بحل مشاكلهم عن طريق اتصال مكتب خدمة المستثمرين بالمحافظة بالجهات المعنية فى القاهرة لتذليل هذه المشاكل.

أما عن الموقف الاستثمارى بالمحافظة فقد انتهينا من تخصيص ٧٥٠ فدانا بمنطقة «بياض العرب» للمستثمرين ولدينا طلبات إضافية تصل الى ١٥٠٪ من المساحة المطروحة للاستثمار بشرق النيل لإقامة صناعات خفيفة ومتوسطة على أرض المحافظة الى جانب مصنع أسمنت بنى سويف الذى سيدخل دائرة الانتاج فى ديسمبر ٢٠٠٠.

مكاتب للتنفيذ

■ المستشار على حسين محافظ القليوبية يرى أن دور مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات دور محدود بحكم طبيعة تشكيلها والسلطات المخولة اليها. وفى رأيه أيضا أن دورها ينتهى بمجرد تخصيص الأرض ويبدأ عمل مجلس ادارة المدينة الصناعية الذى يصدر لها القرارات وتقوم هى بالتنفيذ.

أما عن مشاكل المستثمرين فأنا أرى ان مجالس ادارات المدن الصناعية كفيلة بحلها على غرار ما نقوم به فى القليوبية فنحن نجتمع مع أصحاب المشاكل فى وجود ممثلى الجهات المختصة الذين هم أصلا أعضاء بمجلس المدينة الصناعية الذى يضم مندوبين من هيئة الاستثمار ووزارة الصناعة والمستشار القانونى للمحافظة والسكرتير العام وممثلى المرافق مجتمعة من مياه وكهرباء وصرف صحى.

والمشكلة التى يطرحها المستثمر سيتم بحثها واتخاذ القرار بشأنها فى الحال ويبلغ الى مكتب الاستثمار بالمحافظة لمتابعة تنفيذه.

وهذا ما حدث فى مدينتى الخانكة والشروق الصناعيتين اللتين سوف ننتهى من تخصيص أرضهما بالكامل فى ٣٠ أبريل القادم برغم أننا بعنا المتر بـ٢٠٠ جنيه شاملا المرافق والخدمات.

ولكننى.. فى نفس الوقت أطالب بتدعيم مكاتب المستثمرين بالكفاءات الادارية والفنية حتى تتمكن من تنفيذ القرارات الصادرة لها.. وذلك أجدى من تركها - حاليا - بلا موازنة خاصة ويديرها موظفون منتدبون من المحافظة ويجرى الانفاق عليها من صندوق الخدمات أو من حساب المنطقة الصناعية بكل محافظة.

اسألوا المستثمرين

ومن جانبه يدافع الدكتور سمير الخولى محافظ الفيوم عن أداء مكتب خدمة المستثمرين بالمحافظة قائلا: آلية العمل بالمكتب يحكمها قرار رئيس الوزراء (٣١٤) لسنة ١٩٩٦ الذى حدد دورها وكذلك العمل بقانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ٩٧ نظرا لوجود مقر للهيئة العامة للاستثمار بالفيوم.

ويقوم المكتب نيابة عن المستثمر - اذا أراد - بالتعامل مع الأجهزة المحلية والأجهزة المركزية لتوفير الكثير من العناء.

ولكننا نطالب باعداد خطط تدريبية على أعلى مستوى لتدريب العاملين بهذه المكاتب لتجديد خبراتهم بصورة مستمرة تمكنهم من التعامل مع الاستثمارات المتجددة.

ويجب ان تتناسب حوافزهم وأجورهم مع حجم العمل وطبيعة الدور المسند اليهم.

ومن جانبنا فنحن نطرح المزايا العديدة أمام المستثمر من أبرزها أن سعر الأرض لا يزيد على ٦٠ جنيها والذى يعد سعرا رمزيا مقارنة باسعار الأراضى فى المحافظات المجاورة.

الظالمة.. والمظلومة

حتى الآن مازالت مكاتب المستثمرين فى نظر المسئولين مظلومة بينما يراها المستثمرون ظالمة الأمر الذى دفعنا للبحث عن جهة محايدة نسألها تقويم أداء هذه المكاتب وهل نجحت فى القيام بدورها بعد أن مضى على وجودها أكثر من ثلاث سنوات؟

كان الجواب فى وزارة التنمية المحلية التى تقدمت بورقة الى اللجنة الوزارية للاستثمار راجعت خلالها أداء هذه

دعم مكاتب خدمة المستثمرين بخبرات فنية وموازنة مستقلة تمكنها من أداء عملها

شركة معفاة من الضرائب تفاجأ بضرورة سدادها فى المحكمة

المكاتب وما تحقق من أهدافها.

ومن جانبه يكشف مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية نتائج هذا التقويم قائلا:لقد نجحت المحافظة فى تجميع البيانات واعداد الخرائط المتعلقة بفرص الاستثمار وتخصيص الأراضى للمستثمرين بصورة مرضية وإن شاب التنفيذ بعض السلبيات المتعلقة ببطء الاجراءات وعدم التحرك بالسرعة الواجبة.

وعلى الجانب الاخر فشلت المحافظات فى الحصول نيابة عن صاحب المشروع على الموافقات اللازمة للتراخيص لان قرار تفويضها جاء خاليا من الآلية التنظيمية التى سوف تتولى التنفيذ!

والحل هو استحداث كيان تنظيمى بهذه المكاتب بسلطات واضحة تمكنه من منح التراخيص.

وحول متابعة المحافظات لتنفيذ المشروعات وتذليل ما يعترض إنشاءها من معوقات كهدف أساسى من انشاء هذه المكاتب .. فان هذا الهدف لم تتمكن المحافظات من تحقيقه لانه لا يتوافر لديها الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بهذا الدور والنجاح الذى يتحقق فى هذا المجال يرجع الى ما يقوم به المحافظ من جهود فردية لمساعدة المستثمر.

اما عن دليل الاستثمار بالاجراءات والمستندات المطلوبة للسير فى تنفيذ أى مشروع استثمارى. فكان من الأوقع أن تقوم الهيئة العامة للاستثمار باعداده وتوزيعه بأعداد كافية على المحافظات لاتيا فى - وليست المحافظات - التى تملك قاعدة المعلومات والبيانات الصحيحة المطلوبة لاعداد مثل هذا الدليل. وبرغم هذا هناك بعض المحافظات التى بذلت جهدا طيبا فى هذا الشأن.

مشغول دائما

فى النهاية حاولنا ان نضع تساؤلات المستثمرين أمام رئيس هيئة الاستثمار الدكتور محمد الغمراوى ارسلناها تارة بالفاكس واخرى عبر الهاتف لتحديد موعدا لعرضها ولكن كان جوابه فى كل مرة مشغول دائما

■■ الى هنا ومازال المستثمرون على موقفهم.. ومن جانبهم يسعى المحافظون بجهود فردية لحل همومهم.. ومن جانبها طرحت وزارة التنمية المحلية رؤيتها للحل.. ويبقى الأمل فى الاتفاق على رأى محدد وأسلوب عمل منظم تسير عليه هذه المكاتب مستقبلا.. وإلا سيقولها لنا المستثمرون • لا لاستثمار الكعب الداير!

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٣٧٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

الاستثمار مسئولية من؟
٣ قوانين و٣ جهات تعرقل الاستثمار!
صغار المستثمرين.. مازالوا ضحايا الفرص الضائعة
خريطة احتياجات سوق العمل غائبة عن وزارة التعليم

تحقيق: أحمد عادل هاشم

علي الرغم من خطوات تشجيع الاستثمارات وتحفيز الافراد والشركات لعمل مشروعات انتاجية وخدمية توفر فرصا عديدة للعمل, فان النتائج الحالية لم تكن بمستوي الآمال والطموحات, ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو حالة التشتت التشريعي والقانوني التي يعيشها مناخ الاستثمار في مصر.. وكما قال بعض القانونيين, فاننا ندير نشاط السوق المفتوحة, التي تعتمد علي المنافسة الحرة, باساليب ومفاهيم السوق المغلقة.. ويتجه اقتصادنا الوطني الي الخصخصة سريعا, في الوقت نفسه الذي تسود فيه تشريعات وقوانين القطاع العام اغلب قطاعات الانشطة الانتاجية والخدمية, الامر الذي ادي في النهاية الي وقوف النشاط الاقتصادي علي قدمين متعاكستين, لن يمكنه من الوقوف بثبات, ليخطو خطوات واسعة ومتطورة في عملية التنمية.

مصنع للمكرونة فى كوم اوشيم لا ينقصه شئ لبدء الانتاج ورغم ذلك لم ينتج

وعلي سبيل المثال, فان بنوكنا ومصارفنا تستقبل بترحاب كل من يذهب اليها ومعه مشروع بالملايين.. ولكن اذا ذهب مواطن لديه فكرة مشروع صغير بمئات او بعشرات الآلاف, فإن اكواما من الاوراق والتمغات والموافقات والضمانات في انتظاره.. ببساطه مطلوب من كل مواطن يريد اقامة مشروع صغير, وليس لديه المال الكافي, ان يواجه بمفرده, تراث الروتين العقيم الذي نحتفظ ونستمسك به بشدة!

لذلك فان المستثمر الكبير, عندما ذهب للمدن الجديدة التي انفقنا عليها مليارات الجنيهات, وجد نفسه وحيدا, لا يستطيع التفرغ لنشاطه وانتاجه الاساسي, فاضطر لانشاء ورشة نجارة, واخري للكهرباء, وثالثة للسباكة, ورابعة لتصنيع المسامير والصواميل.. باختصار استهلك المستثمر جانبا كبيرا من استثماره وامواله في اقامة الصناعات الصغيرة التي لا غني عنها في عملية الانتاج الاساسية والكبيرة.

ويؤكد رجل الاعمال محمد ابو العينين هذه الحقيقة ويقول, ان المستثمر الكبير في حاجة ماسة للمستثمر الصغير لعمل الصناعات الصغيرة والمغذية التي تكمل صناعته, والتي تمثل عبئا كبيرا عليه في الاستثمار, فضلا عن العبء الاداري للمستثمر الكبير في متابعتها, الامر الذي يفقد الصناعة اهم واخطر جانب فيها وهو التركيز.

محمد ابو العينين

ويضيف, ان الاستثمار في مصر يفتقد ما اسماه البنية الفوقيه, اي الخدمات المساندة له, سواء العقول المخططة له, او المدراء الاكفاء, او العمالة المدربة, او حتي الادارة صاحبة الخبرة, بجانب شركات التأمين المتطورة والخدمات البنكية السريعة والمتقدمة, ووسائل النقل, والمحامي الخبير بقوانين إغراق السوق, والمحاسب القانوني الفاهم.. الخ

والبنية الفوقية بهذه المعايير, تعتبر الشرط والعامل الحاسم لحماية وتشجيع الاستثمار. الحقيقة يؤكدها رجل الاعمال مصطفي السلاب, ويقول ان صغار المستثمرين لابد ان تمنح لهم فرص وحظوظ اكبر واوسع في المدن الجديدة, لانهم نواة وعصب الصناعات التكميلية والمغذية, التي بدونها تصاب الصناعات الكبري بالتعثر.. ويضيف محمد ابو العينين, انه من غير المعقول ان يحتاج مصنع كبير الي سيور, ويضطر مسئولوه, إلي الذهاب الي المانيا لشرائها.. او مسامير يسافرون من اجلها الي ايطاليا.

ويضيف, انه يجب تشجيع الشباب علي عمل مشروعات صغيرة تسد النقص الواضح في مستلزمات الانتاج الاساسية وذلك بتخصيص مناطق لهم وتوجيههم نحو صناعات مغذية

ومكملة بعينها, مع اعطائهم اعفاءات ضريبية لمدة١٥ سنة.

فرص ضائعة

والواقع يقول ايضا ان هناك فرصا هائلة للتنمية, ضاعت علينا بسبب اشياء مازلنا نتعامل معها بدون جدية!.. وكما يؤكد رجل الاعمال, مصطفي السلاب, فإن نحو مليون ونصف مليون موظف حكومي قاموا بعمل معاش مبكر, وكل فرد من هؤلاء خرج ومعه عشرات الآلاف من الجنيهات, لم يتمكن واحد منهم, من شراء محل او عمل مشروع صغير في اي من المدن الجديدة, وبدلا من ان تتحول مليارات المعاش المبكر الي اموال منتجة, تحولت الي استهلاكات, لم نستفد منها كثيرا.

الغاء الضمانات للصغار

والحقيقة ان رغبة كبار المستثمرين في ايجاد قاعدة ضخمة للمشروعات الانتاجية الصغيرة, يرتبط ارتباطا وثيقا برغبتهم في التوسع وضخ المزيد من الاموال, وايضا جذب مستثمرين جدد الي السوق المصرية, ولكن التشريعات الاقتصادية والبنكية لا تتيح للافراد ممن لا يملكون رؤوس اموال, من تحويل طموحاتهم وافكارهم الي مشروعات حقيقية علي ارض الواقع.. ويقول رجل الاعمال محمود سليمان, ان الوقت حان ـ وبدون تردد ـ لكي نسهل علي هؤلاء إقامة مشاريعهم دون تعقيدات بنكية, ويكفي جدا ان يكون المشروع في حد ذاته الضامن الأول للبنك, بل لا توجد ضرورة لتقديم اية اصول مادية كضمان, ويكفي ان تكون فكرة المشروع الصغير هي رأسماله الحقيقي.

ويضيف, انه يجب ربط تلك المشروعات الصغيرة, بالصناعات الكبري, لان هذا الربط سيكون أكبر ضامن لنجاح المشروع الصغير, فيسرع المستثمر الصغير الي إقامة الوحدات الانتاجية الصغيرة, وهو يضمن مسبقا, استمرار تشغيله وبيع كل انتاجه او خدماته للكبار.

ويضيف ان اقتصادات بلدان مثل المانيا وايطاليا تعتمد في المقام الاول علي الصناعات الصغيرة, كما يجب ان يصاحب انشاء تلك الصناعات فكر تسويقي راق ومتطور.. بمعني ان صناعة ضخمة مثل الكيماويات, تحتاج الي صناعات صغيرة مغذية ومكملة لها, والاخيرة بدورها في احتياج الي شركات متخصصة في تسويق منتجات الصغار.. وهكذا حتي يكتمل الشكل النهائي لهيكل اقتصادنا الوطني.

التركيز وينقلنا محمد ابو العينين مرة ثانية, الي حقيقة مهمة لنمو اي اقتصاد, وهي التخصص والتركز, ويقول, انه كلما نمت الصناعات وتخصصت في بقعة جغرافية واحدة, انتشرت معها الصناعات المكملة والمغذية لها, وبالتالي سيحدث تخفيض في تكاليف الانتاج من خلال التخصص الانتاجي في كل مراحله.. ويضيف ان صناعة الطائرات في امريكا تتركز في ولاية كانساس, والسيارات في ديترويت, كما سنجد ان تايوان كلها تتخصص في صناعة السليكون.

ويقترح محمد ابو العينين ان تقوم الدولة بتحديد مجموعة الصناعات اللازمة والمتعددة في اماكن محددة, او محافظات بعينها, وتحدد نوع وحجم الصناعة في تلك المناطق, ثم تدخل كشريك مع الافراد والشركات والمجموعات الاقتصادية, لترفع عبء التمويل عن كاهل من يريد, وتضمن بذلك جدية المشروعات وتحولها الي حقائق موجودة علي ارض الواقع

علي الجانب الآخر, داخل حياة الاستثمار نفسها, افرزت تجارب وخبرات السنوات السابقة عن مشكلات اخري حيوية ومهمة, يجب مراعاتها في القوانين الجديدة المزمع صدورها لدفع خطوات الاستثمارات الجادة والانتاجية, والمربحة ايضا, الي الامام, حتي يسيل بالفعل لعاب اي مستثمر امام ما تحققه السوق المصرية من ارباح. وهناك ورقة,

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٣٧٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

اعدتها الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية, وسيتم تقديمها لرئيس الوزراء, تتحدث بوضوح وصراحة, عن المشكلات والحلول, وعددت المعوقات التي تبطيء من حركة الاستثمارات في مصر, وركزت الورقة علي ارتفاع اسعار الاراضي المكتملة المرافق والبنية الاساسية في المدن الجديدة, مما ينعكس علي التكاليف النهائية للمشروع, ومن ثم ارتفاع اسعار السلع المنتجة, وكذلك حالة التبعثر والتشتت الاداري للاجهزة المحلية التي يتعامل معها المستثمر.. فلوائح القطاع العام بكل بيروقراطيتها وروتينها, مازالت هي الحاكمة وصاحبة الصوت الاعلي داخل الاجهزة المحلية..
بالاضافة الي مشكلات الاجراءات الجمركية, حيث لاتزال مصر ـ كما تقول الورقة ـ من اعلي الدول في معدلات الحماية الجمركية

التشوهات الجمركية

ويطالب رجل الاعمال مصطفي السلاب بضرورة فرض فئة جمركية واحدة, فمن غير المعقول ان تكون الجمارك علي قطع الغيار اعلي من الرسوم المفروضة علي الماكينات ذاتها, ويضيف د. هاني سرور علي ذلك, انه لا يصح ان يحدد كل مأمور جمرك, الرسوم علي مزاجه!

مصطفي السلاب

وتلك النقطة غاية في الاهمية, كما يري جميع رجال الاعمال والمستثمرين, فالسوق الاقتصادية الواضحة والمستقرة هي الشرط الاول والاخير للنمو والازدهار, وفي مصر فشل جميع المستثمرين, بلا استثناء, في تقديراتهم الأولية للأموال التي يحتاجها المشروع حتي الانتهاء منه وتجهيزه لمرحلة الانتاج.. وفي كل الحالات, قفز الرقم عن ما كان مقدرا له بنسب لم تقل عن٢٥% من اجمالي رأس المال الذي تم تقديره اول الامر.
ويضيف د. محمود سليمان, ان اي مستثمر, محليا او اجنبيا, في احتياج الي قياسات صحيحة وحقيقية للسوق المصرية, تحتفظ بنسبة تجاوز معقولة ومقبولة, لان ذلك ما يشجع الآخرين علي تكرار تجارب من سبقوهم, وهذا لن يتم الا بثبات التشريعات والقوانين, وايضا السياسات المالية والجمركية.
من جهته, اكد رجل الاعمال. هاني سرور, ان د. عاطف عبيد, رئيس الوزراء, يحرص منذ فترة علي الاجتماع برؤساء جمعيات المستثمرين, في مختلف الانشطة, لأخذ آرائهم والاستماع الي مشكلاتهم الحقيقية, وأكد ان هناك إعادة لتقويم القوانين المعمول بها حاليا, خاصة المتعلقة بتنمية الصادرات المصرية, وتخفيف الاعباء المالية علي تكاليف المنتج الصناعي, وتنمية الموارد البشرية العاملة في الاجهزة الحكومية, والتي تتعامل بصورة مباشرة مع المنتج المصري, وذلك بتسهيل دخول المواد الخام ووصولها الي المصانع في وقت قياسي.. وفي الوقت نفسه, وصول المنتج النهائي الي أسواقه الخارجية في اسرع وقت, مما يوفر الكثير من تكلفة المنتج, وتقديم خدمة جيدة للمستورد الخارجي, حتي تتعاظم ثقة المشتري.
والواقع ان اتجاهات قوية بدأت ملامحها بالفعل تظهر داخل التشريع المقبل للاستثمار في مصر, سيتم فيه, بناء علي اقتراحات المستثمرين ومطالب رجال الاعمال, إلغاء ضريبة المبيعات علي السلع الرأسمالية, فاذا كان هناك منتج نهائي معفي من تلك الضريبة, فمن باب اولي اعفاء مستلزمات انتاجه التي تأتي من الخارج ولا يوجد نظير لها في الداخل, علي الاقل ليتساوي المنتج الذي نستورده بالعملة الصعبة مع المنتج المصري الذي يسدد كل الضرائب الاخري.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري | اسم كاتب المقال : احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار | رقم العدد : ٤١٣٧٦
المصدر : الاهرام | تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/١٩

مصيدة الاستثمار

ونأتي الي النقطة الأهم والأخطر في مشكلات وعقبات الاستثمار, او, مصيدة الاستثمار كما يصفها محمد ابو العينين, فكلما توافرت الامتيازات والحوافز الضريبية والجمركية, تشجع المستثمرون في الاقبال علي دخول السوق المصرية.. وحاليا, يحكم الاستثمار في مصر ثلاثة قوانين, تابعة لثلاث هيئات مختلفة, الاول, القانون رقم٨ لعام١٩٩٧, والذي تطبقه هيئة الاستثمار, والثاني, القانون رقم١٥٩ لسنة١٩٨١, الخاص بالشركات المساهمة, وتقوم بتطبيقه مصلحة الشركات.. اما الثالث, فهو القانون رقم٥٩ لسنة١٩٧٩, الخاص بالاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة, وتشرف علي تطبيقه, هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وقبل العام١٩٩٧, كانت القوانين تسمح بوجود إعفاءات ضريبية علي توسيع المصانع والمشروعات الخدمية.. ولكن القانون٨ لعام٩٧ جاء ليلغي الاعفاءات السابقة, الامر الذي ترك اثره بوضوح بالغ في المدن الجديدة, وكما يقول مصطفي السلاب, فان حركة التعمير في تلك المدن, توقفت تقريبا.. فما الذي يجعل حرفيا اوصاحب محل يقدم خدمة مهمة, يذهب بعيدا عن العاصمة, دون امتيازات تشجعه, وتشجع غيره, علي التوطن في تلك المدن ؟

د. محمود سليمان

انتهي تساؤل السلاب, ويجيب عليه د. محمود سليمان, بان احدا لن يتشجع في الذهاب الي المدن الجديدة للاستثمار والاستيطان, الا بعودة المزايا والاعفاءات, ويقول انه يجب ايضا ربط المزايا والاعفاءات للمشاريع والاستثمارات, بعدد فرص العمل التي يقدمها كل منا.. فالمشروعات كثيفة العمالة, يجب ان تعطي ميزة وافضلية في الاعفاءات والتسهيلات.. كما يجب ربط التوسع في المشروعات القائمة بالفعل, بزيادة عدد فرص العمل, وكلما ازدادت فرص العمل في مشروع ما, نعطي له افضلية في الاعفاءات الضريبية والخدمية.

وبالاضافة الي ما سبق, فان تجربة الاستثمار في المدن الجديدة, تشير ايضا, كما تقول ورقة جمعية المستثمرين, الي وجود مشكلات خاصة بالطاقة, فالنسبة المخصصة من الكهرباء علي سطح الارض في المدن الجديدة, لا تتناسب مع الطاقات الانتاجية وقدرة الخطوط في هذه المدن, مما يضيف اعباء تمويلية جديدة عند الوصول بالطاقة الكهربائية للمعدل المطلوب لتشغيل المصانع, وعلي سبيل المثال, فان الهيئات المحلية وضعت شروطا لكل مستثمر عند استخدام وشراء الكهرباء ـ رغم ارتفاع سعر الارض ـ فالمائة ألف متر من الارض لا يسمح لها الا بالحصول علي٢ ميجا وات كهرباء, وهي كمية لا تكفي تلك المساحة الواسعه من الاراضي التي اقيمت عليها مصانع ومنشآت واجهزة عملاقة, ويضطر المستثمر الي شراء٢ ميجا وات كهرباء آخري لكي يضمن تشغيل الماكينات والمعدات التي كلفته اموالا كثيرة, ولكي يستطيع تشغيلها بطاقة انتاج عالية, وقد انعكس ذلك علي تكلفة المتر المربع, وارتفعت بالتالي تكلفة الانتاج, الامر الذي يؤدي في النهاية الي إحجام الكثير من المستثمرين الاجانب عن الاستثمار في مصر.. نضيف الي ذلك, الافتقار الي وجود نظام معلومات قومي, قادر علي الوفاء باحتياجات المستثمر لمعرفة السوق المصرية.. وكما يقول احد المستثمرين, وبتعبير شعبي, فان السوق المصرية مثل البطيخة, لا يعرف احد, ما اذا كانت حمراء, ام لا!!

ويشرح محمد ابو العينين, الدوافع الخفيه, وراء مناداة البعض بالغاء الامتيازات والاعفاءات الضريبية, وتخفيض الضرائب بدلا عنهما, ويقول ان المطالبين بذلك, هم ممن تمتعوا من قبل بالاعفاءات, وانتهت مدة امتيازهم, أو قاربت علي الانتهاء ويريدون الآن تخفيض الضريبة التي ستستحق عليهم بعد سنوات الاعفاء, ليصبحوا المستفيدين الوحيدين علي الدوام.. ويضيف ابو العينين, ان إلغاء الاعفاءات الضريبية لن يدفع

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد : ٤١٣٧٦
المصـــــدر : الاهرام	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٣/١٩

المساهمين لشراء أسهم في الشركات الجديدة المنشأة, وهذا سيعرضها للخسارة والفشل قبل ان تبدأ, وبالطبع سيتحول المساهمون الي الشركات القائمة بالفعل, اي التي تمتع اصحابها من قبل بالاعفاءات!.. ثم لماذا نظلم المستثمر الجديد ـ يضيف ابو العينين ـ فمن حقه التمتع بالاعفاءات مثلما تمتعنا نحن من قبل.
والحقيقة ان اغلب رجال الاعمال يرفضون فكرة حرمان المستثمرين الجدد من الاعفاءات الضريبية علي مشاريعهم, ورفض السلاب ومحمود سليمان وهاني سرور الغاء الاعفاءات مقابل تخفيض الضرائب, لان ذلك قد يحرم الاقتصاد المصري من استثمارات تترقبه وتنتظر شكله النهائي, ويقول ابو العينين, ان مثل تلك الافكار لا تخدم الا اصحابها فقط, الذين اذا أمعنوا التفكير جيدا, سيدركون ان مصالحهم ومكاسبهم, لن تأتي وتتحقق الا بانتعاش السوق المصرية وازدهارها من خلال تدفق استثمارات ومشروعات

سوق بلا خريطة للعمالة!
لم يتبق سوي مشكلة العمالة التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية, وكما يقول مصطفي السلاب: عندما رأت جمعية المستثمرين ان التوسعات والمشاريع في قطاع النسيج في حاجة لوجود١٣ ألف عامل نسيج العام القادم, فانها فوجئت, ان المدارس الصناعية تقدم خريجين من اقسام الخراطة اكثر, وان خريجي النسيج لن يلبوا احتياجات السوق, وحقيقة الامر ان وزارة التربية والتعليم لا تملك خريطة لاحتياجات العمل في مصر, ويقترح السلاب ان تشرف وزارة الصناعة مع اتحاد الصناعات علي المدارس الفنية والصناعية[بجانب وزارة التعليم], لانهما الجهتان الوحيدتان اللتان تملكان رؤية وخريطة لاحتياجات السوق من العمالة الفنية.

المحرنجية!!
هذا بالضبط تعبير اغلب رجال الاعمال, عند وصفهم لعمل مكاتب الاستثمارفي المحافظات والاقاليم, وكما يقول د. هاني سرور:
عاوزين نغلق تلك المكاتب.. ننسفها, ونعظم دور مجلس الامناء ويكون هو الجهة الوحيدة المسئولة عن الاستثمار وتشجيعه في المحافظات
ربما كانت تلك الصورة الاخيرة لعقبات الاستثمار في مصر, وخارج العاصمة تحديدا, فالتجربة اعلنت باقتدار, فشل مكاتب الاستثمار في جذب الاستثمارات الي المحافظات.. ولكن كيف يكون النسف والالغاء الذي تحدث عنه المستثمرون؟
في جولة بالمحافظات, ذهبنا الي هناك لمعرفة تفاصيل مشاكل المستثمرين علي الطبيعة, خاصة صغارهم.. فماذا كانت النتيجة ؟

الفيوم
في كوم اوشيم بحافظة الفيوم, تم انفاق[حكومي] مبلغ ٦٠ مليون جنيه, كما يقول المهندس حمزة الجاحد, مستشار المحافظ لشئون المناطق الصناعية[١٠٥٠ فدانا],

والمشرف العام علي المنطقة الصناعية الاولي باوشيم, علي اعمال البنية الاساسية, كتوصيل كهرباء, ومياه, وتعبيد طرق, وخلافه, وتقدم١٣١ مستثمرا فقط لشراء الاراضي في المنطقة الصناعية الاولي باوشيم[٢٥٠ فدانا], بدأ منهم٤٩ فقط, العمل الجدي في التنفيذ, ولكن عدد المشروعات التي تم الانتهاء منها وبدأت الانتاج الفعلي بها, بلغ٩ مشاريع فقط!

و هذه الارقام التي ذكرها المسئول التنفيذي عن الاستثمار في الفيوم, تحمل مفارقة شديدة واسئلة اكثر تعقيدا.. فما السبب وراء عدم بدء الانتاج والتشغيل لـ ٤٠ مشروعا آخر, للذين استكملوا تقريبا انشاءاتهم, وانهوا رحلة التراخيص الطويلة والشاقة ؟..
الاجابة علي لسان اصحاب المشاريع انفسهم:
د. عز الدين عبد الحفيظ اشتري ١٢٠٠ متر مربع, لانشاء مصنع ادوية, وانتهي الرجل من كل شيء تقريبا, الا الانتاج.. وكما يقول: اللي معطلني: البنك, لان الارض لم تسجل في الشهر العقاري, وبالتالي رفض اعطائي قرضا للتشغيل, وحتي الآن لا اعرف متي وكيف سانتهي من تلك المشكلة
ويعلق المهندس جمعة ابراهيم, مدير الجهاز التنفيذي بالمنطقة الصناعية باوشيم علي مشاكل عدم تسجيل الارض لاصحابها في الشهر العقاري, ويقول: لا استطيع تسجيل الارض دون تسديد ثمنها بالكامل, ولا استطيع استثناء احد من ذلك الشرط, لاننا لو قمنا بالتسجيل, بعد التخصيص وتسديد المستثمر للاقساط الاولي من ثمن الارض فانه من السهل ان يحصل اي انسان علي قرض كبير من البنك ولا يلتزم بعد ذلك باستكمال المشروع او يقوم باستغلال التسجيل في بيع الارض لآخرين ونبدأ في مرحلة اخري من المضاربة علي الارض, وينشغل الناس بالبيع والشراء, ولا تقام المشروعات, ولا توجد فرص العمل, التي انفقنا من اجلها ملايين الجنيهات, لتجهيز الارض, واعدادها لاقامة المشروعات عليها.
اذن الخوف, والرعب, وانعدام الثقة ـ بشكل عام ـ من الافراد والمستثمرين الجدد, وتحول الاستثمارات وانشغالها بالمضاربات علي الاراضي, جعلت من الحرص والحذر شعارا لمكتب الاستثماربكوم اوشيم.. ودائما ما يسير المتشكك والحذر بخطوات أبطأ كثيرا من المغامرين الذين جازف بعضهم بتحويشة العمر من اجل انشاء مشروع ما او تجارة, تحقق الحلم في ضمان المستقبل, مثلما فعل الاخوين فخري هناك, واكتشفا بعد فترة ـ ليست قصيرة ـ باعا خلالها كل ما يملكان, أنهما علي حافة الهاوية تماما!
ففي بداية الامر, قرر اسامة مفرح فخري, وشقيقه بيتر[٢٩, و٢٧ سنة] شراء قطعة ارض مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع, لبناء مصنع مكرونة ومضرب للارز, وكما اخبرهما مكتب الاستثمار, وكما جاء في العقد فانهما اشتريا المتر المربع الواحد بسعر ٨٠ جنيها, كامل المرافق, اي تصل له الكهرباء والمياه وبعد الانتهاء من جميع الانشاءات لم يتبق لهم سوي الماكينات, والاخيرة لا يمكن وصولها الا قبل وصول الكهرباء الي داخل المصنع, ولان الاخوين تسلما الارض, والكابل الرئيسي للكهرباء يبعد عنها بمسافة ٤٥٠ مترا, فان الكهرباء لم تصل ولن تصل الا بعد القيام بمد توصيلات من الكابل الرئيسي, وذهب الشقيقان الي مديرية الكهرباء بالمحافظة, وفوجئا ان تكلفة التوصيلات تبلغ ١٠٥ آلاف جنيه, بالاضافة الي ثمن محول كهربائي يبلغ اكثر من خمسين الفا آخري, اي ان الاخوين فخري مضطران لدفع مبلغ آخر مساو ـ تقريبا ـ للمبلغ الذي دفعاه لشراء الارض!.. وبالطبع, فهما, كما يؤكدان, لا يملكان مثل هذا المبلغ, ومازالا منذ ستة اشهر يحاولان مع جميع المسئولين, تخفيض التكلفة الاضافية, المفاجئة, والتي لم تكن ضمن تقديرات مشروعهما اول الامر, وانتهي الحال في النهاية الي وجود منشأة, تقف علي الارض, صامتة, وكأنها امتداد للهضاب والنتوءات الصخرية التي تحوط المكان!

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
رقم العـــدد : ٤١٣٧٦
المصـــدر : الاهرام
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٣/١٩

مكتب بدون صلاحيات

ومشاهد الاعمدة الخرسانية المشدودة, وصور الماكينات الساكتة, عديدة في كوم اوشيم.. فمن عبد التواب عبد الحليم, صاحب المخبز الآلي, الذي انفق عليه مليون جنيه, ولا يستطيع الانتاج منذ اشهر عديدة بسبب عدم الموافقة حتي الآن علي صرف حصة الدقيق المقررة له, رغم ان كوم اوشيم كلها لا يوجد بها مخبز واحد, الي حسين علي محمد, صاحب مصنع بلاط آلي, يعمل به٢٥ عاملا, يعاني من ضعف الكهرباء المخصصة لمصنعه, ولا يستطيع دفع٩ آلاف جنيه لمديرية الكهرباء, حددتها المقايسة التي قام بها مهندسوها, لزيادة الطاقة الكهربائية للمصنع, الي المهندس المعماري احمد عبد الفتاح, الذي تكلف مليونا ونصف مليون جنيه لانشاء محطة بترول بخدماتها للمسافرين والقادمين الي المناطق الصناعية هناك, وترفض الجهات الادارية هناك توصيل المياه له, رغم انه عرض ان يتحمل كل التكاليف.. مرورا بالمهندس التعيس جورج سليم صاحب

مشروع لانتاج مركزات اعلاف الدواجن والذي توهم انه المحظوظ الوحيد بكوم اوشيم الذي استطاع, بعد طول عذاب, الحصول علي عقد تمليك للارض التي اشتراها في المنطقة الصناعية الاولي, وفوجيء انه لا يستطيع تسجيل الارض في الشهر العقاري, كشرط للحصول علي قرض من البنك, لبدء تشغيل ماكينات مصنعه, لان الارض التي اشتراها, لم يتم رفعها علي الخريطة المساحية بالمحافظة حتي الآن, او حتي المهندس ياسر فؤاد الذي انتهي من بناء مصنع للولاعات في المنطقة الصناعية الثانية, تكلف ملايين الجنيهات, ومهدد بالاغلاق لان بوابة المصنع, جاءت من الجهة البحرية, وهو امر مخالف للقوانين واللوائح, وسلامة المنشأ, ويجب قطع رقبته من اجل ذلك!
كل تلك الوقائع,, لا نستطيع اتهام مكتب الاستثمار بانه المسئول عنها, لانه ببساطة لا يملك اي صلاحيات, او حق فرض قرارات ادارية علي الجهات الحكومية الداخلة في نطاق جغرافيته.. والمسئول التنفيذي الاول عن الاستثمار في مدينة كوم اوشيم نفسه, لا يستطيع انكار تلك الحقيقة, ورغم ان الرجل ورفاقه بالمكتب, لديهم الحماس, والنيات الطيبة, لكل من يتقدم اليهم من المستثمرين, فانه قال بالنص:
لدينا بالمكتب مرونة عالية, ولكن حدود عملنا تقف حتي الاجراءات الادارية فقط.. وعلي مستوي عقود الارض, لا املك شيئا, والمحافظة هي الجهة المختصة
لذلك, فان واقع الاستثمار في كوم اوشيم, وما قاله مسئول مكتب الاستثمار بها, ربما يفسران, الفارق الضخم بين عدد المشروعات التي تلقاها مكتب الاستثمار علي الاوراق, وبين عدد المشروعات, التي بدأت التشغيل بالفعل علي الارض ؟

خسائر متبادلة

ولذلك ايضا, فان الخسائر لن تكون علي الافراد فقط, ولكن علي الدولة ايضا.. فالمهندس جمعة ابراهيم, مدير الجهاز التنفيذي للمناطق الصناعية بكوم اوشيم يقول, انهم ـ كمنطقة صناعية ـ اقترضوا٥٠ مليون جنيه من بنك الاستثمار, لاستكمال اعمال البنية الاساسية, والمبلغ, لم يكف بالطبع لاستكمال جميع الاعمال, الامر الذي جعل عملنا يتركز في جزء معين من المنطقة, اما باقي المنطقة الصناعية, فلا نستطيع استكمال بنيتها الاساسية.
ويضيف المهندس جمعة صرفنا علي المنطقة الصناعية, حتي الآن,٦٠ مليون جنيه, بعنا اراضي للمستثمرين بقيمة١٨ مليون جنيه فقط, وعلينا ديون بقيمة٤٠ مليون جنيه,٢٠ مليونا للبنك, و٢٠ اخري لشركات المقاولات, وهي ديون لا نعرف كيف ومتي يتم سدادها, لاننا لا نملك سيولة نقدية.
ويستكمل المهندس جمعة سرد حقائق الواقع, ويقول ان هناك بطئا شديدا من المستثمرين في تسديد اقساطهم السنوية المستحقة كثمن للارض, وهذا يعوق كثيرا حركة استكمال البنية الاساسية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العـــدد :	٤١٣٧٦
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

بنـي سـويف

الامر في اول خط الصعيد لا يختلف كثيرا عن شرقه, او غربه.. فمكتب الاستثمار في بني سويف, كما يؤكد العاملون فيه, لا يملك خريطة توضح عدد فرص, وامكانيات المستثمرين هناك, لانه, كما يؤكدون, لا يوجد تعريف للمستثمر, فهو ليس اكثر من رغبة احد الافراد في الاستثمار امواله, وفي المنطقة الصناعية التي انشأتها المحافظة تحت اسم بياض العرب, تم إنفاق٣٦ مليون جنيه علي البنية الاساسية في المرحلة الاولي فقط, من اجمالي تكلفة تقديرية لاستكمال المرافق في كل المنطقة, بقيمة٨٥ مليون جنيه.. ورغم التكلفة الضخمة, لم تسجل دفاتر مكتب الاستثمار هناك, الا مبلغ٤٠٠ ألف جنيه, هي كل ما دفعه المستثمرون حتي الان لشراء اراض, في بياض العرب.

ومكتب الاستثمار هناك, نجح بالفعل في إزالة بعض المشاكل الحيوية, وكما يقول مدحت عزت كردي, صاحب مضرب أرز, ان مكتب الاستثمار في المحافظة علي اتصال دائم باصحاب الاستثمارات الصغيرة والكبيرة, من خلال جمعية المستثمرين بالمحافظة, ونجح في مشكلة سرعة استخراج التراخيص, كما سجل نجاحات قليلة في مشاكل الكهرباء, لكن في النهاية, لدينا شعور قوي, بجدية المكتب في مساعدتنا.

ورغم تلك النيات الحماسية, تجاه حركة الاستثمار المتوسطة والخفيفة في بني سويف, فإن مشاكل المستثمرين هناك, ربما تفوق قدرات مكتب الاستثمار نفسه, وما يملكه من اوراق حقيقية, تساعده علي تشجيع ودفع الافراد علي الاستثمار في بياض العرب فالدكتور عادل الشيمي, صاحب مصنع مكرونة, يقول, ان المياه غير متوافرة, والطاقة الكهربائية التي تم تخصيصها للمصنع, غير كافية, رغم اننا قدمنا للمسئولين في بداية الامر تفاصيل المشروع واحتياجاته, ومفترض ان يكونوا علي دراية كافية باحتياجات المصنع, سواء في الكهرباء او المياه.. ويضيف انه منذ ثلاث سنوات, جاهز ـ كمصنع ـ للانتاج, ولكنه لم ينتج حتي الآن بسبب الكهرباء.. فقد خصصوا للمصنع١٥ كيلو وات فقط, رغم ان أي مصنع للمكرونة في حاجة الي ١٥٠ كيلو وات.

وقد اوجدت هذه المشكلة, التي لا تفسير لها داخل صاحب المصنع, حالة من التشكك في الجهات الادارية هناك, فهو يفسر تعمد تخصيص كمية ضئيلة من الطاقة له, حتي يضطر مجبرا الي شراء الفارق في الطاقة, وعندما طلب عمل مقايسة, اخبروه ان تكلفة زيادة الطاقة الكهربائية للمصنع, ستبلغ٣٠٠ ألف جنيه, في الوقت الذي كانت فيه التكلفة الكلية للارض٣١ ألف جنيه!!

نفس المشكلة, اصطدم بها ناصر الجنايني, عندما قرر العودة من هولندا, ودفع مليونا ونصف مليون جنيه, لبناء مصنع لدرفلة الحديد, ولانه يملك عقارات في بلاد الطواحين الهوائية, فانه قرر هزيمة الوقت والعطلة, ودفع٤٥ ألف جنيه اخري لادخال كهرباء كافية لمصنعه, بالاضافة الي تحمله٤٥٠٠ جنيه آخري لعمل توصيلات المياه وشراء المواسير والعدادات.. ويقول ناصر, رغم كل تلك المبالغ التي كانت غير مقدرة في تكاليف المشروع لم يصبني اليأس, او الاحباط, لكن الذي سبب لي آلاما حقيقية هو تعرضي للحبس او دفع غرامة مضاعفة عندما شرعت في البناء قبل تسلم الرخصة التي ظلت حبيسة ادراج المحافظة لمدة اربعة اشهر ونصف شهر.. ويتساءل ناصر, ونتساءل معه.. هل هذا يليق بمناخ الاستثمار الذي لا يكل المسئولون, الحديث عن فعاليته وازدهاره ليلا ونهارا, وعبر القنوات الفضائية ؟

الشـرقيـــة

الصورة لا تختلف في تفاصيلها كثيرا في الشرقية.. فلدي المحافظة, مكتب حقيقي للاستثمار, لديه قراءة عالية للامكانات الاستثمارية الممكن جذبها الي المحافظة, ولديه هيكل اداري, يضم حكوميين ومستثمرين, بالاضافة الي مجموعة من المستشارين من جامعة الزقازيق في مجالات مختلفة, كما يضم المستشار القانوني لرئيس مجلس الدولة,

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٣٧٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

ومديري الخدمات بالمحافظة, ورئيس الوحدة المحلية التي يقع في نطاقها المشروع, بخلاف مدير مديرية الاسكان العضو الدائم باللجنة, وقناة الاتصال والتنسيق بين اصحاب المشروعات, ومكتب الاستثمار الذي يترأسه المحافظ شخصيا, ويقول اللواء مسعد النحلة, المشرف العام علي الاستثمار بالمحافظة, ان الصيغة التي يعمل عليها الآن مكتب الاستثمار تم الوصول إليها بعد سلسلة طويلة من التجارب والمشاكل التي كانت تتصادم مع سرعة تنفيذ المشروعات الخاصة.

واذا كانت المحافظة تمتلك الآن منطقتين صناعيتين, الاولي بمساحة ٧٠٠ فدان علي طريق القاهرة ـ بلبيس, والثانية علي طريق بلبيس ـ العاشر, بمساحة ٧٢ فدانا, فان الفجوة الواسعة بين عدد المشروعات التي علي الاوراق, وبين عددها الواقف علي الارض, والجاهز للانتاج الفعلي, تزداد اتساعا, كلما وافقت المحافظة علي مزيد من الحوافز والاعفاءات للمستثمرين.. فهناك اعفاء بقيمة ٢٥% من ثمن الارض, اذا ما نفذ المستثمر مشروعه ودخل الي مرحلة الانتاج في الموعد الذي تم تحديده من قبل.. وهناك إعفاء آخر من تكاليف الشوارع التي تم تعبيدها, في حالة الانتهاء من المشروع في موعده.. وهناك ماهو اكثر, فباب التنازل للغير عن الارض مفتوح, اذا ما صادف المستثمر عثرات مالية, ولكن بشروط تمكننا من التأكد ان احدا لا يضارب علي الاراضي المخصصة للاستثمار.

وبالاضافة لكل ذلك, فان مكتب الاستثمار وفر ـ كما يقول ويصف المشرف العام ـ الكعب الداير للمستثمر, الذي يقطعه للحصول علي التراخيص وموافقات وزارات الدفاع والآثار والزراعة وغيرها.

غياب التنسيق

ورغم تلك الامتيازات التي يوفرها مكتب استثمار الشرقية, ويوفرها عديد من المكاتب الاخري في مختلف المحافظات, فإن جملة ما تم تنفيذه من مشروعات في المنطقة الصناعية الاولي, بلغ ٦٥ مشروعا فقط, من اصل ١٤٤ مشروعا, تسلم اصحابها الارض, بينما بلغ عدد المشروعات التي حصلت علي تخصيص ارض في المنطقة الصناعية الثانية ١٧٧ مشروعا, بدأ في الانتاج الفعلي منها ٣ مشروعات فقط لا غير, اما عدد المشروعات التي بدأت مرحلة الانشاءات فبلغ ٣٦ فقط.

ويعلق اللواء مسعد النحلة علي حقائق الواقع, ويقول:
مش ممكن مكتب الاستثمار يشتغل لوحده.. اي مستثمر عاوز يعمل مشروع, لازم يحصل علي خرائط الارض اولا, ويرسلها الي املاك الدولة, لتقول له اذا كانت الارض تخضع لحظر قرار الحاكم العسكري ام لا, وهذا يستغرق فترة من ٢ ـ ٤ أشهر.

ويقترح المشرف العام علي الاستثمار بمحافظة الشرقية, انشاء مكاتب للاستثمار بالوزارات التي لها علاقة بالامر, كالزراعة, والدفاع, والاسكان, والثقافة, والبيئة, والتموين.. وتكون الخرائط المساحية موجودة بتلك المكاتب, وتعرف الوزارات, مسبقا, ما يمكن الموافقة عليه وما لا يوافق عليه.. وهذا سيوفر وقتا طويلا للغاية, بل قد يختصر المدة الي ٤٨ ساعة فقط.

ويضيف اللواء مسعد النحلة انه يجب ايضا توحيد سعر المتر في جميع اراضي المناطق الصناعية بالدولة, فهناك محافظات تطرح اراضيها للبيع بسعر ٨٥ جنيها للمتر, بينما نجده في محافظات اخري بسعر ٤٥ جنيها, وتوحيد السعر لا تفرضه ضرورة المساواة فقط, بل تفرضه ايضا مسيرة ثمن الاراض.. فكلها يذهب لخزانة الدولة, لا لميزانية المحافظة

ولذلك, ونظرا لطول الاجراءات, وانشغال الافراد وحيرتهم في المفاضلة والبحث عن ارخص سعر للارض, فان مناخ الاستثمار المحلي مازال يسوده التردد, بسبب غياب آلية واحدة تتماثل فيها التكاليف وتتوحد فيها الاجراءات وتتسارع.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : صلاح عبد الرسول
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار — رقم العـــــدد : ٤١٤٠٣
المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٤/١٥

نظرة من الخارج على الداخل

تحسين مناخ الاستثمار فى مصر والسلوك العام

يحسدنا العالم الخارجى باسره على نعم الله التى حبا بها أرض مصر منذ قدم التاريخ ورغم ذلك فاننا مازلنا بعد فى عداد دول العالم الثالث نتحسس طريقنا إلى النمو والنهضة مع بداية الألفية الثالثة فى حين كان الأجدر بنا أن نحتل مركزا متقدما بين الدول النامية. ماذا لنا وماذا علينا؟ وما هو السبيل إلى تحقيق آمال الآباء وتسليم الأمانة إلى الأبناء؟

اسئلة ملحة تتداعى وتطرح نفسها فى كل حديث يتناوله المصريون فى الداخل والخارج كلما جمعتهم اللقاءات ببعضهم او مع أجانب مهتمين بشئون بلدنا. إن الجهد الهائل الذى تقوم به القيادة السياسة والحكومة فى الداخل والخارج لتحسين الصورة المصرية ونقلها بصورة مشرفة للعالم الخارجى والداخلى تستحق منا كل تقدير وامتنان ولكن هل يد واحدة تستطيع بمفردها ان تصفق؟ أو ليست المسئولية تقع على الحكم والناس على حد سواء؟ ان تلك الحقيقة هى لغة العصر فكل فرد مهما كبر او صغر موقعه أو دخله او وظيفته مسئول بداية بنفسه عن نمو بلده ونظافته و[illegible]رته العامة. إن القاء المسئولية كاملة على الحكومة فيه تهرب من المسئولية فقد ورثنا سلبيات النظام الشمولى فى الاعتماد الكامل على الدولة منذ المولد إلى الممات وهذا مخالف لنظام الكون،

ولما تغيرت الظروف إلى الأصوب لم نتغير نحن كأفراد ومازلنا نلقى التبعات على الدولة والحكومة ونتهرب نحن من مسئوليتنا تجاه أنفسنا ورشح ذلك إلى أولادنا وشبابنا وساعد فى ذلك تحجر بعض العقليات فى الجهاز الحكومى وترسخ الروتين البشع فى معاملاتنا فلم تنفع معه بالدرجة الكافية الإصلاحات والتشريعات والمشروعات وهذا لب المشكلة والمقصود من هذه السطور والكلمات.

ونحاول هنا أن نلخص بعض مظاهر السلبية التى تشوه بغبارها مناخ الاستثمار فى مصر.

د . صلاح عبدالرسول
دكتوراه فى الإدارة من كاليفورنيا

■ **أولا: البيروقراطية الإدارية :** إن المعايش لتجربة الانفتاح الاقتصادى فى مصر انطلاقا بقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته وملحقاته والقوانين الاستثمارية التى لحقت بعد ذلك حتى اليوم ليلمس جهد الدولة فى تطوير التشريع الاستثمارى وما يمسه من تشريعات أخرى لتحسين وتشجيع الاستثمار لكن التصرفات غير الواعية لمنفذى القرارات والقوانين على أرض الميدان لم يلحقوا بعد بالركب ومازالت تصرفاتهم تتبع القاعدة البالية «أن كل الناس متهربون ومخالفون وعليهم ان يثبتوا العكس حتى تبرأ ساحتهم» الأمر الذى نشأت عنه تلك الاكوام من المعاملات الإدارية وتلك السلسلة الطويلة من التوقيعات والمراجعات ومراجعة المراجعات وتتركز الشكوى من البيروقراطية فى عدد من النقاط الحساسة جدا بالنسبة للمستثمر مثل المعاملات الضرائبية والجمركية والإجراءات القضائية وتشعب الإجراءات الإدارية اللازمة لحياة الانشطة الاقتصادية مع مكاتب الدولة.

إن السلوك العام للكثير من موظفى الدولة يصب فى ناحية التمادى فى تفسير الإجراءات وتطبيقهم للقانون يتسم بالتطرف متخذا من شرعيته ووظيفته درعا حامية وواقية غير مبال بقيمة الوقت والمال والجهد بالنسبة للمواطن العادى أكان مستثمرا محليا أم أجنبيا الأمر الذى أوجد ظاهرة «الواسطة» مما يترتب عليها من فساد وإفساد.

فأصحاب الأموال يلجأون إلى شراء النفوذ أو التردد فى الاستثمار فى بلدنا والتوجه إلى أرض أخرى تسهل عليهم حياتهم وتزيد أرباحهم. لايمكن لنا أن ندفن رؤوسنا فى الرمال ونتصور ان الاموال ستأتى إلينا تباعا وستتحول أرضنا إلى جنة لمجرد صدور قرار أو قانون يشجع على الاستثمار، ان الممارسة الفعلية وتجارب المستثمرين الموجودين فى بلدنا ونجاحهم وازدهارهم، لهو المقياس الحقيقى لجديتنا فى حماية الاستثمار وتحسين مناخه وضمان نجاحه واستمراره.

■ **ثانيا: المصاريف غير المنظورة فى حساب الاستثمار :** كل مستثمر يخضع قراره للاستثمار فى أى منطقة من العالم لعدة مقاييس أهمها:

١- الميزة النسبية لمنتجاته التى سينتجها فى بلد الاستثمار وأهمية وجود السوق ونموها باستمرار.

٢- الفرصة الاستثمارية المتاحة فى بلد الاستثمار والمدة اللازمة لاسترجاعه راس المال المستثمر.

٣- رأس المال اللازم وسهولة الإجراءات البنكية وقدرة البنوك المحلية على تمويل نشاطه التجارى فى بلد الاستثمار.

٤- توافر ومرونة دخول وخروج الأموال سواء كانت أرباحا محققة أو معاملات مالية مختلفة لازمة لنشاطه الصناعى أو التجارى.

٥- وجود الخامات والمستلزمات والعمالة الماهرة وبأسعار مقارنة أرخص و[illegible] من مناطق الاستثمار الأخرى البديلة.

٦- استقرار النظام السياسى والاقتصادى والتشريعى الذى يمكنه من تخطيط نشاطه على الأقل لمدة خمس سنوات من بداية التشغيل.

٧- التجارب المستفادة من الانشطة الموجودة فعلا ومدى نجاحها وتحقيقها لأهدافها، وكذا نوعية الصعوبات والعوائق التى تواجهها.

٨- العائد من الأرباح على استثماراته التى ينفقها على النشاط والتوسع.

٩- توافر البنية الاساسية وجدية المناخ الاستثمارى العام فى بلد الاستثمار.

١٠- توافر المستلزمات الحياتية من سكن ومدارس واستشفاء ومواصلات وحياة اجتماعية لمجموعة المديرين والشركاء الذين سيقومون بالاشراف على النشاط ومعظم هؤلاء الاشخاص يشاركون فى صنع القرار فى المؤسسة التى يديرونها وهم فى واقع الأمر المحركون الاساسيون للنشاط الاستثمارى على ارض البلد المضيف ويضعون سهولة الحركة والحياة فى بلد الاستثمار فى مكانة عالية.

١١- يرسم كل مستثمر خطة مالية وتسويقية وصناعية لمشروعه ويقسم كل بند إلى بنود أصغر فأصغر ويخصص لها مخصصات مالية محددة من واقع دراسته وخبرته فى المجال بالمشاركة مع بيوت الخبرة والمحاسبة المحلية ودراسة مستفيضة للسوق التى ينوى الدخول إليها وتطور هذه السوق فى المستقبل المنظور والذى يقدر عادة بعشر

هذه العناصر التى يدخلها المستثمر فى حساباته لا تأتى حسب ترتيبها السابق ولكن تأتى كلها على خط واحد فى الأهمية فإذا نقص عامل منها الغى المستثمر كل المشروع بمعنى انه يعطى لكل عنصر نفس الأهمية ونفس الدرجة ويصر على وجودها كلها فى ان واحد لترابطها الوثيق ببعضها وقصدنا بعرضها فى عدة نقاط يأتى من باب شرح الموضوع وتسهيل فهمه فقط.

فاذا تمعنا فى تفكير المستثمر فى ظل ما تقدم نجد ان هناك ثلاثة عوامل مركزية لازمة له للاستثمار بصفة عامة فى اى منطقة من [illegible]

(١) عامل التكلفة. (٢) عامل السوق. (٣) عامل الوقت.

وتتلازم هذه العوامل الثلاثة مع بعضها وتتأثر ببعضها فأى خلل فى احدها يخل بالباقى ويؤثر مباشرة على انتاجية المشروع بل وبقائه. من هنا يأتى الحديث عن التكلفة غير المنظورة فى حسابات الاستثمار فى مصر فمن واقع الممارسة الفعلية فى العديد من المشروعات الصناعية التى عاصرتها نجد ان الوعى العام للمتع[illegible] مع المستثمر بعاملى التكلفة وقيمة الوقت غير كاف وكم من المشروعات تعانى الامرين من الفقد والهدر فى الكلفة والوقت التى تفرض عليها نتيجة الترسبات الإدارية والاجتماعية البالية وامساك العقلية غير الاقتصادية بمقدرات الاقتصاد فى بعض المواقع الحساسة وتشعب المسئولية وتسرب القرار فى دهاليز طويلة وملتوية تدر مدخولا غير مشروع على بعض الفئات ولكن فى النهاية فإنها تنسف الاستثمار من اساسه، فالمستثمر يقع بين كفى الرحى فلا الدولة تعترف بالمصروفات المدفوعة لتسهيل اجراءاته لانها غير موثقة وغير شرعية وبين عدم مقدرته على رفع سعر منتجاته نظرا للمنافسة الحادة التى يلاقيها فى الاسواق فإذا بغالبيتهم تندفع إلى التلاعب فى الدفاتر المحاسبية لتغطية مصاريف غير مشروعة بدونها لن تتم معاملاتهم وسيتوقف نشاطهم وهكذا ندخل فى الحلقة المفرغة من يلاحق من؟ ومن يكذب على من؟ وقد انتشرت هذه الظاهرة عالميا فى الاسواق النامية وهى ما يطلق عليها Degre of Corruption ومن هنا فانه من الضرورى بالنسبة لبلدنا ان نقلل على المستثمر الوطنى والأجنبى هذه الكلفة غير المنظورة والتى ترتفع نسبتها فى بلدنا مقارنة ببعض البلاد المفتوحة اقتصاديا والقريبة منا والتى تمثل عبئا على كامل المشروعات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صلاح عبد الرسول
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٤٠٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١٥

■ **ثالثا: ظاهرة ضعف الالتزام الاقتصادى :** لاشك ان مسئولية الالتزام بالقواعد السليمة والمشروعية فى السلوك الاقتصادى العام تقع على كلا الجانبين فالدولة بأجهزتها تتحمل جزءا من هذا العبء والجزء الآخر يتحمله المستثمرون على اختلاف أنواعهم فالملاحظ هنا انك إن وقفت حكما بين الطرفين فإن هناك الامثلة العديدة على سوء سلوك بعض المستثمرين الذين يبغون الربح السريع وبأى ثمن وفى سبيل تحقيق ذلك يدوسون على القيم والقوانين للوصول إلى اغراضهم وعلى الجانب الآخر فإنك تلمس لمس اليد أن الكثير من المستثمرين الشرفاء مظلومون إلى حد القسوة فى تعاملاتهم مع اجهزة الدولة المختلفة ويعاملون كمتهمين وعليهم تقع مهمة اثبات براءتهم الأمر الذى قد يستغرق سنوات عديدة، وللأسف فان هذه الحالة من عدم الالتزام من كل الطرفين أصبحت ظاهرة يستوجب علينا الوقوف امامها والتعمق فى اسبابها وحلها بالسرعة الكلية لتأثيرها المدمر على مناخ الاستثمار فى مصر. فالتجربة المصرية فى فرض الحراسة على ممتلكات الأجانب وتأميم ممتلكات رجال الاعمال المصريين فى أوائل الستينيات مازالت حاضرة فى ذهن المستثمرين وترسبت فى اعماقهم بقصد أو بدون قصد فكان ان حاول البعض منهم الاحتراز لهذه التجربة باللجوء إلى الاقتراض المفرط واستثمار اموال البنوك واغراق الشركات فى الديون والبعض الآخر إلى التحايل بشتى الطرق الملتوية ظنا منه أنه تحت تلك الظروف بأمواله الخاصة فى امان والأموال العامة وأموال البنوك هى التى يجرى عليها الرهان بالمكسب أو بالخسارة ورغم تدخل الدولة ومحاولاتها تصحيح هذا المسار فإن الظالم اخذ معه المظلوم وكان ان انطلقت أجهزة الدولة لملاحقة المنحرفين واستشرت المغالاة فى تطبيق القوانين فراح المظلوم مع الظالم. وهنا لابد من الوقوف بين الطرفين وقفة رادعة تعطى لكل ذى حق حقه فالمنحرف يوقع عليه الجزاء العادل بواسطة محاكمة سريعة ولنجعلها متخصصة فى قضايا الاقتصاد فقط بحيث تكون اجراءات المحاكمة سريعة وغير معطلة او مكلفة ولكن على الجانب الآخر يجب ان يسمح وبنفس السرعة والنشاط بمقاضاة الحكومة إذا اخطأت وصرف التعويض الفورى للمتضرر أمام محكمة متخصصة سريعة وغير مكلفة ايضا حفاظا على حق كل من يقع عليه ظلم من أى من جهات الدولة المختلفة التى قد تعوق نشاطه أو تتسبب فى الحاق الضرر بمصالحه. هنا تتوازن كفتا الميزان ويعود للالتزام معناه الحقيقى.

■ **رابعا : نقص التدريب الإدارى واللامركزية فى ظل تزايد السكان :** يلاحظ بشدة ان الاداء الإدارى لأجهزة الدولة ومكاتبها ومنشآتها يتميز بظاهرتين.

١ـ فى القمة تسعد بما تسمع وترى من القيادات وتمتلئ فخرا وعزة بكفاءتهم ونزاهتهم وتخرج مرتاح البال مطمئن الفؤاد على مستقبل هذا البلد.

٢ـ فى الميدان لاتصدق ما يجرى أمامك وتخيب آمالك ويتملكك الإحباط نتيجة ما يجرى فى كل زاوية تقع عليها عينك فأنت مجرد رقم يجرى مبادلته بين المكاتب والموظفين ولكوننا أبناء هذا الوطن فعلينا التحمل ولكن ما ذنب ذلك الأجنبى الغريب ليطبق الروتين على انفاسه لحد الاختناق.

إن الفجوة بين الطبقتين كبيرة ولاسبيل إلى تداركها إلا بالتدريب الإدارى المكثف والدورات التدريبية المستمرة ونظام حوافز علمى ورقابة حازمة وعادلة ورادعة يكون قدر الانجاز اساسها وليس العقاب فقط.

إن التعامل مع الجمهور فن يجب ان يتعلمه كل من له صلة بالخدمة العامة، زد على ذلك ضرورة نظافة المكان واتساعه وتزويده على الأقل بالماء البارد ودورات المياه النظيفة ومقاعد يجلس عليها المنتظرون وخدمة الجمهور بأسبقية الحضور تماما كما يحدث فى مكاتب شركات الطيران دون المطالبة برفاهية زائدة من الأثاث أو العفش بل وجود الضرورى منه وفرض النظام الذاتى.

إن تمركز المعاملات فى مكاتب محدودة يلغى أى جهد لأى موظف ملتزم لتلبية احتياجات المواطنين بطريقة سليمة نظرا للتزاحم المروع الذى يجلبه تمركز هذه المعاملات فى اماكن محددة ومحدودة.

وهناك من الأمثلة الممتازة على فض هذا الاشتباك مايحدث من انهاء معاملات البطاقات الشخصية، الشهر العقارى، الجوازات، رخص المرور من تواجد مندوب عن كل منها فى مكتب واحد فى نادى اسبورتنج بالإسكندرية يخدم مجموعة أعضاء هذا النادى مقابل دفع مبلغ اشتراك سنوى بسيط يسمى «رسوم خدمات» يؤهل صاحبه لحمل «كارنيه خدمات» الذى به يستطيع ان ينهى كل المعاملات المتعلقة بالجهات المذكورة فى مكتب واحد نظيف وبسرعة وراحة ويسر وباستقامة رائعة. لماذا لا يعمم هذا المثل فى كل الاقسام والأحياء والقرى بحيث تكون هناك نسبة معقولة من المواطنين يخدمها كل مكتب يرفع عن المتعاملين مع الدولة هذا الإرهاق والضغط فى مقابل رسوم زهيدة اضافية ارى ان كل الناس على استعداد لدفعها إذا ما ضمنوا سهولة وعدالة انهاء اجراءاتهم. إن مكاتب الشهر العقارى النموذجية مثال آخر أيضا لكن مع تزايد السكان تساوت المكاتب العادية مع النموذجية فلماذا لا يزيد عدد هذه المكاتب النموذجية وتتماشى خطة زيادتها مع زيادة عدد السكان ونمو المجتمعات العمرانية والاحياء السكنية والمناطق الصناعية الجديدة.

إن اللامركزية الإدارية وخصوصا فى الشأن العام المتعلق بالحياة اليومية لم يعد رفاهية فاذا احتسبنا ان نصف السكان هم ممن يبلغون اكثر من ٢١ عاما فإنه يوجد حوالى ٣٢ مليون متعامل من الجمهور مع المكاتب الحكومية من اقسام بوليس، ومكاتب بطاقات شخصية وعائلية وشهر عقارى ومكاتب البريد والتليفون ومكاتب رخص المرور، والتجنيد وخلافه فاذا كان المواطن البالغ يقضى مباشرة أو غير مباشرة وقتا متراكما قد يبلغ أربعة ايام عمل فى السنة الواحدة فإننا نصل إلى هدر قيمة ما يبلغ حوالى ١٢٨ مليون يوم عمل فى السنة فى المتوسط وهذا رقم هائل يقدر مردوده بمئات ملايين الجنيهات زد على ذلك الاساءة البالغة إلى المناخ العام والضغط العصبى الزائد على طرفى المعاملة من موظفى الدولة والمواطنين على حد سواء مما يضع شعاراتنا على المحك، فهل لنا ان نبدأ بالمعالجة السريعة وعلمية لواقع لايليق ببلادنا الطيبة.

والحديث بقية بإذن الله

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صلاح عبد الرسول
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٤١٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢٢

نظرة من الخارج على الداخل (٢)

تحسين مناخ الاستثمار فى مصر وظاهرة الالتزام الاجتماعى

د. صلاح عبدالرسول

دكتوراه فى الإدارة من كاليفورنيا

تناول المقال الأول السبت الماضى أهم السلبيات التى تشوه بغبارها مناخ الاستثمار فى مصر وفى هذا المقال نحاول استكمال الموضوع بالقاء الضوء على بعض الجوانب المهمة التى تؤثر على جوهر الاستثمار فى بلدنا. ونتعرض اليوم فى هذا السياق لظاهرة الالتزام ولشرح الموضوع نقسم الحديث إلى موضوعين:

■ الموضوع الأول ايديولوجية الالتزام الاجتماعى : يلاحظ المراقب لأحوال مصر الجهد الحكومى الهائل فى اتجاه تحسين المظهر العام وتيسير حركة المرور وتجميل الشواطىء وتنظيف المدن وإقامة المساحات الخضراء ولكن السلوك العام للناس يأتى مخيبا للآمال كونه ليس على المستوى المطلوب ودون التوقعات لدولة فى ثقل مصر السياسى والاقتصادى ولشعب عريق ترجع حضارته إلى فجر التاريخ وتهفو آمال السياح إلى زيارته والحج إليه حتى لأكاد أجزم بأن تلك إحدى أمنيات الحياة لكل أجنبى عرفته خلال الاعوام الخمسة وثلاثين الماضية من خلال العمل فى الداخل أو الخارج.

ففى خلال الأعوام الثلاثين الماضية تبدلت النظرة إلى مصر من دولة جمال وأشجار بلح كما كان يتصورها الأجانب إلى مركز جذب ومحط أنظار ومنتهى آمال للعديد من الناس وهذا يلقى بالمزيد من العبء علينا أصحاب البلد فى أن نفتح بيوتنا وننظم أحوالنا وننظف طرقنا ونزيد من أدائنا لكى نضمن لأنفسنا ولأولادنا مكانا نستحقه فى عالم اليوم القوى المنظم والسريع تساعدنا فيه على ذلك قيادة سياسة خبيرة ومدركة وسوق محلية كبيرة مستوعبة وموقع جغرافى متميز وجو صاف وشمس مشرقة طوال العام وشواطىء ممتدة رائعة وشعب طيب متسامح وتاريخ حضارى عريق تختزن أرضنا فيها ثلث آثار العالم ونهر ومياه دافقة تروى بخيرها أرضا طيبة مثمرة، كل هذه النعم نجدها متجمعة فى مكان وحيد فى الدنيا هى أرضنا مصر أم الدنيا ومهد الحضارة فأولى بنا أن نعمل بجد شكرا لهذه النعم، وأن ننهض وننفض من أجسادنا غبار السلبية، ولقد عايشت دول أخرى مثلنا المصاعب والحروب وتكدس السكان والازدحام ولكنها وجدت ذاتها بذاتها فأمامنا دول جنوب شرق آسيا مثل تايلاند مثلا حيث تجد الهدوء النفسى والبسمة الصادقة والاستعداد الذاتى للانتاج هى الاخلاق السائدة برغم التناقض فى مظاهر الفقر والغنى وبدراسة هذه الظاهرة يتبين ان السبب يرجع إلى تمسك العائلات التايلاندية بتعاليم بوذا والانخراط التطوعى للذكور من كل أسرة فى العيش لمدة سنة على الكفاف فى معاهد يدرس فيها الشباب التسامح والصبر وتقويم النفس وتقديس الإنتاجية ينصرفون بعدها إلى الالتحاق بأعمالهم العادية متزودين بروح جديدة من التعاون والصبر ليلتحق شباب جدد بهذه المعاهدة ويعتبر من المزريات أن يهرب الشباب هناك من هذا الواجب الدينى والاجتماعى المقدس كما رأينا فى أمريكا رفع شعار «تحقيق الحلم الامريكى» وفى فرنسا رأينا نشر مبادىء الديجولية التى تحث على الاعتزاز بفرنسا، وقد رأينا هنا فى مصر فى أثناء الفترة الاشتراكية قيام منظمات الشباب والتنظيمات الطليعية التى كانت تغرس الفكر الاشتراكى ولمسنا تأثيرها وفعلها على عقول الشباب فلماذا الآن لانوجد مثل هذه التنظيمات الشبابية والطلابية التى تزرع فى عقول الناس قدسية مبادىء الانتظام والأمانة فى الأداء وقدسية النظافة واحترام حقوق الغير وحسن المعاملة وهذه أيدلوجيات لاتصب فى اتجاه يسارى أو يمينى او خلافه بل تصب فى مجرى تحسين مستوى الأداء وتدرب الشباب الطالع وأبناء الغد على قدسية العمل وأهمية الإنجاز ورفعة وسمو الأمانة.

إن انتظام الشارع المصرى لن يفرضه فقط شرطى المرور بل سيفرضه السلوك القويم لافراد الشعب أولا ثم مساعدة الشرطة ثانيا ورغم جهود وزارة الداخلية المشكورة من فرض النظام فى الشارع وتأمين السياحة والمحافظة على الأجانب وحماية المواطنين فإن القصور فى وضعية رجل الشرطة العادى الذى يمثل قاعدة الهرم اللافتة للنظر فهذا الرجل مجند وبإمكاناته التعليمية والثقافية المتواضعة جدا لايستطيع أن يرتفع بأدائه إلى المستوى الذى نشاهده فى البلاد القريبة والبعيدة عن بلدنا فلماذا لايقوم بهذه الوظيفة أبناؤنا المجندون المتعلمون فهم خير من يقوم بهذه الوظيفة اذا ما نالوا التدريب اللازم وتزودوا بالقدر الأساسى من التوجيه المعنوى وفهموا أن تجنيدهم لعامين لخدمة الشرطة وحماية الأمن وتنظيم المرور ومساعدة السياح وتسهيل الأمور الحياتية للمواطنين هو أشرف وأقدس خدمة يؤدونها فى حياتهم لوطنهم واذا ما أدركوا مسئولياتهم وحفظت عليهم كرامتهم ونالوا العناية اللازمة فى المظهر والمأكل والنوم فإنهم سيخرجون بعد تجنيدهم رسل نظام ورسل أمانة وقدوة تضحية ترشح بالنظام والنظافة والالتزام العام على من حولهم من أفراد أسرهم ان أفراد الشرطة المجندين لابد ان يختاروا من خيرة الشباب وأقدرهم وأذكاهم وأمامنا المثال الأمريكى فى تجنيد أفراد البحرية الامريكية الذين يختارون من خيرة الشباب الأمريكى وأكثرهم ذكاء وتفخر الأسر الأمريكية بل تتباهى على بعضها أن أحدا من شبابها قد اختير مجندا بالبحرية فهذا شرف لاينالة إلا القليل فلماذا لا نتبع نحن الحذو نفسه فى اختيار أبنائنا من جنود الشرطة حراس الأمن الداخلى ورسل النظام والنظافة وقدوة الأمانة ولماذا لايكون كلهم من المتعلمين المؤهلين جامعيا فاحتياجات القوات المسلحة فى زمن السلم توفر لنا هذه الفرصة فلنمض فى تطبيقها وندرب أولادنا على الانتظام والالتزام فهم عدتنا للمستقبل وحراس العدل على الأرض وهم فى مطلع حياتهم مؤهلون للانحياز للمنطق وللمصلحة العامة وخدمة الناس وفى المقابل سيقابلون بكل احترام وتقدير من المقيم والعابر ومبعث ثقتى فى نجاحهم يأتى من تجربة محافظة الاسكندرية فى السابق حينما اختارت بعض تلاميذ وتلميذات المرحلة الثانوية للعمل فى الشوارع على تنظيم المرور وانضباطه فى قلب المدينة المزدحم وكم كانت قلوب الناس تهتز فخرا بمظهرهم الرائع وكم من هواة السرعة والتهور انضبطوا خضوعا لشرف المهنة التى يزاولها هؤلاء الشباب بل وأصبح العار هو لحيق كل مخالف والازدراء مصير كل كاسر للاشارة من المارة والسائقين على السواء، إن مظهر رجل الشرطة فى الشارع وقدرته وسرعته فى الأداء لهو عنوان حضارى ومقياس لتقدم الأمم ورقى شعبها وأى اهتمام بهذا المفصل سيؤدى حتما إلى راحة الناس وإزالة الضغط العصبى والنفسى والارتفاع بمستوى الانتاجية العام، ويجعل من مظهر بلدنا محطا للسياح والزوار فنحن أولى بأن يزور بلدنا ثلاثة أمثال عدد السياح الحاليين بل أكثر فلدينا المناخ والآثار واللذين يؤهلانها لتكون من أوائل الدول فى الاستثمار السياحى فنحن بآثارنا وشواطئنا ومناخنا مؤهلون أكثر من أسبانيا واليونان وهولندا والبرتغال والمغرب فى مجال السياحة وعائداتها الضخمة من العملات الأجنبية ومايستتبع ذلك من ازدهار الأنشطة المكملة المحلية من فنادق ومطاعم وصناعات حرفية وألبسة ومجوهرات ومعادن وفضيات وسجاد وخلافه مما يشتريه السياح عادة عند زياراتهم للبلاد السياحية.

إن الاستثمار فى زرع أيدلوجية النظام والنظافة والالتزام يستحق منا كل درس وجهد فهو الأساس لاعادة الانضباط لحياتنا ولتأثيره الخطير على سلوكيات الناس والمظهر العام للدولة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صلاح عبد الرسول
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٤١٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢٢

■ الموضوع الثاني دور مكاتب الخبرة المحلية فى تنمية الوعى الاستثمارى:

يوجد ببلادنا العديد من بيوت المحاسبة والمراجعة التى تتمتع بسمعة عالمية طيبة خصوصا تلك التى تعمل بالاشتراك مع بيوت الخبرة العالمية من انجليزية وأمريكية ويابانية وخلافه وتقتضى وظيفة هذه الشراكة الالتزام بمعايير محاسبية عالمية قاسية واتباع نظم حديثة فى المراجعة والمحاسبة وتقديم المشورة المالية والاقتصادية للمشاريع، ويشهد لهذه المكاتب ويثق بأدائها ودقتها فى الدراسات التى يقوم بها معظم المستثمرين وكبار جال الأعمال ومصلحة الضرائب وكبريات البيوت المالية البنوك والمؤسسات الاستثمارية المحلية والأجنبية، فبتراكم لزمن على هذه المكاتب ونظرا لوقوفها على أحدث التشريعات واللوائح التنفيذية المعتمدة للقوانين واطلاعها الدائم على مشاكل الاستثمار مع الجهات الحكومية نظرا لكونها حلقة الوصل بين المستثمرين وبين وزارة المالية بمختلف فروعها من مكاتب الضرائب والمحاسبة ولجان الطعن وهيئات القضاء التى تنظر فى المسائل المالية المعلقة وكذا مع هيئة الاستثمار وغيرها فإن هذه المكاتب أصبحت بيوت خبرة مالية وضرائبية وقانونية واستثمارية ولكن للاسف الشديد فانها مركزة فى القاهرة والاسكندرية كما أنها أصبحت شبه مشبعة بزبائنها ومشاكلهم المتعددة ومن هنا فانه يجب العمل على تشجيع انتشار هذه المكاتب فى الاقاليم خصوصا المناطق الاستثمارية والصناعية والعمرانية الجديدة وضرورة منح هذه المكاتب حوافز عند انتشارها لتخدم المجتمعات الجديدة كما نرى أن الاستماع والعمل بتوصياتها عند اصدار التشريعات الاستثمارية والمالية أصبح ضرورة لما لدى هذه المكاتب من رؤية شاملة ونزاهة فى النظر إلى مصلحة الدولة العليا ومصلحة المستثمرين على حد سواء بل يمكنها تحسس تأثير تلك التشريعات على طرفى المعادلة فى المدى القريب والبعيد نظرا لانها تستخدم فى دراساتها خلاصة أهل العلم والخبرة فى المجال الاقتصادى ومعظم هؤلاء الخبراء قد عملوا من قبل فى مكاتب الدولة ومصالحها الكبرى قبل أن يتفرغوا للخدمة أو المشاركة فى هذه المكاتب ومن ثم قد تتنى لهم رؤية المشاكل من كلتا الجهتين: جهة الدولة وجهة المستثمر.

إن أكثر مايقلق المستثمر في بلادنا هو تكاثر التشريعات واشتباك القديم منها مع الجديد وحرصه على عدم الوقوع فى مطبات المتبرعين بالتأويل والتفسير للقوانين وجهده المضنى الذى يبذله مع خبرائه في الإلمام بالنواحي القانونية والمالية للاستثمار المحلى أثناء دراسته لمشروعه وكذا أثناء وبعد قيامه بالتنفيذ، وقد عانت العديد من المشروعات ضعف البيانات والتفسيرات الناجمة للقوانين الصادرة مع بطء الإجراءات القضائية فى الفصل فى القضايا التى تنتهى بها هذه الحالة من الضباب.

إن إشراك رجال الاقتصاد من الدولة ورجال الاعمال من القطاع الخاص وخبراء هذه المكاتب المحترمة سيفيد بلا شك فى خروج التشريعات والقوانين وتعديلاتها فى أحسن صورة تخدم الاقتصاد القومي وتزيل العقبات من أمام المستثمرين وستتيح لجو الشفافية أن يسود المناخ الاستثمارى فى بلدنا، كما لبعض هذه المكاتب دراسات دورية تنشر عن التفسيرات القانونية والقضائية لبعض مشاكل الاستثمار التى قد تكون غامضة فى التشريع وتعتبر هذه الدراسات مرجعا يعتد به الخبراء ويرجع إليه المتخصصون كمرجع متطور معايش للظروف والمشاكل اليومية التى تؤرق بال المستثمرين.

إن أول خطوة يخطوها المستثمر فى سبيل استكشاف الفرصة الاستثمارية التى يفكر فى تنفيذها هى دراسة الجدوى للمشروع وهذه الدراسة تعتبر اللبنة الاولى والأخطر فى قرار الاستثمار فعلى أساسها يمكن إقناع الشركاء بالمساهمة فى المشروع وعلى أساسها تتخذ البنوك قرار التمويل من عدمه وعلى أساسها يتقدم المساهمون للدولة بطلب الموافقة ومن ثم إقامة الكيان القانونى للشركة وعلى أساسها يتم اختيار موقع المشروع بل على أساسها يتم تخطيط جميع الخطوات التنفيذية للمشروع اذا فدراسة الجدوى تمثل فى الواقع صلب المشروع وكلما كانت هذه الدراسة شاملة ودقيقة وواقعية ازدادت فرص نجاح المشروع والعكس بالعكس ولعل تجربتى الشخصية فى هذا المجال فى العديد من المشروعات التى عاصرتها تمكننى من القول إنه مازال ينقصنا التوثيق الدقيق للمعلومات التى تلزم لهذه الدراسات خصوصا فيما يختص بالإحصاءات المتخصصة عن العمالة والاستيراد والانتاجية المحلية للشركات القائمة وتطور السوق والطلب على سلعة معينة لعدد من السنوات السابقة وخطط التوسعات للمصانع القائمة فى المستقبل المنظور وخلافه من المعلومات الدقيقة التى تتطلبها عملية دراسة الجدوى للمشروعات بغرض التخطيط للمشروع وامكانية التنبؤ بمستقبل المشروع الاستثمارى فى المدى المنظور، وكلما تناثرت وتشعبت مصادر هذه المعلومات ازداد الضباب وقلت الرؤية أمام الخبراء الذين يعدون هذه الدراسة وبالتالى يستلزم الأمر قيامهم بتجميع نفس البيانات من عدة مصادر ومقارنتها ببعضها فى محاولة مرهقة من التحقق من صحة البيانات وهنا يظهر دور مثل هذه المكاتب فى الاضطلاع بمهمة اعداد دراسات الجدوى او المشاركة فيها بل وقد يطلب منهم كذلك البحث عن مساهمين اضافيين يمكنهم المساهمة فى المشروعات موضوع الدراسة فهم اذا نقطة التقاء ومن الضرورى تشجيع انشاء وانتشار هذه المكاتب نظرا للدور الذى يمكنهم القيام به فى تحسين جو الاستثمار العام وتنقيته وشفافيته ففى هذه المكاتب يتوافر خبراء المال والاقتصاد والضرائب والقانون إلى جانب توافر التقنية العالية من كمبيوترات ووسائل اتصال حديثة وفوق ذلك الخبرة العملية العميقة والمعرفة الشاملة لمجريات الأمور الاقتصادية أولا بأول ولذلك فهم أكثر الناس تأهيلا للقيام بدراسات الجدوى هذه أو المشاركة المفيدة فيها.

وللحديث بقية بإذن الله

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صلاح عبد الرسول
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٤١٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/٢٩

تحسين مناخ الاستثمار فى مصر (٣)

ظاهرة الزحام والدروس المستفادة لحلها

د.صلاح عبدالرسول

دكتوراه فى الإدارة من كاليفورنيا

تناولنا في المقال الأول اهم السلبيات فى السلوك العام التى تؤثر على مناخ الاستثمار وفى المقال الثانى تناولنا ضرورة تنمية الالتزام الاجتماعى لأهميته فى محاربة البيروقراطية وايجاد الشفافية التى تساعد على ازدهار الاستثمار فى بلدنا، وفى هذا المقال نحاول إلقاء الضوء على ظاهرة الزحام التى أصبحت من سمات مجتمعنا وبعض الدروس المستفادة لحل هذه الظاهرة.

ويتعجب الزائر للوهلة الأولى لحسن استقبال شعبنا له وكرمه فى ضيافته وابه الجم فى استقباله والسهر الزائد على راحته، ولكن وعلى الجانب الآخر وبعد مدة قصيرة نشعر كما نشعر نحن اهل البلد بضيق نرعنا عند تعاملنا بعضنا مع البعض وتزيد درجة الضيق بالآخر كلما كان المواطن عادى المظهر وتتعدد الطلبات والمطالبات والتعقيدات والاستفسارات، وضرب من الحظ إذا انتهت الإجراءات التى يلزمها ساعة فى يومين ينهد خلالها حيل هذا المواطن العادى من ضيق خلق الموظفين به وسلبيتهم المفرطة فى التعامل مع مصالح الناس، فما هو السبب؟ وكيف السبيل إلى العلاج؟ نعلم أن تزايد الأعداد من المواطنين أصحاب المصالح على مكاتب الدولة التى تتعامل مع مصالحهم لاتتناسب وأعداد هؤلاء الموظفين إما بسبب قلتهم أو عدم كفاءتهم، فماكينة تصوير واحدة للمستندات فى مكتب مركز التجنيد مثلا تجعل الطابور على شباك التصوير يصل إلى عدة أمتار فى وقت الذروة، وعدم إعلام الناس مسبقا بضرورة حضورهم مع صورة إضافية للمستندات يجعلهم يفاجأون فى منتصف الطريق بأن عليهم تصوير بعض المستندات والعودة من جديد إلى طابور انهاء المعاملات بعد قضائهم وقتا كبيرا فى الطابور الأصلى برغم أن مراكز التجنيد تعتبر من الأجهزة المتطورة إداريا قياسا ببعض مكاتب الدولة الأخرى زد على هذا أن الطابور الطويل على شباك التصوير يزحم الطريق إلى باقى الشبابيك اللازمة لشراء طلبات الإعفاء وباقى الشبابيك المفتوحة لبيع أوراق المعاملات المختلفة، ويتكرر نفس الزحام وتطول الطوابير ويضيع الوقت وتحترق الأعصاب كلما زادت الأعداد وقل التنظيم والاستيعاب. والأمثلة اكثر من ان تستوعبها أوراق جريدة، فمن مكاتب مجمع التحرير إلى مكاتب الشهر العقارى إلى مكاتب تجديد رخص المرور إلى مكاتب اصدار رخص العمل إلى مكاتب البطاقات الشخصية والعائلية وخلافه.. زد على هذا تمركز معظم هذه المكاتب فى الأماكن المزدحمة من المدينة وحتى الموجودة منها فى اماكن متطرفة من المدن فإنك فى غالبيتها لاتجد مكانا لتصف سيارتك داخلها مما يضطرك اضطرارا إلى صف السيارة بطريقة عشوائية حول المكان فتزيد الطرق ارباكا وارتباكا وتتفاقم المشكلة فى داخل المكان وخارجه.

هذا فيما يخص مكاتب الدولة، فماذا عن مكاتب الشركات الخاصة والبنوك والمحال التجارية والسوبر ماركت والاجزخانات والمطاعم؟ لايختلف الوضع كثيرا، فالزحام وارتباك المرور وعدم وجود أماكن لانتظار السيارات يضغط على أعصاب المتعاملين ويدفعهم للعجلة فى قضاء حاجتهم خوفا من مخالفة المرور أو الونش الذى يجر سياراتهم المتوقفة فى الممنوع ويزداد الاشتباك بين المواطنين وتعبس الوجوه وينعدم احترام الناس للدور والنظام ولايأبه القوى بالضعيف، وفى وسط هذا الخضم تنتعش الدهاليز للأرزاق الطفيلية وتتربع الاتاوات وتصبح من الأعراف المتداولة لدى المواطنين يدفعونها صاغرين لمنادى السيارات غير المرخصين ومساحى الزجاج ومدعى تنظيم المرور من غير افراد الشرطة وغيرهم وغيرهم من مافيات التطفل بأشكاله المبتكرة والذين تزداد أعدادهم كل يوم. هذا إلى جانب أعداد المتسولين والذين أشهد بحق بأن أعدادهم قد انخفضت وخصوصا فى بعض الأماكن السياحية الحساسة.

إننا جميعا نقر بأن شوارعنا مزدحمة فأعداد السكان تتزايد بمعدل مليون نسمة كل تسعة اشهر وامتلاك سيارة أصبح من الضروريات فإذا اخذنا هذين العاملين ودرسنا تأثيرهما على الحياة العامة فإننا سنجد ان طرقنا ستصبح برغم كل الجهود المشكورة للدولة قاصرة عن استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من السيارات وأيضا سيزيد هدر الوقت والضغط العصبى على الناس عند قضاء حاجاتهم أو الوصول إلى اعمالهم، فماذا تنتظر من موظف وقد انقضت طاقته البدنية والذهنية فى محاولته الوصول إلى عمله، وماذا تنتظر من مواطن قد انقضى صبره واستنفدت أعصابه فى محاولته قضاء حاجاته ومصالحه؟ انها سلوكيات الزحام وأخلاق الزحام، فما هو السبيل لفض هذا الاشتباك المتزايد؟

إن دولا مختلفة قد أوجدت حلولا لمثل مشاكلنا ونضرب المثال لبعض الحلول المستخدمة فيما يلى :

١ – زيادة مساحات الانتظار للسيارات فى وسط المدينة وكذا الأماكن المزدحمة وامامنا مدينة مثل امستردام تختلط فى قلبها خطوط الترام مع الاوتوبيس العام مع السيارات العادية وتخترق شوارعها الضيقة المحدودة فروع الانهار لتزيد من مأساة المرور، ولحل هذه المشكلة فإن هناك مبدأ عاما مطبقا وهو ان الشارع ملك الدولة وعليك أن تدفع رسم انتظار فى أماكن لختيرت أمام السوبر ماركت والمحال الكبيرة، هذا إلى جانب وجود العديد من الجراجات العامة فى كل مكان وبطريقة لاتصدقها نحن الذين اعتدنا على الشوارع الطويلة والعريضة. فإنك تفاجأ بجراجات عامة مملوكة للقطاع الخاص فى شوارع عرضها لايزيد على خمسة أمتار وعلى عدة طبقات تحت الأرض أسفل المبانى العادية، وتعتبر امستردام من المدن المزدحمة بسكانها واعداد السائحين الضخمة التى تزورها على مدى العام وتعتبر الطرق فى قلبها لغزا محيرا لضيقها وتعرجها واستحالة توسعتها لوجود المبانى على الصفين مباشرة على مسار الطريق ولمرور الأنهر بين مبانيها مباشرة.

٢ – إدخال الاستثمار فى بناء الجراجات المتعددة الطوابق فوق الأرض أو تحت الأرض فى المدن والأماكن المزدحمة ضمن الانشطة الاستثمارية المعفاة من ضريبة الأرباح لمدة عشر سنوات والسماح لأصحابها بتقاضى رسوم انتظار مناسبة تعود عليهم بعائد أكبر من البناء السكنى، الأمر الذى يسمح بامتصاص الزحام من قلب المدن.

٣ – نشر وتعميم ماكينات رسوم الانتظار فى الشوارع المهمة وتحديد حد أقصى لوقت الانتظار ينقلب بعدها مؤشر عداد الوقت فى هذه الماكينات إلى اللون الأحمر ليرشد شرطى المرور إلى السيارات التى خالفت المدة وبالتالى تحميلها غرامة مشددة لتعديها مدة الانتظار المحددة مما يساعد على تقصير مدة الانتظار وإعطاء الفرصة لمزيد من الناس لقضاء مصالحهم.

٤ – إلزام أصحاب المبانى السكنية الجديدة بإنشاء جراجات أرضية بواقع سيارتين لكل شقة سكنية يجرى انشاؤها.

٥ – توسيع قاعدة تحصيل فواتير الكهرباء والماء والتليفون ورسوم تجديد رخص السيارات بالسماح بإيداعها فى فروع البنوك ومكاتب البريد الموزعة على مختلف الاحياء السكنية وتتم مراجعة المكاتب المركزية لهذه المصالح فقط فى الحالات غير العادية، وامامنا جارتنا لبنان ففيها يطبق هذا المبدأ، فيدفع المواطنون هذه المستحقات فى فروع البنوك المنتشرة فى كل الاحياء.

٦ – إلزام الشركات والهيئات الخاصة والعامة والبنوك والمحال الكبرى التى تمس انشطتها مصالح الجمهور بانشاء جراجات لاعداد مناسبة من المتعاملين معها قبل التصريح لها بمزاولة نشاطها داخل المدن وفى الأحياء السكانية مما يمنع تكدس السيارات فى مجرى الشوارع وارباك المرور والمارة.

٧ – إسناد المزيد من المسئوليات التنفيذية إلى أجهزة الحكم المحلى فى إنهاء معاملات الجمهور وتوزيع مكاتب الخدمات على الأحياء وتزويد هذه المكاتب باعداد من الموظفين تتناسب مع اعداد سكان المنطقة التى يخدمها المكتب وتنمية وعى هؤلاء الموظفين بالحوافز والتدريب والتشجيع العلمى المعتمد على احصاءات للانجاز اليومى لعدد المعاملات التى ينجزها كل موظف بصفة نهائية ويتم فيها تناول أوراق الجمهور على قاعدة «الذى يصل أولا يخدم أولا» ويتم تنفيذ ذلك من خلال تسلم كل مواطن لرقم مسلسل لحضوره يجعله ينتظر لحين إعلان رقمه على احد شبابيك الخدمة التى تقوم بفحص أوراقه وإنهاء معاملته بسرعة وكفاءة مقابل رسم زهيد يستعمل فى صيانة هذه المكاتب والمحافظة على نظافتها ومظهرها كما هو الحال فى مكتب الخدمات بنادى اسبورتنج بالاسكندرية ومايقدمه من خدمة متميزة لأعضاء النادى.

٨ – التخطيط العلمى المرورى والمعيشى للمستقبل، ويدخل فى ذلك تفريغ المدن الكبرى من مكاتب ومصالح الدولة وتفتيت هذه المصالح إلى مكاتب لامركزية مع جعل ادارتها المركزية خارج المدن. كما يدخل فى ذلك عدم التصريح للمحال الكبرى بالوجود فى الأماكن المزدحمة لما يسببه من ارباك لسيولة المرور واتباع اسلوب shopping Malls فى إنشاء المجمعات التجارية من حيث وجودها خارج كردون المدن وعلى طرق فرعية تفصلها عن الطرق الرئيسية وضرورة إلزامها بوجود مساحات لانتظار السيارات تكفى توسعها المستقبلى لعشر سنوات على الأقل.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صلاح عبد الرسول
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــدد :	٤١٤١٧
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/٢٩

وعلى الجانب الاحر فإن المدن العمرانية الجديدة لابد أن يراعى فيها اتساع المساحات السكنية فما أكثر من الصحراء لدينا وقد عايشت تجربة الاسكان فى مدينة السادات ومن الصعب على المهندس أو الموظف الذى يطلب منه الانتقال من المدن المكتظة للعمل فى المدن الصناعية الجديدة دون أن نقدم له ميزة مغرية فى الراتب والمسكن الفسيح والا فإننا نرجع مرة ثانية إلى هدر الوقت والجهد والمال نتيجة تنقل هؤلاء المواطنين بين القاهرة أو الاسكندرية وبين مكان عملهم فى المدن الصناعية الجديدة ومايسببه ذلك من ازدياد الضغط على الطرق والمرور وفى نهاية المطاف على الكلفة الاستثمارية للمشروعات والمنتجات مما يدخل أصحاب الاستثمارات فى المدن الصناعية الجديدة فى دوامات ادارية ومالية باهظة من توفير سبل مواصلات وأوتوبيسات لنقل الموظفين والعاملين فى المناطق الصناعية الجديدة إلى منازلهم فى المدن الكبرى القريبة مما يهدم معه تخطيط الدولة فى نشر وتوزيع وتوسيع المجتمعات الجديدة وإنشاء المجتمعات السكانية فى صحراء مصر الواسعة، زد على ذلك عدم توافر المدارس المناسبة لأبناء هؤلاء العاملين فى المدن الجديدة مما يدفعهم إلى الإصرار على عدم ترك المدن المزدحمة والانتقال إلى العيش فى المناطق النائية الجديدة ومن الشائع أن إسرائيل تشجع مواطنيها على استيطان المناطق النائية بتقديم علاوة مباشرة لهم بقيمة ٢٨٪ وتقدم للمستثمرين فى هذه المناطق ضمانات قروض تصل إلى ٦٦٪ وفترة اعفاء من ضريبة الأرباح تصل إلى عشرة أعوام ويتمتع المستوطنون لهذه المناطق بتخفيض ٧٪ من ضريبة الدخل إضافة على القدر العادى لهذه الضريبة وأولى بنا اليوم أن نوجد فى تشريعنا للاستثمار مميزات إضافية للعاملين فى هذه المناطق وأن ننسى البناء التقليدى لمساكنهم ولنجعلها فسيحة مريحة لهم ولأولادهم تجذبهم إلى استيطان هذه المناطق العمرانية الجديدة خصوصا أن كلفة الأرض فى صحرائنا تسمح لنا بتحقيق ذلك دون صعوبة.

٩ – قصر توسعات كليات الجامعات على المناطق العمرانية الجديدة مع خطة بعيدة المدى لنقل كل الجامعات خارج المدن الكبرى، ونعرف جميعا أن جزءا كبيرا من طلبة جامعاتنا يأتى من خارج المدن المقامة بها الجامعات تستوعب بعضهم إمكانيات المدن الجامعية والبعض الآخر يدبر إقامته بنفسه وعلى نفقته بمعنى آخر أن هناك تكلفة للإعاشة والانتقال إلى كليات الجامعة يتحملها الأهل لتعليم أولادهم الجامعيين هذا رغم وجود العديد من الجامعات الإقليمية التى تكدست هى الأخرى وبسبب وجودها فى المناطق السكنية المزدحمة أصبحت تشكل ضغطا إضافيا زائدا خارج وداخل أسوار الكليات وأصبح من الأولويات ونحن نمهد لتسهيل الحياة على المواطن والمستثمر أن نجد حلا لهذه المشكلة فأمامنا المدن العمرانية الجديدة فارغة رغم اتساعها وفى المقابل الازدحام المرهق داخل المدن الكبرى . ان نقل المبانى الجامعية إلى خارج المدن ولو أنه يبدو صعبا فى الظاهر إلا أن فوائده على الدولة والمواطن تبرر تحمل هذه الصعوبات فى بادئ الأمر. إننا نشاهد فى بعض الدول أن مُدنا كاملة ومجتمعات سكانية واقتصادية وتجارية قد انشئت حول الجامعات التى بُنيت فى مناطق نائية وأن هذه الجامعات قد استعملت لجذب الناس خارج المدن المزدحمة، وكم تدهش أن تجد منظومة معيشية متكاملة وجدت فى زمن قياسى بمجرد إنشاء جامعة فى منطقة نائية واستقرت حولها كل الخدمات من مساكن رخيصة الثمن ومحال وسوبر ماركت وسينما وحدائق عامة وأحياء سكنية ورويدا رويدا تتزايد الرقعة السكانية والزراعية حول المكان ويتزايد الترابط بين الجامعة والمحيط الاجتماعى لها فى جو صحى بسيط غير مزدحم ولدينا العديد من المدن العمرانية الجديدة والكثير من الطلبة والاساتذة والطلب على التعليم الجامعى ضاغط بمعدل كبير وسيظل كذلك لعدد كبير من السنوات المقبلة فلنبدأ حتى بالكليات النظرية كخطوة أولى، إن تكليف كل جامعة بأن تنقل خارج كردون المدن الكبرى فى فترة زمنية معقولة وتدريجيا سوف يساعد بلا شك على تفريغ هذه المدن من الكتلة السكانية الكبيرة التى تتعاطى التعليم الجامعى بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولتمويل هذا الانتقال فإن قيمة الأراضى التى تستغنى عنها هذه الجامعات فى قلب المدن يمكنها من إعادة بناء نفسها بشكل يتماشى مع العصر من مبانى وتجهيزات ومعامل ومدرجات وخلافه شرط حسن التخطيط للمستقبل عند تصميم هذه المنشآت وتزويدها بالبنية الأساسية الرئيسية على حساب الدولة.

١٠ – لا مركزية التنفيذ وسلطات الحكم المحلى : تتطور لدينا اجراءات ومجهودات الحكم المحلى فى تحسين واجهة بلادنا وأمامنا امثلة تستحق منا الثناء والتقدير فى العديد من محافظات الدولة وعلى راسها الاسكندرية والقاهرة والبحر الأحمر ولكن مع تزايد عدد السكان وتضخم الكتلة البشرية ومايتبعه من مسئوليات ادارية ومالية وأمنية وصحية واجتماعية وخلافه فى محافظاتنا نجد أنه بحساب بسيط فإن محافظ القاهرة مثلا يتحمل مسئولية مدينة واحدة تعدادها يساوى تعداد دولة شقيقة مثل سوريا بكاملها وان محافظ الاسكندرية يتحمل مسئولية مدينة واحدة تعدادها اكثر من دولة لبنان الشقيقة بكاملها وهذا يعطينا فكرة عن هول هذه المسئولية وكبر حجمها المخيف، زد على ذلك أن أجهزة الحكم المحلى تتداخل فى قراراتها العديد من الوزارات الأخرى والأجهزة المتنوعة مما يجعل عملية اتخاذ القرار فيها عملية صعبة ومركبة، وبداية لابد من انجاح عمل أجهزة الحكم المحلى فى كل محافظة تحت رئاسة المحافظ وبرأيى فإن اعتماد التركيب الادارى الرأسى المعقد سيضيع الوقت والجهد والمال وأنه لابد من تطبيق النظام الادارى المعروف بالادارة بالأهداف على كل مستويات الهرم الادارى فى أجهزة الحكم المحلى وهذا النظام فى أساسه يعتمد على بساطة التكوين الهرمى للاجهزة الادارية سواء على جانب المراقبة والمراجعة أم على الجانب التنفيذى فى الشارع وخصوصا فيما يختص بحياة الجماهير ومشاكلهم اليومية وهذا الأمر لايستدعى أكثر من تقسيم خطوات العمل فى كل وحدة إدارية إلى جزئيات محددة وواضحة يسهل قياس اتمامها من عدمه ثم تقسيم العمل على أفراد هذه الوحدات بحيث يقوم كل موظف بمسئولية انهاء عدد محدد من هذه الجزئيات وفى مقابل ذلك يحدد نظام حوافز مستقيم وعادل يكافئ الموظف على قدر انجازه لخطوات عمله المسندة إليه.

ويشرف على كل مجموعة عمل شخص أعلى فى الخبرة والكفاءة ترد إليه المعاملات غير الواضحة ويرد على استفسارات الموظفين بالقدر المعقول بحيث فى نهاية المطاف وفى نفس اليوم تنتهى الإجراءات ويفصل فى أمر الطلب المقدم، هذا النظام الادارى معمول به الآن فى الكثير من الدول فى أجهزة الحكم المحلى ويتدرب أفراده على مسئولياتهم بصفة دائمة ويقضى الموظف معظم حياته فى نفس الوظيفة ولكن راتبه يتغير رأسا مع مقدار كفاءته ولكن هو لاتتغير وظيفته بل تتطور بأسلوب أسرع وأكفأ وأسهل، إن الترسبات القديمة المسيطرة على موظفينا من ضرورة تغيير مسمى وظائفهم وتحسين مظهر مكاتبهم لاتنكر أهميتها النفسية والمعنوية إلا أنها قد تصبح الآن من مخلفات الماضى أمام زحف الكمبيوترات والتكنولوجيا واعتماد التركيب الهرمى المنبطح للسلم الإدارى خصوصا فيما يتعلق بمصالح المستثمرين والمواطنين واعتماد مبدأ سرعة الانجاز فى انهاء معاملاتهم كما هو الحال فى بعض الدول القريبة منا .

لاشك ان تبويب معلومات كل مواطن فى ملف خاص به تحت رقم قومى موحد والذى بدأت الدولة العمل على تنفيذه سيجعل من تطبيق هذا النظام أمرا أسهل وأيسر ولاداعى لتردد الكثير منا فى الحصول على هذا الرقم القومى فى وقت نطلب فيه سرعة انهاء معاملاتنا مع مكاتب الدولة، ان وجود المعلومات وتبويبها عن كل مواطن وإلحاقها بشبكة المعلومات المركزية سيساعد بلاشك على حسن الاداء فى أعقد عملية مستقبلية وهى عملية اتخاذ القرار، وعدم دقة القرار هى سمة غالبة فى الدول النامية نظرا لعدم توافر القدر الكافى من المعطيات فبقدر توافر المعلومات الرئيسية والاحصاءات والبيانات التى تعكس الحقيقة بقدر ماتتحسن دقة القرار المتخذ ومطابقته لأهدافه التى أتخذ من أجلها وهى مسئولية مشتركة للمواطن والدولة على حد سواء، فالرقم الكودى الخاص بكل مواطن حينما يعمم على كل الاجهزة المتعاملة مع مصالحه الرسمية سيسهل عليه فى ظل شبكة المعلومات الحكومية المركزية من انهاء معاملاته واطمئنان الموظفين إلى سلامة اجراءاتهم وفض هذا الاشتباك الذى يجرى على شبابيك ومكاتب أجهزة الدولة المختلفة.

إن تيسير الحياة على بعضنا وتجميلها على أرضنا هى أمانة كبرى تستحق من كل فرد منا العمل على تحقيقها حفاظا على ثروتنا البشرية التى هى أهم المقومات لنهضتنا وأهم العوامل التى توفر المناخ الصالح لنشأة أجيالنا ولنعلم أن العالم أصبح يعيش داخل أسوار من زجاج شفاف لايستر عورة ولايخفى عيبا وإن الالتزام بالقانون والنظام أضحى المقياس فى تقدم الشعوب ودليل تحضرها، فهل لنا أن نبدأ كل بنفسه وليرسم كل منا الابتسامة على وجهه ويضع كل من تيسر له ولو زرعة صغيرة خضراء على مدخل بيته وعمله ولنعد إلى تعاليم الإله «ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء» والله الموفق وإلى مقال آخر بإذن الله.

الشؤن المالية

ومؤسساتها

البنوك

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الشئون المالية : البنوك

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	٨ محاور لتطوير القطاع المصرفى خلال المرحلة القادمة	الجريدة	العالم اليوم	٢٧٨١	٢٠٠٠/٣/٢٧	١٢٢

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العدد :	٢٧٨١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٧

أبرزها دعم الملاءة المالية وزيادة المدخرات

8 محاور لتطوير القطاع المصرفى خلال المرحلة القادمة

محاور رئيسية حددها اتحاد البنوك لتطوير القطاع المصرفى فى مصر خاصة مع دخول ألفية جديدة وتحرير تجارة الخدمات المالية وتوقعات متزايدة بارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة من قبل البنوك والمؤسسات العالمية الراغبة للعمل فى مصر.

المحور الأول هو أن تعمل الحكومة والمؤسسات المالية على توفير المزيد من المساندة للقطاع المصرفى حتى يحقق المزيد فى زيادة حجم المدخرات والائتمان وجودة الخدمات وتنوعها.

ولتحقيق هدف زيادة المدخرات فإن على البنوك أن تسعى لابتكار أنماط وأوعية إدخارية جديدة لجذب المدخرات للتوظيف الأمثل، وبحيث تتكامل مع المؤسسات المالية الأخرى التى تعمل فى جذب المدخرات، وتأتى زيادة المدخرات من خلال:

1 ـ العمل على زيادة درجة الوعى المصرفى وتنمية العادة المصرفية لدى الفئات ذات الدخول المنخفضة والتى تحجم حتى الآن عن التعامل مع البنوك وذلك عن طريق إيجاد أوعية إدخارية جديدة ملائمة لتلك المستويات من الدخل.

2 ـ تشجيع عمليات السحب والإيداع عن طريق ماكينات الـ ATM بعد انتشارها جغرافيا والتغلب على مشاكل التشغيل وربطها فى شبكة موحدة.

3 ـ مما لا شك فيه أن إدارات التسويق بالبنوك لديها الكثير من الأفكار الجيدة التى قد يصعب تطبيقها على نطاق البنك الواحد ولذا يمكن للاتحاد عقد اجتماع لممثلى البنوك المتخصصين فى التسويق لطرح أفكارهم فى الأوعية الادخارية التى تجذب صغار العملاء وبالأسلوب الذى لا يشكل ضغوطا من العملاء على البنوك.

4 ـ التوسع الجغرافى للبنوك فى الأقاليم والأحياء التى ليس بها خدمات مصرفية.

5 ـ إيجاد نوع من التعاون المشترك بين المؤسسات المالية فى حملة قومية مشتركة للتوعية بأهمية زيادة الادخار للمجتمع وشرح علاقة الادخار بالاستثمار والنمو القومى لصالح رفاهية الأجيال القادمة وتحقيق تراكم ونمو رأسمالى.

6 ـ القيام بالترويج للأوعية الادخارية وفرص الاستثمار المتوافرة لدى الجاليات المصرية بالخارج.

ب ـ وسائل البنوك فى زيادة حجم الائتمان

إن الائتمان المصرفى من أهم وظائف البنوك التقليدية والحديثة على السواء وهو الأداة التى تحقق العائد لجميع الأطراف العميل ـ البنك ـ المجتمع، إذا ما تم وفق أسس سليمة ومدروسة.

زيادة الائتمان

ويمكن للبنوك فى هذا المجال ارتياد مجالات جديدة للائتمان وزيادة حجم الائتمان عن طريق:

1 ـ الدخول فى مشروعات تمويل المنافع من خلال نظامى الـ BOT & BOOT.

2 ـ بحث تمويل برامج ائتمان المستهلكين Consumer Credit بأقل درجة من المخاطرة والقيام بالتمويل الإسكانى والتنمية العقارية والسياحية فضلا عن إيجاد كيانات متخصصة فى توجيه الشباب للصناعات الصغيرة وتدريبه وتمويله وإنشاء مناطق الصناعات الحرفية لأغراض التصدير.

3 ـ إتاحة التمويل اللازم لإنشاء المناطق الحرة المشتركة ومنح تيسيرات لتمويل المشروعات المقامة عليها لتشجيع التصنيع والتصدير.

4 ـ تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الجادين والمساعدة فى إيجاد طبقة رجال أعمال جديدة تنمو بصورة مستمرة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال.

5 ـ سوف يقوم الاتحاد بتجميع الآراء من العاملين فى مجال الائتمان فى البنوك الأعضاء لعرض خططهم ومقترحاتهم فى هذا الشأن ومن ثم إعداد ورقة متخصصة فى هذا المجال لتحقيق الاستفادة لجميع البنوك الأعضاء.

جـ ـ جودة الخدمات وتنوعها

إن التنافس بين البنوك فى مجال الخدمات المصرفية خاصة خدمات الـ Retail Bank مثل بطاقات البنك الشخصى وبطاقات الائتمان والخصم وقروض تشطيب الشقق وقروض السيارات ومختلف أنواع القروض الاستهلاكية، وتشجيع أستخدام الشيكات فى المعاملات ـ الشيكات المسطرة ـ بما يعمل على زيادة العادة المصرفية، والتوسع فى تقديم وتطوير الخدمات الشخصية للعملاء وذلك للارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة، والإفادة من ثمار التقدم التكنولوجى، وتوفير سبل آمنة وسريعة للوفاء وتسوية المعاملات مثل إصدار البطاقات البلاستيكية، وانتقال الخدمة المصرفية من خلال البنك التليفونى Tele-bank أو ربط البنك بكبار العملاء من خلال الـ Office Banking، وكذلك اتجاه البنوك لفلسفة البنك الشامل الذى يجعل البنك بمثابة وحدة اقتصادية شاملة لجميع أوجه النشاط الاقتصادى وتأدية خدمة متكاملة للعميل، كل هذه النقاط مجتمعة تؤدى إلى أداء منظومة خدمات متكاملة والارتقاء بالخدمة المقدمة، ويعمل الاتحاد على تعميق الاتجاه للتمسك بالعرف المصرفى الذى يقضى بأهمية البعد عن التنافس الضار فى نسب العمولات والمصاريف المحصلة التى تعد مصدرا مهما للدخل فى البنوك والاتجاه نحو المنافسة المتعلقة بجودة الخدمة وتكاملها وسرعة أدائها.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٧٨١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٧

جذب المدخرات

ثانيا: جلب المزيد من المدخرات العالمية للاستثمار الأجنبى فى مصر ولابد أن يتزايد جهدنا من أجل الحصول على نصيب أكبر من المدخرات العالمية الباحثة عن أسواق جديدة للاستثمار.

ومن أهم تلك المحددات التى تؤدى إلى زيادة تلك الاستثمارات والتى سوف يتعاون الاتحاد مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص على تحقيقها:

1 ـ إيجاد مناخ ودى وبيئة محابية للاستثمار الأجنبى وكفالة حرية الدخول والخروج فى الأسواق.

2 ـ جهاز مصرفى قوى وقادر على القيام باستخدام كفء لتلك الأموال المتدفقة.

3 ـ إعطاء مميزات وإعفاءات وحوافز ضريبية وتشجيع الاستثمار من خلال قانون حوافز الاستثمار الجارى إعداده والذى يتيح مزيدا من الحوافز الاستثمارية فى المناطق التنموية الجديدة خاصة مشروع الدلتا الجديدة.

4 ـ توافر بنية أساسية وشبكات معلومات واتصالات قوية بين مصر ومراكز المال العالمية.

5 ـ الاستقرار السياسى والاقتصادى.

6 ـ الاستثمار فى البنية الأساسية «طرق ـ موانىء ـ مرافق ـ تعليم ـ صحة» وفتح أبواب الاستثمار أمام المشروعات الكبرى التى تتيح فرصا للمؤسسات المالية والاستثمارية على أرض مصر.

7 ـ توافر الموارد الاقتصادية للبلد المستقبل «سوق كبيرة ـ أيد عاملة رخيصة ـ كوادر فنية ـ بورصة نشطة».

8 ـ منظومة إدارية قوية قادرة على التغلب السريع والفورى على معوقات الاستثمار.

9 ـ اتباع سياسة اقتحامية فيما يتعلق بقبول المخاطر الأعلى بدقة محسوبة وتوزيعها على البنوك المختلفة فضلا عن التوسع فى توفير المتطلبات التمويلية الضخمة للمشروعات بالعملات الأجنبية، وكذا إدارة القروض المسوقة Syndicated Loans، وتنشيط وتنمية العمليات خارج الميزانية مثل الخيارات Options والمستقبليات Futurers كأداة للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف والعقود الآجلة Forward Countracts، واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة.

هذا وتقدر احتياجات مصر من الاستثمار الأجنبى المباشر بشقيه بمبلغ خمسة مليارات دولار سنويا وذلك لتحقيق معدل نمو 6٪ سنويا يصل إلى 8٪ بعد الأعوام الخمسة الأولى.

وهذا الهدف يتطلب تضافر جهود الحكومة والبنوك ومؤسسات التمويل وهيئة سوق المال لتهيئة المناخ والقيام بحملات الترويج الدولية واستغلال جميع إمكانيات سفارات مصر بالخارج والمؤتمرات الاقتصادية الدولية لعرض المشروعات المصرية.

ثالثا: دعم الملاءة المالية للبنوك المصرية وأن البنوك المصرية قد قامت بالفعل فى اتباع معايير السلامة العالمية.

إن التزام البنوك المصرية بمقررات بازل التى أقرتها لجنة كوك عام 1987 والتى وافق عليها بنك التسويات الدولية كمعيار أمن لقياس ملاءة البنوك سوف يدفع بالجدارة الائتمانية للبنوك المصرية إلى نسب أعلى ويزيد من قدراتها التنافسية فى الخارج ومن أهم هذه المعايير. معيار كفاية رأس المال. ومعيار نسبة الأصول إلى الخصوم بالعملات الأجنبية أو العكس.

دور اتحاد البنوك

وقد تكون هناك نسب غير متحققة لدى بعض البنوك الصغيرة فى مصر ولكنها فى سبيلها إلى ملائمة أوضاعها وبما يحقق الالتزام بهذه النسب ويمكن لاتحاد البنوك القيام بدوره فى هذا الأمر لإعمال ما يلى:

1 ـ تشجيع البنوك الصغيرة على الاندماج لتكوين كيانات أكبر ذات نسب ملاءة أفضل.

2 ـ حث البنوك على زيادة راس المال وتكوين المخصصات التى تؤدى إلى تحسين هذه النسب وزيادة النسبة المحتجزة من الأرباح المحققة لتدعيم مراكزها المالية.

3 ـ إبراز نسب ملاءة البنوك بصورة دورية على فترات زمنية محددة فى وسائل الإعلام العالمية بما يعطى للمؤسسات المالية العالمية فرصة التعرف على نسب الملاءة للبنوك المصرية.

وجدير بالذكر ان المؤسسات العالمية قامت مؤخرا برفع درجة الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصرى والتى كان لها اثر جيد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

4 ـ الاتجاه إلى استخدام الوسائل الحديثة لدعم هذه النسب مثل أدوات راس المال المختلط التى تجمع بين حق الملكية والدين مثل GLOBAL DEPOSITORY RE-CEIPTGDR وسندات الدين الدولية EURABONDS التى يكتتب فيها غير المقيمين المقيمين فى البلد المصدر وتصل آجالها من 3 إلى 5 سنوات.

وبالرغم من التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية للملاءة وتصنيف الأصول وتكوين المخصصات اللازمة والكافية لمقابلة عملياتها، إلاّن الأمر يتطلب ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة المناخ التشريعى الملائم للمعاملة الضريبية لمخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها من قبل البنوك، وكذا الفوائد المجنبة والمهمشة ويقوم الاتحاد بالتعاون مع البنك المركزى ومصلحة الضرائب للعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال لجنة مشتركة.

رابعا: التعاون مع صناديق التامين الوطنية لمعاونتها فى ضخ أموالها إلى سوق الأوراق المالية بشكل آمن وفعال.

إن أموال شركات وصناديق التأمين الوطنية تشكل الحجم الأكبر من إدخار القطاع العائلى وعدم الدفع بها لتمويل النمو سوف يحرم الاقتصاد القومى من جزء كبير من إمكانياته ويمكن فى هذا الشان ضرورة تضافر جهود البنوك وشركات وصناديق التامين الوطنية لتكوين صناديق استثمار ذات إدارة محترفة للتعامل فى أسواق المال بما يحقق هدف تمويل التنمية.

ويقترح فصل إدارة تلك الصناديق عن ملكيتها بحيث تبقى هذه الصناديق تحت إشراف وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية مع إنشاء مجلس أعلى مستقل لإدارتها فنيا واستثمار أموالها، ويقترح أن يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويمثل فيه ممثلون للبنك المركزى المصرى واتحاد البنوك والمؤسسات المالية وهيئة سوق المال، وذلك لوضع السياسات الكفيلة باستثمار أمواله فى القنوات المتاحة للاستثمار مثل الودائع فى البنوك ـ صناديق الاستثمار ـ سوق الأوراق المالية ـ سوق رأس المال.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٧٨١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٧

تصحيح مسار الشركات

خامسا: تصحيح مسار الشركات العامة والخاصة من خلال التعاون بين البنوك ومؤسسات دولية ومحلية لها خبرة فى مجال إعادة الهيكلة وخبرات إدارية وفنية فى التحديث والإدارة.

ويمكن للبنوك بالمشاركة مع المؤسسات التى لها خبرة فى هذا المجال وضع حلول لمشاكل هذه الشركات إما مجتمعة أو كلا على حدة حسب طبيعة وحجم المشكلة ومن الحلول المقترحة فى هذا المجال الاتجاه إلى توريق الديون وتحويلها إلى سندات مطروحة للتداول فى البورصة.

أيضا يمكن للبنوك تاسيس أو الاشتراك فى شركات رأس المال المخاطر، والتى يمكن لهاأن تسهم فى تعويم وإداراة الشركات المتعثرة سواء بسبب الاختلال فى الهياكل التمويلية أو عدم كفاءة الاستثمار أو ضعف التنظيم بالإضافة إلى تبنيها تمويل الأفكار والابتكارات الجديدة إلى إنتاج فعلى وذلك عن طريق الزيادة الرأسمالية فى قيمة أصولها وأسهمها بدلا عن التوزيعات السنوية للارباح.

سادسا: تعبئة المدخرات لزيادة مشاركة المدخرين على اختلاف احجام مدخراتها فى تملك أسهم الشركات وتوسيع دائرة المشاركة وتعظيمها.

إن ابتكار الوسائل التى تدفع بالمدخرين إلى المشاركة فى التطورات الحالية فى سوق المال وزيادة إقبال المدخرين على التعامل فى الأسهم والسندات يؤدى إلى توسيع دائرة المشاركة ويمكن للبنوك فى دعم هذا الاتجاه من خلال:

1 ـ القيام بحملات الترويج من خلال الإدارات المتخصصة بالبنوك لتوعية العملاء بالإصدارات الجديدة للشركات واتجاهات السوق وحجم الربحية المتحققة للمتعاملين فى سوق الأوراق المالية.

2 ـ تطوير الخدمات وتسهيلها وسرعة تنفيذ طلبات البيع والشراء وتقوم البنوك حاليا بتقديم خدمة الـ **Book Keeping** أو الحفظ المركزى لسرعة تداول الأوراق المالية، والاسترشاد بتجربة البنك الأهلى المصرى الرائدة فى هذا الخصوص.

3 ـ الاستفادة من تجربة ربط البورصة المصرية ببورصتى بيروت والكويت فى جذب مزيد من المتعاملين من الجاليات المصرية بدول الخليج لدخول السوق.

4 ـ إنشاء ودعم الشركات المساندة لعمل البورصات كشركات السمسرة وإدارة المحافظة وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم.

أدوات جديدة

سابعا: صياغة وتنفيذ البرامج اللازمة لتقديم أنواع جديدة من الأوراق تختلف فيما تقدمه من مزايا وما تحمله من أخطار.

1 ـ إن هذا الدور من الأدوار التى لا تدخر البنوك فيه جهدا فى تصويره والدفع دائما بالجديد فى هذا المجال وتطوير الاداء فيه وأهم هذه الادوات تقديم البنوك لانواع مختلفة من صناديق الاستثمار بأنواعها المختلفة ذات العائد الدورى والنمو الرأسمالى وذات الجوائز وذات العائد نصف السنوى وغيرها.

2 ـ إن الدفع بأنواع جديدة من الأوراق المالية تقوم البنوك بتنفيذه وفق لقواعد تتوقف على مدى تقبل السوق للجديد ودرجة الامتصاص للقائم منها بالفعل ومن الجديد فى هذا الاتجاه تحويل مديونيات شركات القطاع العام إلى سندات وكذلك السندات التى قام بإصدارها بنك أمريكان اكسبريس بالجنيه المصرى.

3 ـ يقترح إصدار سندات تصدر بالعملات الأجنبية، وترد مع عائدها بالجنيه المصرى وتتداول ببورصة الأوراق المالية ـ توجد دراسة لهذا السندات بالهيئة العامة لسوق المال.

ثامنا: نتحمل معا مسئولية التجديد والتحديث فى أنظمة الإدارة ومهارات العاملين وقدرات القادة وعلينا أن نقيم التحالفات مع من سبقونا فى تحقيق إنجازات ملموسة فى هذا المجال.

1 ـ سيسعى الاتحاد بالتعاون مع البنك المركزى المصرى بالتطوير وإحداث تغيير جوهرى عن طريق التدريب والمؤتمرات والندوات.

2 ـ إن افكارا جديدة نتعهد بأن تسود فى المرحلة المقبلة مثل المبادأة والتحرك للمنافسة بدلا من انتظار رد الفعل والتجديد المستمر وابتكار أنظمة وطرق إدارية جديدة وحديثة وملائمة للبيئة والواقع المحلى وإكساب تجربة النمو النهضة خصائصها المصرية المميزة تجعلنا فى وضع مميز بين البلدان الناهضة.

3 ـ إن القطاع المصرفى وهو قطاع رائد من قطاعات الاقتصاد القومى يمكن أن يقود باقى القطاعات القومية فى هذه الثورة الإدارية والتكنولوجية التى يمر بها العالم وذلك من خلال تحديث وتكامل منظومة الأداء فى الوحدات المصرفية واستخدام أفكار إعادة الهندسة المالية فى ابتكار أنماط إدارية جديدة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من إمكانيات الاتصالات الحديثة فى كسب عملاء جدد، يمكننا فى البداية مثلا التركيز على خدمة معينة تتعارف البنوك المصرية على تاديتها باسلوب حديث وسريع وبدون معوقات إدارية فى زمن قياسى وبتكلفة منخفضة تكون للبنوك المصرية ميزة نسبية فيها وتكتسب سمعة عالمية فيها حتى يقال إن افضل البنوك فى العالم فى تادية هذا النوع من الخدمات هى البنوك المصرية ثم ننطلق بعد ذلك إلى خدمة أخرى وهكذا مما يعطى مصارفنا سمعة عالمية والإسراع بتحديث أساليب الإدارة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

أزمة السيولة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الشئون المالية : ازمة السيولة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السيولة المشكلة والحل	محمد صديق لهيطة	الاهرام	٤١٤٤٩	٢٠٠٠/٥/٣١	١٢٥
٢	السيولة والكساد وعلم النفس	عادل الصفطى	الاخبار	١٥٠٠٥	٢٠٠٠/٦/١	١٢٦
٣	ازمة السيولة	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٨٤٥	٢٠٠٠/٦/٤	١٢٧
٤	مصيدة السيولة	حازم البيلاوى	الاهرام	٤١٤٥٨	٢٠٠٠/٦/٩	١٢٩
٥	الركود والسيولة	محمد رؤوف حامد	الاهرام	٤١٤٥٨	٢٠٠٠/٦/٩	١٣٠
٦	رجال الادارة والاعمال يفتحون النار على المركزى	سالم وهبى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٤١	٢٠٠٠/٦/١٩	١٣١

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : محمد صديق لهيطة
الموضوع الفرعى : ازمة السيولة — رقم العـــدد : ٤١٤٤٩
المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٥/٣١

جميعا. وكيانا واحدا متلاحما ممتزجا يشد بعضه بعضا.

السيولة .. المشكلة والحل

ليس المقصود هنا السيولة فى المرور او السيولة فى الدم.. الخ، وإنما المقصود هو توافر المال سواء أكان عملة مصرية أو أجنبية فى البنوك المحلية لمواجهة طلبات الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات.

محمد صديق لهيطة
رئيس غرفة السياحة الأسبق

لقد كان هناك شعور عام سنة ١٩٩٦ واوائل سنة ١٩٩٧م بأن مصر مقبلة على مرحلة غير مسبوقة فى النمو الاقتصادى، وأن أى نشاط صناعى - سياحى - زراعى - تعدينى الخ يتوافر لديه قدرة محدودة من التنظيم والمتابعة لابد أن يؤتى ثمرة كبيرة، فأقبل كل من لديه سيولة نقدية داخل مصر وخارجها فى إدخالها بعجلة الاقتصاد المصرى وشاهدنا طفرة فى أسعار الأراضى وفى اتجاه عام نحو بناء المدن الجديدة والمشاريع السياحية والصناعات مما استغرق أغلب الأموال المحلية السائلة الموجودة فى البنوك وتحت البلاطة، ولقد دخلت أموال من المصريين فى الخارج ولكن المستثمرين الأجانب لم يتجهوا الى الاستثمار بمصر بكثافة فيما عدا قطاع البترول.

والحكومة من جانبها انفعلت ايضا بمثل هذا الجو العام فدخلت بثقل فى مشروع توشكى والعوينات وخليج السويس وشرق التفريعة فى بورسعيد، وفى البنية الأساسية عن طريق مطارات وكهرباء، وبرغم أن نظام الـ BOT وهو قيام القطاع الخاص باستغلال المشاريع لمدة محدودة وإعادتها للدول بعد ذلك قد بدأ العمل فإنه لم يأخذ الشكل العام، فأصبح عبئا عاما على السيولة النقدية.

كما اتجهت الدولة ايضا للتخفيف عن الطبقات محدودة الدخل بالتوسع فى الخدمات التعليمية والطبية والاجتماعية مما استغرق أموالا سائلة.

وإذا أخذنا الاستثمار العقارى والعقارى السياحى فسنجد أن هناك مبالغ طائلة فى الاستثمار فى الساحل الشمالى فى القرى السياحية التى تستخدم شهرين او ثلاثة فى العام بمعرفة صاحبها او مؤجرة محليا، فاذا حسب هذا الاستثمار فسنجده غير اقتصادى ومن الممكن تحويله الى استثمار اقتصادى باستخدامه فى السياحة الخارجية مدة ستة أشهر فى العام، ولقد سبق وأن عملت دراسة خلال رئاستى لغرفة شركات السياحة المصرية فى الثمانينيات قدمت إلى وزارة التعمير والسكان ولكن لم تناقش ولم يتم تنفيذها.

ومن الممكن إعادة النظر فى الخطة نفسها مع بعض التعديلات.

وإذا أخذنا البحر الأحمر فقد بنيت فيه فنادق بجميع الدرجات وباستثمارات كبرى وكان التشغيل الأكبر سياحة خارجية اى من موارد أجنبية ولكن هل كان التشغيل تاركا العائد الاقتصادى المجزى؟ وفى ظل الأسعار المتدنية نتيجة الارهاب وعدم توازن العرض مع الطلب.

إن تهدئة الاستثمارات الفندقية بتلك المنطقة سيرفع الأسعار إلى الحد المجزى، أما بالنسبة للوحدات السياحية للبيعة او معروضة عقاريا فهذه محتاجة إلى أجهزة قوية تسويقية وتنظيمية من ناحية ادارة الوحدات لحساب مشتريها، وبدراسة سريعة عملت، وجد أن هناك طلبا خارجيا على مثل تلك الوحدات، اذا وجدت منظمات او شركات لديها القدرة التسويقية مع ادارة موثوق بها للوحدات من حيث الصيانة وسداد الفواتير والتأجير لصلحة المشترى او ببيع الوحدة لحسابه وهو نظام معمول به فى الخارج وممكن تنفيذه بسرعة فى مصر بتعاون بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص.

ولقد جاء فى تصريح الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أن خطة الحكومة تعتمد على علاج هذه المشكلة على تنشيط الطلب المحلى والعالمى على المخزون العقارى والصناعى ولكن الخطة لتحقيق هذا الهدف لم تقدم بصورة واضحة.

وهناك أمر اخر هو ارتفاع الدولار بالنسبة للعملات الأوروبية وبالتالى سيؤثر سلبا على مشتريات أوروبا من مصر وعلى تدفقها السياحى، والحل فى رأيى هو أن يقوم المسئولون عن الوحدات الاقتصادية بعمل تخفيض بنسبة ١٠ أو ١٥ فى المائة لمواجهة جزء من الفرق ولن تخسر الوحدات مادام السداد بالدولار.

إن مشكلة السيولة ممكن أن تكون مشكلة مؤقتة يتغلب عليها فى أشهر او سنة .

وأما المشكلة الكبرى فهى عودة الارهاب الفكرى والجسدى الذى يقضى على السياحة، والسياحة هى التى تستطيع وبسرعة استقطاب أموال خارجية كمصاريف السائحين، كما أنها تستطيع فتح مجالات لبيع المنتجات المصرية سواء صناعية او زراعية ...الخ الى السائح الأجنبى أى تصدير دون عملية نقل.

وهى حاليا تقوم بهذه المهمة ولكن بالاستطاعة التكثيف من العائد منها..

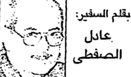
إن عائد السياحة الرسمى من العملة الأجنبية هو نحو ٥ مليارات دولار وفى حقيقة الأمر فهى اكثر كثيرا من خلال المدفوعات المباشرة عن غير طريق البنوك.

إن وزارة الداخلية المصرية تقوم بجهد خارق تشكر عليه ولكن اعداء السلام هنا وهناك لهم تخطيطهم وأهدافهم وارجو من الله إلا تكون لهم فرصة التدمير.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عادل الصفطى
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	١٥٠٠٥
المصـــــدر :	الاخبار	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٦/١

السيولة والكساد وعلم النفس

بقلم السفير: عادل الصفطى



توقفنا فى الاسبوع الماضى عند تعداد بعض مظاهر الكساد الذى سببه نقص السيولة، ونواصل الحديث الآن عن مظاهر الكساد فى القطاع الزراعى.. وهذا القطاع بالذات فى مصر حكاية غريبة جدا، ومظاهر الكساد فيه ظاهرة تماما، فهل يمكن مثلا تصوران نسبة لايستهان بها من انتاج مصر من الموالح فى الموسم الماضى مازالت على اشجارها لم تقطع حتى الآن بالرغم من انتهاء الموسم، وبالرغم من ظهور زهر الموسم الجديد فعلا، وبالرغم من ان جزءا كبيرا من هذه الموالح قد اشتراه التجار قبل بد[illegible] الموسم ودفعوا جزءا من ثمنه كعربون، وال[illegible] ان التجار المشترين يفضلون خسارة [illegible] العربون الذى دفعوه عن ان يقطعوا الم[illegible] وينقلوها للاسواق بعد دفع ثمنها ثم لاتج[illegible] مشتريا فيخسروا راسمالهم نفسه، وكل [illegible] بالرغم من ان المزارعين مستعدون للتساه[illegible] فى الاسعار التى اتفقوا عليها فعلا وقبضو[illegible] عربونا لها.

وهل يمكن تصور ان احسن مزارعى مصر فى الفاكهة الذين ظهرت لديهم بشائر فاكهة الصيف بالفعل كالتفاح والبطيخ والخوخ والعنب لم يستطع احسن من فيهم حظا ان يبيع محصول الصيف القادم بنصف سعر العام الماضى.

وانا هنا لا احلل سوق المنتجات الزراعية فى مصر، الذى قلت عنه اول الكلام ان حكايته غريبة، اذ لايوجد فيه ادنى صلة بين السعر الذى تباع به السلعة فى المزرعة والسعر الذى تباع به للمستهلك، فقد رايت بعينى راسى فى سنة من السنين منتجين الطماطم يبدون استعدادهم لبيع انتاجهم «ببلاش» واكرر ذلك ببلاش، ولا يجدون تاجرا يقبل تقطيعها ونقلها لسوق الجملة، بينما كانت الطماطم تباع وقتها فى القاهرة بما بين خمسين قرشا فى افقر المناطق وجنيه او اكثر فى اغناها للكيلو، وانا اعلم ان سعر نقل الكيلو لايتكلف اكثر من قرشين للكيلو وربح تاجر الجملة قرشين، ولن كان هذا ليس موضوعنا الآن

●●●

واذا تركنا القطاع الزراعى واتجهنا للعقارات نجد الحال العن، فقد توقف البيع والشراء فى هذا القطاع بطريقة شبه كاملة وانكمشت حركة البناء تماما، ولن تجد مش[illegible]يا لارض زراعية او ارض مبان او عمارة او فيلا او حتى شقة.

ولكن لنترك كل هذه المظاهر سواء صدق وزير المالية انها ازمة حقيقية ام مازال مصرا على انها حالة نفسية يحلها الاطباء وليس رجال الاقتصاد، ولنتحدث عن اسباب الأزمة، والسبب الأول والأهم وذو التأثير الاكبر يمكن تلخيصه فى كلمة واحدة هى الحكومة، ويحتاج الأمر الى بعض التفصيل.

١- ظهر منذ اكثر من سنتين ضغط فى الطلب على الدولار، تصورت الحكومة اولا انها تستطيع علاجه باجراءات ادارية كان بعضها مبررا، والبعض الآخر لايمكن تبريره، مثل الاجراءات التى طبقت على مكاتب الصرافة، ثم تراجعت الحكومة وفهمت ان الاجراءات الادارية - خصوصا ذات الطابع البوليسى - تعقد المشاكل الاقتصادية باكثر مما تحلها - المهم تراجعت الحكومة وادركت ان البنك المركزى كما يجوز له الدخول مشتريا للدولار حتى وصل رصيده الى حوالى ٢١ مليارا من الدولارات، فانه من الواجب ان يبيع دولارات عند وجود ازمة، وباع البنك المركزى حوالى سبعة مليارات دولار خلال السنتين الأخيرتين، ودخل خزانته ما قيمتها (حوالى ٢٥ مليار جنيه)، ولكنه للاسف حجب الجنيهات التى دخلت خزانته عن النزول للسوق مرة اخرى، ربما خوفا من التضخم، او لاى سبب آخر، والأمر المؤكد ان هذا التصرف لابد وقد تم بتعليمات صريحة من الحكومة، وبالتالى فان حجب ٢٥ مليار جنيه عن التداول وهى تساوى مايقرب من ١٠٪ من حجم السيولة الموجودة فى البلد قد اثر على السوق تأثيرا بالغا.

●●●

٢- استمرت الحكومة فى ممارساتها المتمثلة فى شراء اشياء لاتدفع ثمنها وتكليف شركات المقاولات باعمال لاتسدد تكاليفها، وفى عدم سداد مستحقات خلق الله المستحقين لتعويضات، وعموما تتأخر الحكومة فى دفع اى شئ عليها مابين شهور قليلة فى حالة الموظف الذى يحال للمعاش ولايسوى له معاشه قبل ثلاثة شهور على الاقل (مع ان تاريخ احالته للمعاش معروف منذ عشرات السنين) وبين سنوات عديدة كحالة شركات المقاولات التى لبعضها عند الحكومة مستحقات منذ اكثر من عشر سنوات، ولاتدفع الحكومة ماعليها فى وقته على الاطلاق الا بعد ان يزهق الناس ويقرفوا، فيعرفون كيف يفتحون مخهم تماما - وما يعنينا الآن ان لدى الحكومة متأخرات للناس يقدرها البعض قيمتها بخمسة عشر مليار جنيه، ويقدرها البعض بخمسين، والمصيبة ان الحكومة لا تعرف بالضبط حجم مديونيتها وقال رئيس الوزراء انه سوف يتم حصر هذه المستحقات وستدفع للناس على ٩ شهور كل شهر ٢.٥ مليار جنيه اى ان التقدير المبنى للمتأخرات التى على الحكومة للناس ٢٢.٥ مليار جنيه.

يذكرنى ذلك بان حكومتنا السنية لم تكن ايضا تعرف حجم ماعليها من مديونية بالعملة الصعبة ولم يمكن ابدا حسابها فسألنا الفرنساويين - شفت الخيبة - ولكن الفرنساويين اللاعين قالوا لنا مامعناه «نحن بالطبع لانعرف مديونيتكم للخارج ولكننا متصورين انها كذا دولار وكذا سنت للجهة الفلانية وكذا دولار وكذا سنت للجهة العلانية»

●●●

٣- ثم هناك اي[illegible]ـا المشروعات الكبرى التى دخلت فيها الـ[illegible]ـكومة، والتى تم بعضها بكل تأكيد دون دراسـ[illegible] تكلفتها او العائد منها، مثل ذلك المشرو[illegible] ـسمى فوسفات ابوطرطور، وكأن الدنيا خلت من الاسماء، وكأنه ليس بكاف ان المشروع خائب فاختارت له الحكومة اسما اخيب، وهذا المشروع تكلف حتى الآن ٦٤٣٢ مليون جنيه ومازال العداد جاريا، تصور!! ويوفر اقل من الفى فرصة عمل اى ان الفرصة الواحدة تتكلف ثلاثة ملايين و٢١٦ الف جنيه وهى كارثة بكل مقياس، والكارثة الاكبر ان المشروع يخسر وانه مدين وانه لابد من الاستمرار فى سداد فوائد الديون.

وهناك مشروعات اخرى دخلت فيها الحكومة، وربما كانت هذه المشروعات قيمة ونحن لانملك لهذه المشروعات الا الدعاء ان تكون مشروعات قيمة فنحن لانعرف بالضبط مدى قيمتها فالحكومة لاتقول الا انها مشروعات «ابية» وهى حتى لاتقول لاى شخص عن تكلفتها (من التكلفة وليس من الكافته) ولاحتى لمجلس الشعب الذى تدخل له هذه المشروعات فى ميزانية الدولة تحت ارقام كودية (!!)، ثم يكتشف الناس وتكتشف الحكومة معهم وكذلك مجلس الشعب انها مشروعات خائبة وان خيبتها بالويبة - المهم ان الحكومة دخلت فى عدد من المشروعات، وتنوى الدخول فى عدد اخر، والحكومة لاتقع على اى مشروع الاتلك التى تتكلف مليارات، والا تلك التى عائدها فى غاية البطء، ومن ذلك مشروعات مثل توشكى وشرق التفريعة، وشمال خليج السويس ووادى التكنولوجيا وفحم المغارة.

وبخلاف المشروعات السابقة يوجد عدد اخر من المشروعات دخلته الحكومة، وعدد اخر تنوى الدخول فيه، والأمر المؤكد انها كلها مشروعات اقل مايقال فيها «هو ده وقته» مثل نفق الازهر(١.٥ مليار جنيه) والقمر الصناعى الثانى (٥٠٠ مليون دولار او مايقرب من ٢ مليار جنيه، وبالمناسبة بخلاف ان هذه الاقمار تمثل اروع مافى العصر من تكنولوجيا، مافائدتها الشعب المصرى» ومتحف الآثار الجديد (١,٥ مليار) والاوبرا الجديدة (١,٥ مليار) ومدينة الانتاج الاعلامى (الله اعلم بالتكاليف فهى سر الا ان شخصا طويل اللسان قال انها ٣ مليارات، وشخصا اطول لسانا قال ٥ مليارات معظمها بالعملة الصعبة ومازال العداد دائرا) واحتفالية راس السنة (١٧٠ مليونا وهو رقم فاسوخة فى وسط المليارات السابقة ولا ادرى كيف سمحت الحكومة لنفسها بالدخول فى مشروع هايف بهذا الشكل»

والشاهد ان هذا وذاك وذلك قد سحب من السوق حجما هائلا من السيولة.

●●●

٤- وهناك مشروع أخر سحب قدرا ضخما من السيولة، وان كان مشروعا غير حكومى بالمعنى الدقيق الا انه لايمكن اعفاؤها من دمه فهى التى سمحت به وهى التى روجت له، وهى التى تقاضت منه فردة ومازالت تتقاضى منه جعلا، وهو التليفون المحمول الذى كلف البلد حتى الآن مالايقل عن ١٠ مليارات جنيه.

«اعلم انه يوجد من سيعترض على الرقم ولكنى مستعد لتفصيصه»

●●●

واظن ان ذلك يكفى، فضلا عن ان المساحة المخصصة لى تشكو، فلنؤجل بقية الحديث للاسبوع القادم لنجيب عن سؤال مهم: ولماذا فعلت الحكومة ذلك؟

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــدد :	٢٨٤٥
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٦/٤

فجاة وعلى غير انتظار تفجرت بنبرة مرتفعة فى الاقتصاد المصرى ازمة اطلق عليها فى أول الأمر ازمة سيولة وكانها لم تثر من قبل وقصد بها عدم كفاية حجم النقد المتداول في الأسواق للوفاء بمتطلباته وكان لذلك في أول الأمر رد فعل علي مالدى البنك المركزى المصري من احتياطي النقد الأجنبي وتردد صدى ذلك فى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وعولجت زيادة الطلب على الدولار بأن عمد البنك المركزى إلي الدخول بائعا في سوق النقد المصرى وهذا اجراء طبيعي مع التحفظ وتلقف بعض المراقبين لمجريات هذه السوق ماضخه البنك وحصلوا عليه باسعار اكثر انخفاضا أملا فى بيعها فى مناسبات قادمة بسعر أعلى تحسبا لتحقيق ربح.

وأخيرا اختلط الأمر على الاختصاصين وغيرهم فى الوقوف على طبيعة هذه الظاهرة هل هى :

أزمة سيولة أم ركود أم كساد أم ماذا؟

ظهر منذ سنتين فى الاقتصاد المصرى ما اطلق عليه ازمة السيولة وانكرت فى اول الامر الدوائر الرسمية وجودها او هونت من اثارها على الاقل ومنذ ذلك الوقت اخذت هذه الازمة تثور بين الفينة والفينة وقابلها المسئولون بنوع من الاستهانة حتى استفحلت فى الاشهر القليلة الماضية واحست بنتائجها الاسواق عندما تباطات حركة التبادل السلعى مع تماسك الاسعار وهى عبارة لها اهميتها على نحو ماياتى فيما بعد ولم تجد الدوائر المسئولة بدا فى نهاية المطاف من الاعتراف بالامر الواقع وفتحت الصحافة صفحاتها لكثير من الكتاب يعالج كل منهم القضية من وجهة نظره فحسب دون ان تكون لديه البيانات والمعلومات الكافية التى تمكنه من تناول الموضوع كما ينبغى واخطر مايصيب القضية فى مقتل ان يتنكر بعض الذين يعالجونها لما توصى به النظرية الاقتصادية الاكاديمية وتنادى به على غرار اسلوب الثعلب والعنب الذى وصفه بانه مر بعد ان فشل فى الوصول اليه.

فما هو المقصود بالسيولة وازمتها وكيف تحدث وهذه كلها امور يتعين ان تكون واضحة امام الرأى العام لانها تمس الحكومة وتمس المحكومين مسا مباشرا فيما يختص بقوتهم وارزاقهم ومستويات حياتهم.

العلاج .. والثمار!

وبالاضافةلذلك فإن العلاج لن يؤتى ثماره المرجوة الا اذا فهمه الشعب وادرك مراميه ومن ثم تاتى النتائج على ما ينبغى لتضافر جهود افراد طبقات وقطاعات المجتمع اما علاج المشكلة على طريقة النعامة فقد ادى ويؤدى الى نتائج اخطر.

تبدأ الدورة النقدية مما يضخه المستثمرون على اختلاف مسمياتهم من خلال المضخة الماصة الكابسة التى كانت العائلات تستعين بها فى الحصول على الماء اللازم لها فى الريف المصرى وهى ماصة لانها ترفع الماء من باطن الارض وهى كابسة لانها تضخ هذا الماء الى حيث يؤدى دوره.

والواقع فان ذراع المضخة يجب ان يظل يتحرك ارتفاعا وانخفاضا علامة على وجود استثمارات تضخ فى الاقتصاد وتخرج منه فى مسارها الصحيح واذا ما توقف او تباطأ الذراع عن الحركة المزدوجة فان ذلك يعنى توقف الاستثمارات وهذا اداء مميت او تباطؤها وهو مايتعين الاسراع الى علاجه دون توان.

وتبدأ الدورة النقدية عندما يدفع قطاع الاعمال الخاص والعام وكذلك الحكومة الى القطاع العائلى «الذى يمثل المستهلك» عوائده .. اجور ومعاشات ومقابل ماتشتريه منه من مواد اولية وخدمات يؤديها يضاف الى ذلك ماتدفعه هذه القطاعات الى اصحاب راس المال من فوائد واصحاب الارض من ريع ثم اخيرا الارباح التى تعود على المنظم «رجل الاعمال تجاوزا» وطبقا لما توصى به النظرية الاقتصادية السليمة ينطلق تيار الدم هذا فى الاقتصاد فى مساره الصحيح.

ويعنى بهذه العبارة كما فى حالة الدورة الدموية تماما الا يحدث تسرب او انسداد حتى يعود تيار النقود الى الجهاز المصرفى فى يسر وسهولة ليعيد القلب ضخه من جديد ليؤدى الى تحقيق النمو الاقتصادى بالمعدلات الطبيعية وهكذا يزدهر الاقتصاد – أى اقتصاد – ويستمتع المجتمع كله بمستويات معيشة مرتفعة وهذا عين ماحدث فى المجتمع الامريكى فى السنوات التسع الماضية وكان من نتائج هذه السياسة السليمة السوية التى تسير على ماتنصح به النظرية الاقتصادية ويتولاها وينفذها ويضعها علماء مخلصون ان تحققت للشعب الامريكى مستويات معيشية ليست مرتفعة فحسب بل آخذة فى الارتفاع دون توقف وفى هذا المجتمع لم



د. صليب بطرس

يرتفع معدل البطالة ولم يهبط ايضا عن الحدود القصوى والحدود الدنيا المقررة والمعروف ان هذا الاخير فى الاقتصاد الامريكى لاينبغى ان يهبط معدله عما يتراوح بين 5٪ و 5,5٪ وقد يثير هذا الحد الادنى تساؤل البعض فماذا لو هبط معدل البطالة الى اقل من ذلك اليس هذا خيرا؟ والاجابة ان الهبوط عن هذا المستوى يؤدى الى هبوط الانتاجية وهذا امر له تاثيره الضار بالاقتصاد وبالمناسبة فهذه الارقام لم يصل اليها واضعو السياسة الاقتصادية اعتباطا بل طبقا لقواعد دقيقة ومستقرة لاتتعرض لاهواء القائمين على السياسة الاقتصادية بفروعها المختلفة وهبط ايضا معدل التضخم الى اقل حد ممكن وزال عجز الميزانية الامريكية وهذه كلها امور نفتقدها فى مصر معذرة لهذا الاستطراد لانه لازم وضرورى.

التسرب والدورة الدموية

نعود الى التسرب ويقصد به تسرب النقد ويخرج تبعا لذلك من دورته العادية وعندما يحدث هذا تصاب الدورة النقدية بما يشبه فقر الدم فى الدورة الدموية وللتسرب طريقان : احدهما الادخار فالمفروض ان يدخر الشخص الطبيعى والشخص المعنوى جانبا من دخله ولذلك صورتان احداهما حميدة ويعنى بها ان

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٢٨٤٥
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٦/٤

تودع هذه المدخرات في البنوك او في صناديق التوفير او في الاوعية الاخرى وبذلك تدخل دورة التداول مرة اخرى ولا عيب في ذلك ولكن الصورة الاخرى خبيثة او غير حميدة تظهر اذا اكتنزت المدخرات تحت البلاطة كما يقولون ويظل التسرب حميدا ماظل الادخار في الحدود التي ترسمها السياسة الاقتصادية اذا كانت هناك سياسة اصلا ولكن هناك نوعا من التسرب مميت ويتمثل في تحويل مايمكن للناس الحصول عليه من قروض مصرفية

- سواء بالنقد المصرى او بالنقد الاجنبي
- الى خارج البلاد كلية ولعل القارئ يلاحظ انني استخدم كلمة «تحويل» بدلا من «تهريب» ويرجع ذلك الى ان قانون النقد المعمول به حاليا يبيح التعامل في النقد الاجنبي تصديرا واستيرادا دون تجريم تحت مسميات من السهل اصطناعها وهذا ماحدث في الاقتصاد المصرى في السنوات الماضية في صورة قروض بدون ضمانات كلية «بالضمان الشخصي» او بضمانات تافهة لاتكفي.

اما الانسداد فيجئ في صور متعددة :

قروض حصل عليها البعض بدون ضمانات كافية او بضمانات وجمدت في مشروعات لم يستطع اصحابها بيع منتوجاتها لارتفاع اسعارها او قلة جودتها او كليهما .. ومن الامثلة الصارخة على ذلك القروض التي استغلت في القطاع العقارى لاقامة شقق فاخرة اسعارها مرتفعة نتيجة لان اصحابها ادخلوا الارض في التكلفة ليس بالاسعار التي دفعوها فعلا ثمنا للارض بل بالاسعار التي وردت في دراسات الجدوى «المضروبة» للحصول من خلالها على قروض ضخمة وهذا خطا فاحش لابد من ان يحاسب عليه هؤلاء.

المشروعات العملاقة

ومن هذا القبيل مايسمى مشروعات عملاقة قامت الحكومة بتنفيذها دفعة واحدة واستنفدت جانبا كبيرا من السيولة المتوافرة سواء بالنقد المصرى او بالنقد الاجنبي. والمعروف ان جزءا من هذا النقد حول للخارج ثمنا لالات ضخمة استخدمت في تنفيذ هذه المشروعات التي تظل عقيمة لمدد طويلة وبالاضافة الى ذلك فان هذه المشروعات لاتؤتي عوائدها الا بعد امد طويل للغاية ومن هذه المشروعات توشكى ومن قبلها فوسفات ابوطرطور وشرق بورسعيد وغيرها مما لايقع تحت حصر في السنوات الماضية.

تراكم المخزون السلعي الذى حدث في القطاع العام منذ امد طويل وسمى خطا بهذا الاسم لان جزءا كبيرا منه سلع ومواد اولية راكدة لايمكن التخلص منها الا بخسارة ولنا ان نذكر بالالات التي اشتريت حتى الثمانينات مع ان استخدامها غير ممكن وكان الدافع الى ذلك مجرد الحصول على العمولات التي يحصل عليها المشترون من البائعين الاجانب والاحتفاظ بقيمة العمولات في الخارج.

اما القطاع الخاص فاضاف الى المخزون السلعي مشتريات بكميات ضخمة بعد ازمة بلاد شرق اسيا التي افضت الى انخفاض اسعار هذه السلع مع تمسك المستوردين بالاسعار المرتفعة وعن هذا الطريق انتقلت عدوى ما اصاب تلك البلاد الى مصر ومع هذا ظل البعض وقتها بان البلاد لايمكن ان تتأثر بما وقع في جنوب اسيا لتعليلات واهية.

هذه اسباب انية او حالة ولكن هناك اسبابا تراكمية جاءت نتيجة اختلالات هيكلية في الاقتصاد المصرى وتركت دون علاج حتى تفاقمت واستحكمت حلقاتها وانبعث ثمارها فيما تعانيه البلاد في صورة ازمة السيولة او كساد او تباطؤ النمو او انخفاض معدلاته اما العلاج كما توصى به النظرية الاقتصادية والواقع العملي فنرجئ بحثه الى مقال آخر.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حازم الببلاوى
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٤١٤٥٨
المصــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٦/٩

مصيدة السيولة

د. حازم الببلاوى

نشأت النقود من خلال نظام التبادل والسوق، وكانت من أسباب تطورهما، فقد أدى التخصص وتقسيم العمل فى المجتمعات إلى ظهور فكرة التبادل، ولم يلبث أن ظهر ان التبادل المباشر (المقايضة) فى غياب النقود أمر معقد ومربك، فظهرت فكرة النقود وأخذت تتطور تدريجيا إلى ان وصلت إلى الشكل المعروف حاليا، فالنقود حق على الثروة أو الانتاج بمعنى أن من يملك النقود يستطيع أن يبادلها بما هو معروض فى السوق من السلع والخدمات فلمالك النقود الحق فى أن يحول هذه النقود إلى سلع وخدمات معروضة للبيع فى السوق، ومن هنا نقول إن النقود هى مطالبة أو حق عام على عناصر الثروة العينية فعلى عكس الحق الشخصى، فإن مالك النقود يستطيع أن يستوفى حقه ليس من شخص بعينه (المدين) وإنما من أى شخص يعرض بضاعته فى السوق، فالنقود هى قوة شرائية عامة أو هى سيولة عامة تمكن صاحبها من شراء أى شىء يرغبه مما هو معروض فى السوق للبيع، ونظرا لان النقود حق على الثروة وليست الثروة فى ذاتها، فانها على عكس السلع والخدمات، تدخل السوق لكى تبقى به ولاتخرج منه، فالاصل فى السلع والخدمات انها تدخل السوق لكى تخرج منه إلى المستفيد النهائى يستهلكها أو يستخدمها، أما النقود فإنها تدخل السوق لتبقى به فالبائع لايتخلى عن سلعته مقابل النقود لكى يستمتع بها، وإنما لكى يعيد استخدامها فى شراء سلع أو خدمات أخرى، وهكذا تعود النقود للتعامل فى السوق، فهى وسيط فى التبادل، وتظل وسيطا، وليس معنى ذلك أن النقود لابد وأن يعاد استخدامها فى نفس الفترة، فهى قد تستخدم لفترات قادمة. قريبة أو بعيدة - ومن ثم فهى ايضا مخزن للقيم، ولكن تظل الخاصية الاساسية للنقود هى أنها تظل دائما داخل السوق ولا استخدام لها خارج السوق، حتى وان أراد صاحبها حبسها مؤقتا عن التداول (الاكتناز).

وإذا كانت النقود وليدة المبادلة واقتصاد السوق، فإنهما معا يتبادلان التأثير على بعضهما بعضا، فهى بقدر ما ساعدت على تطوير المبادلات فانها قد تطورات معها، وقد كان الاعتقاد قديما أن النقود عنصر خارجى Outside money يضاف إلى السوق سواء فى شكل معادن ثمينة (الذهب خصوصا) أو ماتصدره السلطات النقدية (البنك المركزى) من أوراق بنكنوت ولكن الأمر تطور فظهرت النقود منذ وقت طويل باعتبارها عنصرا داخليا inside money وثيق الصلة بالنشاط الاقتصادى ومرتبطا بالائتمان والاقراض فيما بين التجار وبينهم وبين المؤسسات المصرفية (البنوك) فالطفرة الكبرى لنمو النقود ارتبطت بما قامت به البنوك التجارية من التوسع فى منح الائتمان للتجار، وذلك حين تمتعت التزامات البنوك بنوع من القبول العام (النقود الائتمانية)، واستطاعت البنوك بما توافر لها من إيداعات للأفراد وما اكتسبته من مصداقية وثقة أن توفر لعملائها مديونيات تقبل فى التعامل، ويتم تداولها عن طريق الشيك، وهكذا اصبح نمو النقود مرتبطا بنمو الحركة التجارية والنشاط الاقتصادى بشكل عام، حيث تقدم البنوك ائتمانها للمقترضين، ويستخدم هذا الائتمان كوسيلة للمدفوعات ومن ثم كنوع من النقود، وبذلك أصبح إيجاد النقود جزءا داخليا من دورة النشاط الاقتصادى يتفاعل بعضه بعضا وليس اضافة خارجية من خارج النشاط الاقتصادى، ومع ذلك يظل فى العصر الحديث مصدران أساسيان لإيجاد النقود، أحدهما خارجى، ويظهر بشكل عام فى الاصدار النقدى من البنك المركزى بناء على عجز الموازنة، والمصدر الآخر داخلى ويرتبط بحجم الائتمان المصرفى وفقا لاحتياجات السوق وقدرة النظام المصرفى على الاستجابة لهذه الحاجات.

هل معنى ما تقدم أن النقود - وهى مجرد وسيط للتبادل - ليس لها من تأثير فى الحياة الاقتصادية، الواقع أن هذا هو أبعد الأشياء عن الحقيقة، لقد كان الاقتصاديون التقليديون يعتقدون ذلك، ويرون ان التغيير فى كمية النقود ليس له من أثر سوى التغيير فى مستوى الأسعار وأن مزيدا من النقود المتداولة يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار، وظلت هذه الفكرة قائمة حتى جاء كينز - الاقتصادى الانجليزى المشهور - وبين أن النقود وحجمها يمكن ان يؤثرا فى النشاط الاقتصادى، خاصة فيما يتعلق بالطلب على الاستثمار فاذا سادت التوقعات المتشائمة عن مستقبل الاقتصاد (أزمة ثقة) أحجم المستثمرون عن الاستثمار وظلت النقود معطلة، وبذلك تكاد تخرج عن دائرة التعامل (الاكتناز) وقد أطلق فى ذلك الوقت تعبير مصيدة السيولة Liquidity Trap على هذا الوضع حيث إن زيادة عرض النقود أو تخفيض سعر الفائدة ليس من شأنه زيادة الانفاق الاستثمارى وإنما فقط زيادة احتفاظ الافراد بالنقود سائلة (تفضيل السيولة)، وهكذا يظهر نقص فى الطلب فى السوق ينعكس فى كساد اقتصادى بالنظر إلى خروج نسبة كبيرة من النقود من دائرة التعامل، ليس بسبب نقص السيولة أو عدم توافرها، وإنما بسبب افتقار الاقتصاد العينى إلى محفزات الاستثمار، وفى مواجهة مصيدة السيولة هذه، دعا كينز إلى ضرورة اتخاذ سياسات اقتصادية لتعويض نقص الطلب الخاص عن طريق الانفاق الحكومى وإحداث عجز مقصود فى الموازنة، وفى هذه الحالة لا تؤدى زيادة عرض النقود عن طريق انفاق الحكومة إلى زيادة فى الأسعار، وإنما إلى تنشيط الاقتصاد بزيادة الطلب الفعلى، وكان الغرض من دعوة كينز هو اثبات ان الخروج من الكساد لن يتم عن طريق السياسة النقدية، بل عن طريق السياسة المالية وزيادة الانفاق الحكومى.

والسؤال المطروح هو هل يعانى الاقتصاد المصرى مصيدة مماثلة أو مغايرة للسيولة؟ هذا هو السؤال. يتردد الآن حديث عن أن الاقتصاد المصرى يواجه ركودا وأزمة فى السيولة، ومظهر ذلك - فيما يبدو - هو تزايد المخزون السلعى لدى التجار من ناحية، والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار من ناحية أخرى، وينسب هذان الامران إلى نقص السيولة وإحجام البنوك عن تقديم الائتمان بأحجام مناسبة للقطاع الخاص.. فهل هذا صحيح؟

وبطبيعة الأحوال فانه يصعب إبداء رأى قاطع فى هذه القضية دون توافر بيانات كافية وصحيحة، ومن الملاحظ أن هناك عدم اتفاق حول هذه الوقائع، فعلى حين يؤكد رجال الأعمال هذه الظواهر. فإن المسئولين ينفون تشدد البنوك أو تقاعسها عن توفير الائتمان.

فأما عن تراخى معدلات الاستهلاك، فالأصل ألا صلة لها مباشرة بمدى توافر أو عدم توافر الائتمان إذ يتعلق الأمر بمعدلات الدخول السائدة ومستوى الأسعار السائد، فحجم الاستهلاك يتوقف على حجم الدخل المتاح، وقلما يتأثر الاستهلاك - ربما باستثناء استهلاك السلع المعمرة - بمدى توافر الائتمان وعلى ذلك فإن تراخى معدلات الاستهلاك وإنما هو تعبير - فى الغالب - عن انخفاض معدلات الدخل الحقيقى، وهى أمور قد تفسر بأسباب عينية راجعة للاقتصاد المصرى مثل السياحة وأسعار النفط وغير ذلك من الاعتبارات مثل الثقة فى مستقبل الأوضاع الاقتصادية، ومع ذلك فقد يكون تراكم المخزون السلعى راجعا أيضا إلى توسع التجار فى شراء - استيراد - هذه السلع إفادة من انخفاض أسعار الشرق الأقصى فى أثناء الأزمة المالية الأسيوية وليس لمجرد ضعف معدلات الدخل، على أى الاحوال فإن الركود فى أسواق السلع الاستهلاكية لايمكن أن يكون راجعا إلى أسباب نقدية وإنما فى الغالب لاعتبارات اقتصادية عامة وبشكل عام فان الأمر يحتاج إلى مزيد من المعلومات. وهذه أمور تحسمها الاحصاءات المتوافرة وليس الجدل الفكرى وللأسف فإن مايتشر من بيانات لا يساعد على وضوح الرؤية.

أما فيما يتعلق بانتشار البروتستو والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار، فان الأمر يمكن أن يرجع - جزئيا - إلى تناقص السيولة وإحجام البنوك عن توفير الائتمان، ومع ذلك فلا ينبغى المغالاة فى هذا الأمر والاتجاه إلى التوسع غير المدروس فى الائتمان فلهذا مخاطره الكبرى، فإذا كان قبض الائتمان يمكن أن يؤثر فى مستوى النشاط الاقتصادى الجارى، فإن توفير الائتمان وحده ودون توافر الجدوى الاقتصادية لاينقذ مشروعا أو انتاجا غير مجد أو غير مربح. الائتمان يساعد على نجاح المشروعات بشرط أن تتوافر لها مقومات النجاح الذاتية، أما التوسع فى الائتمان بغير ضوابط سليمة فان من شأنه إلحاق خسارة بالبنوك وبأصحاب الودائع بها، وإذا كانت البنوك قد توسعت فى منح الائتمان والقروض لمشروعات مشكوك فى جدواها وبما أوصلها إلى حدودهما القصوى لمنح الائتمان فان المشكلة لاتصبح فى قصور السيولة وعدم توفير الائتمان بقدر ما هى فى نوعية وسلامة الائتمان الممنوح، وأن البنوك بتوسعها فى تمويل مشروعات مشكوك فى أمرها ربما تكون قد حرمت النشاط الاقتصاد الجاد من حصته الطبيعية فى الائتمان المتاح، وهو أمر لايتعلق بحجم الائتمان فى البنوك بقدر مايشير إلى نوعية هذا الائتمان، وما قد أفرزه من تمويل المجاملات أو النشاطات غير ذات الجدوى.

كذلك فقد نذكر أيضا ضمن ما طرح من أسباب لانتشار ظاهرة عدم السداد للأوراق التجارية ان أحد كبار اللاعبين فى الاقتصاد - الدولة - تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها إلى الموردين والمقاولين الذين تتعامل معهم، وهو أمر ان صح ينبغى معالجته بأسرع مايمكن ليس فقط لأن من شأنه أن يعمل على أستعادة السوق لنشاطها، بل لأن سلوك الدولة فى هذا الصدد يمكن ان يمثل مبررا ومسوغا للمتعاملين فى السوق بعدم تنفيذ تعهداتهم والوفاء بالتزاماتهم وهو أمر يمكن أن يقضى على مقومات السوق، فالسوق تقوم على الثقة فى الوفاء بالالتزامات وعندما تختفى هذه الثقة فان جوهر السوق ينهار وأول واجبات الدولة هو تأكيد توافر هذه الثقة فى التعاملات فى السوق، ولاشك ان سلوك الدولة يمثل فى هذا الصدد نموذجا لايمكن التقليل من نتائجه، وفيما يتعلق بديون الدولة المتأخرة، فان ماينشر من أرقام على لسان المسئولين يتفاوت بشكل كبير، فوفقا لبعض التصريحات تبلغ هذه الديون المتأخرة نحو ٢٠ بليون جنيه قيل إنها سوف تسدد على مدى ثمانية أشهر، وفى تقرير آخر قيل إنها ٨.٥ بليون جنيه فأين الحقيقة! فالفارق بين الأمرين ليس قليلا، ودون معرفة كاملة بحقيقة الوضع، فإن أى نصيحة لن تكون ذات فائدة . والله أعلم.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد رؤوف حامد
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العــــدد :	٤١٤٥٨
المصــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٦/٩

الركود والسيولة: منهجيات مفتقدة وإدراكات غائبة

د. محمد رؤوف حامد

ان المتابع للتحليلات والرؤى التى ظهرت من الخبراء بخصوص أزمة الركود والسيولة يلمس وجود تجانس كبير بينها. ان هذا التجانس يصل الى حد وجود عامل مشترك ربما يبلغ ٧٠٪ من الافكار المطروحة. ذلك رغم التباين فى الخلفيات الفكرية لأصحاب هذه التحليلات والرؤى.

ومع أهمية الافكار التى طرحت بشأن الابعاد والاسباب والحلول، فان التعامل النقدى مع هذه الأزمة قد استحضر إلى ساحة إدارة الفكر الاقتصادى المصرى «ادراكات غائبة» (وكان ينبغى ان لا تغيب)، و «منهجيات مفتقدة» (وكان من الواجب ان تكون حاضرة) وفى تقديرنا، ان هذه الادراكات والمنهجيات تمثل ـ من الناحية المستقبلية ـ أهم ما ينبغى ان يتبقى من الازمة المشار اليها، بحيث يدخل كمتبقيات residuals ـ مع غيره من الاعتبارات التصحيحية المنظومية ـ إلى مجال التأثير فى صناعة وتفعيل النموذج الاسترشادى الاقتصادى المصرى.

أولا ـ المنهجيات المفتقدة

لقد وردت هذه المنهجيات على وجه الخصوص فى مقالات الاساتذة والدكاترة عبدالمنعم سعيد، ومصطفى السعيد، وابراهيم نافع (الأهرام ١ و ١٥ و ٢٠٠٠/٥/١٩ على الترتيب) وابراهيم العيسوى (الأهالى ٢٠٠٠/٥/٣) ففى مقال الاستاذ ابراهيم نافع نجد ثلاث ملاحظات منهجية مباشرة:

١ ـ ان تصريحات وآراء الخبراء من المسئولين والمفكرين عن عدم تأثر مصر ماليا واقتصاديا بالازمات العالمية والمحلية التى جرت عام ١٩٩٧ قد جاءت دون دراسة جادة، وانها تسببت فى وجود «طمأنينة كاذبة».

٢ ـ ضرورة عدم التعامل بالقطعة مع الازمات (بمعنى الحاجة الى الاعتماد على المؤشرات والاحصائيات بشأن جميع الجزئيات فى آن واحد وبالسرعات والكيفيات المناسبة .. الخ)

٣ ـ ضرورة فصل جهات البحث والدراسة ـ فى امور الاقتصاد ـ عن جهات التنفيذ (وهو الامر الذى يعطى ـ فى تقديرنا ـ درجات حرية مناسبة فى الاستكشاف المنهجى والاستشراف العلمى، بالقدر الذى يساعد على التنبؤ والتخطيط والتنفيذ والمتابعة .. والمجابهة عند الضرورة).

والجدير بالذكر هنا ان ملاحظات الاستاذ نافع قد تمادته بعد ذلك (الاهرام ٢٠٠٠/٦/٢) الى طرح اربعة اقتراحات محددة، من شأنها ان تدفع ـ بالفعل ـ الى تغيير نوعى فى البيئة الاقتصادية، وهى: تمصير المشتريات الحكومية الضخمة ـ الحفاظ على دور قوى للدولة وتطوير هذا الدور مع عدم الخضوع فى هذا الصدد لاى ابتزازات من اى دولة او مؤسسة دولية ـ اعادة تقييم برنامج الخصخصة ـ تركيز حوافز النمو فى المجالات التى تتعلق بالصناعات عالية التكنولوجيا والانتاج الموجه للتصدير.

وفى مقال د. عبدالمنعم سعيد نجد اشارات الى نقاط محددة من شأنها التأثير المباشر على منهجيات السياسات الاقتصادية والياتها، ومن اهم هذه الاشارات مايلى:

● حمى بحث الوزراء عن دائرة الضوء، والتأثير السلبى الشديد لذلك على جدية التناولات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص المشروعات القومية.

● ضعف الرقابة المجتمعية، وهنا اشار الدكتور سعيد الى جدية واهمية اطروحات استشراقية لبعض مفكرى احزاب المعارضة، لكنها اطروحات قد ضاعت مع زحمة التناولات غير الموضوعية فى الشارع السياسى.

● الافتقاد الى المرونة، حيث قد وصل الامر الى التمسك بـ «أبقار مقدسة»، مثل تثبيت سعر العملة رغم تغير اسعار عملات اجنبية قوية.

وأشار . العيسوى ود . السعيد، فقد اشارا الى حرمان القطاع العام من الاستثمارات والاصلاح الادارى التكنولوجى، وهو امر غير منهجى لسببين رئيسيين اولهما ان الخصخصة وسيلة وليست غاية فى حد ذاتها، وبالتالى فان الفقد الطوعى الاجبارى لوسيلة اخرى موجودة بالفعل وهى منشآت القطاع العام تمثل خسارة كبيرة. واما الامر الثانى فهو حرمان الوسيلة الموجودة (القطاع العام) من التطوير بينما مازال هناك عمل ووقت كبيرين يلزمان لبزوغ قطاع خاص قوى قادر على تحمل مسئوليات التطور الوطنى طويل المدى.

ثانيا ـ الادراكات الغائبة

لقد كشفت المناقشات المتعلقة بالركود والسيولة، خاصة لطروحات الاساتذة والدكاترة عبدالفتاح الجبالى، وشريف دلاور، واسامة غيث، ومحمود عبدالفضيل، ومحمود المراغى (الأهرام ـ ١و١ و ١٣ و ١٦ و ٢١ و ٢٠٠٠/٥/٢٣ على الترتيب) عن ادراكات رئيسية مهمة تحتاج الى تعامل ومواجهة على المستويات الخاصة بالسياسة والاستيراتيجية والتشغيل، ومن اهمها مايلى:

● خطأ الانشغال بالمؤشرات المالية واهمال المؤشرات الاقتصادية، حيث يتناقض ذلك مع التنمية كهدف.

● وجود تناقض بين المؤشرات على المستوى القومى ومثيلاتها على المستوى الجزئى (وهو امر يعكس خطأ فى السياسات الاقتصادية واليات التنفيذ).

● اهمية وجود الحكومة كحارس للحفاظ على صحة المسارات المرتبطة بمصالح كل عناصر وفئات المجتمع.

● ان التباين فى وجود ازمة السيولة بين اسواق وفئات معينة، وعدم وجودها فى اسواق وفئات اخرى، قد يعد بداية لتباينات تؤثر على عوامل (وعمليات) الاستقرار الاجتماعى.

ثالثا ـ الاعتبارات التصحيحية المنظومية

اننا فى هذا الاطار نشير الى ثلاثة اعتبارات يمكن ان تكون تصحيحية من الناحية المنظومية:

الاعتبار الأول: ان يبزغ ويحدث ويتابع التعامل مع الامور الوطنية سواء عند تحديد وحل المشكلات او بخصوص اجراء التطويرات وممارسة عمليات الاستنهاض) من خلال الخبرة المنظومية الوطنية، وان يأتى العون الاجنبى (كخبرة او تمويل .. الخ) فى اطار التوافق والتكامل والتنمية مع نسيج وطنى سبق وضع ابعاده وتضاريسه.. ووفقا لهذا التناول فان الامر يتطلب الانتباه الى ما يلى:

● ان الدور الرئيسى للحكومة واتحاد البنوك بدا كائنا ينحصر فى التعامل المالى مع المشكلة (وذلك بانشاء صندوق وطنى للانفاق على .. الخ)

● ان التعامل مع المشكلة قد شهد القفز من مجرد تحديدها تحديدا أوليا الى البحث عن خبرة دولية ـ(!).

● ان الاجدى مؤسسيا ووطنيا هو التوصل الى رؤية وطنية لتطوير وتحديث الادارة المصرفية (وفقا لدراسات منهجية) ثم تنفيذ هذه الرؤية بالامكانيات المصرية وبمزيج من الخبرات الاجنبية التى تختار وتوظف بعناية.

الاعتبار الثانى: ان عمليات تحولات القيمة (بشريا وماديا) هى الاساس فى التغلب على الصعوبات واحراز التقدم بجميع انواعه ومستوياته، وعليه فان جهودا منظومية وطنية فى حاجة ان تبذل وبانتظام واستمرار من اجل تسريع عمليات تحولات القيمة وتكبير عائداتها، على مستوى الدولة والمؤسسة والجماعة والفرد، وكذلك ازالة العقبات التى تعوق انجاز هذه العمليات وتحقيق أكبر عائدات منها (انظر: «معوقات تحولات القيمة» فى «الوطنية فى مولجية العولمة» ـ إقرأ ـ دار المعارف ـ ١٩٩٩)

الاعتبار الثالث: وتعميقا وتفعيلا للاعتبار السابق ـ فان التقدم المؤسسى أو المجتمعى يحدث بواسطة (ويقاس من خلال) ثلاثة انواع رئيسية من سلاسل تفاعلات القيمة، هى تحولات القيمة التكنولوجية، وتحولات القيمة الصناعية، وتحولات القيمة الاقتصادية؛ وهكذا، يتضح من كل ما سبق ان قوة الدفع الحقيقية لتقوية الاقتصاد الوطنى ودعم تحوله الى مدار التنافسية العالمية بحاجة ـ على الدوام ـ الى النقد البناء الذى ينبغى تتبعه والتفاعل معه بعناية، وذلك على مستوى المنهجيات، والادراكات، و .. الاعتبارات المنظومية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سالم وهبى
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	١٦٤١
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٦/١٩



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سالم وهبى
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العـــدد :	١٦٤١
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

كان لقاء رجال المال و الاعمال ممثلين فى اعضاء جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية مع رجال الادارة ممثلين فى اعضاء جماعة الادارة العليا بمثابة اشارة واضحة لخطورة الموقف واهمية القضايا التى سيناقشها اللقاء، واشارة واضحة ايضا لمشاركة جماعات المجتمع المدنى فى طرح مشكلاتهم والاسهام بما لديهم من خبرات وعلم تطبيقى فى التصدي لتلك المشكلات.

كان هدف اللقاء هو اجراء حوار بين نحو مائة من كبار رجال الاعمال وخبراء الادارة و الاعلاميين والاكاديميين لتشخيص الحالة التى يمر بها الاقتصاد المصرى الان والتى كانت من نتائجه استمرار حالة نقص السيولة وايضا الركود الذي قد يصل الى حد الكساد ومحاولة فك رموز هذا اللغز المحير بين المؤشرات الاقتصادية التى تعلنها الحكومة وتؤكد ان الاقتصاد المصرى بخير وان اجمالى الناتج القومى ومعدلات نموه فى تزايد ومعدلات الاستثمار والادخار فى تزايد ومعدلات التضخم وعجز الموازنة تحت السيطرة بل وتتناقص ومع كل ذلك فان السوق المصرى تمر بحالة واضحة من الركود ونقص السيولة بدأت تظهر اثارها على تعثر بعض اصحاب المشروعات وتعثر فى سداد مديونيات البنوك.

فى الجلسة التى راسها محمد رجب رئيس جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية حدد اهداف اللقاء الذي عقد تحت عنوان «حوار حول حالة الاقتصاد المصرى.. القضايا والمتغيرات» بان يصل المجتمعون من رجال الاعمال والادارة الى طرح افكارهم حول ثلاثة محاور الاول الاوضاع النقدية والمصرفية والائتمانية ويحدد خلال هذا المحور حجم ازمة السيولة فى السوق، وتاثير وسائل الدفع المختلفة على التعاملات التجارية، واسعار الصرف والفائدة والاقراض، واندماجات البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات المالية الجديدة والوسيطة وشركات راسمال المخاطر واليات التمويل طويل الاجل وتاثيرها على تمويل الاستثمار وتعليمات البنك المركزى للبنوك بعدم الاعتداد لدى منح الائتمان للعملاء بالمخازن المفتوحة كضمان والموقف من تغطية الاعتمادات المستندية او المتحصلات بنسبة ١٠٠٪ وتراكم المخزون من السلع المستوردة والمحلية.

والمحور الثاني حول المديونية العامة والايرادات السيادية والعجز بالموازنة العامة والتعرف على نظم الضرائب والادارة الضريبية وامكانيات جذب ارصدة المصريين العاملين في الخارج وتوفير حوافز لتحقيق هذا الهدف فى ظل ارتفاع اجمالى الدين المحلى الى ١٤٧,١ مليار جنيه حتى يونيو من العام الماضى.

وارتفاع مديونيات الهيئات الاقتصادية العامة الى ٣٤,٩ مليار جنيه.. والمحور الثالث هيكل الانتاج والتوزيع وتعطل الاصول الانتاجية ومن خلاله تتعرف على عملية الخصخصة واعادة تقييم الاصول والقدرة التنافسية للانتاج المصرى وادوات المنافسة محليا ودوليا، والقيمة المضافة للمنتج المصرى وتكلفة الاستثمار فى مصر.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعي : ازمة السيولة
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : سالم وهبى
رقم العــــــدد : ١٦٤١
تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٦/١٩

اسباب الازمة

حول الاوضاع النقدية والمصرفية وحالة الاقتصاد المصرى قال د. احمد الغندور عضو مجلس ادارة البنك المركزى ورئيس المجموعة الاستشارية المصرية ان المحدد الرئيسى هو الدخل النقدى القومي او المعروض النقدي لانه قاطرة الاقتصاد القومى واذا اصابه شىء فلابد ان يصيب الاقتصاد القومي وخلق النقود هو الذى يحدد الاستثمار والاستهلاك ولنتفق على تسمية المعروض من النقود بالسيولة المحلية والعملات الاجنبية او سوق الصرف ومايحتويه من عملات اجنبية وعادة عند تحديد هذا الحجم من السيولة سنويا يزداد بقدر معين وفى مصر زيد بمقدار ١٢٪ ومعنى ذلك اننا خلقنا من النقود وما نحتاجه لتحقيق معدل النمو المطلوب والسيولة حجما تراكميا عبر السنوات يزداد بنسب مختلفة وهناك مشكلة فى مخزون السيولة اصطلح على تسميتها بنقص السيولة ولهذه المشكلة اسباب كثيرة اولها تركز الاقراض فى عدد من العملاء السيئين، لان تيار الاتفاق النقدى لكى يستمر التدفق يفترض ان المقترض يدفع ماعليه خلال مدة معينة بمعدل معين وفى حالة حدوث خلل فى الدفع يتأثر تيار التدفق النقدى والملاحظ ان ظاهرة تركز الاقراض في البنوك زاد كثيرا في الاعوام الخمسة الماضية بحيث اصبح المعروض النقدي فى يد عدد محدود وبالتالى تعثر هؤلاء يؤثر على المعروض النقدى، وزاد من الطين بلة ان جـزءا من هذا المعروض ذهب الى الاستثمارات العقارية ونتيجة لانعدام الرؤية بالنسبة للمستثمرين تجمدت السيولة عند بعض العملاء الكبار والسبب الثانى يعود الى ماهو معروض بالمشروعات العملاقة وهو مأساة الحكومة السابقة وهى مشروعات يطلق عليها فى الخارج مشروعات الابهة والعظمة وهى مشروعات جاءت خارج الخطة وهى لا تدر عائدا وبالتالى ا ضبحت عبئا حتى عام ٢٠١٧ لانه يجب ان تدر لها اموالا خاصة غير ان تلك الاموال ذهب جزء كبير منها الى الخارج لشراء المكون الاجنبى والسبب الثالث للمشكلة هو حالة ميزان المدفوعات والسبب الرابع هو ماترتب علي الكساد من توقف كثير من المشروعات عن سداد ديونها للبنوك وبالتالى اختل المعروض النقدى وان كنا لا نعرف ابعاد تلك المشكلة.

حول حل تلك المشكلة قال د. احمد الغندور ان الحل التقليدى فى مثل تلك الحالات هو رفع سعر الفائدة او تخفيض العملة او الاثنين معا، ورفع سعر الفائدة سيؤدى الى تخفيض الاقراض، بينما تخفيض سعر العملة يؤثر على زيادة الصادرات ويمكن الانتاج المحلي من التمدد والمنافسة وأستخدام عمالة اكثر وذلك عكس ماهو شائع والواقع اننا لم نأخذ بأى من الحلين وفى تصورى ان الاخذ بهذين الحلين يجب ان يكون بتحوط شديد حيث ان هناك مؤسسات وفاعلين.

وفى الخارج تنجح هذه الآليات فاذا كان هناك بنوك قطاع عام ومحاذير سياسية فلا يمكن الاخذ بذلك، واعتقد انه لا يمكن بذلك فى مصر بسبب النظام المؤسسى بها فهناك هجمة شرسة للواردات المهربة سواء بطريقة كلية او جزئية، وهذه الهجمة لا يصلح معها سعر فائدة او سعر صرف، وفى دراسة اجريناها لحساب احدى الشركات اكتشفنا ان حجم السلع المهربة حوالى ستة اضعاف الانتاج المحلى وبذلك يظهر انه لكى نحل تلك المشكلة يجب ان نزعزع كل الفروض التي يقوم عليها التحليل العلمى لان الحل العلمى يتطلب وجود فصل بين السلطة النقدية والسلطة المالية، وفى مصر السلطتان فى يد الحكومة والبنك المركزى غير مفصول عن الحكومة، والتحليل العلمى يفترض ان مشروعات القطاع الخاص تسيطر على السوق ونحن ليست لدينا مشروعات تتحرك وفقا للربح، وحيث لا توجد اليات لا يمكن ان تعالج المشكلة بأساليب البلاد الراسمالية وبالتالى فان لعلاج الازمة الحالية لابد ان نعطى اولوية مطلقة للعامل المؤسسى وان يكون لدينا سلطة نقدية، والاسراع بخصخصة بنوك القطاع العام وخصخصة باقى الشركات العامة والبحث عن شركات اجنبية لشراء تلك الشركات العامة وتتولى عملية التصدير للخارج لانه من يسيطر على الاسواق هى الشركات العالمية، ومن حسن حظنا اننا بدأنا الخصخصة فى هذا العصر ولكن البيروقراطية تبعدنا عن تلك الحلول، واللجوء الي الشركات العالمية لا يتضمن اى نيل من استقلالية القرار الوطنى، ونستطيع ان نتفاوض مع تلك الشركات بقوة ايضا يجب ان تكون المؤسسات الحكومية اسما على مسمى من ناحية الآليات والكفاءات.

اكد د. الغندور اننا نعيش مشكلتين وليس مشكلة واحدة الاولى نقص السيولة والثانية الكساد وكل مشكلة منفصلة عن الاخرى، ولكل منهما اسباب خاصة انه كانت هناك اسباب مشتركة والسبب الرئيسى لنقص السيولة هو الاقراض والنقد سواء المشروع او غير المشروع، وفى الكساد السبب الرئيسى هو حجم السوق الداخلى وهو ضعيف للغاية بسبب السياسات المختلفة، ومنها اننا ضربنا اصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة وتاكلت دخولهم نتيجة لارتفاع نسبة التضخم الى ٢٠٪ فى اوقات سابقة وتركزت الثروة فى يد افراد قلائل، فاختل هيكل الصناعة المحلية، واصبح الانتاج المحلى فى وضع لا يحسد عليه ويكفى ان سلع الرفاهية تزداد عرضا وتقل سعرا مثل السيارات بينما سلع الطبقات الفقيرة ترتفع اسعارها.

المتأخرات الضريبية

بالنسبة لنقص السيولة ووجود نحو ١٧ مليار جنيه متأخرات ضريبية قال رئيس مصلحة الضرائب طلعت همام ان بعض تلك المتأخرات بالفعل متأخرات غير قابلة للتحصيل لانها تستحق على بعض شركات القطاع العام التى تعثرت لسنوات طويلة وتم خصخصتها ولم تكن تلك الشركات قادرة حتى على الوفاء بمرتبات العاملين فيها فظهرت حالة التأخر فى سداد مستحقات الدولة، ونحن كرجال ضرائب يجب ان نحتسب تلك المستحقات كمتأخرات الى ان تقرر الدولة وضع حد لهذه الضرائب ربما كما حدث عام ١٩٦٨ وصدر قرار جمهورى بالغاء مديونيات المؤسسات الصحفية لوجود اعباء كبيرة عليها.

اكد رئيس مصلحة الضرائب ان منهج المصلحة فى تحصيل المستحقات الضريبية اختلف عن عهود سابقة كانت تحصل المستحقات «بالسيف والكرباج» ولكننا سعينا الي اصدار قانون التصالح وهو يعبر عن سياسة المصلحة فى الصلح مع المولين من خلال عقد رضائى واتفاقى وكلما اتفقنا مع المول على معايير واضحة فلن تكون هناك نزاعات على قدر الضرائب المستحقة وهذا يحقق ميزة للمول ويعفيه من القلق والتوتر ونفقات المحاسبين والمحامين، ويحقق ميزة للادارة الضريبية لتحصيل المستحقات واستخدامها فى تمويل نفقات الدولة بالقيمة الحالية للنقود بدلا من الانتظار لحكم القضاء عدة سنوات، ونحن فى سبيل تحقيق ذلك اتجهنا نحو عقد اتفاقات مع قطاعات عديدة مثل النقل الخفيف وتجرى حاليا حوارات مع قطاعات الذهب والمخابز والنقل الثقيل وكافة القطاعات لوضع معايير اتفاقية لتحصيل المستحقات الضريبية ووضع اسس حقيقية للحساب دون تعنت او مغالاة او تقصير مع عدم اهدار دفاتر المولين واخذنا ايضا بمبدأ تدريب مأمورى الضرائب على كيفية محاسبة الانشطة المتخصصة مثل الفنادق حتى يكون لدينا مأمور متخصص قادر على محاسبة النشاط والمول الذى يقدم اقرارا غير صحيح هو الذى يعرض نفسه للتقديرات غير الصحيحة.

اوضح رئيس مصلحة الضرائب ان تحديث الادارة الضريبية وتطوير العمل الضريبى يحتاج الى بعض الوقت فى عصر الميكنة واستخدام الحاسبات الالية لان كثيرا من الشركات تدون حساباتها وبياناتها على الحاسبات ويجب ان يكون مأمورو الضرائب مدربين علي التعامل مع تلك الاجهزة لمسايرة التطور وعدد كبير من المأموريات دخلها الكمبيوتر وتسعى الي التنسيق بين الضرائب والجمارك والضرائب على المبيعات لتحصيل الايرادات وستتدرج المنظومة الضريبية باجراء تعديلات تشريعية على قانون الضرائب وندرس حاليا مع كل القطاعات تلاشى العيوب الحالية بالاستعانة بالخبراء والمحاسبين ورجال الاعمال واصحاب الفكر مع اجراء دراسات متكاملة لعرضها علي وزير المالية لاصدار قانون يحقق العدالة الضريبية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : سالم وهبى
الموضوع الفرعي : ازمة السيولة
رقم العـــــدد : ١٦٤١
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٦/١٩

ارتفاع .. وانخفاض!

استعرض د. منير هندي استاذ التمويل بجامعة طنطا مظاهر ازمة السيولة والحلول الممكنة لتلك الازمة فقال انه باستخدام الازمة التي اتاحتها النشرة الشهرية التي تصدر عن البنك المركزى يتضح ان الودائع في البنوك التجارية ارتفعت بنسبة ٩٪ بين مارس ٩٩ وفبراير من العام الحالى لتصل الى ٢٤٩ مليار جنيه وهى ظاهرة ايجابية فى حين ارتفعت التسهيلات الائتمانية خلال نفس الفترة بنسبة ١٨٪ للعملة المحلية لتصل الى ١٧٧ مليار جنيه فى حين انخفض الائتمان بالعملات الاجنبية بنسبة ٤٪ ليصل الى ٤٦ مليار جنيه وهى ظاهرة غير صحية تعكس بوادر للكساد ربما تسبب منها قرار التغطية الكاملة للاعتمادات عند الاستيراد. واذا ما اخذنا فى الاعتبار ان البنك المركزى يحصل على نسبة احتياطى على الودائع لوجدنا ان صافى الودائع المتاحة للاقراض ينخفض وتصبح نسبة التسهيلات الى صافى الودائع ١٠٠٪ واذا ما اخذنا فى الحسبان ايضا الاستثمار فى الاوراق المالية ترفع النسبة الى حوالى ١١٥٪ من صافى الودائع بما يعنى استثمارا كاملا للودائع وجزءا من راس المال وانه لم يعد لدي البنوك موارد اضافية تقدمها لمنشآت الاعمال وعدم وجود فرصة لتقديم تسهيلات ائتمانية جديدة الا في حدود مايسدده العملاء والملاحظ انه فيما يتعلق بالسداد فانها غير مشجعة حيث بلغت نسبة مخصصات القروض الى القروض نحو ١٠٪ بما يعنى ان نسبة كبيرة من القروض يكون من السهل استردادها وعندما تعانى البلاد من مشكلة فى السيولة وعادة ماتكون مصحوبة بالركود تتعرض البنوك لتأخير فى سداد مستحقاتها.

وفى تحليله لاسباب ارتفاع نسبة التسهيلات بالعملة المحلية مقابل انخفاضها بالعملة الاجنبية قال د. منير هندى ان ذلك ربما يرجع الى قرار تغطية الاعتمادات بالكامل مما اضطر منشآت الاعمال الي الاقتراض بالعملة المحلية لشراء الدولار من خارج الجهاز المصرفى، وسواء كان ذلك سببا رئيسيا ام لا فاننا نواجه حزمة من المشكلات الاقتصادية نتيجة لضعف مركز السيولة لدي البنوك ونتيجة لتلك التداعيات ادى نقص المتاح لدى البنوك من العملة المحلية الي ارتفاع اسعار الفائدة على الجنيه خلال نفس الفترة من مارس ٩٩ الى فبراير ٢٠٠٠ بنسبة ٣٥,٪ مقابل ارتفاع فى الفائدة على الاقراض بنسبة ٨٦,٪ واعتقد ان سعر الفائدة على مدى السنوات الخمس القادمة سيشق طريقه للارتفاع وهى دورة خاصة فى ظل ارتباطنا بالدولار وتوقع ارتفاع سعر الفائدة على الدولار الى ٧,٥٪ ومما يثير التساؤل بشأن طبيعة السياسة النقدية التى ينفذها البنك المركزى ان القيود على منح الائتمان بالعملة الاجنبية ادت الي انخفاض سعر صرف الجنيه فى مقابل الدولار في وقت زاد فيه رصيد البنوك من العملات خلال نفس الفترة من ٣ مليارات جنيه الى ١٢ مليار جنيه ونتساءل كيف يرتفع رصيد البنوك من العملات وينخفض سعر صرف الجنيه ؟ولابد لنا ان نتوقع فى ظل انخفاض سعر صرف الجنيه ان يرتفع معدل التضخم واستخدام ادوات السياسة النقدية للحد من الاتجاه الصعودى لمعدل التضخم لابد ان يؤدى الى مزيد من رفع سعر الفائدة وهو ام المشكلات فلنترك التضخم يتحرك افضل.

الاثر على سوق المال

وحول اثر ذلك على سوق المال قال د. منير هندى انه في ظل ارتفاع اسعار الفائدة تكون فرصة تنشيط سوق الاوراق المالية نوعا من احلام اليقظة لان المستثمر الرشيد لن يقبل على الاستثمار في البورصة لانه لن يخاطر بالاستثمار ولديه فرصة مضمونة للحصول على معدل فائدة على الودائع من ١٠ الى ١١٪ وايضا فان ارتفاع معدلات الفائدة يرفع من تكلفة التمويل ويترك اثره علي عائد الاستثمار في الاوراق المالية وفى ظل عدم التاكد بشأن سعر صرف الجنيه سوف تمتد الازمة الي الاستثمار الاجنبى وتتأثر التدفقات بالنقد الاجنبى ومن ثم يتاثر معدل النمو المستهدف اضافة الى ذلك فانه بسبب العجز فى الميزان التجارى الذى انتقلت اثاره الي ميزان المدفوعات انخفض رصيد الدولة من احتياطى النقد الاجنبى لدى البنك المركزى من ١٨,٩ مليار دولار في مارس من العام الماضى الى ١٥,١ مليار دولار فى فبراير من العام الحالى، وارى ان الاحتياطى لن يحمى الاقتصاد ولكن طالما هناك خلل فانه سيذوب كالثلج.

التصنيف الائتمانى للبنوك

اوضح د. هندي ان نقص السيولة بلغة رجال البنوك تعنى مخاطر القدرة على استرداد الودائع موضحا ان التصنيف الائتمانى للبنوك التجارية يشير الى ارتفاع نسبة مخصصات القروض الى حجم القروض وهي تعنى تحوطا ضد الافلاس وان ارتفاع نسبة القروض الرديئة الى١٥٪ يهدد البنك بالافلاس ولكن من حسن الطالع ان البنوك الاربعة القطاع العام حجم اصولها يمثل ٦٠٪ من حجم المصارف وانهم يحظون بمساندة من الحكومة.

حذر من ان مؤشرات مشكلة جنوب شرق اسيا تركزت حول انخفاض حجم الصادرات وانخفاض اسعار الصرف وارتفاع اسعار الفائدة وتهديد مركز البنوك التجارية وانخفاض رصيدها من العملات وهبوط مؤشرات سوق الاسهم وهبوط فى حجم الاستثمار المباشر وغير المباشر وهى مؤشرات بدأت بوادرها في اقتصادنا مؤكدا انه يمكن قبول تلك المؤشرات السلبية اذا كان فى اطار استراتيجيات وسياسات لاصلاح الاحوال الاقتصادية ولكنها تكون مؤشرات مرفوضة اذا كانت نتاج مشكلات في ادارة السياسة النقدية والمالية او انها تمثل ردود افعال غير مخططة.

د. منير هندى:

سعر الفائدة سيرتفع على مدي ٥ سنوات

طلعت همام:

لدينا متأخرات ضريبية غير قابلة للتحصيل!

د. شريف دلاور:

لم نستمع لتحذيرات البنك والصندوق الدوليين

د. أحمد الغندور:

تركيز الإقراض فى عدد من العملاء السيئين

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : سالم وهبى
الموضوع الفرعى : ازمة السيولة — رقم العـــــدد : ١٦٤١
المصــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٦/١٩

في اطار وضع الحلول لمواجهة تلك الازمة قال د. منير هندي انه يجب ان نعترف ان ازمة السيولة مظهر لمشكلة اساسية وهي ضعف فى اداء الاقتصاد القومي ممثلا فى ضعف القدرة التصديرية ومالم يتحقق تطور ملحوظ في هذا الشان فان نزيف احتياطى الدولة من النقد الاجنبى سوف يستمر وعلينا ان نعترف بانه لا سبيل الى حل المشكلة من خلال لجان وزارية وان البنك المركزى هو المسئول الاول عن ادارة الاقتصاد القومي وعليه ان يتحمل مسئوليته حتى لا تتميع المسئولية، وان الحلول قصيرة الاجل لا تناسب الاقتصاد المفتوح وعلينا الا نهون من المشكلة وان ندرك اننا لن نخرج منها بدون خسائر وهو امر عادى ولكن المهم هو تقليل الخسائر، فالولايات المتحدة اضطرت الى مواجهة مخاطر التضخم برفع سعر الفائدة رغم ماله من تاثير على الاستثمار ومعدلات النمو واوروبا التى تاثرت برفع سعر الفائدة على الدولار كان عليها ان تختار بين بديلين احلاهما مر وهو انخفاض سعر صرف العملة او رفع سعر الفائدة بما ينطوي عليه من تاثير سلبى على الاستثمار واذا كانت الحلول المقترحة هي تنمية مصادر العملات وهو سبيل فعال الا انه لدينا مشكلات فى تصدير البترول وتنمية الحقول القديمة وارتفع صافى استيرادنا من الخام ومنتجات البترول الى ٨١ مليون دولار كما ان الاقتراض من السوق الخارجي بعد ازمة جنوب شرق اسيا اصبح بشروط متشددة وبمعدلات فائدة غير اللائحة، وفى مجال زيادة مصادر العملة المحلية يمكن للحكومة ان تدفع ماعليها من ديون لمنشآت الاعمال من خلال الاعتماد على طرح اسهم مرفق الاتصالات اما طرح مرفق الكهرباء فاعتقد ان اسهمه لن تكون جاذبة، مع ضرورة توجيه جزء من الحصيلة لاصلاح قطاع الغزل والنسيج الذي يعمل به جيش جرار من العمالة، واذا لجأنا الى اصلاح النظام الضريبى فانه يجب ان يأخذ وقته من الدراسة والمناقشة واعادة النظر فى معدلات الضريبة على ارباح منشآت الاعمال المرتفعة اما الاقتراض من السوق المحلى باصدار سندات فهو اجراء غير مقبول وغير فعال فى ظل ماينطوى عليه من سحب ودائع البنوك .

وفي اعتقادى ان الحل - يقول د. منير هندي - يكمن فى تركيبة من ادوات السياسة النقدية تتمثل في: اولا تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامى الذي تضعه البنوك لدى البنك المركزى لزيادة قدرة تلك البنك علي منح تسهيلات ائتمانية، ثانيا: التخفيض التدريجي لسعر صرف العملة بهدف رفع تكلفة الاستيراد، ثالثا: اعادة النظر في معدلات النمو التى تفوق مخاطرها المزايا المتوقعة منها، رابعا: ان تكون الحلول بطريقة محسوبة يسهل متابعتها واعادة النظر فيها.

سعر الفائدة.. والركود

عقب رئيس جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية محمد رجب علي مقالة د. الغندور موضحا ان زيادة سعر الفائدة سوف يؤدى الى زيادة الركود وبالتالى زيادة التعثر فى السداد وان تخفيض سعر صرف الجنيه ايضا سيكون مشكلة لاننا نستورد من ٧٠ الي ٧٥٪ من المواد الغذائية وبالتالى سوف ترتفع تكاليف المعيشة وطالب بتخفيض سعر الضريبة مؤكدا ان تخفيض معدلاتها سيؤدى الى زيادة الحصيلة مشيرا الى انه على البنوك ان .. اجه مشكلاتها مع العملاء لان معظم العملاء انخفضت مبيعاتهم بسبب الركود وانخفضت ارباحهم وارتفعت تكاليفهم وبدات مرحلة التعثر.

اضاف محمد رجب ان البنك المركزي لا يؤدى عمله كما يجب وتحركاته بطيئة ومشكلته ان جهات حكومية تضغط عليه للاحتفاظ بالاحتياطى فيتأخر في ضخ الاموال الي السوق فتزداد المشكلة، موضحا ان الشركات المتوسطة والصغيرة وهى تمثل قطاعا كبيرا ليس لديها القدرة على تغطية الاعتمادات بما اثر على الانتاج وفى تلك النقطة وزير الاقتصاد يرغب فى تغيير القرار بينما محافظ البنك المركزى يصر على استمراره.

اعادة المفاوضات مع المؤسسات الدولية

اوضح المهندس شريف دلاور ان الازمة الان فى حدها العلوى وانها بدات عام ٩٤ - ٩٥ وكان طبيعيا بعد الاصلاح الاقتصادى ان تواجهنا مشكلات ركود مشيرا الى انه اثناء المحادثات مع البنك والصندوق الدوليين اثير موضوع خفض سعر صرف الجنيه ولم نسمع لتحذيراتهم وتفاقمت المشكلة والتخوف انه اذا لم نسرع بمواجهة الازمة سنواجه انكماشا حادا ينتج عنه انهيار فى قيمة الاصول والمبانى والمصانع ولابد من اعادة المفاوضات مع الصندوق والبنك الدوليين ومصر دولة محورية لها اهميتها فى الاستقرار السياسى والاقتصادى والمفاوضات يجب ان تكون ضمن حزمة متكاملة من الاجراءات والا تتعنت فى سعر الصرف والا يتم تحديد سعر الصرف بعيدا عن السياسات الاقتصادية المتكاملة مع الاصلاح المؤسسي ليس فقط للبنك المركزي ولكن لمؤسسة الحكومة ايضا.

استعرض شريف دلاور تجارب عالمية في السياسة النقدية مشيرا الي ان الدولة التي تعانى من عجز في حسابها الجارى نتيجة لشراء سلع وخدمات اكثر مما يتبع حسابها الرأسمالى الي ان تبيع اصولا اكثر مما تشترى والعكس صحيح ايضا وانه اذا كان الاتفاق الحكومى احد اجنحة الخروج من حالة الركود فان الجناح الاخر هو تقوية الموقف المالي للبنوك، وانه لا ... من الناحية الاقتصادية من طبع ... فى الحالات التي تستدعى زيادة السيولة ... بالاسواق لمواجهة الركود والكساد بشرط ان يكون فى حدود مقبوله وهو مايطلق عليه « التضخم المدار»

كما اكد استاذ الاقتصاد العالمي بول كروجمان ان «التضخم المعتدل» يعتبر حلا طبيعيا لمواجهة ازمات الركود .. وان احد الحلول فى حالة وجود ازمة فى سعر الصرف بسبب ضعف الانتاجية الكلية هو تخفيض قيمة العملة الوطنية مشيرا الى تجربة البرازيل عندما حاولت تثبيت سعر الصرف لعملتها المحلية عن طريق ضخ مليار دولار يوميا من اول يناير ٩٩ الا انها اضطرت فى منتصف الشهر الى خفض الريال البرازيلى بنسبة ٨٪ ومع نهاية الشهر اضطرت الي تعويمه ليفقد ٤٠٪ من قيمته قبل الازمة وهى نفس الاخطاء التى وقعت فيها المكسيك وروسيا وانه اذا كان تخفيض سعر الصرف غير مقبول لارتفاع الديون الخارجية للشركات او خوفا من فقدان الثقة فى العملة الوطنية فان الحل البديل هو وضع ضوابط علي التدفقات المالية الداخلة والخارجة والتريث في تداول اسهم البورصة المصرية فى الاسواق الخارجية وعدم طرح العملة الوطنية للتعامل الحر فى السوق العالمى وذلك من خلال اليات معروفة منها مايطلق عليه قواطع التيار بفرض ضريبة على التعاملات قصيرة الاجل فى البورصة لتشجيع شراء الاسهم للاستثمار متوسط وطويل الاجل، وهناك حلول اخرى قامت بها بعض الدول مثل الارجنتين باصدار عملة جديدة اما رفع سعر الفائدة كاجراء وحيد فلم يثبت فعاليته رأس د. مهندس اسامة عبدالوهاب رئيس جماعة الادارة العليا جلسة حول قضايا الانتاج والمنافسة وقال انه تطبيقنا لاقتصاديات السوق مازال في حالة غموض وان دور الدولة لايزال في حاجة الى تحديد اكثر في ظل الاقتصاد الحر مؤكدا ان الانتاجية والتنافسية هى القاطرات للاقتصاد القومى وان الانتاجية تعني ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية وتوطين وتطوير التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لزيادة القدرة التنافسية، وتحويل الشعارات التى اطلقناها عن التصدير الى واقع عملى واليات لتشجيع التصدير والحد من اعباء التصدير وتمويله ومشكلات الدورباك وتصدير العينات وغيرها من المشكلات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سالم وهبى
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	١٦٤١
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

مشكلات الصناعة

تحدث لويس بشارة عضو مجلس الشورى ورئيس شركة بي بى ام حول مشكلات الصناعة فقال ان المشكلات الحالية جزء كبير منها نتيجة لممارساتنا نحن كصناع فالبعض يدرس المشروع وتفاصيل الانتاج ولا يدرس تسويق منتجاته، والبعض يبدا برأسمال صغير وقروض كبيرة فتزداد الفوائد ويتعثر عن السداد وهي مشكلة بدات تظهر فى القطاع الخاص ومن قبله القطاع العام وتتوقف المشروعات عن السداد، والحالة الاقتصادية العامة للمجتمع تؤثر على المشروع والمجتمع الان اصبح اكثر تنافسية والمشروع الذى انشيء عام ٧٠ يختلف عن الذى انشيء عام ٨٠ عن مشروع ثالث انشيء فى التسعينات بعد ان اصبحنا جزءا من العالم وهنا مخزون كبير جدا فى العالم يدخل للمناطق الاقل تشبعا فاذا منعنا الاستيراد يتم تهريب السلع لوجود نقص سواء بطريقة مشروعة او غير مشروعة ورغم انه شيء مرعب الا انه يحدث باستمرار والبقاء للاصلاح فلن يتبقى الا المشروعات القادرة على المنافسة ونحن مازلنا لا نتمتع بامكانية اغلاق مصنع فعندما توقفت ٣ مصانع فى العاشر من رمضان اعتصم العمال، انه من حق المنتج ان يخرج من السوق بكرامته والا نضغط عليه للاستمرار حتى يبيع السرير الذي ينام عليه وعلى التأمينات ان تقوم بدورها نحو العمال المفصولين ويجب ان نشجع الخروج بسهولة من السوق لان ذلك يشجع الاستثمار وطالما اصبحنا جزءا من العالم فانه يجب ان نتعامل مع العمالة بنفس القواعد لنتمكن من المنافسة عالميا ففى مصر صعوبة شديدة فى خروج عامل في الوقت الذي تنافس فيه شرق اسيا التى انخفضت فيها تكلفة العمالة.

تشجيع التصدير

اكد لويس بشارة اهمية استخدام سعر الصرف فى تشجيع التصدير وضرورة ربط الجنيه بسلة عملات بدلا من الدولار مشيرا الى انه ذهب للتعاقد على تصدير منتجاته الى الولايات المتحدة وعرض ٣٧ دولارا لتصنيع البدلة ورغم اعجاب المستوردين بمستوى الجودة الفائق وارتفاع قيمة العروض الاخرى حيث عرض الايطاليون ٧٠ دولارا للتصنيع والكوريون ٣٨دولارا والفلبينيون ٢٠ دولارا الا ان المستورد اخبره بعد يومين ان الايطاليين وافقوا على تخفيض السعر الى ٢٨ دولارا نظرا لسابق معاملاتهم مع الايطاليين فضلوا قبول العرض الايطالى ولولا ارتفاع قيمة الجنيه امام الدولار لامكن خفض سعر العرض المصرى مؤكدا ان ارتفاع قيمة الجنيه يشجع الاستيراد ويحد من القدرة على التصدير رغم ارتفاع المستوى الفنى ومستوي جودة الانتاج المصرى.

حذر لويس بشارة من ان السوق المحلى لايكفى لمواجهة العرض من الصناعة وان الطبقة المتوسطة المستهلكة تتقرض اضافة الى تهريب السلع الى السوق المحلى بما يهدد قلاع الصناعة الوطنية بتدنى قيمة اصولها وضعف قدراتها على المنافسة وانه لا ضرر من رفع سعر الفائدة وتحريكها بمقدار قليل على الصناعة.

التصنيع مسألة جوهرية

اكد د. طه عبدالعليم نائب مدير مركز الدراسات بمؤسسة الاهرام ان التصنيع مسألة جوهرية خاصة الصناعات ذات القيمة المضافة الاعلى في اطار وجود قيود على المياه وان سقف الزراعة محدود وانه لا اولوية لقطاع دون الاخر الا من خلال الميزة النسبية التى تختلف من وقت لاخر.

قال ان مؤشرات التصنيع تدعو الى القلق حيث تشهد مصر تراجعا في التصنيع مقارنة بما يجرى حولنا فى البيئة العالمية وضرورة اعادة النظر فى علم الاقتصاد نفسه بعد ان اصبح للمستثمر القدرة على المفاضلة بين الاستثمار فى مصر واى موقع اخر فى العالم بعد ازالة الحدود بين عوامل الانتاج فى اطار العولمة موضحا اننا لم نتجه نحو التصدير برؤية شاملة وطرح عدد من الاسئلة حول التصدير لوضع رؤية متكاملة منها لماذا نصدر وماذا نصدر ولمن نصدر ثم كيف نصدر؟

ركود ام كساد

ركود ام كساد ام ازمة سيولة؟ .. اجاب د. حاتم القرنشاوى استاذ الاقتصاد وعميد تجارة بنات الازهر فقال ان مصر تمر بأزمة ركود وهو التباطؤ في معدلات النمو لمجموعة المؤشرات ونامل الا تصل الى الكساد وهو النمو صفر.

اضاف ان هناك فجوات منها فجوة توقعات واحلام للاستثمار المباشر واحلام تنشيط البورصة رغم انها سوق ثانوي وتأثيرها على الانتاجية غير مباشر وادت تلك الاحلام والمناخ المتفائل الى عدة اشياء ونتج عنها زيادة فى الطلب وكانت هناك انشطة تحقق ارباحا عاليا وتعطى انطباعات خاطئة مثل صفقات البورصة والارباح الاحتكارية التى كونت مراكز احتكارية رهيبة ادت الى رفع التكلفة لانتاجنا والحد من قدرته التنافسية وموجات الانتعاش المصطنعة جعلتنا لا نهتم بالتكاليف وتوجهت الاستثمارات الى الانشطة ذات المردود الاعلامى وليس بالضرورة المردود الانتاجي الجيد ونتيجة لذلك ارتفعت الاعباء الثابتة وتجاوزت القروض خطوط الامان واستحوذنا على حجم اعمال يفوق قدراتنا واصبح لدينا طاقات انتاجية اكبر من استيعاب السوق فى القطاع العقارى والصناعة والتجارة وعلينا ان نراجع انفسنا والمشروع الذى لم يقم على اسس اقتصادية سليمة ان يتوقف.

محمد رجب:

رفع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الركود

د. حاتم القرنشاوى:

لدينا فجوة بين الواقع والتوقعات

د. محمود سالم:

نواجه مشكلة أساسية فى تقييم الشركات

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سالم وهبى
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــدد :	١٦٤١
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

رؤية حكومية وشعبية

اشار د. القرنشاوى الي وجود تحولات فى النمط الاستهلاكى واصبحت هنا فجوات كبيرة بين الافراد مؤكدا ضرورة وجود رؤية حكومية وشعبية واضحة لتفعيل اليات السوق ويتطلب ذلك تعريف دور الدولة فهى تتصرف احيانا وكاننا في اعتى الدول الاشتراكية واحيانا وكاننا في اكبر الدول الرأسمالية وطالب بتخفيض سعر الضريبة والغاء الاعفاءات للمشروعات الجديدة مع استمرارها للمشروعات التى حصلت عليها.

برنامج الخصخصة

اعلن مستشار وزير قطاع الاعمال العام د. محمود سالم ان برنامج الخصخصة حلقة فى برنامج الاصلاح الاقتصادى الذي بدأ في عهد حكومة د. عاطف صدقى بعد الاتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين عام ٩١ وبدانا مرحلة الاصلاح النقدى والمالى وحقق نتائج مبهرة ثم جاء الاهتمام بقضية الانتاج والانطلاق بالقطاع الانتاجي وتغيير دور الدولة وان يتولى القطاع الخاص عمليات التنمية الاقتصادية وبدأ برنامج الخصخصة بمشروعات المحافظات وهى ٢٤٠ مشروعا في مجالات الامن الغذائى وكلها مشروعات هلامية شغلت المحافظات عن دورها الرئيسى ثم المشروعات المشتركة التى انشئت فى ظل قانون الاستثمار لخدمة اشخاص بعينهم وبدا التنفيذ الفعلى عام ٩٤ حتى وصلنا الى نحو ١٣٤ شركة، وتعتمد اليات البرنامج علي الطرح بالبورصة وكان هذا سببا في انعاش البورصة والالية الثانية ان نبيع لمستثمر رئيسى والثالثة البيع لاتحاد العاملين المساهمين بالشركات.

اوضح د. محمود سالم ان البرنامج حقق نجاحات عديدة ولكن بعد بيع الشركات الرابحة كان يجب ان نوجه عوائد الخصخصة الى اعادة هيكلة باقي الشركات خاصة الشركات الهندسية والنسيج ولكن ثلث الحصيلة وجه الى المشروعات الكبرى فى جنوب الوادى.

قال ان برنامج الخصخصة يواجه مشكلة اساسية وهى تقييم الشركات وهى تتم باساليب فنية عديدة، وكان التقييم غالبا اعلى من العروض التى تقدم بما دفعنا الى تعديل اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ وسمحنا للشركات القابضة من خلال جمعياتها العمومية ان تبيع باقل من التقييم وتم انشاء صندوق على مستوى شركات قطاع الاعمال لاعادة هيكلة تلك الشركات وهناك بعض الشركات تكلفة العمالة فيها تتجاوز ٥٠٪ من حجم ايراداتها وتحقق خسائر ضخمة جدا نتيجة لذلك والعمالة غير مؤهلة وغير مدربة وخطوط الانتاج متهالكة ولا يمكنها ان تنافس .. والمشكلة الثالثة فى نوعية الادارة فالمدير الجيد يقود الشركة الي النجاح فادخلنا اسلوب تأجير القطاع العام للادارة مصرية او اجنبية، وبرنامج الخصخصة يشمل جميع القطاعات فيما عدا بعض القطاعات التى لن تزيد نسبة الخصخصة منها عن ٤٠٪ من اسهم شركاتها مثل قطاع الدواء والمطاحن ونقل الركاب وتداول الحاويات

لويس بشارة:

جزء من المشكلة سببه ممارساتنا كصناع

د. أسامة عبد الوهاب:

مطلوب تحويل شعارات التصدير إلي واقع

العمل و العمال

البطالة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع العمل والعمالة والبطالة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العلاقة بين تخفيض العمالة والبطالة	احمد ماهر	(كتاب) تقليل العمالة		٢٠٠٠	١٣٨
٢	حل مشكلة البطالة	حسن حجازى	الاهرام	٤١٣١٤	٢٠٠٠/١/١٧	١٤٣

العلاقة بين تخفيض العمالة والبطالة

مقدمة:

تؤدى سياسات تخفيض القوى العاملة إلى زيادة عدد المتعطلين، والذين لايمارسون اعمالاً بسبب الاستغناء عنهم وذلك على المستوى القومى، لذا يجب على الشركات عندما تقرر تخفيض العمالة، ألا تفكر فى مصلحتها الشخصية فقط، بل يجب أن تفكر فى المصلحة العامة فى ضوء الظروف الإقتصادية والسياسية للدولة، وأن تنظر لعملية التخفيض من منظور اجتماعى حتى لاتتفاقم مشكلة البطالة.

يعرض هذا الفصل للعلاقة بين سياسات تخفيض القوى العاملة، وبين البطالة لما لهما من ارتباط وثيق وعلاقة تبادلية، وهذا من خلال استعراض انواع البطالة مع توضيح علاقتها بسياسات تخفيض العمالة، مع عرض لبعض الحلول التى يمكن أن تساعد فى الحد من مشكلة البطالة.

وعليه يتناول الفصل الحالى الموضوعين التاليين:

١- أنواع البطالة.

٢- بعض الحلول لمشكلة البطالة.

أنواع البطالة

يمكن أن تصنف البطالة إلى عدة أنواع أهمها مايلى :

١- البطالة الإجبارية

٢- البطالة المقنعة.

٣- البطالة المؤقتة.

٤ ـ البطالة الفنية.

٥- البطالة الموسمية.

٦- البطالة الإختيارية.

وفيما يلى نعرض لهذه الأنواع بشئ من التفصيل

١- البطالة الإجبارية[١]:

تتضمن هذه البطالة أو هذا النوع من البطالة هؤلاء الافراد الذين لاعمل لهم، والذين يرغبون ويبحثون عن عمل عند مستويات الأجور السائدة، ويتأثر هذا النوع من البطالة بسياسات تخفيض العمالة كما يلى :

١- عندما تقوم الشركة بتخفيض العمالة، وتسريح بعض العاملين دون تدريبهم على اداء اعمال اخرى، ودون الحاقهم بأعمال فى شركات أخرى فإن هذا النوع من البطالة يزداد بزيادة عدد الذين لايعملون.

٢- عندما تقوم الشركة بتجميد التوظيف وعدم الحاق أى عاملين جدد بها، فإن عدد العاملين يزداد عاماً بعد عام نتيجة عدم وجود فرص عمل بالشركات التى تقوم بتخفيض العمالة من خلال تجميد التوظيف.

ومن أهم تأثيرات هذا النوع من البطالة على الشركة، أنه مع مرور الوقت، وتزايد نسبة البطالة، فإن الشركة التى تقوم بتخفيض العمالة تواجه برفض من المجتمع لسياستها مما يعوق تنفيذ هذه السياسة بنجاح ومن الامثلة التى تدل على اختيار الشركة اسلوب التخفيض المناسب والذى لايلقى مقاومة من المجتمع، ماقامت به شركة «فولكس فاجن» الالمانية لتصنيع السيارات، حينما قررت تخفيض تكلفة العمالة بها، فقد رفضت التخلص من العمالة (تسريحها) حتى لاتزداد نسبة البطالة الاجبارية،وقامت بتخفيض الاجر الذى تدفعه لكل افراد الشركة بنسبة ١٠ ٪ إلى جانب تخفيض ايام العمل لكل فرد بنسبة ٢٠ ٪، وقد ساهمت الشركة بهذا الحل فى حل مشاكلة البطالة، إلى جانب أن اسلوبها فى تخفيض تكلفة العمالة لاقى قبولاً من المجتمع[٢].

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

وبهذا نجد أن اسلوب تخفيض العمالة المختار يمكن ان يساعد فى حل مشكلة البطالة أو يزيد منها.

٢- البطالة المقنعة[٣]:

يشير هذا النوع من البطالة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن حاجة الانتاج، بحث لايتأثر الانتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، ويمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهى اذا ماقامت الشركة بعمل توسعات جديدة تستوعب فيها ذلك الجزء الفائض من العمالة، أو قامت بتدريب هذا الجزء من العمالة على اعمال اخرى تساعد فى رفع الانتاجية بالشركة، وبالتالى فإن سياسة التخفيض هنا يمكن أن يتأثر من خلال:

١- استبقاء العمالة وعدم الاستغناء عنها واستغلالها فى تنفيذ توسعات الشركة أو فتح فروع جديدة.

٢- التدريب التحويلى لهؤلاء العاملين لتحويلهم من فئة غير منتجة إلى فئة منتجة لمواجهة الطلب فى سوق العمل.

٣- منحهم أجازات بدون اجر لبعض الوقت، وعودتهم للعمل ثانية عندما يزداد عبء العمل.

٣- البطالة المؤقتة[٤]:

يشير هذا النوع من البطالة إلى هؤلاء العاملين الذين ينتقلون من عمل لآخر (من مهنة لأخرى) أو من مشروع الى مشروع آخر، وربما يتضح هذا المثال اكثر من العمالة التى تعمل فى تركيبات المصانع الجديدة من ذوى التخصصات فى هذا المجال.

وهذا النوع من العمالة يضطر الى الانتظار بعض الوقت بين عمل وآخر، أو بين ترك العمل فى جهة، من الالتحاق بجهة عمل أخرى، وهذا الاسلوب ينتج عنه ارتفاع فى معدل دوران هذا النوع من العمالة، وتؤثر سياسات تخفيض

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والبطالة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

العمالة على هذا النوع من خلال استبعاد هذه العمالة المتخصصة وتخفيض معدل دورانها وبالتالى التخلص من هذا النوع من البطالة.

٤ - البطالة الفنية[٥]:

يشير هذا النوع من البطالة إلى تلك العمالة التى يتم الاستغناء عنها، وذلك نتيجة استخدام اساليب تكنولوجية متقدمة تتطلب تأهيل علمى معين ومهارات فنية علمية، وبمعنى آخر تنشأ هذه البطالة كنتيجة للتقدم التكنولوجى فى وسائل الانتاج ونظم المعلمات ووسائل الاتصالات، والتى تتطلب حجم أقل من العمالة نتيجة لإحلال الآلات، والحاسبات الالية محل العمالة اليدوية.

كلما ازداد التقدم التكنولوجى كلما ارتفعت معدلات البطالة الفنية، وهذا بالطبع لابد وأن يؤثر على سياسة تخفيض العمالة كما يلى :

١ - يحب على الشركة أن تقوم برفع مستوى مهارات العاملين لديها لتتناسب مع التقدم التكنولوجى المستخدم.

٢ - تدريب العمالة التى لاتستطيع التكيف مع التقدم التكنولوجى على اعمال أو حرف اخرى تتناسب مع قدراتها مع محاولة رفع هذه القدرات.

٣ - استبقاء ذلك النوع من العمالة لمجابهة اى توسعات مقبلة، خاصة اذا كان سوق العمالة يتصف بالندرة النسبية لهؤلاء العاملين.

٤ - منحهم اجازت موقتة بدون أجر لحين استحداث اعمال جديدة لهم.

٥ - مساعدتهم فى عمل مشروعات خاصة بهم، تكون لها علاقة بطبيعة عمل الشركة (كمشروع تصنيع اكياس أو عبوات لتغليف منتجات الشركة).

٥ - البطالة الموسمية[٦]:

تنشأ هذه البطالة نتيجة لتذبذب أو تغير الطلب على قوة العمل والناشئ عن تذبذب مواسم العمل والإنتاج، وذلك كما فى القطاع الزراعى وقطاع الخدمات مثل السياحة والفنادق والمصايف.... ونظراً لطبيعة هذه العمالة فإن سياسات تخفيض العمالة لاتؤثر عليها بدرجة كبيرة، لأنها تعتبر فى الاصل عمالة مؤقتة.

٦- البطالة الإختيارية :

تنشأ هذه البطالة نتيجة لوجود فئة من القوى العاملة لاترغب فى العمل عند مستويات الاجور السائدة، وقد تكون هذه الفئة من اصحاب المهارات العالية، ولاتؤثر سياسات تخفيض القوى العاملة عليهم، ولكن هذه البطالة تختفى بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتفق مع خبرات مثل هؤلاء العاملين.

ثانياً: بعض الحلول لمشكلة البطالة

تقع على عاتق الشركات، والاجهزة الحكومية المسئولة عن القوى العاملة مسئولية الحد من أو تحقيق معدلات البطالة ولعل الحلول التالية تقدم تصوراً لما يمكن أن تقوم به الشركات، والاجهزة الحكومية المسئولة عن ادارة القوى العاملة فى تخفيض أو حل مشكلة البطالة وتتمثل هذه الحلول فيما يلى(٨):

١- استخدام الطاقات المعطلة:

يجب أن تقوم الشركات باستخدام الطاقات المعطلة لديها من خلال تشغيل المصانع المتوقفة، أو رفع نسبة تشغيل المصانع الحالية بما يعادل الطاقة القصوى لها، وذلك حتى تستطيع أن تمتص البطالة المقنعة التى لديها، ولكن هذا الحل يعوقه بعض العوامل أهمها :

١- عوامل خارجية: وتتمثل هذه العوامل فى الآتى :

* انخفاض الطلب على منتجات الشركة وبالتالى صعوبة تصريف منتجاتها.
* نقص قطع غيار المعدات أو مستلزمات الانتاج.
* عدم توافر العملة الصعبة لشراء قطع الغيار أو مستلزمات الانتاج من الخارج.

ولكن يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال فتح اسواق جديدة، أو تطوير المنتج الحالى لزيادة الطلب على منتجات الشركة، وكذلك الاتجاه إلى تصنيع بعض قطع الغيار محلياً واستخدام مستلزمات انتاج محلية ما أمكن ذلك.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حسن حجازى
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والبطالة	رقم العـــــدد :	٤١٣١٤
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١/١٧

حل مشكلة البطالة بين التشغيل الاجتماعى والتشغيل الاقتصادى

مازال الاقتصاد المصرى بعيدا عن تحقيق الاستفادة القصوى من العنصر البشرى الذى يعد من أهم الموارد الاقتصادية التى تتمتع بها مصر ان لم يكن اهمها على الاطلاق، وعلى الرغم من ان قوة العمل لاتمثل سوى نحو نصف عدد السكان فى سن الانتاج، ونحو ثلث جملة السكان بالداخل إلا ان الاقتصاد لايزال يعاني ارتفاع معدلات البطالة، مما يشير إلى توافر طاقات عمل كامنة ومهدرة فى الاقتصاد المصرى.

وتشير الدراسة المتعمقة لتطور قوة العمل خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٩/٩٨ إلى انها تنمو بمعدلات سنوية تفوق معدلات نمو كل من: عدد السكان وفرص التشغيل، الأمر الذى يدل على تنامى البطالة والاختلال فى سوق العمل، فقد ازدادت قوة العمل بنسبة ١.٦٥٪ مقابل زيادة بلغت نحو ٤٧.٥٪ فى عدد السكان ونحو ٦٠.٣٪ فى عدد من المشتغلين خلال الفترة المذكورة، الأمر الذى ادى إلى انخفاض نسبة التوظف «عدد المشتغلين إلى قوة العمل» من ٩٤.٥٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٩٢.١٪ عام ١٩٩٩/٩٨، ويلاحظ ايضا انه مازالت مشاركة السكان فى قوة العمل منخفضة، حيث بلغ معدل النشاط «نسبة قوة العمل إلى عدد السكان بالداخل» نحو ٢٩.٥٪ عام ١٩٩٩/٩٨ وعلى الرغم من اتجاه هذا المعدل للارتفاع خلال الفترة المشار إليها إلا انه مازال منخفضا مقارنة بدول مثل الهند والصين.

كذلك تعجز سوق العمل عن تحقيق الاستيعاب الكامل لقوى العمل المتاحة، خصوصا لاولئك الداخلين الجدد إليها، كما تعجز السوق عن توفير العمالة بالمؤهلات والمواصفات المطلوبة لقيام انشطة اقتصادية تتواكب مع التطورات التكنولوجية الحديثة المؤهلة للدخول إلى آفاق القرن الحادى والعشرين.

ويمكن القول: ان مشكلة البطالة من المشكلات المزمنة فى الاقتصاد المصرى، التى اخذت فى التزايد خلال العقود الثلاثة الماضية، فعلى حين شهدت الستينيات معدلات بطالة منخفضة نسبيا، وان كانت قد اتجهت للارتفاع الطفيف من ٢.٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ٤.٢٪ عام ١٩٧٠ فقد ارتفعت خلال العقود التالية.

اما من حيث الاعداد المطلقة فقد ارتفع عدد المتعطلين «البطالة السافرة» خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٩/٩٨، ليصل إلى نحو ١.٤ مليون متعطل فى نهايتها مقابل ٥٧٠ الفا فى بدايتها وبتحليل مشكلة البطالة من واقع بحث العمالة بالعينة يلاحظ أن أهم السمات المميزة لها تتمثل فى:

١ - ارتفاع معدل البطالة بين الاناث، اذ بلغ المعدل نحو ٢٤.١٪ بما يفوق ثلاثة اضعاف معدل البطالة بين الذكور والذى بلغ نحو ٧.٥٪ وذلك على الرغم من صغر مساهمة الاناث فى قوة العمل اذ يشكلن نحو ٢٢.٥٪ من جملة قوة العمل.

٢ - تتركز البطالة فى الريف بدرجة كبيرة، اذ مثل المتعطلون فى الريف نحو ٥٢.٨٪ من جملة المتعطلين عام ١٩٩٥، مقابل نحو ٤٧.٢٪ للحضر، إلا ان معدل البطالة فى الحضر يفوق نظيره فى الريف اذ بلغ نحو ١١.٩٪ مقابل ١٠.٧٪ خلال العام المذكور.

٣ - تبلغ معدلات البطالة اعلاها فى الفئة العمرية ٢٠ - ٢٥ سنة اذ بلغ معدل البطالة فى هذه الفئة نحو ٤٠٪ وبلغ نحو ٣٦.٢٪ فى الفئة العمرية ١٥ - ٢٠ سنة، ونحو ٢٠.٨٪ فى الفئة العمرية ٢٥ - ٣٠ سنة.

٤ - تتركز البطالة فى فئة حملة الشهادات المتوسطة، إذ بلغ وزنها النسبى نحو ٧٥.٩٪ من جملة المتعطلين عام ١٩٩٥، على الرغم من انها لاتمثل سوى نحو ٢٥.٧٪ من جملة قوة العمل فى نفس العام، ويبلغ معدل البطالة فى هذه الفئة نحو ٢٣.٣٪ وهو أعلى معدل بطالة بين الفئات حسب الحالة التعليمية، يليه فئة الحاصلين على شهادات فوق المتوسط وأقل من الجامعى، ثم حاملى الشهادات العليا «البكالوريوس او الليسانس او أعلى».

حسن حجازى

٥ - تركز البطالة فى الداخلين الجدد إلى سوق العمل اذ لايمثل المتعطلون الذين سبق لهم العمل سوى نحو ٤.٥٪ تقريبا من جملة المتعطلين عام ١٩٩٥.

اما على صعيد نمط التشغيل المتبع فى الفترة الماضية، فبتحليل اداء الخطط الخمسية الثلاث السابقة والعامين الأولين من الخطة الخمسية الرابعة يلاحظ مايلى:

١ - اعتماد خطط التنمية بدرجة كبيرة على القطاعات الخدمية فى إيجاد فرص التوظف حيث ان هناك تحولا واضحا فى هيكل عدد المشتغلين وفقا لقطاعات النشاط الاقتصادى لصالح قطاعات الخدمات الاجتماعية الذى ارتفع نصيبها من عدد المشتغلين من ٢٨.١٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٢.٧٪ فى عام ١٩٩٨/٩٧، وإلى نحو ٣٢.٥٪ عام ١٩٩٩/٩٨ خصوصا قطاعات المرافق العامة والتأمينات والخدمات الحكومية، وذلك على حساب القطاعات السلعية الذى انخفض نصيبها النسبى من ٥٧٪ إلى ٥١.٤٪.

٢ - انخفاض نصيب الزراعة من عدد المشتغلين من ٣٩٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٩٪ عام ١٩٩٩/٩٨، لصالح قطاع التشييد، ولصالح قطاعات المرافق العامة والتأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية، وقد يعزى ذلك إلى جمود القطاعات السلعية والخدمية الأخرى فى إيجاد فرص متزايدة للتشغيل.

٣ - تذبذب مساهمة قطاع التعدين والصناعات التحويلية فى إيجاد فرص التوظف مع اتجاهها إلى الانخفاض، حيث انخفضت نسبة مساهمته فى الزيادة فى عدد المشتغلين من نحو ١٨.٦٪ فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الأولى إلى نحو ٨.٨٪ خلال الخطة الخمسية الثانية، وان كانت هذه النسبة قد اتجهت للارتفاع إلى ١٥.٩٪ فى الخطة الخمسية الثالثة إلا انها لم تصل إلى المستوى الذى بلغته فى الخطة الخمسية الأولى، وقد ارتفعت النسبة إلى ٢٧.٥٪ ثم انخفضت إلى ٢٢.١٪ خلال عام ٩٨/٩٧، ٩٩/٩٨ على التوالى.

من ناحية اخرى يوضح تحليل المشتغلين وفقا للقطاعات المؤسسية عدة حقائق مهمة تتمثل فى:

١ - تضاعف عدد المشتغلين فى القطاع الحكومى خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٥ حيث ارتفع الرقم القياسى لهم من ١٠٠٪ عام ١٩٨١ إلى ١٦٧.٢٪ عام ١٩٩١ وإلى نحو ١٩٩.٧٪ عام ١٩٩٥، واتجه نصيب هذا القطاع من جملة المشتغلين للارتفاع من ١٩.٩٪ إلى ٢٢.٩٪ ثم إلى نحو ٢٦.٢٪ خلال السنوات الثلاث المذكورة على التوالى.

٢ - يلاحظ انه فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٥ بلغت الزيادة الكلية فى عدد المشتغلين نحو ٥٦٩ الف مشتغل وقد فاقت الزيادة فى عدد المشتغلين فى القطاع الحكومى هذا العدد، اذ بلغت نحو ٦٤٢ الف مشتغل مما عوض النقص فى عدد المشتغلين فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

٣ - هناك تقليص واضح لدور القطاع العام فى التشغيل خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٥ على وجه العموم، وهو أمر طبيعى فى ظل الاتجاه نحو الخصخصة، حيث انخفض الرقم القياسى لعدد العاملين بالقطاع العام من ١٠٠ عام ١٩٨١ إلى ٩٥.٢ عام ١٩٩٥، وعموما فقد انخفض نصيبه النسبى من جملة عدد المشتغلين من ١٣.٤٪ إلى ٩.٨٪ ثم إلى ٩.٠٪ خلال الاعوام ١٩٨١، ١٩٩١، ١٩٩٥ على التوالى.

وقد تعهدت الحكومة فى بيانها امام مجلس الشعب فى الشهر الماضى بإيجاد ٦٥٠ الف فرصة بزيادة قدرها ١٥٠ الف فرصة عمل عن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والذى يقدر عددهم بنحو ٥٠٠ الف شخص سنويا، وقد حدد البيان مصادر فرص العمل المشار إليها فى التالى: عدد ١٥٠ الفا تحتاج إليها الخدمات الحكومية من تعليم، وصحة، وتنظيم أسرة ومجال الرعاية الاجتماعية والدينية، وعدد ٢٠٠ الف من خلال الصندوق الاجتماعى، بالاضافة إلى عدد ٢٠٠ الف وظيفة يقدمها القطاع الخاص، عدد ٥٠ الف فرصة عمل من خلال قطاع المعلومات والاتصالات، اما الجزء الأخير فيتم استيعابه فى شبكات التوزيع واصلاح الأجهزة المنزلية.

وتجدر الاشارة إلى أن رقم ٦٥٠ الف فرصة عمل ليس صعب التحقيق فى ضوء تطور نمط التشغيل فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارى تنفيذها ففى خلال العام الماضى ١٩٩٩/٩٨ بلغت الزيادة فى عدد المشتغلين وفق بيانات خطة عام ٩٩/ ٢٠٠٠ نحو ٥٢١ الف مشتغل، ومع اتجاه القطاع الحكومى لشغل الوظائف الشاغرة لديه بعد سنوات من تقييد الالتحاق بالوظائف الحكومية والتى تقدر بـ ١٥٠ الف وظيفة فلن يكون صعبا الوصول إلى تحقيق عدد الـ ٦٥٠ الف فرصة عمل المشار إليها.

ومما لاجدال فيه أن توفير فرصة عمل يعد امرا مهما وملحا من الناحية الاجتماعية والانسانية إلا انه من الواجب الا ننسى القضية الأساسية وهى تحقيق الاستفادة القصوى من العنصر البشرى وتأهيله بشكل يتوافق مع التطورات التكنولوجية والعلمية فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات.

وإلى جانب إيجاد فرص عمل لابد من التأكيد على أهمية الاعتبارات الاقتصادية ورفع كفاءة استخدامه والعمل على تعديل الهيكل الاقتصادى لصالح القطاعات الاقتصادية التى تحقق فرص عمل حقيقية منتجة تساهم فى تطور الاقتصاد المصرى.

